المشكاة

مجلة متخصصة بالدراسات الفكرية والحقوقية التي تتناول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني في العالم العربي

العدد الثالث عشر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١

المشكاة

تصدر عن

مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان

مدير مركز دمشق
د. رضوان زيادة

رئيس التحرير
د. حازم نهار

هيئة التحرير

- د. برهان غليون
- د. خالد الدخيل
- د. محمد أمين الميداني
- أ. سلام الكواكبي
- أ. كمال الجندوبي
- أ. إدريس اليازمي
- د. عبد الرزاق عيد
- د. محمد الرميحي

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير:

بريد إلكتروني: hazemnahar@gmail.com

وباسم مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان:

بريد إلكتروني: radwan.ziadeh@gmail.com

المساهمات الموقّعة تعبِّر عن وجهة نظر كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن آراء ومواقف المجلة
أو مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان

○ تمت عمليات الصف والإخراج الفني في مؤسسة سينا للنشر ـ القاهرة ـ مصر ○

محتويات العدد

● **الافتتاحية**

الثورات الديمقراطية من منظور الإنجاز ..... جاد الكريم الجباعي ٨

● **ملف العدد**

نظرة على واقع الشباب السوري قبل وأثناء الحراك الشعبي السوري ... إنانا بركات ١٥
الجذور التاريخية لأزمة الهوية السورية ..... باسيليوس زينو ٢٧
الموقف الدولي والمعادلة الأصعب في سورية ..... تهامة معروف ٤٤
المسألة الكوردية والتغيير ..... سربست نبي ٤٧
شباب الثورة بين الأحزاب التقليدية والغياب عن الساحة ..... سعدو رافع ٥٦
الربيع العربي والثورة السورية.. ولادة جديدة للإنسان ..... عُلا شيب الدين ٥٩
الإرهاب النفسي مابين طرفي الصراع ..... مرسلينا شعبان حسن ... ٦٥
المدنية وضرورة التعريف بالذات ..... معتز سلام ٧٥
سياسة تشبهنا ..... ياسين سويحة ٧٨

● **ترجمات**

العقوباتُ مرتبطةٌ بالقوّةِ أكثر من ارتباطها بالإجماع ..... ب. بادي ـ ت. سارة يونس . ٨٥

● **أدب**

قصة قصيرة – الجدار ..... أميمة عز الدين ٩٣
قصائد للثورة ..... طارق نوفل ٩٥

● **تقارير**

تقرير منظمة أفاز عن التعذيب في سورية ٩٩
تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش حول الوضع في سورية... بأي طريقة ١٠٩

● **فصل من كتاب**

فصل من كتاب ـ سوريا الاقتراع أم الرصاص ١٦٣

مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان

ـ مركز غير حكومي مستقل تأسس عام ٢٠٠٥، يعمل من أجل تعزيز واحترام قيم ومبادئ حقوق الإنسان في سورية، ويلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة.ويهدف إلى تكوين وتنمية ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع عن طريق البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والدورات والأنشطة والبرامج البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية بما يخدم في النهاية مجال حقوق الإنسان.

المركز عضو في الشبكات الدولية التالية :

ـ الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) ـ باريس.

ـ الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN) ـ كوبنهاغن.

ـ الحملة الدولية من أجل المحكمة الجنائية الدولية ـ نيويورك.

سياسة المركز :

ـ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا يتبع أو ينضم لأية هيئة سياسية محلية أو عربية أو دولية تؤثر على نزاهة المركز ونشاطه، ومن هذا المنطلق يتعاون المركز مع الجميع.

ـ يسعى المركز إلى القيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بالقوانين والتشريعات السورية بشكل خاص والعربية والعالمية بشكلٍ عام؛ وتقديم مشاريع قوانين مقترحة بما يتناسب مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ـ يقف المركز ضد أي نوع من أنواع انتهاك حقوق الإنسان التي نص عليها الدستور والمواثيق الدولية المتعلقة بذلك، كما يعمل على كشفها في حال وجودها والعمل على إزالتها بكل الوسائل المشروعة.

* ـ يعمل المركز على تحقيق أهدافه عن طريق وسائل الاتصال والإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة كما يعمل على إقامة المؤتمرات والندوات وورشات العمل حول مواضيع تعنى بحقوق الإنسان والديمقراطية واستقلال القضاء وغير ذلك، بالإضافة إلى الدورات التدريبية التي ينظمها المركز بشكل دوري.

ـ يتعاون المركز مع الهيئات العلمية والفكرية ومع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان التي تزاول أنشطة علمية وفكرية مشابهة على أساس من المساواة والنزاهة التامة والحيدة في الأمور السياسية. لذلك يعمل على تعزيز التنسيق والتشبيك مع باقي منظمات المجتمع المدني داخل سورية وخارجها، كما يعمل من خلال مختلف الآليات الدولية والإقليمية لإثارة قضايا وأولويات حقوق الإنسان في العالم العربي وبلورة مواقف مشتركة إقليمية ودولية حولها..

ـ يعتمد المركز في تمويله على اشتراكات وتبرعات أعضائه، بالإضافة لعائدات مطبوعاته ودورياته. ويقبل المركز التبرعات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني بشكل رئيسي.

للمزيد الرجاء زيارة الموقع الالكتروني للمركز

www.dchrs.org

الافتتاحية:

الثوراتُ الدّيمقراطيّةُ من منظورِ الإنجاز

بعدَ مرورِ عام على ثورةِ الياسمين التي أشعلَ شرارتَها محمد البوعزيزي، من سيدي بوزيد في تونس، وما تمخّضَت عنه الثوراتُ الديمقراطية في كلٍّ من مصر وليبيا واليمن، حتى الساعة، صار من الممكنِ الحديثُ عن الثورةِ من منظور التحقّقِ والإنجاز، لا من منظورِ التّوقّع والتنبؤ فقط. وهذا يعني حلولَ أحكامِ الواقعِ محلَّ أحكام القيمة، ولكن من دونِ أن نغفلَ حقيقةَ أن الثورةَ لا تزالُ في أوجها في هذه البلدانِ، كما هي في سورية، على الرغم من قوى العطالةِ الذّاتيّةِ (التخامد الذاتي) والموضوعيّةِ (قوى الثورةِ المضادة)، ولا تزال تتوفّرُ على قوةِ اندفاع تبدو معها بعضُ النتائجِ التي تحقّقت هشّةً وقابلةً للتغير. فالثوراتُ الديمقراطية في تونس ومصرَ وليبيا واليمن وسورية وإرهاصاتُ الثورةِ في بلدان أخرى، هي تنويعٌ على (الثورة)، وهذه الأخيرةُ لا تختزلُ لا في بعضِ نتائجِها التي تحقّقت بالفعل، ولا في أيِّ شكلٍ من أشكال تعيّنها.

إن ما يجعلُ الثورةَ غيرَ قابلةٍ للاختزال في النتائجِ والوقائع هو محتواها الدّيمقراطي وحيويةُ هذا المحتوى وديناميكيّته. المحتوى الديمقراطيّ بالتحديد هو كونُ كلِّ واحدةٍ من هذه الثورات ثورة شعبٍ (ديموس) يستعيدُ ذاتَه، وذاتيّتَه، أي حريته واستقلالَه. ويستعيدُ، من ثَمّ، حقَّه في الوجود، باستعادةِ المكانِ العام، الساحة (الأغورا)، وفضاءه السياسيّ والأخلاقيّ، العام، الذي هو الدولة. ويفصحُ عما يختزنُه من طاقاتٍ حيويّةٍ لإعادةِ إنتاج أشكالِ وجوده: الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والثقافيةِ والسياسيّةِ والأخلاقية، بنفسه. ويأبى، من ثَمَّ، أن يظلَّ مادةً هامدة وموضوعاً طيّعاً لإرادةِ طغمة مستبدّةٍ وفاسدة مهما بلغت من القوّةِ والجبروت.

الشعبُ هو مضمونُ الديمقراطية؛ وأنظمةُ الحكم مجرّدُ أشكالٍ مطابقة، إلى هذا الحدِّ أو ذاك، أو غيرِ مطابقة للمضمونِ، ما يؤكّدُ العلاقةَ الضروريّة بين الديمقراطية (حكم الشعبِ نفسه بنفسه) وبين الوطنيّةِ، على أن تفهمَ هذه الأخيرةُ، أي الوطنيّة، على أنها مرادفةٌ للعمومية، أو لكلِّ ما هو عامٌّ ومشتركٌ بين أفراد المجتمعِ المعنيِّ وفئاتِه الاجتماعية، وبين مواطني الدّولةِ المعنيّة، فضلاً عن كونِها منظومةَ حقوقٍ مدنيّةٍ وسياسيّة وحريّاتٍ خاصة وعامة وواجباتٍ والتزامات قانونيةٍ وأخلاقية، قبل أن تكونَ عاطفةً ذاتيّةً وشعوراً بالانتماء، مبعثها العلاقةُ الموضوعيةُ الوثيقة بين الشعبِ والأرضِ والسلطةِ العامة. الديمقراطيةُ وحدَها هي ما يجعلُ حقوقَ الشعبِ واجباتِ الدولةِ وسلطتَها السياسيّة، وحقوقَ الدّولةِ واجبات الشّعبِ والتزاماتِه القانونيّةَ والأخلاقيّة. والوطنيةُ هي الفضاءُ السياسيُّ والأخلاقيّ العام الذي تمثّلُه الدولةُ، بما هي دولة الشعب، أو شكلُ حياته الأخلاقيّة، بتعبيرِ كارل ماركس، وليس للوطنيّةِ

جاد الكريم الجباعي

من معنىً إذا لم تتأسّسْ على مبدأ المواطنةِ بركنيها الأساسيين: المساواةِ والحرية، وبما هي عضويّة في الدولةِ الوطنية، دولةِ الشّعبِ، التي تمنحُ كلاً من مواطنيها هويتَه السياسيةَ، التونسيةَ أو المصرية أو السورية.. إلخ. والهويةُ السّياسيةُ هنا أحدُ أبعادِ المواطنة، إن لم تكنْ محورَها وقوامَها وعمادَها.

الفرقُ بين الثورةِ وأشكالِ تعيّنها هو نفسه الفرقُ بين الواقعِ العياني، المحسوسِ، المتحقّقِ بالفعل، والذي لا يعدو كونه سطحَ الواقعِ المتغيّر باستمرار، وبين ما ينطوي عليه الواقعُ نفسُه من ممكناتٍ هي أساسُ تغيره. أحدُ هذه الممكناتِ هو الثورةُ المتجدّدةُ مفهومة على أنها فعلٌ إنسانيٌّ واعٍ وهادفٌ، فائقُ التركيب والتعقيدِ، ينفي جميعَ اليقينيّات والحتميّات، ويدخلُنا في فضاءِ الاحتمالات الذي «يتطلّبُ نموذجاً معرفيّاً شبكياً يدرس تفاعلَ هذه الاحتمالات في الكلِّ المعقّد»، بتعبيرِ مصطفى حجازي(*)، أو تجادلها في إطارِ «الكليّةِ العينيّة»، التي هي وحدةُ الذّاتِ والموضوع، في كلّ لحظةٍ من لحظات العمليّةِ الثورية التي لا تفترُ ولا تني ولا تكتمل.

للثورةِ في الوعي السائد، ولاسيّما «الوعيُ الثوري»، صورةٌ بسيطةٌ وساذجةٌ مستمدّة من الحرب، بما هي فعلٌ همجيٌّ أو نكوص إلى الهمجيّة، قوامُه «انتصارُ» طرفٍ و«هزيمة» الطرفِ الآخر، في حين تمتازُ الثوراتُ الديمقراطيّةُ، السلميّة أساساً، بأنها انتصارُ شعبٍ على شروطِ وجوده، الاجتماعيّةِ الاقتصاديةِ والثقافية والسياسيةِ والأخلاقية، التي فُرِضَت عليه فرضاً بالاستبداد والطغيان، وأساسُها انتصارُ شعبٍ على شروطِ حياتِه الطبيعيّة، والانتقالُ من جماعاتٍ طبيعيّةٍ متفاصلة، عمَّق الاستبدادُ خطوطَ تفاصلها، إلى جماعةٍ مدنيّة متدامجةٍ وتواصليّة. فلولا العنفُ المتفاوتُ الشّدةِ الذي لجأ إليه الحكّامُ المستبدون هنا وهناك، وما نجمَ عنه من خسائرَ في الأرواح والممتلكات، لتبيّنَ لكلِّ ذي بصيرةٍ أن الثورةَ الديمقراطيّةَ عملٌ تاريخيٌّ يربحُ فيه الجميع، لأنه ينقلُ المجتمعَ كلَّه من حالٍ إلى حال.

إن ثورةً من هذا النوعِ هي «ثورةٌ دائمةٌ»، لا بالمعنى التروتسكي، المستقرّ في أذهانِ «اليساريين»، والقريبِ من معنى «تصديرِ الثورة» الذي ابتدعته الخمينيةُ، فأطلقتْ نزاعاتٍ مذهبيّةً لم يخبُ أوارُها بعد، بل بمعنى ديمومةِ الشعبِ مصدراً لجميع السلطات، وإرادته العامة معياراً رئيساً، إن لم نقلْ وحيداً لوطنيّتها، واستمرار طاقاتِه الحيويّة وقدرتِه على تفكيكِ البنى البطريركية وثقافتها وقيمها، لاستئصالِ جذور الاستبدادِ من الحياةِ العامّة، واستكمال عمليةِ/ عمليات التحوّل إلى جماعةٍ مدنيّةٍ أو مجتمعٍ مدنيٍّ، وهذا يحتاجُ إلى وقت.

الثورةُ التي لا تنشدُ سوى القضاءِ على مستبدٍّ أو على سلطةٍ مستبدة ليست

ثورةً، لأنها تستبدلُ بالمستبدِّ مستبداً مثله، وبالسلطةِ المستبدّةِ سلطةً مثلها، وهو ما تسعى إليه الأحزابُ التقليديّةُ، التي تثقلُ خطا الثورة، أو تعترضُ طريقَها، أو تعملُ على احتوائها. وهذا مبعثُ القلقِ من اختزال أيٍّ من هذه الثوراتِ إلى مجرد تغيير السلطةِ أو إلى مجرّدِ ما تحققٍ بالفعل من نتائجها. ولا يخدعننا شعارُ «إسقاطِ النظام» أو «تغييرِ النظام» في ظلِّ التباسِ المفاهيم والتباس القيم، فلطالما تطابقَ مفهومُ «النظامِ» ومفهومُ «السلطة» ومفهومُ «الدّولةِ»، في الخطابِ السياسيّ الشعبويّ المعارضِ والموالي على السواء.

من منظورِ الإنجاز، نجحت الثورةُ في كلٍّ من تونسَ ومِصرَ وليبيا في إطاحة رأسِ السّلطةِ وأعوانه أو بعض أعوانه، وهي ماضيةٌ إلى ذلك في اليمن وسورية، وماضيةٌ في تفكيكِ منظومةِ الاستبداد والثقافة التي كانت تتغذّى منها هذه المنظومةُ وتغذّيها، ما يعني أن الشعبَ بات قادراً، في أيّ وقتٍ، على إطاحة أي مستبدٍّ مهما علا شأنُه، وإسقاطِ أيّ سلطةٍ مستبدَّةٍ مهما تكن قوتها. إنها المرةُ الأولى في تاريخِ هذه البلدان التي يقومُ فيها الشّعبُ بإسقاطِ حاكم مستبدٍّ ومحاكمته أو إجبارِه على الفرار أو على التنحّي، أو قتلِه للأسف. إن هذا أشبهُ ما يكونُ بحدثٍ زلزاليٍّ لا بدَّ أن يتركَ آثاراً عميقة في جميعِ مجالات الحياةِ. إسقاطُ الطّاغيةِ بقوّةِ الشعب، بلا دسائسَ ولا مؤامرات وخياناتَ ولا انقلاباتٍ عسكريّة، حدثٌ مركزيٌّ لا يجوزُ التقليلُ من شأنه، بحجّةِ أنه لا يعني إسقاطَ النظام أو تغييره. إنها المرةُ الأولى التي تدركُ فيها هذه الشّعوبُ معنى الإرادةِ العامة إدراكاً واضحاً.

لقد كنا نفترضُ دوماً وجودَ علاقةٍ موضوعيّةٍ وثيقةٍ بين الاستبداد وما يسمى «المجتمع الأهليّ»، ذي البنيةِ أو البنى البطريركية، فضلاً عن العلاقةِ الموضوعيّة الوثيقة بين الاستبدادِ السّياسيّ والاستبداد الديني، التي كشفها عبد الرحمن الكواكبي باكراً، ومن ثَمَّ فإن «كسرَ بنيةِ الاستبداد» وتفكيكَها وتعريةَ جذورها في الموروثِ الثقافي والمخيالِ الاجتماعي، لا بدَّ أن يؤديَ إلى كسرِ البنيةِ البطريركية وكسرِ احتكار «الحقيقة»، ونفي صفتيّ القداسةِ والعصمةِ عن الأفكارِ والأشخاص. وهذان، كسرُ بنية الاستبدادِ وكسرُ البنيةِ البطريركية وجهان لعمليّةٍ تاريخيّةٍ واحدة موضوعياً، لا يُنجَزُ أحدُهما إلا بإنجازِ الآخر. الثورةُ من هذا الجانبِ لا تزال في بداياتها الصعبةِ، ولكنَّ إسقاطَ الطاغية ومحاكمتَه ونشر حقيقتِه على الملأ فاجراً متغطرساً وكاذباً ومجرماً ولصّاً هي البدايةُ الصحيحة.

وجرت في كلٍّ من تونس ومصر انتخاباتٌ تشريعيةٌ وصفت بأنها صحيحةٌ وشفّافةٌ، وفقَ المعاييرِ العالمية، حصل بموجبها الإسلاميون على أكثريّة مقاعدِ البرلمان، (من واجبي أن أهنّئهم حيثما نجحوا وأن أرحّبَ بهم إذا نجحوا في سورية بالطّريقةِ ذاتِها). العبرةُ هنا في الانتخاباتِ ذاتِها وفي احترامِ إرادةِ الناخبين، لا في نتائجَ الانتخابِ فقط، إذ تُقرأُ الأولى (الانتخابات الصحيحة) بمنطقِ الثورة الديمقراطيّةِ (الدائمة)، أما الثانية (نتيجة الانتخاب) فتُقرأ بمنطقِ نسبةِ القوى الاجتماعيّةِ

والسياسية، وهذه متحرّكةٌ ومتغيّرةٌ على الدوام، بنسبة تقدُّمِ المجتمع ونموِّ قوى الإنتاج الاجتماعي ووسائلِه وتقدّمِ العلوم والمعارفِ والتقنيات، أو بنسبة سرعةِ التحوُّلِ من مجتمعٍ أهليٍّ تفاصليّ ذي بنى بطريركية إلى مجتمعٍ مدنيٍّ حديث وتواصلي، ذي بنيةٍ ديمقراطيّة. وفي اعتقادِنا أن هذا التحوّلَ لم يعُدْ مجردَ رهانٍ نظريٍّ ما دام الشعبُ حاضراً في مسرح التاريخ.

ويجري الإعدادُ لوضعِ دساتيرَ جديدةٍ يستلهمُ كلٌّ منها أهدافَ الثّورةِ وقيمها ويعبرُ عن إرادةِ الشعب، ويعيِّنُ مبادئ الحقِّ والأخلاق. ومن البديهي أن ديمومةَ الثورةِ تقتضي أن يكونَ الدستورُ قابلاً للتعديل والتطويرِ والتغييرِ أيضاً. فالدستورُ هو الصيغةُ القانونيّةُ للعقدِ الاجتماعي الذي نعتقدُ أن الثورةَ الديمقراطيّةَ تعيدُ إنتاجَه، وفقَ مبادئ المواطنةِ وقيمِها ومبادئ حقوقِ الإنسان، وأن الانتخاباتِ التشريعيةَ والمحليةَ الصحيحة والشفافة كفيلةٌ بمواءمةِ الدّستورِ والقانون مع حاجاتِ التقدّمِ، مرة تلو مرة. (هذا لا ينطبقُ بالطّبع على لجنةِ صياغة الدّستورِ في سورية، مع احترامِنا لأشخاصِ أعضائها الذين نربأ ببعضهم أن يشاركوا في هذه المهزلةِ)

لعلَّ العقبتين الأكثر كؤداً في طريقِ الثوراتِ الديمقراطية هما إعادةُ هيكلةِ مؤسستي الدفاعِ والأمن الداخليِّ، وتعيينُ وظيفةِ كلٍّ منهما في الدستورِ والقانون، ووضعُهما تحتَ رقابةِ البرلمان ومنظماتِ المجتمع المدنيِّ والإعلامِ المستقلِّ، وجعلهما مؤسّستين وطنيّتين بكلِّ ما تحملُه الكلمةُ من معنى، فقد كانتا النواةَ الصلبةَ للاستبدادِ المحدثِ الذي وضعهما دوماً في مواجهةِ الشعب، ولاسيّما في سورية وليبيا. والعقبةُ الثانيةُ هي إعادةُ بناءِ الاقتصادِ الوطنيِّ وإدارة الثروةِ البشريّةِ والمادية، بما يلبي حاجاتِ المجتمعاتِ المعنيّة ويحقّقُ العدالةَ الاجتماعية.

ثمة نتيجةٌ على درجةٍ عاليةٍ من الأهميّةِ قلّما يتوقفُ عندها الباحثون هي يقظةُ الروح الفردي، أو يقظةُ الفرديّةِ التي كسرت قشرةَ الأنانيّةِ المقيتة، بما هي، أي الأنانيّة، إيثار المصلحةِ الشخصيّةِ وانكفاءٌ على الذات واستهانةٌ بحقوق الآخرين وحريّتهم وكرامتهم الإنسانية. فقد خرجَت الفرديةُ من شرنقتها إلى الفضاءِ العام، فضاءِ المجتمع والدّولةِ، لتكتسبَ قيمَ المواطنةِ ونزوعها إلى الحقِّ والخيرِ والجمال، ولو شيئاً فشيئاً. هذه النتيجةُ المباركةُ لا تنفصلُ ولا يمكن أن تنفصلَ عن كسر بنيةِ الاستبدادِ والبنى البطريركية التي كانت تغذّيه وتتغذّى منه، وكان للمدوّناتِ الفرديّةِ ومواقعِ التواصل الاجتماعيّ والفضاءِ المفتوح أثرٌ حاسمٌ في هذه اليقظة. ولعلَّ الاستثمارَ الخلاق لهذه المدوّناتِ والمواقعِ كان الخطوةَ الأولى والحاسمةَ في كسرِ حاجز الخوفِ وإرساءِ مبدأ التّواصلِ والحوار والتدرّب على إدارةِ الاختلاف، والانعتاقِ النسبيِّ من ربقةِ البنى ما قبل الوطنيّةِ التي تذيبُ الفردَ ذكراً وأنثى في سديمِها فتلغي شخصيتَه وتخنقُ فيه روحَ الابتكارِ والإبداع وروحَ المغامرة والاكتشاف.

إن يقظةَ الفرديّة التي نعدُّها من أهمّ إرهاصاتِ الثوراتِ الديمقراطيّة ومن أهمِّ

نتائجِها وثيقةُ الصلةِ بالعقد الاجتماعي الذي يعادُ إنتاجُه وفق مبدأ المواطنةِ؛ فالعقدُ الاجتماعي الذي يفضي إلى دولةٍ وطنية ديمقراطيّةٍ حديثةٍ هو عقدٌ بين مواطنين أحرار، بين أفرادٍ أحرار، يشاركون على قدم المساواةِ في تقريرِ مستقبلهم، لا بين جماعاتٍ إثنيّة ودينيّةٍ ومذهبيّةٍ، ولا بين أحزابٍ سياسيّةٍ تدّعي تمثيلَ الشعبِ والنيابةِ عن الأمة. يتجلّى ذلك بوضوحٍ في الانتخاباتِ المحليّةِ والتشريعيّةِ الصحيحةِ مرة تلو مرة، حينما يدركُ كلُّ فردٍ أنثى كان أم ذكراً أنه جزءٌ من الإرادةِ العامة، يسهمُ بنشاطِه الانتخابيِّ الفعّال في تحديدِ اتجاه سيرِ المجتمعِ وتحسينِ نوعيّةِ الحياة.

الروحُ الفرديُّ أو الفرديّةُ التي نعني هي روحُ الشّبابِ التوّاقِ إلى الحرية والاستقلال والامتلاءِ بالحياة، وإلى المشاركةِ في الشؤونِ العامة، بما هي شؤونه وهمومه، بعد أن أُقصِيَ عنها عقوداً، لا بفعلِ «رضاعة التسلية، التي ابتدعَها بريجنسكي لإلهاءِ الشبابِ ودفعِهم إلى متعِ الفرجةِ والإثارة وملذاتِ الحاضر الحسيّةِ»، حسب مصطفى حجازي، فقط، بل بالقسرِ والإكراه والمراقبةِ والمعاقبة أيضاً. إن واقعَ الثوراتِ الدّيمقراطيّةِ والقوى الفاعلةِ فيها يملي علينا أن نسميها ثورات الشبابِ إناثاً وذكوراً من مختلفِ الفئات الاجتماعيةِ، وهذا الواقعُ هو أساسُ ديمومتها وحيويتِها وتجدّدها، فتحية إلى روحِ الشابّ محمد البوعزيزي الذي افتتحنا به وإلى أرواحِ من حصدتهم آلةُ القتلِ الهمجيّة في كلِّ مكان.

(*) راجع مصطفى حجازي في «ثورة الشباب وتحولاتها الثقافية»، مجلة الآخر، العدد الثاني، دار الساقي، بيروت، ودار التكوين، دمشق، خريف ٢٠١١.

ملف العدد

الربيع العربي والثورة السورية (١)

نظرة على واقع الشباب السوري قبل وأثناء الحراك الشعبي السوري

إنانا بركات

وفي البدءِ كانت الانتفاضةُ، لقد بدأ الحراكُ السوريُّ بانتفاضة شبابيّةٍ على الواقع السياسيّ الاجتماعيّ الثقافي. هذا الشباب «السيزيف» الحاملُ لأعباء أثقلت كاهل مستقبله، شبابٌ لاهثٌ برغبةٍ عارمةٍ لجرّ عجلة التغيير إلى أعالي الجبال، غير آبهٍ بما تقرره الآلهة السياسية بإنزال أشد العقوبات به.

سخّر في البدء عولمة الاتصال والإعلام والتكنولوجيا أدواتٍ له، غير مكترث بالإيديولوجيات والعقائد السياسية. فالحراكُ ضمَّ اليساري واليميني القومي العربي، والقومي الكردي، وحتى غير المنظم سياسياً من كل الطوائف والأديان، الكل ذاب في بوتقةٍ واحدة، فرفعوا شعار «الحرية» في وجه النظم القروسطية والإيديولوجية الدينية والسياسية، التي هيمنت على الشعب حقبةً زمنيةً طويلة. إضافة إلى أن لكل انتفاضة معطياتها وشروطها الزماكانية وأدواتها وخصوصيتها.

ما يميّزُ هذا الحراك أنه حراك الشباب المنتفض على واقع التسلط والتمسك بالملكية غير الشرعية، وهذا أمر موجود عبر التاريخ، وطالما كان اقتتال الإنسان مع الإنسان يتمحور حول الحبر الأعظم للسلطة والملكية.

يرى «جان جاك روسو» في نظريته «إميل» أن الإنسان كان أشبه بحيوان هادئ طيب سعيد قانع، ليس لديه رغبة بالملكية أو الاقتتال، ولا يملك لغة ولا أداة ولا عملاً، حتى إنه لا يملك عقلاً. وعندما اصطدم بالطبيعة استخدم عقله، فبدأ يبحث عن أدوات ووسائل، واجتمع مع الآخر فشكّل أسرة ثم جماعة ثم قبيلة فمجتمعاً، واخترع لغةً ليتواصل مع الآخر، فامتلك أسلوباً للتخاطب، وفيما بعد فن المخاطبة والسياسة أي المراوغة والكذب، وعمل ليستمر بالجمع والالتقاط والصيد والرعي، ثم اكتشف الزراعة التي غيرت وجهة حياته؛ حيث كان يزرع ليأكل ثم فكر بالاقتناء، وزادت رغبته بمزيد من الاقتناء والملكية فاقتتل مع غيره وتسلط، وبظل وجود الأقوى والأضعف كان قانون الغاب.

إذن كان لابدَّ من عقد اجتماعي يضمن حقوق الجميع فولد القانون. لكن هذا القانون مع الزمن أصبح لا يخدم إلا الأقوى، ومصدر القوة هي السلطة والنفوذ والمال، وهذا ما امتلكته الأنظمة الحالية «السلطة ورأس المال. إضافة إلى القوى الأمنية والعسكرية والإعلام، وحفنة من رجال الدين العبيد المأجورين، ومجموعة من المنتفعين الذين تكالبوا على مصالح الشعب» وما انتفاضة الشباب إلا نتيجة وعيهم لهذه الحالة المزرية..

ـ وهنا لابد أن نعي أن واقع الشباب بالمجتمع السوري قائم على فئات:

فئات الشباب في المجتمع السوري:

أولاً ـ الفئة النخبوية: التي نشأت وترعرعت في ظل أسر أرستقراطية الحال، إما وراثياً أو بالاكتساب من خلال الجهد الذاتي، وبدورها أنشأت فئة من الشباب النخبويين التي حصلت على تنشئة اجتماعية جيدة، نتيجة تلقيها الرعاية

اللازمة، وفق معايير المجتمع وسعت إلى الحصول على التحصيل العلمي والثقافي، وتوفرت لها كل الظروف المناسبة، وبذلت جهداً للوصول إلى الهدف، فاستحقت النجاح وهي فئة نخبوية صغيرة.

ثانياً ـ الفئة الطموحة: الشريحة الوسطى، وهي الأغلبية التي نشأت وسط أسر مكافحة متوسطة الدخل أو أدنى من المتوسطة أحياناً، تلك التي سعت إلى الخروج من واقعها المؤلم، عن طريق الدراسة والعمل كآلية دفاعية لإثبات الذات اقتصادياً واجتماعياً بعزيمة جادة وأمل بالخروج من الواقع المحيط. وعلى الرغم من أن طريقهم محفوفة، فبعضهم يحالفه الحظ لكنه يعيش حياة الكفاح والنضال إلا إذا اصطادته يد الفساد. وبعضهم يكون أقل حظاً فيعاني البطالة وعدم توفر فرص عمل ويعيش الحرمان، والنتيجة هي إمكانية أن يصاب بالاستسلام والاكتئاب أو يتحول إلى ناقم ساخط حاقد متمرد.

ثالثاً ـ فئة الطفيليين: هي فئة من الشباب التي نشأت في ظل أسر برجوازية طفيلية، تطفلت على المجتمع من خلال نهب خيراته، فحققت كسباً مادياً غير مشروع أنشأت بدورها فئة من الشباب الطفيلية التي تعاني سوء تنشئة اجتماعية ونفسية، فئة استهلاكية تعاني الفراغ الفكري والعاطفي والاجتماعي والأخلاقي نتيجة عقد النقص العائد للتنشئة غير السوية، من قبل أسر فاسدة أفسدت أبناءها، لذلك فهم عبء وعالة على المجتمع، وقلة قليلة منها صالحة للمجتمع.

رابعاً ـ فئة القاع: المهمّشة المسحوقة، تعاني مشكلات أسرية ومادية وثقافية وتعليمية؛ فهي لا تملك بالمجمل أي وعي وإمكانية لتغيير واقعها البائس، فيسعى قسم إلى امتهان مهن حرة وحرف قد تساعده في الحد من العوز وقلة قليلة تنجح.

فالأغلبية تعاني بطالة متقطعة نتيجة لتغيير العمل، بسبب سوء التكيف من جهة وعدم القدرة على اتخاذ القرار الصائب حول إمكانية مناسبة المهنة للشاب من جهة أخرى، إضافة إلى تقلب السوق الاقتصادي. وهؤلاء يعانون اغتراباً عن الذات وعن مجتمعهم وواقعهم، وثمة صراع دائر بين ما يريدون وما بالإمكان، مع الوقت يزداد الاحتقان والرفض للواقع المعاش. إن وجود آليات تكيف ضعيفة لشرائح الشباب في المجتمع جعل منهم أداة مهيأة لأي تغيير محتمل.

واقع الشباب السوري قبل الحراك:

حقيقة لابد من الإطلاع على واقع الشباب الاجتماعي، وما يتمخض عنه من آثار سيكولوجية، وبالمقابل لمعرفة آلية الواقع الاجتماعي يجب التلصص على ماهية الإنسان السيكولوجية، انطلاقاً من فهم العلاقة الجدلية بين (البعد الذاتي والموضوعي).

البعد الذاتي: الذي يخص سلوك الإنسان (وحاجاته ودوافعه العضوية والاجتماعية واللاشعورية).

والبعد الموضوعي: (الاجتماعي ـ الثقافي ـ العلمي ـ الاقتصادي).

وانطلاقاً من أن بلدان العالم الثالث هي الأكثر فقراً وتخلفاً، فإن جوهر ما يعانيه الإنسان العربي والسوري عموماً، والشباب على وجه الخصوص، التخلف الذي ساهم في قمعه وقهره، هذا القمع والتسلط زاد بدوره من تخلفه فأدخله في حلقة معيبة. يرى د. مصطفى حجازي في كتابه «التخلف الاجتماعي سيكولوجيا للإنسان المقهور» أنه i«تنبت علاقات القهر والتسلط من ناحية، ورد الفعل عليها من رضوخ أوتمرد من ناحية ثانية،من كل ثنايا وجود الإنسان المتخلف».

إذن وقوع الشاب العربي بين صراع واجب الوجود، وواجب الوجوب بالمعنى الإلزامي الخلقي بين ما هو موجود على أرض الواقع، وما هو بإمكان الشباب وما يجب أن يكون عليه أو ما يطمح أن يكون عليه، أدى إلى رسم آثار سيكولوجية للشباب في مجتمعنا، تمخضت عنها آليات دفاعية لاشعورية إبان هذا الضغط والقمع والتسلط الحاصل. ولعل عرض الواقع الأنثربولوجي الحقيقي للشباب يوضح الأمر.

أولاً ـ الصعيد الاقتصادي: إجمالاً المجتمعات المتخلفة اقتصادياً، استهلاكية سكونية بعيدة عن الديناميكية الصناعية، هذه المجتمعات تعاني تخلّفَ وسائل وأدوات علاقات الإنتاج، وتضخم قطاع الخدمات على حساب قطاع الإنتاج أي عدم وجود تنمية اقتصادية، وهذا يعود لوجود أنظمة استبدادية قمعية كرست جهدها لنهب ثروات وآثار البلد، والقيام بمشاريع استثمارية اقتصادية وسياحية وهميّة، تصب في الصالح الخاص دون العام.

وهذا من شأنه تكريس البطالة، فليس ثمة نتاج حقيقي يساهم في بناء حقيقي، إذن لا وجود لفرص عمل جيدة تستقطب هؤلاء الشباب، وإن وجدت فهي لأصحاب الولاءات وليست لأصحاب الكفاءات.

والقطاع الصناعي حكر لفئة مقربة من الأنظمة الفاسدة، تتدخل لسنّ القوانين، وتستأثر بصياغة المراسيم بما يخدم مصالحها، متحصنة بالمجالس النيابية فتتقاسم الوكالات والرخص الأمنية.

أما الواقع الزراعي فيعاني أيضاً الإهمال وسوء الإرشاد والتخطيط. فكيف يمكن لبلد منتج للقمح مثل سوريا أن ينتج مادة غذائية كالبسكويت تكلفتها في السعودية أقل.

وكل ما نشهده من وجود مكتب بطالة، سكن شبابي، القيام بمشاريع تنموية، وجود فرص عمل، معاهد وطنية للإدارة العامة لإشراك الشباب في الواقع الاقتصادي، وفي ظل وجود شريحة كبيرة من الأطباء والمهندسين وكفاءات من خريجي المعاهد المتوسطة وفنيين دون وجود فرص عمل حقيقية، هي إجراءات شكلية صورية لا قيمة لها.

إن هذا الحرمان من (العمل والمكانة الاجتماعية) ولد إحباطاً واكتئاباً.

تأتي الآلية الدفاعية هنا على شكل تمرد على الواقع من قبل بعضهم من خلال الرشوة، الغش، الفساد وهذا ما يفسر تسابق الشبان للعمل في المجالات التي تتاح من خلالها فرص للرشوة والفساد «كشرطي المرور ـ الجمارك ـ موظف التموين ـ الأمن ـ رجل القضاء». المفارقة أن هذه المهن تتطلب نزاهة بعيداً عن الفساد لكنها أُفسدت، على الرغم من أنه لا يوجد مبرر لهؤلاء، لكن عدم الاكتفاء وضعف الدخل وإتاحة الفرص للفساد دفعهم لتكريس الحالة. فتنشئة الشباب السوري قائمة على فكرة «السارق من السارق كالوارث من أبيه» المسؤول يسرق الموظف، والموظف يسرق المواطن، والمواطن يسرق الدولة. وبالمعنى الشعبي «حلال عالشاطر».

الجانب الاجتماعي ودوره في التنشئة الاجتماعية:

أولاً: الأسرة: حقيقةً، إن هذه المؤسسة تعاني مشكلات عدة تتمحور حول سوء التخطيط (سواء بآلية الارتباط الأسري أو الإنجاب وعدد الأولاد) كما أنها تفتقد إلى الإرشاد النفسي والاجتماعي، نتيجة الإهمال وقلة الرعاية من قبل المجتمع والدراية الناشئة من ضعف التأهيل والوعي الثقافي بشروط الأسرة الناجحة.

هناك ممارسات سلوكية عدة تقوم بها الأسرة تنم عن ذلك، منها غرس قيم سلبية تؤثر سلباً في

بنية وتركيبة الشاب؛ أهمها فرض الطاعة المطلقة للوالدين دون فتح باب للحوار والنقاش.

وهناك أمر أكثر خطورة هو مسألة العقاب المبالغ به، وبأسلوبه وغير المبرر أحياناً من قبل الأهل للأبناء.

في حين أن العالم السيكيولوجي «ثورندايك» رأى أن أثر الثواب في التربية والتعليم أقوى من أثر العقاب، فاستجابة الفرد تكون أعمق مع محاولة للمحافظة على السلوك الجيد لاكتساب مزيد من الإثابة، في حين أن الاستجابة للعقاب قصيرة، والأثر السيِّئ يترك انطباعاً وألماً بالعمق، يخلق بتكراره انتفاضة من الداخل وغضباً، فيكرر هذا السلوك نوعاً من الاحتجاج على الأسلوب. وبالنتيجة فإن حصول المجتمع على شخص يعاني اضطراباً في شخصيته، وعدم قدرته على التكيف الاجتماعي الانفعالي، ضعيف الشخصية لا يقوى على المواجهة ولا يمتلك الفكر الناقد، فهو منفعل أكثر مما هو فعال وقليل المبادرة خائف مرتبك غير واثق من ذاته؛ لأنه لم يحظ بالتشجيع والدعم، وهذا من شأنه أن يولد آليات دفاعية لا شعورية، مختلفة باختلاف طبيعة الشخص ومقاومته.

من دلالاته التشاؤم، الإحباط، وبعض ما نلاحظه من سلوكيات مازوشية «النكات ـ قراءة الفنجان ـ أحلام اليقظة ـ الأبراج ـ الكذب أحياناً رفضاً للواقع المؤلم ورغبة بتجميله».

بعضهم يكون أقل منعة، فيصاب بما يدعى «اليأس المكتسب»، وهو نوع من أنواع الإحباط الشديد الذي تحدث عنه «مارتن سيلجمان» وهو رفض المقاومة، والاستكانة للواقع كما هو دون رغبة بالتغيير، فيتغلغل اليأس بالعمق، ويصبح بعضهم الآخر متمرداً ناقماً ساخطاً رافضاً، فتسقط قداسة الأبوين ويشعر بعدم الثقة فيهما.

ثانياً: النظام التعليمي نوعاً ودورًا: الأمر المؤسف والمؤلم أن يكون واقع العملية التربوية التعليمة مزرياً، فنجد أن المؤسسات المعنية بهذه المهمة غير مؤهلة أو مهيّأة بشكل علمي ومدروس للحصول على النتائج المرجوة.

بدءاً من الروضة، كلنا يعلم مدى دور وأهمية رياض الأطفال، والأثر الذي تتركه في نفسية وشخصية الطفل، ثم

المدرس فامتلاك المدرس للتحصيل الأكاديمي، لا يعني امتلاكه للكفاءة التربوية، التعليم كفن ومهارة، لذلك يجب أن يهيأ ويؤهل لها المدرس بشكل ميداني ونظري قبل البدء بالعملية التعليمية التربوية، يعاني النشء بشكل عام من عدم تطبيق الطرق التربوية التعليمية العلمية الناجعة، والقائمة بالأغلب على التلقين الذي يلغي حس المبادرة والحوار بشكل فعال، وكذلك التسلّط والإقصاء بالرأي. فطرق التعلم النشط والتعاوني، والتعلم وسط مجموعات، والقائم على عصف الذهن، من شأنه أن يكرس بناء الشخصية القادرة على النقد البناء الموضوعي، وهذا ما يفتقر إليه شبابنا اليوم في مناهج التعليم.

وفي ظل غياب محاكاة الاستقراء المنطقي، والتفكير الفلسفي، واستخدام أسلوب الحفظ والتكرار، أُفرغ الشباب من محتواهم المعرفي الإشكالي، وأقحم نمط من السردية الببغاوية، مما أدّى بشكل من الأشكال إلى إفقاد النشء القدرة على إيجاد الحلول الابتكارية، والبحث عن أفضل البدائل بأفضل السبل بأقل وقت وجهد ممكن، في حين أننا نجد كثافة في المقررات التي تزرع قيماً وأفكاراً، لا تخدم إلا وجهة النظام كمقرر «القومية».

تبدأ المعاناة الحقيقية للشباب في المرحلة الجامعية؛ حيث يفترض أن يبدأ الشاب في هذه

المرحلة بتحديد انتمائه للمجتمع، ويعرب عن خياراته، لكنه يصطدم بواقع مرير ومؤسسة فاسدة تعمل على هدر طاقاته؛ فالتعليم العالي يفتقر إلى إستراتيجية تنموية حقيقية، سواء معرفياً أو مهنياً، فهذا الكيان التعليمي يعاني الهشاشة في كل أركانه (الكوادر التعليمية، المنهاج، آليات التعليم، طرقه، أدواته ووسائله، العلاقة السيئة بين المدرسين والطلاب والإداريين، البيروقراطية المفرطة فيما يخص أمور الشباب الجامعية).

مما أدى إلى خلق حالة من الزهد والإحباط عند الطلاب، ولاسيّما بعد تخرج هؤلاء ليروا أن أحلامهم ببناء غد مشرق على الصعيد الشخصي، وعلى صعيد الوطن أصبح هباء منثوراً، وكأنما المطلوب دوماً تفريغ البلد من كفاءاته، وهنا تبدأ الأزمة وما نشهده الآن من ثورة الشباب على الواقع، ما هو إلا رغبة منهم بالانعتاق من الأقبية الضيقة التي كرسها نظام ادّعى واهماً طوال عقود من الزمن، أنه رمز لهم وأنه الأب المفدى الراعي الذي ماانفكوا يوماً يهتفون له بـ«نعم»، والذي لم يقدم لهم إلا نظاماً تعليمياً مجانياً، لا يرتقي لبناء الوطن ولا يتناسب مع إمكانيات الكوادر البشرية، والمقدرات الطبيعية الموجودة، ولم يساهم باستغلالها وتوظيفها بالشكل الأحسن.

في الحقيقة، هناك مسألة جد مهمة يعانيها الشباب في مجتمعنا، ألا وهي سوء التكيف، نتيجة التنشئة الاجتماعية التربوية السيئة، القائمة على تكريس الفكر الجمعي على حساب الفكر الفردي، وصهر الفرد ببوتقة الجماعة، وانعدام الإحساس بمكانة وقيمة الفرد إلا من خلال المجتمع الذي أدى بشكل من الأشكال إلى إزهاق شخصية الفرد، وتأصل باللاوعي بمفعول عكسي من خلال الرغبة بالانعتاق من الجماعة، في محاولة لإبراز الذات على حساب الجماعة فهو لا يتقن العمل الجماعي، ولا روح الجماعة كآلية تعويض عن سوء التقدير، واحتجاج لاستنكار الجماعة لشخصه، وهذا من شأنه في بعض الأحيان أن يشكل حالة من اغترابه عن بيئته وفقدانه لحس المواطنة.

الآباء البدلاء:

هناك مسألة جد مهمة عند شبابنا، هي عدم وجود حامل اجتماعي حقيقي يمثل طموحاته؛ فهو يفتقد بشكل من الأشكال إلى المثل العليا، وبنظره أن آباءه خذلوه ولم يتولوا رعايته كما يجب، فسقطت قيمتهم الاعتبارية باللاوعي المرهق بتفاصيل الهزائم والنكبات والنكسات والاحتلال والاستعمار والمؤامرة والخذلان. فالأب العربي مخصي والأمر أصبح مفضوحاً بالنسبة للأبناء. فهناك تناقض في شخصية هذا الأب، فبقدر ما هو ضعيف وهزيل ومهزوم أمام القوى الخارجية، صدّر ضعفه وعقد نقصه إلى أبنائه، من خلال تهميشهم وقمعهم، إضافة إلى مساهمتهم بشكل أو بآخر، بزيادة سيطرة الأنظمة القمعية عليه، سواء أكانوا قاصدين، أم غير قاصدين، فهم أشبه بعجزة غير قادرين على صناعة التحولات، فهرموا وشاخوا قبل أن تأتي اللحظة التي تجعلهم يوقنون حقهم بالحياة الكريمة. وعملية كسر الرمز التي صدرتها الثورات العربية للشباب عملت على تحطيم الرموز بكافة أشكالها، ولم تستطع الشخصيات السياسية الفاعلة في الحراك السوري على إفراز النموذج المقنع غلا عبر تشكيلات سياسية انخرط فيها الشباب على اعتبارها ضرورة سياسية تمثل جسرا لهم للعبور إلى الواقع المأمول دون أن يكون حضور شخصياتها طاغياً بالقدر المأمول. وبالتالي تراجع دور القيادة بما هي موجه وناظم للحراك الشبابي السوري. مما أدى إلى افتقار الثورات المعاصرة للآباء والشخصيات المرجعية الثورية

وعند اندلاع الحراك وجد الشباب أنفسهم وجهاً لوجه أمام مأزق غياب الأب الروحي، أو العراب الذي يتولى إرشاد الثورة. فليس ثمة شخصية ومرجعية روحية أو فكرية أو سياسية تم الإجماع عليها من قبل الشارع والشباب العربي المتعطش لهذه الحالة، والتي أفضت إلى إرهاصاتٍ سياسيةٍ، تحاكي ما قد سبق من أفكار. فتعلق بعض «الأوديبيين» بفكرة وجود «أب سياسي، روحي، فكري» الذي تحول في بعض الأحيان إلى أب شبه افتراضي، بنوع من المغالاة عند بعضهم، وكأن المطلوب من قبل هؤلاء «الأوديبيين» قتل الأم، لنعلن الولاء لسدرة الأب المشتهى. وانقسم الشباب بين مؤيد ومعارض لهذا أو ذاك المثل «إفراطاً و تفريطاً»

وبعضهم اعتزل وأعرب عن أنه بحل من كل الأطراف، وأنه لا كبير لديه إلا الوطن، ووقف بمنزلة بين المنزلتين، فهو ليس بكافر بهذا الحراك لأنه لا ينكر ضرورته، وهو ليس بمؤمن به لأنه لا يرفع كل شعارات الثورة، ولا يبجل كل ألويتها، وكثيراً ما يشجب بعض التصريحات الصادرة من هذا وذاك من موالاة ومعارضين فهو متخبط خائف من المجهول.

وقسم آخر استخدم لغة المنطق الصرف، فهو الحد الأوسط المستغرق، الذي يفضي بعملية الربط ما بين الحد الأصغر والأكبر، فنحصل على قضية منطقية صادقة وسليمة كيفما مالت الكفة فهو يميل معها.

في حين أن هناك شباباً أدركوا بوعي وعمق أن على عاتقهم تقع مسؤولية التغيير وأدركوا أن الظرف يحتاج إلى وعي، وامتلاك الوعي يعني القدرة على فهم الواقع فهماً عميقاً، واستقراء الإمكانيات، وتوظيف الظروف، وترجمة المكتسبات على أرض الواقع لتحصيل نتائج مستقبلية مجدية. وهذا يحتاج أيضا إلى إجراء تفاضل «بين ما بالإمكان، وبين ما يجب أن يكون. فالشخص الواعي دائماً يركز على الأشياء غير المتوقعة، وهذا مرتهن بالقدرة على التحليل الجيد، ويتطلب امتلاك القدرة على النقد البناء والتعامل مع المسألة بكثير من الإحساس بالمسؤولية الأخلاقية، بدءاً من حمل الشعارات مروراً بالتعاطي ضمن المعطيات انتهاءً بتقبل واستيعاب واستقطاب كل الأطراف، إيماناً منهم بضرورة الالتفاف الوطني، مهما علا سقف الخلاف السياسي. وهذه الفئة من الشباب رغم أنها لم تكن كبيرة بالكم، لكنها عظيمة من حيث الأداء والنوع لكن بالحقيقة من لديه مَلَكَة النقد البناء والوعي لكشف خفايا الواقع وإبعاده بعيداً عن التبعية والانقياد، يشكل بدوره خطراً حقيقياً لأشخاص غير راغبين أو معنيين بيقظة الشباب ووعيهم لواقعهم، كالفئات الوصولية السياسية من المعارضة والموالاة، فهذه الفئة من الشباب ليست مشكلتها في أنها لا تلقى الدعم الكافي في حراكها، بل أيضا تجد نفسها بمواجهة كل هؤلاء.

وأمام هؤلاء الشباب وما امتلكوه من قيم وعزيمة ورغبة حقيقية جادة، ووعي بصنع مستقبل أجمل وما قدموه من تضحيات ومعاناة، تحول بعضهم إلى رموز حقيقة ومثل أعلى بالسلوك الأخلاقي، وقدوة يحتذى بها فهناك من جسد هذا الوعي من خلال الشعارات الراقية التي حملها طوال فترة الحراك، والتي تدعو إلى وحدة الشعب السوري ورفض الفكر الطائفي، واعتبر أن الشعب السوري واحد، مدنيين وعسكريين، فدفع هؤلاء الشجعان ثمناً غالياً نتيجة لفكرهم وشجاعتهم إما بالموت أو السجن، فقد أصبحوا قدوة بالعزيمة والأخلاق، لدرجة أن بعضهم رفض الخروج من السجن إن لم يخرج زملاؤه المعتقلون، ومازال قسم كبير منهم

يعاني الاعتقال.

أما واقع الشباب الموالي فهم أيضا فئات اختلفت باختلاف إيديولوجيتهم وتنشئتهم كما هو واقع الحال، قسم منهم حمل لواء الموالاة لأسباب تتعلق بالمصلحة المباشرة؛ فوجودهم وتحقيق مصالحهم السلطوية والرأسماليه مرتبط ببقاء النظام، وبعضهم الآخر اعتبر أن وجوده واستمراره مرتهن إلى حد كبير ببقاء النظام. لكن هذه المرة ليس لأسباب سلطوية أو رأسمالية، إنما مسألة وجود أو عدم وجود أي أسباب طائفية، وهذا ما كان النظام يكرسه دوماً بعقول هذه الفئة من الشباب عبر التنشئة الاجتماعية والتربوية والعقائدية الخاطئة، سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين، حتى استحوذت على تفكيرهم وأصبح الخوف من الآخر جزءاً لا يتجزأ من تركيبتهم السيكولوجية، فتحول عند بعضهم إلى رهاب اجتماعي حقيقي، ولاسيّما عند شباب الطائفة العلوية». وبذلك تمخض عن الحراك فئات مختلفة.

فئات الشباب السوري بعد الحراك:

١ ـ فئة الخائفين الصامتة: وهي نوعان؛ فئة خائفة على الحراك ترى أنها موالية للبلاد معادية للنظام، وفئة خائفة رافضة للحراك موالية للنظام وترى أيضا أنها خائفة على البلاد.

٢ ـ فئة مترددة مترقبة للنتائج: وهي نوعان؛ فئة ليس لها مطمح بالسلطة، قلقها يأتي من عدم قدرتها على فهم واستقراء البوصلة السياسية في الداخل والخارج، وما قد تفضي إليه الوقائع من نتائج يمكن أن تأخذ المنطقة للمجهول، والفئة الثانية مترقبة للنتائج التي يمكن توظيفها بما يتناسب مع مطامحهم بالعموم.

٣ ـ فئة مقدامة: قادت الحراك فعلياً حملت على عاتقها مهمة التغيير، وبدورها تنقسم لشريحتين (واعية مدركة مؤمنة واثقة بما تعمل، وشريحة مغامرة متحمسة متأثرة بعدة ظروف راغبة بالتغيير، لكن دون أن تعي أن الأدوات الحقيقية عرضة للاستئثار من قبل فئات ما، لكن همَّها وطنيٌّ).

٤ ـ فئة أخيرة هي الفئة الضالة: التي قررت أن الغايات تبررها الوسائل «وهي فئتان أيضا؛ فئة غرر بها إما معنوياً: فهي تعتقد أنها تقوم بالواجب المقدس والدفاع عن كرامة الوطن، وتعتقد أن سلاحها أداتها الشرعية، وهذا ينطبق على شبيحة النظام والمعارضة، وفئة غرر بها مادياً: هي فئات متطرفة من مرتزقة النظام و المعارضة أداتها المال والسلاح.

في محاولة لتوصيفٍ أقرب للواقعية، يبدو أن المشهد السياسي لهؤلاء الشباب غير واضح، فإستراتيجية المعارضة بالداخل والخارج تبدو ضبابية، وغير منسجمة ومتباينة بالمواقف بين معارضة الداخل والخارج. ويبدو أن هناك صراعاً خفيّاً بين هذه القوى المتنازعة من أجل السلطة من قبل بعض الفئات، ومابين فئة قليلة همها نجاة الوطن. فالتصنيف السياسي لهذه القوى كما يراه غالبية الشباب السوري يتمثل بـ:

أ ـ هيئة التنسيق الوطنية: التي قدمت عنواناً عريضاً للهدفها التي تسعى إليه مع الحراك السوري وهو التغير الوطني الديمقراطي في سورياً وبالرغم من أن هذا العنوان يشير غلى رغبة بتغير النظام بل وفي طرح نمط البديل إلا أنها لم تلقَ حماساً من قبل الشباب الثائر الذي أصر على إدراج شعار إسقاط النظام كبند أول من اي عمل سياسي.

ب ـ المجلس الوطني: الذي حدد برنامجه بالارتباط مع الخارج الساعي لمسألة التدخل الخارجي بمختلف أنواعه ابتداء من التدويل وإقامة

مناطق عازلة آمنه، انتهاء بالتدخل الخارجي العسكري. فهو بدوره لم يحدد برنامجه وهذا يعود لاختلاف الأهداف والارتباطات بين أعضائه. بالإضافة لاحتوائه مجلس اسطنبول ذو الطابع الإسلامي، الذي كثرت إشارات الاستفهام حوله وحول أهدافه وغاياته.

ج ـ قوى وشخصيات سياسية: أكثر ذكاء وإستراتيجية خرجت من هيئات التنسيق بالداخل رفضت الانتماء للمجلس الوطني بالخارج، بقيت على تواصل مع نتاج الحراك في الداخل، أقامت علاقات سياسية مع الخارج تعمل على أجندتها الخاصة والتي ترى أن مرحلة ما بعد سقوط النظام أو حتى انتقال الحكم بأحسن حالات المشهد العام انتقالاً سلمياً، سيكون الصراع الحقيقي دائراً بين فئات المعارضة على السلطة، فتظهر هذه الفئة الذكية بأوراق اعتماد خاصة بها، وعلى الأغلب تعمل على رسم رؤية وخريطة طريق ما، لإعادة بناء هيكلة الدولة ومؤسساتها ربما تخدم البلاد فتظهر كمنافس قوي أمام الشارع وتبرز على أنها المنقذ من براثن الفئات المتشتتة الأخرى من المعارضة وما تبقّى من النظام السابق.

وطبعاً لا نستطيع أن ننسى أن هناك فئة من المعارضة الحقيقية الوطنية غير مسيّسة ولا تبحث عن سلطة أو مجد، وهي من ثارت بزمن اللاثورة ودفعت ثمناً لآرائها ومواقفها ومازالت تقوم بدورها.

للأسف نجد أن بعض الشباب لا يعي ماهية وجوهر البعد السياسي، فإما أن تكون معارضاً أو مواليًا، وإذا كنت موالياً يحرم عليك الانتقاد، أو توصيف الأخطاء؛ أي إما أن تكون مع أو ضد، ولا يختلف الأمر كثيرًا عما إذا كنت معارضاً، فيجب ألا تنتقد الممارسات الخاطئة لفئات المعارضة على أساس أن الوقت غير مناسب لتوجيه الانتقادات، لأن ذلك من شأنه أن يضعف صف المعارضة.

قولٌ في الإعلام:

جزءٌ من الضياع الذي يعاني منه الشباب السوري، يكمن في الإعلام وخاصة مع بروز ظاهرة عدم الحياد، وهذا أمر طبيعي في ظل التكريس الإعلامي للأطراف المعنية، كل قناة إعلامية سواء مرئية أم مسموعة أم مقروءة تعمل على نقل وجهة نظر معينة فقط، وهذا لا يفضي إلى مصداقية حقيقية بالطرح .ولئن كانت مهمة الإعلام تعرية الأنظمة الفاسدة وتوسيع دائرة الإطلاع وكشف الحقائق، الأمر الذي يخلق حالة من الاستقلال في الرأي، والقدرة على اتخاذ القرار، هذا لم يكن موجوداً قبل الربيع العربي، الدليل أنه ليس هناك موضوعية بالطرح؛ لأن الكثير من الفضائيات كانت تقوم سياستها على الاهتمام ببرامج الترفيه والتسلية «كسوبر ستار، وستار أكاديمي» ويصرفون المبالغ الخيالية على حساب البرامج التعليمية والثقافية والعلمية الهادفة التي من شأنها ليس فقط أن تنمي لغة الحوار المنطقي البناء وقبول الرأي،بل أن تساهم بتنمية القدرات الإبداعية للشباب عبر برامج تقوم على الفكر المبدع الخلاق. وكثيراً ما تفتقر وسائل الإعلام لبرامج التوعية الدينية والاجتماعية والنفسية والتربوية التي من شأنها أن تنوّه إلى قضايا يفتقر معرفتها الشباب و تخلق حالة من التواصل الإيجابي بين الشباب.

يقول الدكتور مصطفى حجازي في كتابه سيكيولوجيا الإنسان المهدور «تتولى العولمة راهناً عملية هدر الوعي من خلال ثقافة التسلية «رضاعة التسلية» تبعاً للمصطلح كثيف الدلالة الذي تفتقت عنه قريحة زبغينو بريجسكي أحد كبار منظري النظام العالمي الجديد والعولمة».

ولقد تحدث أيضاً «مارتين وشومان» عن مصطلح Tittytainement تعني رضاعة التسلية أي هدر الوعي لدى الشباب مسألة يعنى بها الغرب عن طريق الإعلام نظرًا للدور الذي يؤدّيه الإعلام في حياة الشباب والتصاقهم به، هناك تقارير تشير أن غالبية المحطات الإباحية تعود لأموال عربية.

والتناقض الأكبر أن هناك كثيراً من المحطات التي تنشر الفكر الديني المتطرف، هذا ما يفسر الصراع والتناقض الكبير الذي يعانيه شباب اليوم، فهذه السياسة المتبعة خدمت الأنظمة الفاسدة؛ فالشباب بغالبيته ملهي عن قضاياه الجوهرية، وعندما استفاق بعضهم للواقع المرير اصطدم بعدم امتلاكه الأدوات المواجهة لهذه الأنظمة التي خدرت أو ساهمت بتخدير عقولهم، فأفقدتهم آلية التفكير الاستقرائي والقدرة على مواجهة المصاعب وقبول الآخر مهما اختلفنا معه، فهم لم يألفوا ثقافة الرأي والرأي الآخر.

ورغم وجود محطات فضائية مثل الجزيرة والعربية تعنى بالبرامج الثقافية والسياسية، تحت شعار الرأي والرأي الآخر، وأدّت دوراً في تغطية الثورات، لكن الشباب يطرح فكرة الافتقاد للموضوعية والمصداقية في كثير من الأحيان كتغطية الأحداث «في مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا».

ففي الوقت الذي حاولت القناة نقل أحداث الحراك في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، لم تنقل الأحداث والمظاهرات في البحرين، من حق الشباب أن يتساءلوا لماذا ما يحدث في البحرين خارج التغطية؟

إضافة إلى أنه في بداية الأحداث في مصر رافقها دعوة لانتفاضة فلسطينية ثالثة على صفحات الفيس بوك استطاعت بفترة زمنية قليلة أن تستقطب شريحة كبيرة من الشباب، والنتيجة كانت دعوة لدخول الأراضي الفلسطينية ونجح عدد قليل من الشباب من الدخول عبر السياج، طبعاً أصرت الحكومة الإسرائيلية على مسؤولين إدارة الفيس بوك إزالة الصفحة، وتم الأمر، السؤال ماذا لو أن هذه الانتفاضة الفلسطينية الثالثة الافتراضية لقيت الدعم الإعلامي أسوة بالثورات العربية الأخرى؟

فهل هناك من يستحق الحرية أكثر من شعب مشرد طرد من أرضه واغتصبت حقوقه!.

هذا الواقع يعكس بشكل من الأشكال آلية التعاطي مع المعطى السياسي الراهن في سوريا بالنسبة للشباب.

فالمؤسسة الإعلامية في سوريا ناطقة باسم النظام ليست محايدة من جهة ومن جهة أخرى ليست معنية للعمل من أجل تنشئة جيل لديه القدرة على المحاكمة المنطقية و النقد البناء وثقافة التواصل مع الآخر في ظل غياب وسائل إعلام تتوخى الحقيقة وتقبل الرأي الآخر «كأن يخرج أحد الإعلاميين السوريين ليقول: نحن نتقبل الرأي الآخر ونحاوره شرط ألا يطالب بإسقاط النظام».

ماذا يمكن أن نتأمل من محطة ناطقة باسم النظام تعمل على رسم حياة المعيشة باللون الوردي وعلى تكريس أشخاص وإغفال ملفات الفساد وإبعاد المثقفين عن الواجهة الإعلامية.

مخاوف الشباب:

في ظل كل هذه المعطيات لابد أن ندرك أن هذا الحراك القائم المنتفض يحيق به جملة من الأخطار وأن للشباب مخاوفهم. مشروعية الخوف على الحراك الحاصل يتجسد من خلال عدة نقاط:

١ ـ المسألة الطائفية: لا أحد يستطيع إنكار

الحساسية الطائفية الحاصلة، وبالحقيقة الخوف يأتي من تبعات هذه الحساسية وامتدادها من جهة، واستغلالها من قبل أطراف خارجية من جهة ثانية، وفي أقصى حالات القلق أن تشهد سوريا حرب طائفية على شاكلة لبنان.

٢ ـ المسألة الإسلامية: هناك مؤشرات على وجود مد إسلامي بالمنطقة من خلال الثورات الحاصلة في مصر وتونس وليبيا، وحتى الدول التي حاولت أن تحصن نفسها من خطر الثورات كان القطاف الانتخابي فيها لصالح الإسلاميين على الساحة السياسية مثل «المغرب» من قام بحركة فبراير العلمانين لكن من قطف ثمار النتائج الانتخابية الإسلاميون المعتدلون «حزب العدالة والتنمية» حصلوا على ٣٤٥ مقعداً وكانت نسبة المشاركة (٤٥٪) والملاحظ قلة نسبة مشاركة الشباب.

أما المشهد السياسي الإسلامي بسوريا:

١ ـ جماعة الإخوان المسلمين ليس لديهم وجود فعلي على الأرض منذ الثمانينيات وهؤلاء تغير خطابهم السياسي في السبعينيات ذو الطابع الجهادي ففي ٢٠٠٤ أعلنوا ببرنامجهم الاصلاحي قبول الدولة المدنية.

٢ ـ الإسلاميون المستقلون أقرب لليبرالية الإسلامية مثال «رياض سيف».

٣ ـ التجمعات السلفية الجهادية نشأت بعد حرب الخليج ونشطت بحرب العراق.

وحسب تقارير المنظمات الحقوقية فقد نسبت تهمة الانتماء للقاعدة لبضعة أشخاص سوريين لا يتجاوز عددهم (١٢) شاباً كما نسبة تهمة «التكفير والهجرة إلى مجموعة الزبداني» (٢٤) شاباً واعتقل المئات من السلفيين عام ١٩٩٦ احترازياً.

٤ ـ بقايا «حزب التحرير» اعتقل معظمهم عام ١٩٩٩ وأيضا بـ٢٠٠٤ وهو حزب غير معروف خطورته تكمن بإيمان هذا الحزب بإعادة دولة الخلافة الإسلامية والأخطر أن كوادره نخبويون شباب من الأطباء والمهندسين والمعلمين وفق قوائم أسماء المعتقلين، وهم خصوم للإخوان فكرياً ومنافسون أقوياء لهم على المدى البعيد.في الحقيقة، الأمر المخيف يكمن في أن كل هذه الحركات لم ترفض الجهاد والعنف يوماً باستثناء المفكر الإسلامي «جودت سعيد».

٣ ـ مسألة مدنية المجتمع: ثمة سؤال يطرح نفسه:

الكثير من الفئات الشابة ترى أن سوريا هذا البلد بتركيبته الدينية الطائفية وقومياته المتعددة يمكن أن يكون بلداً نموذجاً، بظل وجود مجتمع مدني يفصل فيه الدين عن الدولة، ليس ثمة مشكلة أن تكون الحكومة أو الحاكم علماني أو إسلامي أو من أي دين آخر طالما أن هناك ما يكفل حقوق الكل لكن السؤال هل نتاج الثورة سيفضي إلى هذه المدنية المرتجاة؟

٤ ـ مسألة الجيش: الفئة الحاكمة تمتلك السلطة والمال والقوة وأهم أركان قوتها الجيش.

فبدون انقسام الجيش وانقلابه على النظام مع المحافظة على انضباطه ووقوفه على الحياد مصير الثورة الفشل مهما كبرت قاعدتها الجماهيرية الخوف هو أن يتحول هذا الانشقاق إلى حرب أهلية وخاصة أن تركيبة الجيش طائفية من جهة ومن جهة أخرى إضعاف الجيش على المدى القريب والبعيد مسألة خطيرة جداً وإعادة هيلكته ستكون مسألة معقدة.

٥ ـ المسألة الأمنية: يخشى ما يخشى فيما بعد

أن ندخل بمرحلة الانفلات الأمني إن حدث هذا الأمر ستكون الأرضية مهيّأة لبعض ضعاف النفوس لاستغلال الوضع والقيام ببعض السلوكيات الغير مضبوطة وهذا ينعكس بشكل من الأشكال على حياة المواطن ومعيشته وأمنه.

٦ ـ مسألة المعارضة: هناك تخوف من بعض الفئات المعارضة حول دورها وأدائها وعلاقاتها مع الدول العربية والغربية ،حجم تمثيلها العلماني أو الإسلامي، ولائها، آمالها، هناك إشارات استفهام حول بعض شخصيات المعارضة وتورطها بالفساد وعلاقاتها السابقة من النظام ومدى مصداقيتها كل هذه التساؤلات تضعنا وجهاً لوجهه أمام مسألة مدى قدرت هذه المعارضة على تمثيل المواطن من جهة وصلاحيتها لتكون الحامل الحقيقي في المرحلة القادمة.

٧ ـ مسألة أخلاقيات الثورة: يرى المفكر السوري (زكي الأرسوزي).

«أن التطور التكنولوجي يمضي قدماً عند شعب ما خلال جيل واحد، أو جيلين، على الأقل، أما الثقافة الأخلاقية والقيم العليا لدى الجماعات والأمم، فإنها تحتاج بأقل ما يمكن إلى القرون الطوال كي تترسخ في ضمير الأمة».

لكل ثورة نتاجها الفكري الثقافي الاجتماعي الأخلاقي الإنساني، إذن المطلوب عدم إفراغ الثورة من مضمونها الأخلاقي، من المعروف أنه لا يوجد ثورة سلمية وردية بيضاء، الثورات لها شوائبها لكن لا يمكن أن ننكر أن ثمة قلقاً حاصلاً نتيجة بعض الممارسات التي قام بها بعض الشباب وعلى ندرتها هناك خوف من تكريس هذه الحالات فيما بعد «كاقتحام الحرم الجامعي من قبل أحد الطلاب المعارضين وقتله لزملائه الموالاة» في الحقيقة، إن هذا العمل أشبه بإسفين يمكن أن يدق بنعش الحراك وخطورة هذا السلوك تكمن في أن الحادثة وقعت في الحرم الجامعي، وأن من قام بها نخبة من الشباب الأكثر وعياً وعلماً وثقافة، إذن المطلوب أن تأخذ الثورة طابعاً أخلاقياً.

أخيراً:

«جان بشلر» رئيس فرع الأبحاث الاجتماعية في السوربون طرح مصطلحاً جديداً «الستازيولوجيا» (علم التحوّلات الإنسانية القائم على دراسة سبب قيام الشعوب بالانتفاضة على النظم القائمة).

يرى بيشلر «أن كل توتر لا يتمخض عن عمل عقلاني يؤدي حتماً إلى عنف وحشي». تاريخياً الثورات التي نجحت ثورات قادتها جماهير كادحة، خرجت من رحم المعاناة، لكن لابد من عراب نخبوي يدير هذه الحراك ويحميه.إن هذا الحراك الشعبي ذا الطابع الريفي أو شبه الريفي قادته الجماهير التي عانت الظلم والفساد، ولكن علينا أن ندرك حقيقة أن ما يحمي أي حراك ثوري جماهيري ويساهم في صيرورته الإنسانية يجب أن يتحلى بالفكر والوعي وإلا نحن أمام خطر احتمال فشل هذا الحراك.

بعد مضي تسعة أشهر كان من المفترض أن تضع الثورة وليدها، ليس مهماً أن يكون مريضاً، كان ثمة ما يمكن إنعاشه سواء ضمن الحاضنة الدولية أو العربية، لكن يبدو أن الولادة عسيرة. بعض الشباب كان متفائلاً، رأى أن سوريا نتيجة لاختلاف طبيعتها ثمة معجزة ما ستبشر بولادة جديدة غريبة من نوعها، هؤلاء امتلكوا عقيدة الثورة غامروا سعوا دفعوا أثماناً وحلموا بانتصارات باتت قاب قوسين أو أدنى من مرمى الحياة الوردية. وبعضهم كان متشائماً رأى أن الجنين سيولد ميتاً.

الأكثر تشاؤماً رأى أن الحمل أصلاً كان كاذباً، لم يكن ثمة ثورة تذكر هي أشبه بانتفاضة انتفض

الشعب على الظلم الحاصل، وفي أرقى حالاتها كانت حراكاً شعبياً تحولت إلى فوضى لن يجني ثماره شعب حلم بمارد يخرج من الفانوس السحري ليقول «شبيك لبيك» بل ثمة كابوس مخيف سيخرج منه غول كبير مخبأ بقمقم عجيب يبتلع كل شيء وفق الشريعة الإسلامية.

إذن مازال المشهد السياسي السوري ضبابياً ومازال الشباب السوري يسعى لإضفاء روحه الشابة عليه، ليصل إلى ما يرغب في سوريا الغد.

المصادر:

١ ـ الإنسان المهدور، دراسات تحليلية نفسية اجتماعية، تأليف د. مصطفى حجازي ـ الدار البيضاء ـ المركز الثقافي العربي ٢٠٠٦

٢ ـ التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجيا الإنسان المقهور، تأليف د. مصطفى حجازي ـ الدار البيضاء ـ المركز الثقافي العربي ٢٠١٠

٣ ـ الظاهرة الثورية: جان بشلر، ترجمة بشير فنصة، إصدار دار طلاس دمشق ١٩٩٣

٤ ـ تاريخ الفكر السياسي تأليف جان توشار ترجمة د. علي مقلد، إصدار الدار العالمية ١٩٨٣

٥ ـ مسارات السلطة والمعارضة في سورية «نقد الرؤى والممارسات»، المؤلف د.حازم نهار، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠٩

* * *

الجذورُ التاريخيةُ لأزمةِ الهويةِ السورية!

باسيليوس زينو

بعد سقوطِ الاتّحاد السوفييتي وانهيارِ جدارِ برلين وزوالِ الديكتاتوريات العسكريّةِ في أوروبا الشرقيّةِ وأمريكا اللاتينيّة مع نهاياتِ القرنِ العشرين، افتتحت معظمُ هذه الدولِ عهداً جديداً وعقداً جديداً مع «مواطنيها»، فأخفقَ بعضها ونجحَ بعضُها الآخر ومازال آخرون يحاولون إيجادَ مكانٍ في الخريطةِ الكونيّة الجديدةِ، كما ظهرَ في أوروبا الاتّحادُ الأوروبيّ كعقدٍ (اجتماعيٍّ ـ سياسيّ ـ اقتصاديّ) يربطُ دولَ الاتّحادِ بمنظومةٍ من العلاقاتِ ويسعى إلى إعادةِ صياغة مفهوم «الهوية» بما يتلاءمُ مع تحدّياتِ عصرِ «العولمةَ».

على صعيدٍ آخر وصلت عواصفُ التغييرِ أخيراً إلى العالمِ العربيّ الذي شهدَ منذُ نهايةِ العام (٢٠١٠) وحتى هذه اللحظةِ من العام (٢٠١١) انتفاضاتٍ وثوراتٍ شعبيّةً هائلةً فاجأت العالمَ بقوّتِها واعتمادها السلميّة خياراً، رغم الأخطارِ التي باتت تهدّدُ هذا الخيارَ بسبب ما يواجهُه المحتجّون من حصارٍ اقتصاديّ وانتهاكاتٍ يوميةٍ لحقوق الإنسانِ من قمعٍ واختفاء قسريٍّ وتعذيبٍ وقتلٍ!

ورغم أنّ الربيعَ العربيَّ حمل معه وعياً شقيّاً بالحقوقِ الأساسية المغيّبةِ مع غيابِ «القانونِ» و«المواطنةِ» و«الدولة» لصالحِ تحالفٍ بين عائلاتٍ ورجالِ أعمالٍ وتجّارٍ ورجالِ دين يتمتعون دون سواهم بحقوقِ المواطنةِ دون واجباتها، ويصوغون القوانينَ ويغيّرون الدّستورَ وفقَ ما تقتضيه المصالحُ على نحوٍ يبتلعُ فيه «النظامُ» الدّولةَ لتغدوَ أشبهَ بباحةٍ خلفيةٍ مسوّرةٍ تعلوها لوحةُ «ممنوع الاقتراب والتصوير»!

سأحاولُ في هذا البحثِ الاقترابَ والتصويرَ من مسألة «الهوية الوطنية»، ولاسيّما أنّ الانقسامَ بدأ يتجذّرُ بالفعل في الشارعِ السوري على نحوٍ قد يفرزُ إشكالياتٍ وانقساماتٍ خطيرةً على الأمد البعيد، أو في صورةٍ أكثر تفاؤلاً قد يؤدي إلى تفويتِ الفرصةِ على السوريين لإعادةِ النظرِ في مسألة «الهويّةِ السورية» لتلقى مرةً أخرى إلى أجيالٍ لاحقةٍ كما ألقيت مراراً عبر التاريخِ.

ونظراً لدورِ البعدِ التاريخيّ في تكوينِ الهوية، وهو البعدُ الذي يصرُّ جميعُ السوريين على توظيفِه في نقاشاتِهم وجدالاتِهم لتدعيم أفكارٍ مجتزأة عن الهويةِ كوصفِ هويّة الدّولة بـ «الإسلامية» أو «العربيّة» كإطارٍ عامّ يجمعُ على نحو مستحيلٍ بين الجزءِ «الإسلام» أو «العروبة» والكلِّ «سورية»، نظراً لغنى النسيجِ السوري بمكوناتِه الاجتماعية التي تنتمي إلى أديانٍ وطوائفَ وإثنيّاتٍ متعددة، قد يؤدي شعورُ إحداها بالخطرِ أو التّهديدِ إلى نكوصٍ باتجاه ردودِ أفعالٍ عنيفة للتعبيرِ عن هويته على نحوٍ ما يحدثُ في العراق وما هو مهيّأ الحدوثِ دوماً في لبنان ومصر. والسؤالُ الذي يطرحُ نفسَه هل يمكنُ التسليمُ بعد اليوم بمفهوم الهويّةِ المجتزأة أم أنّ على السوريين ومن حقّهم الاضطلاع بمسؤوليتهم للنهوضِ بمفهومِ الهوية الغنية والمركّبةِ التي تمثّلُ تنوّعَ بلادهم!

في لقاءٍ مع زهير سالم، المتحدّثِ الرسميِّ باسم الإخوان المسلمين في سورية طرحَ موقع كردووتش

في الرابع من شهرِ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١١، عليه السؤال التالي: «لماذا لا تتخلّون عن تسميةِ «العربي» وتتحدثون عن الهويّةِ السورية فقط؟»

فأجابه على نحوٍ قطعي: «لا لا. طز بالهويّة السورية! نحن لا نعترفُ بسوريا هذه. من اختلقَ سوريا؟ أليست اتفاقيّة سايكس ـ بيكو. هل هذا صحيح أم لا؟»

وفي اللقاءِ نفسِه ذكرَ السيد سالم رؤيته لمفهومِ الهوية وهي الرؤيةُ التي لم تتغيرْ منذ القرنِ السابعَ الميلادي، والتي يشاطرُه فيها كثيرون لا يقتصرُ وجودُهم بين الإخوان وإنما ينتشرون في معظمِ البلادِ العربية والإسلامية، فبحسب رأيه: «الهويّةُ العامّة تحدّدُها هوية الأكثرية بشرطِ عدمِ إنكارِ هويّةِ المجموعة التي يُنظَر إليها بوصفها أقليّة. بيد أن هناك من يقولُ إنه لا ينتمي إلى الأكثرية. هويّةُ الأكثرية هي هويةُ الدولة. وللأقليات الحقُّ بالتمتّع بحقوقِها الخاصة. أنا لا أرى تناقضاً في ذلك»[١].

لا يرى السيّدُ سالم أيّ تناقضٍ في مفهومه المتناقضِ حتى في الصيغة، حيث يُفترضُ بمفهوم «الهويّةِ الوطنية» أن يُعبّرَ عن هوية «المواطنِ» في «وطنه»، لا أن تكونَ له هويةٌ مزدوجة، كما هو واقعُ الحالِ في سورية، «هوية الأكثرية» التي يريدُ لها أن تكونَ هويةً عامة، و«هويةُ الأقليّة» التي ينتمي لها إن كان من «الأقليات»؛ ولاعجبَ إن وظّفَ السيد سالم «الديمقراطيةَ» بأسوأ صورِها للتستّرِ على مفهوم «المواطن ذي الدرجةِ الأولى» أي «المسلم»، و«المواطنِ ذي الدرجة الثانية» أي «الذمّي أو الكتابي»؛ الأمرُ الذي يتّضحُ في اعتباره «الهوية السورية» صنيعةَ اتفاقيّةِ سايكس بيكو!!! ضارباً بعرضِ الحائطِ تاريخاً طويلاً سبق بآلاف السنين «الفتوحات» العربيةَ ـ الإسلامية في سورية، والتي يُعدّها الإسلاميون ولادةً رسميةً لهوية البلادِ والمواطنين وهي «الهويةُ العربية ـ الإسلامية»!

لذا لابدَّ من تسليطِ الضوءِ على بعض المراحلِ التاريخية التي تمازجَت فيها إثنياتٌ وقوميّاتٌ وأديانٌ مختلفةٌ في سورية طوال آلافِ السنين وحتى اليوم لتشكّلَ «الهويةَ السورية» التي تتجلى في التنوّعِ الإنثروبولوجي والإثنوغرافي الهائلِ والمرئي في كلِّ المناطق السورية!

بعضٌ من التاريخ!

لابدَّ لنا من تسليطِ القليل من الضوءِ على التاريخِ السوري الغنيِّ الذي يتجاهلُه معظمُ الإيديولوجيين الدينيين الذين يبنون مفهومَ «الهويةِ السورية» استناداً إلى إحدى مكوّناتِها دون سواها وهي الهويّةُ «العربيّة ـ الإسلامية»، فقد مثّلت سوريا الطبيعيةُ عبر تاريخِها الطويل قلبَ العالمِ القديم ومنبعَ الحضارات نظراً لموقعِها الاستراتيجي على ملتقى الإمبراطوريات، مما جعلَها عرضةً لمطامعِ الإمبراطوريات والممالكِ القديمة التي سعت للسيطرةِ عليها ونجحت أحياناً، ففي الشمالِ سيطرَ الحثيون لفترةٍ طويلة إبان الألف الثاني ق.م، وغزتها جيوشُ سرجون الأكادي نحو (٢٣٠٠) ق.م ، ثم حوريو مملكة ميتاني نحو (١٥٠٠) ق.م والآشوريون منذُ القرن الثالث عشر ق.م ثم سيطروا عليها خلالَ القرنين الثامن والسابع ق.م، كما سيطرَ عليها البابليون خلال الفترةِ (٦٠٩ ـ ٥٣٩) ق.م والفرس (٥٣٩ ـ ٣٣٣) ق.م؛ وفي الجنوبِ لم يكفَّ المصريون عن اعتبارِ التّحكّم بالدول السوريةِ شرطاً لأمنِ مصر، لكن على صعيدٍ آخر شهدت العديدُ من ممالكِ ـ المدن السوريةِ العمورية والكنعانية خلال الألفين الثالثِ والثاني ق.م ازدهاراً اكبيراً كممالكِ إيبلا وماري ويمحاض وكركميش وقطنة وأوغاريت[٢]. وبعد تعرُّضِ

الشرق الأوسط برمّته نحو (١١٨٠) ق.م لموجةٍ من عملياتِ التدمير التي نُسبت جزئياً على الأقلِّ إلى «شعوبِ البحر» الذين جاء معظمُهم من الشمالِ الغربي (كريت وحوض بحر إيجة)، ظهرَ الآراميون في منطقةِ مابين النهرين ووادي الفرات عند أطرافِ سورية الداخلية، وأقاموا فيها دولاً جديدة من دمشقَ في الجنوب إلى زنجرلي في الشمال مروراً بحماة وحلب، وأقاموا في وادي الفراتِ وفي واحةِ تدمر. وكان تأثيرُهم بالغاً وانتشرت لغتُهم سريعاً في كلِّ سورية الداخلية، وفي سورية الشّماليةِ وجدت نوى الحوريين والحثيين السكانية نفسَها تتحوّلُ إلى الآرامية بتأثيرِ القادمين الجدد، وكذلك العموريّون، ومع نهايةِ الألف الثانية انصهروا كلُّهم في مجموع الآراميين. ويعودُ تفسير هذا النجاحِ إلى تبنّي هؤلاء كتابة خطية شبه أبجديّة تتيحُ للمكتوب الانتشارَ بسرعةٍ خارج حلقةِ الكَتبة الضيقة. وتعزّزَ هذا النجاحُ المبكّر أكثر مع الاحتلالِ الأجنبيّ الذي جعل من الآراميّةِ اللغةَ الإداريةَ، حيث استخدمَ الآشوريون الآرامية منذ القرنِ الثامن ق.م، ثم فرضَها الفرسُ كلغةٍ مألوفة لكلِّ الإمبراطورية، من وادي الهندوس حتى الدردنيل. وبالنتيجةِ حافظت الآراميةُ على ازدهارِها في سورية نفسِها، وعشية الغزو المقدوني سادت في كلِّ مكانٍ باستثناء فينيقيا حيث كان الكنعانيون (الفينيقيون) يسيطرون منذُ بدايةِ الألف الأول ق.م على كاملِ السّاحل السوري، ويستخدمون اللغةَ الفينيقية. أما العربُ الذين ظهروا عند حدودِ المجالِ السوري، في وادي الفرات وفي جبالِ لبنان الشرقية وفي السهبِ شرق جبل العرب فقد تبنّوا الكتابةَ الآرامية في الوقتِ الذي استمروا يكتبون فيه لهجتَهم وتلك كانت حالَ الأنباط أيضاً[٣].

حدثٌ رمزيٌّ وهويةٌ مركبة

شهد الشرقُ الأدنى سنة (٣٢٤) ق.م، في مدينةِ سوسة Susa الفارسيّة حدثاً استثنائياً وغيرَ مألوفٍ في العالم القديم، ألا وهو «أعراسُ سوسة» التي تمّت برعايةِ الإسكندر نفسِه حيث تمَّ الاحتفالُ بزواج أكثر من عشرةِ آلاف قائدٍ وجنديٍّ مقدوني من نساءٍ آسيويات[*]، وتزوجَ الإسكندر نفسُه من كبرى بناتِ الملك داريوس الثالث[٤]. كان لهذا الزواجِ السياسيِّ ـ الحضاريّ إضافةً إلى تسامحِ الإسكندر بشكلٍ عام مع شعوبِ المناطق التي فتحها، دورٌ في وضع حدٍّ لحربٍ «قوميّة»، بالمعنى المعاصرِ للكلمة، ويعكسُ هذا الحدثُ الرمزيُّ آليةَ تفكيرِ الإسكندر الذي عُني باحترامِ رعاياه الجدد من الشرقيين (مصريين وسوريين وبابليين وفرس) لإيمانِه بأنّ التفرقةَ بين الناسِ في المعاملةِ يجب أن تقومَ على أساس فضلِهم وليس جنسهم، وقناعته بأنه على الرغم من تأخّرِ بعضِ مظاهر حضاراتِ هذه الأقوام عن الحضارة الإغريقيّةِ، فإنه من الممكنِ تحضيرُ هؤلاء والاستفادةُ من مقوّماتِهم الحضاريةِ القائمة، وهي عكسُ الفكرة التي كان ينادي بها معلمُه أرسطو، ودان بها الإغريق بشكلٍ عام[٥]. وبعد وفاةِ الإسكندر في بابل سنة (٣٢٣) ق.م واقتسامِ مملكتِه بين قواده الذين خاضوا معاركَ طويلةً فيما بينهم للسيطرةِ على الحكم، تمكّنَ القائدُ سلوقس نيكاتور، الذي تزوّجَ من «أباميا» الفارسية في عرسِ سوسة، من تأسيسِ المملكةِ السلوقية سنة (٣١٢) ق.م، وفرضِ سيطرته المطلقةِ على سورية ـ باستثناء سورية المجوّفة ـ بعد انتصارِه في معركةِ إبسوس Ipsus سنة (٣٠١) ق.م. سار سلوقس على خطا الإسكندرِ في سياسته الداخليةِ في سورية التي أطلقَ عليها المؤرخون المعاصرون اسم «الهلنسة» Hellenization وكانت بمنزلةِ «العولمة» في العالمِ القديم، مع احترامِ ثقافاتِ ومعتقداتِ

الشّعوبِ الخاضعةِ للحضارة، حيث تمازجَت الثقافةُ الإغريقية مع عناصرِ الثقافاتِ المحليّة بدرجاتٍ مختلفة، وتمازجَت الأعراقُ مجدّداً فسكنَ الجنودُ المقدونيون والإغريق وغيرهم من الشعوبِ جنباً إلى جنب مع السكانِ المحليين في مختلفِ المدنِ السوريةِ سواء القديمة منها المعاد تأسيسُها، أو المؤسسة حديثاً بالكامل وفقَ الطراز الإغريقيِّ (كاللاذقية وأفاميا وسلوقية ولواء إسكندرون ودورا أوروبوس...)، ودامت المملكةُ السلوقية حتى سقطت بيدِ القائدِ الروماني بومبي سنة (٦٤) ق.م بعد أن أنهكَتها الحروب الأهليّةُ والصراعاتُ الدامية على العرشِ بين الورثة السلوقيين. بيد أنّ أثرَ الثقافةِ الهلنستية لم ينتهِ مع هذا التاريخ فقد امتدّت جذورُها عميقاً لتؤثّرَ في الحضاراتِ الرومانية والبيزنطيةِ، وحتى الإسلاميّةِ ولاسيّما التياراتُ الفلسفيّةُ التوفيقيّةُ التي حاولت التوفيقَ بين «الدّينِ والفلسفة» وأثرت فيما بعد في البنيةِ العقائدية للطوائفِ الباطنيةِ «الإسماعيلية والعلويّةِ والدرزيّةِ».

الهويةُ وتكريسُ الأقلية

شكّلت الأقليّاتُ، بدرجاتٍ متفاوتةٍ بحسب الطوائفِ وبحسبِ المراحل التاريخيةِ، جماعاتٍ كتيمةً تصرّف شؤونها بذاتها. لكن يصعبُ اعتبارُ أن النظامَ الطائفي قد أبقى على الجماعاتِ الإثنية أو العرقيّةِ في حالةٍ من التمايزِ المطلق بعد كلِّ الاختلاطِ والتمازجِ السكانيِّ الذي عرفتهُ البلادُ والحاضرةُ الإسلاميّةُ على امتدادِ تاريخها، ولاسيّما في المراحلِ التي كانت فيها الأقلّياتُ تشاركُ مشاركةً فعّالةً في حياةِ الحاضرة. بل في كثيرٍ من الأحوال، وخاصة فيما يتعلّقُ بأقليّاتِ الشرقِ الأوسط، أضحت العاداتُ واللّغاتُ مشتركةً، وحلّت العربيةُ في كل مكانٍ تقريباً محلَّ الميراثِ اللّغوي الآرامي ـ السرياني القديم. ويقومُ الدّورُ الثقافي للنساطرة في الحضارةِ العباسيّةِ الزاهرة شاهداً على الشوطِ الطويل الذي تمَّ قطعُه في مضمارِ الانصهارِ والاندماج[٦].

لن نطيلَ البحثَ في الطوائفِ والأقليات التي كانت في سورية الطبيعيّةِ وأوضاعِها عقبَ فترةِ «الفتوحات الإسلامية» وتأسيسِ الخلافةِ الأمويّةِ ومن بعدها العباسية والسلجوقيّة والفاطمية والزنكية والأيوبيّة والمملوكيّةِ... إلخ، بل سنتطرّقُ مباشرةً إليها خلال العصرِ العثمانيّ لقربه من عصرِنا الحاضر، ولتشابهِ أسسِ نظامِه مع ما سبقه من الإمبراطوريات الإسلامية والتفاوتِ في شدة تطبيقِ أحكام الشريعةِ بحسب الفتاوى من جهةٍ وصرامة الحاكم أو مرونته من جهةٍ ثانية؛ فقد اعتبر العثمانيون أنفسَهم خلفاءَ للمسلمين، فكان الدينُ الإسلامي الأساسَ الذي قامت عليه الإمبراطوريةُ العثمانية، وإليه تدين بالكثيرِ من أسبابِ وجودِها واستمرارها، كما تدينُ بتوسّعِها إلى ما كانت تلهمه أحكامُه ومبادئُه لقادتها وأولي الأمرِ فيها من ضرورةِ الجهاد لنشرِ رايةِ الإسلام وتوسيعِ رقعته. وأولى هذه الأحكامِ وأكثرُها فاعيلةً وتحريضاً هو تقسيمُ العالمِ إلى دارين: دارِ الإسلام ودارِ الحربِ. ومن البديهي أنّ أهلَ دارِ الإسلام هم المسلمون المؤمنون الذين يفرضُ عليهم الإيمانُ الصحيح وجوبَ توسيعِ رقعةِ دارهم على حسابِ دار الحرب. أما أهلُ دار الحربِ فاثنان: أهلُ الكتابِ والكفار. فأما الكفارُ فلا خيارَ لهم إلا بالدخولِ في دينِ الإسلام أو القتلِ[٧]. أما أهلُ الكتاب وهم حصراً اليهودُ والنصارى والمجوس والصابئةُ الذين وردَ ذكرُهم في سورةِ الحجِّ الآية (١٧) «إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس إنّ الله يفصل بينهم يوم القيامة إنّ الله على كل شيءٍ شهيد»، فهؤلاء لهم الحقُّ بالاحتفاظِ بدياناتِهم الأولى كما أنّ لهم حقَّ التمتّعِ برعوية

الحاكم المسلم على أن يدفعوا له مقابلَ هذه الامتيازاتِ ضَريبةً معيّنةً هي الجزية[٨]. وقد خصّصت الدولةُ العثمانيةُ «للذميين» في ولايةِ دمشق ديواناً خاصاً بهم لجمعِ أموالِ الجزية أطلقت عليه اسم «ديوان الجوالي». ورغم تكليفِ بعضِ اليهودِ بجمع أموالِ الميري كملتزمين، إلا أنّ أموالَ الجزيةِ لم تدخلْ في شروطِ التزامِهم الأموال الميرية[٩]. يقول بن عابدين: «الجزيةُ خراجُ رأسٍ وهذا أمارة المجاز، وبنيت على فعلةٍ دلالةً على الهيئة التي هي الإذلالُ عند الإعطاءِ، أو تسمى جالية من جلوت عن البلدِ جلاء الفتح والجد: خرجت، وأجليت مثله، والجالية: الجماعةُ، ومنه قيل لأهلِ الذمّة الذين جلاهم عمر (رض) عن جزيرةِ العرب: الجالية؛ ثم نقلت الجالية إلى الجزيةِ التي أُخِذَت منهم، ثم استعملَت في كلِّ جزيةٍ تؤخذُ منهم. وإن لم يكنْ صاحبُها جلى عن وطنه. فقيل: استعمل فلان على الجالية، والجمع الجوالي. فإطلاقُها على الجزيةِ مجازٌ بمرتبتين؟ قوله: (لأنها جزت عن القتل) أي قضت وكفَّت عنه، فإذا قبلها سقطَ عنه القتل. أو لأنها وجبت عقوبةً على الكفرِ كما في الهداية»[١٠].

أما الحكمُ الثاني من أحكامِ الشريعةِ الإسلاميةِ في هذا الصددِ فهو يقسمُ الناسَ إلى فئتين: أحرارٍ ورقيق. ويكون الرّقُّ بالولادةِ أو بالاكتساب، وهذا يعني أنّ أهلَ دار الإسلام قد يولدون أرقّاءَ، ولكن لا يجوزُ البتّة استرقاقهم مسلمين كانوا أو من أهل الكتاب. وأربابُ الرقيقِ مندوبون إلى عتقِ عبيدِهم وهذا ما تقتضي به مكارمُ الأخلاق على الرجلِ الكريم. كما أن لهم أيضاً أن يبيعوا رقيقَهم أو يستبدلوا به غيرَه أو يشتروا رقيقاً جديداً لكن كل المسترقين الجدد يجبُ أن يكونوا من أهلِ دار الحربِ غير المسلمين. وتعتبر أحكامُ الشريعةِ القانونَ العام والمقدّسَ للمسلمين، وكان رجالُ الدّينِ قد جمعوا أحكامَها ودوّنوها خلالَ القرون الأولى من الإسلام بالاستنادِ إلى نصوصِ القرآن وسنّةِ الرسولِ وصحابَته والإجماع. إلا أنّ هذا لم يمنعْ من ظهورِ خلافاتٍ في الرأي بين المسلمين من أولي الأمر، مصدرُها خلافاتٌ قانونيةٌ وفقهيّةٌ وسياسيةٌ حول فهم بعض النصوصِ وتأويلِها أو حول بعضِ الشّعائرِ الدّينية وطرقِ أدائها، وقد أدّت خلافاتُ الرأي إلى هذه وانحيازُ كلِّ فئةٍ من المسلمين إلى رأي معين منها وتعصّبِها له إلى ظهورِ العديدِ من الفرقِ والطوائف والمذاهبِ المتباينة بل وإلى ظهورِ مدارسَ مختلفةٍ ضمن المذهبِ الواحد[١١].

تكرّسَ مع هذه الأحكام، التي أخذت مع مرورِ الزمنِ طابعَ «القداسةِ»، مفهومُ «الآخر/ الأقلوي» ألا وهو «الذّميّ» الذي يخضعُ لأحكامِ الأكثريّة الحاكمة «السنيّةِ المذهب»، وتكمنُ المفارقةُ بأنّ «أهلَ الذّمةِ» كانوا من حيث العدد «أكثرية» في الإمبراطوريةِ العثمانية قبل استيلائِها على البلادِ العربية، وبعد انتصارِها على المماليكِ في معركةِ مرج دابق عام (١٥١٦)م. انقلبَ الميزانُ العدديُّ ورجحت كفّةُ المسلمين مجدداً، لكن تعدادَ أهلِ الذّمةِ الذين خضعوا للحكم العثمانيِّ فاق كثيراً عددَهم خلال فترةِ حكمِ الإمبراطوريات الإسلاميةِ السابقة. وقد تعاملتَ الدولةُ العثمانيّةُ معهم باعتبارهم أعضاء في طوائفَ ينتمون إليها، ويعودُ ذلك إلى طبيعةِ التنظيمِ العام للمجتمع العثمانيِّ، والذي انقسمَ بموجبه إلى قسمين كبيرين هما جماعةُ المسلمين وطوائفُ غير المسلمين كما ذكرنا سابقاً، أما الأجانبُ من غير المسلمين فقد عرفوا باسم «مستأمنين» أي الذين مُنحوا أماناً، وهم لا يعتبرون من رعايا السلطانِ العثماني[١٢]. وقد راعت الدولةُ العثمانيةُ شروطاً لدخولِ أهلِ الذّمّةِ في ذمة الإسلام، شأن ما سبقها من الدولِ الإسلاميّةِ، وكانت الشروطُ مستحقّةً ومستحبّة،

أمّا الشروطُ المستحقّةُ فكان على الذمّيّ ألا يذكرَ القرآنَ بطعنٍ فيه ولا تحريفٍ له، أو الرسولَ بتكذيبٍ له ولا ازدراءٍ، أو دينَ الإسلام بذمٍّ له ولا قدحٍ فيه، وألا يصيبَ مسلمةً بزنى ولا باسم نكاح، وألاّ يفتنَ مسلماً عن دينه، وألا يتعرّضَ لمال المسلم ولا دمه، وألا يعينَ أهلَ الحرب على المسلمين. أمّا الشروطُ المستحبّةُ فكان على الذمّيين أن يلبسوا الغيارَ(وهي ملابسُ ذات لونٍ مخالفٍ للون لباس المسلمين) مع شدِّ الزّنارِ، وألا تعلو أصواتُ نواقيسِهم وتلاوة كتبهم ولا قولهم في عُزير والمسيح، وألا يتجاهروا بشربِ الخمرِ، ولا بإظهارِ صلبانهم وخنازيرِهم، وألا تعلو أبنيتُهم فوق أبنيةِ المسلمين، وألا يخفوا دفنَ موتاهم، وألا يجاهروا بالندبِ عليهم والإناحة، وأن يمتنعوا عن ركوبِ الخيلِ ولا يُمنعوا من ركوب البغالِ والحمير[١٣].

وكانت مخالفةُ أهلِ الذمّةِ للشروط المستحقّةِ تُعتبَرُ بمنزلةِ نقضٍ للعهدِ مع المسلمين، أما مخالفتُهم للشروط المستحبّةِ فلم تعتبرْ كذلك. إلا أنّ الجهلَ الذي سيطرَ على البصائرِ والتّعصّبَ الذي رانَ على الأفئدةِ في هذه الفترة، بسبب تركةِ الحروبِ الصليبية وما تلاها من أحداث، قد أجّج تلك النارَ، فاعتُبِرَ الذمّيُّ الذي يخالف الشروطَ المستحبةَ، كأنه مخالفٌ للشروط المستحقّةِ، الأمرُ الذي عرّضَه للإهانة في بعض الأحيانِ، على يدِ الجهلةِ من عامّةِ المسلمين، وأحياناً أخرى للقتل على يدِ بعضِ عناصر السلطةِ الحاكمةِ في دمشق[١٤].

لكنّ العلاقةَ بين السلطةِ الحاكمة والأقليات من أهلِ الذّمةِ وغيرهم من المنتسبين إلى الطوائفِ الإسلاميّةِ من غير السنّة ولاسيّما الشّيعةُ (الإثني عشرية والعلويّةُ «النصيريّة» والإسماعيليّةُ والدرزيّة)، لم تخضعْ دائماً لشروطِ الذّميّةِ أو لحقِّ «المواطنة» فلم يكنْ المفهومُ الحديث «للقومية العرقيّةِ» موجوداً بوضوحٍ قط، والذي يجبُ بمقتضاه أن يعيشَ الذين يتكلمون لغةً مشتركةً معاً في إطارٍ سياسيٍّ حصري، وكذلك مفهوم «المناطقِ القوميّة» المنفصلةِ انفصالاً جليّاً عن المناطقِ الأخرى بواسطة حدودٍ طبيعيّةٍ. مع أن من المؤكّدِ أنه قد وُجِدَت فكرةٌ ما عن خصوصيّةِ مدينةٍ ما وما حولَها والتي يمكن أن تعبّرَ عن نفسِها بشكلٍ إسلاميٍّ[١٥]. لذا لم تكنْ الدّولةُ العثمانيّةُ تنظرُ إلى رعاياها بوصفهم «مواطنين» متساويين من حيثُ الحقوقِ والواجبات، وإنما كانت القوانينُ المستمدّة من الشريعةِ، ومن الفتاوى في ظروفٍ استثنائيّةٍ، هي التي تنظمُ العلاقةَ فيما بينهم، وذلك كله يتوقّفُ بدوره على مدى تسامحِ أو تعصّبِ السلطانِ وولاته وباشواته؛ وكثيراً ما كانت هذه العلاقةُ مرهونةً بالأوضاعِ السّياسيةِ ولاسيّما الصراعُ الصفوي ـ العثمانيُّ والصراعُ الأوروبي ـ العثماني فيما بعد، وربما كانت أقذعُ وأشرُّ فتوى صدرت بعد فتوى ابنِ تيميّة الشهيرة هي تلك التي أصدرَها في أواسطِ القرنِ الحادي عشر الهجري (القرن ١٧م) أحدُ أعلامِ بلاط السلطانِ مراد الرابع (١٦٢٣ ـ ١٦٤٠م)، ويُدعى نوح أفندي، في الشيعةِ من سكانِ الإمبراطوريّةِ العثمانية، ولاسيّما أهالي حلب الذين كانوا في كثرةٍ منهم إلى ذلك العهدِ من الشّيعةِ منذُ أيامِ الحمدانيين. وقد جاءت هذه الحربُ في سياقِ الحَرب الصفويّةِ ـ العثمانيّةِ التي كانت قد دارت على مدى سبعةِ أشهرٍ (١٥/ ١١/ ١٦٣٨م ـ ١٧/ ٥/ ١٦٣٩ م) وانتهت بعد عقدِ معاهدة الصّلحِ في مدينة قصرِ شيرين، موقعةً في صفوف شيعةِ إيران وسنّة تركيا ألوفاً وألوفاً لاتحصى من القتلى. وبحكمِ هذا التداخلِ بين العامل الخارجيِّ والانقسامِ الطائفيِّ الداخليّ، وتحت عنوانِ «من قتلَ رافضياً واحداً وجبت له الجنة» أصدرَ هذا المفتي فتوى استئصاليّةً حقيقيّة دفع ثمنَها غالياً شيعةُ حلب. وقد جاء فيها: «من

توقف في كفرِهم وإلحادهم ووجوبِ قتالهم وجوازِ قتلِهم فهو كافرٌ مثلهم... فيجب قتلُ هؤلاءِ الأشرارِ الكفّارِ، تابوا أو لم يتوبوا.. ولايجوزُ تركُهم عليه ـ على كفرهم ـ بإعطاءِ الجزيةِ ولا بأمان مؤقّتٍ ولا بأمان مؤبّدٍ... ويجوزُ استرقاقُ نسائِهم لأن استرقاقَ المرتدّةِ بعد ما لحقت بدارِ الحرب جائزٌ، وكلُّ موضعٍ خرج من ولايةِ الإمامِ الحقِّ فهو يسمى دارَ الحرب، ويجوزُ استرقاقُ ذرّيتِهم تبعاً لأمهاتهم»[١٦]. وما تزال مثلُ هذه الفتاوى ـ حتى يومِنا هذا ـ ورقةً خطرة بيدِ رجال الدينِ والدّولِ (الكبرى والصغرى)، تهدِّدُ استقرارَ المجتمعات في الدّولِ القائمةِ على ضبط لعبةِ التّوازناتِ (الطائفية أو الإثنية) الخطرة، فعندما يشعرُ «الآخرُ» بأنه «أقلّويٌّ» ومرفوضٌ أو بأفضل الأحوالِ مشكوكٌ بإخلاصه للبلدِ الذي يقيمُ فيه، يتحرّكُ فيه الدافعُ الغريزيُّ لحماية وجودِه، فينعزلُ مع جماعتِه المماثلةِ له في «الهوية» رافضاً الاندماجَ بالمجتمع كي لا يفقدَ «هويّتَه» و«كينونته»، وتغدو «الهويّةُ الواحدة» مجزّأةً إلى «هويات» ترفضُ الاندماجَ أو الانصهار في بوتقةِ «الهويّةِ المهيمنة».

توطّدَ النظامُ الطّائفيُّ في ظلِّ العثمانيين على نحوٍ لم يسبقْ له مثيل، كما توسّعَ نظامُ الاستقلالِ الذاتي الطائفيِّ إلى أقصى مداه. وصارت الطوائفُ غيرُ المسلمةِ تشكّلُ دولاً ضمن الدولة بملءِ الكلمةِ من معنى. زدْ على ذلك أنّ نظامَ الجبايةِ الطّائفيّةِ عرفَ بدوره تطوّراً كبيراً، إذ أُطلِقَت للبطاركة حريّةُ فرضِ شتّى صنوفِ الضرائب والرسوم، خلافاً لما كان عليه في الأزمنةِ الأولى من الحكم الإسلاميِّ يومَ كان الموظفون المركزيّون يجبونَ ضريبةَ العتق مباشرةً من كل ذميٍّ على حدة. وكان نظامُ «الملل» يوافقُ الفلسفةَ الأساسيةَ للدولة العثمانيةِ، حيث كان النظامُ العثمانيُّ نظاماً لامركزياً مركّباً: فالاختصاصُ الإقليميُّ في بعض المجالاتِ (حكم الولايات)، والاختصاصُ الماديُّ في مجالاتٍ أخرى (الشؤون المدنية والاجتماعية والثقافية والدينية)، وكان هذا الأخيرُ مطعماً بنظامٍ من لامركزية الاختصاصِ الدينيِّ بالنظر إلى صلاحيّةِ سائرِ الشؤون التي لا تدخلُ في المجال السياسيِّ ـ العسكريِّ يتقلّدُها العلماءُ بالنسبة إلى الرعايا المسلمين، والبطاركةُ والحاخاميون بالنسبة إلى الرعايا غير المسلمين، أما الطوائفُ المسلمةُ غيرَ السنيّةِ ـ الشيعة والعلويون والإسماعيليون واليزيديون ـ فهي وإن كانت لا تتمتّعُ بأي وجودٍ شرعي معترفٍ به، تملكُ مؤسساتها الطائفيةَ الخاصة بها ولاتشاركُ في المؤسّسةِ الدينيّة السنيّةِ[١٧]. وقد بقي هذا النظامُ، الذي يحدّدُ العلاقةَ من الناحيةِ القانونيةِ بين سكان الإمبراطوريّةِ، سائداً حتى اهتزَّ نظامُ المجتمعِ برمّته مع فتوحاتِ إبراهيم باشا.

مرحلةٌ انتقاليّةٌ: إبراهيم باشا في سورية

تشكّلُ فترةُ حكم محمد علي باشا الذي تولّى ابنُه إبراهيمُ قيادةَ العمَليات العسكريّةِ والتنظيميّةِ في سورية، مرحلةً انتقاليّةً وضعت أسسَ الدّولةِ الحديثةِ المقتسبة من النظامِ الفرنسيِّ وأعادت صياغةَ العلاقةِ بين المواطنين وبينهم وبين الدّولةِ، فنقلت المجتمعَ السوري ـ بالمعنى الجغرافيّ الواسع ـ الذي أنهكته القلاقلُ والفتنُ والضرائب إلى درجةٍ دفعت به للتمرّدِ على ولاته، فثارَ الدّمشقيون مثلاً على الوالي محمد سليم باشا وقتلوه حرقاً في السرايا سنة (١٨٣١)[١٨] وهي السّنةُ نفسُها التي بدأت فيها حملةُ إبراهيم باشا، ومع حلولِ سنة (١٨٣٢) خضعت سورية دون مقاومةٍ تُذكر تقريباً للمصريين الذين حكموها حتى سنة (١٨٤٠). وقد طرأت على بلادِ الشام خلال تسعِ سنواتٍ من الحكمِ المصريِّ تبدّلاتٌ هامّةٌ فقد تمّ إلغاءُ التمييز الفئويَ

بين أفرادِ المجتمعِ في بلاد الشام، وأصبح الجميعُ سواسيةً أمام القضاءِ، دون مراعاةٍ لحالةِ الفرد الاجتماعية، سواءٍ أكان غنياً أم فقيراً، من الخاصّةِ أم من العامة، مسلماً أم غير مسلم؛ مما شجّعَ الأفرادَ على المطالبةِ بحقوقهم، وإن كان ذلك ضدَّ رغبةِ بعضهم، وقد مثّل التسامحُ الدينيُّ أبرزَها، فجُعل كلَّ أفراد المجتمع سويةً واحدة بغضِّ النظرِ عن الانتماء الدينيِّ، كما أُلغيَت الفروضُ التي كانت على غيرِ المسلمين من ضرورةِ تزيّيهم بزيٍّ يميّزُهم عن المسلمين، من الحذاءِ إلى غطاءِ الرأس، وضرورةِ الابتعادِ عن طريقِ المسلم والسيرِ في مناطقَ محدّدةٍ من الطرقات، وقبولِ شهادتِهم أمام المحاكم، بعد أن كانت لا تُقبَلُ في حالةِ عدم توفّرِ شاهدٍ مسلمٍ[١٩]، فقد كانت شهادةُ المسيحيِّ أو اليهوديِّ غيرَ مقبولةٍ ضدّ المسلم، وإنْ كانت شهادةُ أسقف أو كبيرِ أساقفةٍ مسيحيٍّ ضدّ أفّاقٍ من أقلّ المسلمين شأناً[٢٠]. وقد أدّى التسامحُ الدينيُّ الذي طبّقَه إبراهيمُ باشا إلى إقامةِ فكرةِ المساواة بين الطوائفِ، وصَعُبَ بعد ذلك العودةُ إلى التمييز الطائفي. وكان من تشجيعِ إبراهيم باشا للإرساليات التبشيريّةِ أن افتُتِحت المدارسُ بكثرة، وبدأ التعليمُ بالانتشار في بلادِ الشام[٢١]. واعتاد المسيحيون تلك المساواةَ التي عوملوا بها، وشعرَ السوريون بذلك البونِ الشاسعِ بين الحاكمِ والمحكوم يتضاءل عندما أُلِّفَت مجالسُ الشورى التي كانت بمنزلةِ نواةٍ لبرلمانات ديمقراطية لتمثيل الشّعبِ، بعد أن كانت الأحكامُ استبداديّةً مطلقةً، وتولّى المناصبَ بعضُ أبناءِ البلد ومنهم المسيحيون (مثل حنا البحري مدير المالية)، وقد أدّى ذلك كلُّه إلى إجبارِ السلطان العثمانيِّ الجديد عبد المجيد على إعلانِ خطّ شريف كولخانة (١٨٣٩) الذي قرّر فيه المساواةَ بين رعاياه، وكانت نتيجةُ ذلك أن السوريين أدركوا جيداً الفرقَ بين الحكمين، وأنّ دينَهم الذي كان يحملهم على الانصياعِ لمظالمِ الأتراك يمكنُ أن يتيحَ لهم حكماً أفضل ألف مرةَ من تعسّفِ البابِ العالي وقسوةِ عمّالِه، فكان ذلك أساسَ المقاومةِ العنيدةِ التي تصدّت للأتراكِ في الشام، وكانت من أسبابِ خيبتِهم فيما بعد في الحربِ العالميّةِ الأولى وتخلّيهم، أو بالأحرى إجلائهم عن هذه البلادِ التي ثَقلَ على أهلِها عبؤهم، وثقل عليهم عبؤها طوال أربعةِ قرونٍ ونيّف. لكنّ السنواتِ التي قضاها المصريون أيقظت من جهةٍ ثانية نارَ العداوةِ بين الموارنةِ والدّروز[٢٢]، واستفحلَ النزاعُ الطّائفيُّ بسبب استخدامِ إبراهيم باشا الجنود المسيحيين (الموارنة) ضدَّ الدروز. وعندما عاد المقاطعجية (الدروز) الذين ثاروا على إبراهيم باشا إلى جبلِ لبنان وجدوا الموارنةَ قد سيطروا في كثير من مناطقِهم وازدادوا تنظيماً تحت إدارةِ رجالِ الكنيسة. وكان عزلُ الأميرِ بشير الشهابي الثاني، الذي أيدّ إبراهيم باشا، من حكمِ الجبل والمجيءِ بابن أخيه الأميرِ بشير قاسم للحكمِ مكانه باسم بشير الثالث ذا أثرٍ هام في الفوضى التي تلت، نظراً لضعفِ هذا الأخير ومعارضةِ مختلفِ الطوائف له. ولكن الإنكليز كانوا يدعمونه. وأفاد العثمانيون من الوضعِ لإثارةِ الاضطراباتِ بهدف فرضِ حكمهم المباشرِ على جبلِ لبنان. وبدؤوا يتنافسون مع الدّولِ الأوربيّةِ في تشجيع طائفةٍ ضدَّ أخرى، ومن هنا اشتداد الاضطراباتِ الطائفية في المنطقةِ بين (١٨٤٠ - ١٨٦٠). وهكذا أصبحت بلادُ الشام بنتيجةِ الحملة المصرية، ميداناً لتدخّلِ الدول الأوروبية. كما أنّ توسُّعَ التجارةِ الأوربيةَ في الشرقِ الأدنى جعلَ هذه الدولَ تزيدُ من ضغطها للحصولِ على الامتيازاتِ. ونتج عن فتحِ البلادِ للتجارة الأوربية اشتدادُ منافستها للصناعاتِ الحرفية، التي اندثرَ عددٌ منها بنتيجةِ ذلك، مما أدّى إلى تغييرٍ جذريٍّ في بنية

الاقتصادِ والمجتمعِ في بلاد الشام[٢٣].

نقلت الإصلاحاتُ الجذريّةُ التي طبقَها إبراهيم باشا بصرامة مسألةَ «الوعي بالهوية» إلى مستوىً أعمقَ وأكثر تجذّراً، فبمقدار ما كان إيجابياً من وجهةِ النظرِ الحديثة المستندةِ إلى القانون وحقوقِ الإنسانِ، لكنه كان كارثيّاً على المدى البعيد، بسببِ عدمِ توافر البيئةِ الاجتماعية الحاضنةِ لهذه التغييراتِ على مستوى المجتمعِ والغيابِ التامِّ آنذاك لأيِّ فكرٍ تسامحيٍّ أو ليبراليٍ على عكس المناخِ الذي ستشهده المنطقة في ثمانينيّات وتسعينيّات القرن التاسعِ عشر عندما بدأت حركةُ النهضةِ العربية في كلٍّ من بلادِ الشام ومصر تطرحُ مسألةَ الإصلاح والنهضةِ مع تزايدِ الوعي «بالهوية القوميّة» التي ابتلعتها «الهوية الدينية» طوال قرونٍ، وكان لاختلالِ ميزان العلاقاتِ الطائفية والأحكامِ المنضوية ضمنَها من تقسيمٍ للمجتمعِ إلى «أكثريّةٍ» و«أقليّات»، دورٌ كبيرٌ في دفع السلطانِ العثمانيِّ (عبد المجيد) إلى محاولةِ استعادة زمامِ السيطرةِ على رعيته فأعلنَ إصلاحات خطّ شريف همايون سنة (١٨٥٦) التي ذهبت إلى أبعد مما وردَ في خطِّ شريف كولخانة بتأكيدها لغيرِ المسلمين الحرية الدينية، والمساواة أمامَ القانونِ، وفي الضرائبِ، والوظائفِ العامة، والانتسابِ إلى المدارس، والخدمةِ العسكرية؛ وكانت هذه الإصلاحاتُ، شأنها شأنُ الدّستورِ العثمانيِّ لاحقاً في عهد السّلطانِ عبد الحميد الثاني (١٨٧٦)، قد تمّت على الورقِ لإرضاءِ الدّولِ الغربية في أوقاتِ الحاجة إليها، لذا لم تكنْ لتدلّ على سياسةٍ تحرّريةٍ مرسومةٍ لدى الحكّامِ العثمانيين، إذ سرعان ما تخلّى هؤلاء عن هذه الإصلاحاتِ المعلنة، بزوال الظروفِ التي أدّت إليها[٢٤]؛ وكان من الطبيعيِّ أن تنفجرَ أشدُّ الصراعاتِ دمويّةً في جبالِ لبنانَ ودمشق سنة (١٨٦٠)، بعد أن أدركت الدّولُ الكبرى مكامنَ الضعفِ في «المسألةِ الشرقية» فباتت فرنسا حاميةَ «الهويّةِ المارونية» وإنكلترا حاميةَ «الهويتين الدّرزيّةِ والمارونيّة» وروسيا حاميةَ «الهويّةِ الأرثوذكسية» وسعت كلٌّ منها لاستحصالِ البراءات والامتيازاتِ من السلطانِ على حساب أصحابِ «الهويّةِ السنيّةِ» رعية السلطنة العثمانية؛ مما قلبَ النظامين الاقتصاديّ والاجتماعيَّ في المجتمعِ وكان فاتحةً لانحطاط السلطةِ العثمانية ذاتها. فقد كان لهذه الحمايةِ تأثيرٌ على موقفِ الدّولةِ العثمانية ذاتِها وهيبتها الداخلية بعد أن تخلّت عن سيادتِها فيما يتعلّقُ برعاياها ذاتهم، ويعكسُ هذا التخلّي إلى حدٍّ كبيرٍ التصوّرَ القوميَّ التقليدي الدينيّ فقبولُ الحمايةِ هو اعترافٌ بانتماء الأقليّاتِ إلى الأممِ المسيحية[٢٥]؛ وقد شهدت دمشقُ مذبحةً كبرى في التاسعِ من تموز (١٨٦٠)، عقب مذابحِ الجبل في لبنان، حيث هاجمَ المتعصبون من المسلمين الأحياءَ المسيحية، بعلمٍ من السّلطاتِ العسكريّةِ وحتى بمساهمةِ الجنودِ الأتراك، مدمّرين رموزَ المصالحِ الأوروبية والكنائسَ والبيوت، واستمرت المذبحةُ طوال خمسةِ أيام، سقط خلالها نحو (٨٥٠٠) مسيحي تحت ضرباتِ الثائرين، أي ربع السكانِ المسيحيين في المدينة، وأُحرقَ (٣٨٠٠) منزل، وفاقت قيمةُ الخسائرِ المادية والأموالِ والأثاث والبضائع المنهوبةِ على المئةِ مليون فرنك[٢٦]. ولم يحُلْ دون إبادةِ المسيحيين كافةً إلا الأمير عبد القادر الجزائري شخصياً حيث كان يقيمُ في دمشق بعد نفيه، ووضع قصره تحت تصرّفِ الضحايا.

ظهورُ الهويّةِ الوطنيّة

بعد أزمةِ الصّراعِ الدّمويِّ بين «الهويات» في سورية (ولبنان) برزت طبقةٌ متعلّمةٌ جديدةٌ في الفترةِ ما بين (١٨٦٠ - ١٨٧٠)، وظهر التصدّعُ

بين أبناءِ ذلك الجيلِ، فبالنسبة للمسيحيين الناطقين بالعربية في سورية ولبنان الذين أدّوا دوراً كبيراً في الحياةِ الفكريةِ في هذه المرحلة، لم تكنْ الحضارةُ الغربيّةُ في نظر غالبيتهم تبدو غريبةً تماماً، بل كان يمكنُ مقاربتُها دون أي إحساسٍ بأنهم يخونون أنفسهم. وكانت لديهم مشكلتُهم الخاصّةُ المماثلةُ في كلِّ حال، فقد كانت السلطةُ التراتبية للكنائسِ المعترف بها والمدعومةِ من الدولةِ تستطيعُ أن تقفَ حاجزاً أمام تفكيرِهم وتعبيرهم بالشّكلِ الذي يرضيهم، وانتقلَ بعضُهم باتجاه العلمانيّةِ أو باتجاه البروتستانتية (بطرس البستاني وميخائيل مشاقة مثلاً)، إذ إنها كانت أكثرَ قرباً إلى العلمانيةِ في مجتمعٍ تتحدّدُ فيه الهويّةُ بكلماتِ الانتماء إلى طائفةٍ دينيّة.

أما المشكلةُ بالنسبةِ للمسلمين فلم يكنْ منها مناص، إذ كان الإسلامُ أكثرَ عمقاً، وإذا كانت الحياةُ في المجتمعِ الحديثِ تقتضي تغييرَ بعضِ أنماط التنظيمِ الاجتماعيِّ فإن عليهم أن يفعلوا ذلك مع بقائهمَ أمناءَ لأنفسهم، ولن يكونَ ذلك ممكناً إلا بإعطائه تفسيراً إسلامياً ملائماً، للبقاءِ والقوّةِ والتقدّمِ في العالم. كانت تلك نقطةَ انطلاقِ أولئك الذين يمكنُ أن نسميهم «التحديثيين الإسلاميين» وهم يؤكّدون أنّ الإسلامَ لم يكنْ متّفقاً فحسب مع العقلِ والتقدّمِ والتضامنِ الاجتماعيِّ وهي أسسُ الحضارةِ الحديثة، بل إنه يحضُّ عليها إذا ما فسّرناه تفسيراً صحيحاً[٢٧]. وقد أحدثَ تفكّكُ هيبةِ الدولةِ العثمانية، ودخولُ الأفكارِ والعلاقات الغربيّةِ خلال القرنِ التاسع عشر ثغرةً فعليّةً في العصبيّةِ الأولى الدّينية التي كانت تستندُ إليها إلى حدٍّ كبيرٍ- إن لم يكنْ كلّياً- العصبيّةُ القوميةُ أو الوطنية[٢٨]، والتي يعكسُ صعودَها في أوائلِ القرن العشرين تغيّراتٌ واسعة في المجتمعِ العربيِّ ومفهومِ الهوية. وبعد صعودِ أنصارِ تركيا الفتاة سنةَ (١٩٠٨)، تنامى عدمُ تحسّسِ الأتراك للحاجاتِ السورية المحليّة، مما شجّعَ إلى جانب الأسبابِ السابقة «إقامةَ اتصالاتٍ بين العرب» وبروزَ أنديةٍ وجمعياتٍ عربية»، و«اهتماماً أكبر بالتاريخ العربي» والثقافةِ العربية. والأهمُّ من ذلك هو أنّ «جاذبيةَ اللغةِ المشتركة» و«الأصل الإثني» منحا الولاءَ الجديدَ للأمةِ جاذبيةً أقوى، مكّنته من النموِّ على حسابِ الولاءات الأخرى القائمةِ على الدين والعائلةِ والقبيلة والمنطقة. لكن ما سمحَ للقوميّةِ بالبروزِ بوصفها الأيديولوجيا السياسيّةَ المسيطرة في سورية هو انهيارُ السّلطةِ العثمانية في نهايةِ الحرب العالميةِ الأولى وانهارَ معها من إرثُ الإيديولوجيا العثمانيةِ، الأمةُ العثمانية المكوّنة من الأتراكِ والعرب، وكذلك فُرِضَ الحكمُ الفرنسيُّ سنة (١٩٢٠)[٢٩].

الانتدابُ الفرنسيُّ وتكريسُ انقسامِ الهوية

عندما وصلت فرنسا كقوّةٍ منتدبةٍ، رأت في نفسِها حاميةً للأقليّات ولاسيّما الموارنة الذين تذرّعَت بهم وبدأت تشرفُ بالنيابةِ عنهم على حكمٍ ذاتيٍّ في الجبلِ بعد مذابح (١٨٦٠)، ثم خلقتْ دولةَ «لبنان الكبير» في شهرِ أغسطس من سنة (١٩٢٠)[٣٠]. وخلال أعوامِ الانتدابِ، أدخل الفرنسيون إلى سورية العديدَ من التغييراتِ القانونيّةِ والجغرافية في محاولةٍ لمنعِ البلاد من التوحّدِ سياسياً. فأنشؤوا سنة (١٩٢٠) لواءين منفصلين في دمشقَ وحلبَ بدلاً من الولايتين العثمانيتين السابقتين. وفي إطارِ لواءِ حلب تمتّع سنجق الإسكندرون، الذي يؤلّفُ الأتراكُ نسبةً عاليةً من سكانه، بإدارةٍ مستقلةٍ إلى حدٍّ كبير. وكانت المنطقةُ القليلةُ السكان الواقعةُ حول دير الزور في الجهةِ الشماليةِ الشّرقيّةِ تتبعُ حلبَ اسمياً. واشتملت دمشقُ على منطقتي حمص وحماة. وفي سنة

(١٩٢٢) أعلنَ جبلُ الدّروز وحدةً مستقلةً تحت الحمايةِ الفرنسية. وأصبح للأقضية الجبليّةِ الواقعةِ خلف اللاذقية، التي يقطنُها عدد كبيرٌ من العلويين، نظامٌ إداريٌّ خاصٌّ يخضعُ لحمايةٍ فرنسية مشدّدةٍ وأعلنت لواءً منفصلاً. وفي هذه الأثناء جرى وضعُ قبائل سورية الصحراويّة، ولاسيّما في المنطقةِ الشّمالية الشرقية، تحت السّلطةِ العسكرية «لقوّةِ البادية - Contrle Bdouin» الفرنسية. وفي وقتٍ لاحق، سنة (١٩٢٢)، أعلنت فيدرالية سورية تشملُ ولايتي حلب ودمشق والعلويين. وقد انحلّت في سنة (١٩٢٤) وحلَّ محلَّها دولةٌ سوريةٌ تتألف من ولايتي حلب ودمشق، ولواءٍ منفصل (عن حلب) هو الإسكندرون. بيدَ أنّ لواءَ العلويين استثني من هذا الترتيبِ الجديد. وفي سنةِ (١٩٣٦) فقط، أُدخل رسمياً في سورية لواءُ العلويين (المعروفُ أيضاً باسم بلادِ العلويين) وجبل الدروز. لكن أُعيدَ فصلُ هاتين المنطقتين عن سورية سنة (١٩٣٩)، لدى خرقِ المعاهدةِ الفرنسية-السورية وسقوطِ الحكومةِ الوطنية، وأُعيدَ توحيدُها مع سورية سنة (١٩٤٢) تحت ضغوطِ فترة الحربِ العالميّةِ الثانية. وفي سنة (١٩٣٩)، وبعد عامين طويلين من المماحكات، أخلّت فرنسا بواجبها الذي نصَّ الانتدابُ عليه، وهو احترامُ سلامةِ أراضي الدولةِ التي تحت وصايتها، وتخلّت لتركيا عن لواءِ الإسكندرون (الذي يسكنُه عددٌ كبيرٌ من العلويين) في محاولةٍ لتحييد تركيا في حالِ اندلاعِ الحرب[٣١]. كان الفرنسيون يعتقدون أنّ الفوائدَ التي حصلَ عليها الموارنة عبر السنين يمكن أن تمتدَّ إلى العلويين على بعدِ خطوةٍ فقط على ساحلِ البحرِ المتوسّط، فقد بدا أن العلويين يصرخون في طلبِ لمسةِ يدِ الحامي[٣٢]. ففي أيامِ حكمِ العثمانيين كان المسلمون السنيّون هم المتمتّعينَ بالامتيازات، فاغتنوا على حسابِ العمل العلويّ.

في تلك الأيامِ كان العلويُّ الذي يجرؤ على النزولِ من الجبلِ إلى السهل ليبحثَ عن عملٍ أو ليبيعَ سلّةً من الخضرواتِ ليشتريَ ضروراتِ الحياة يتوقّع أن يسحقَه التاجرُ السّني أو المسيحيُّ الذي كان مضطراً للتعاملِ معه. ولكن ما إنْ تمّت تهدئةُ الإقليمِ في أوائلِ العشرينيّات حتى راح الفرنسيون يعطونَ للعلويين امتيازاتٍ أثارت حفيظةَ السنّيين والمسيحيين جميعاً، ولاسيّما الأخيرين الذين كانوا يتوقّعون معاملةً أفضلَ من الفرنسيين. ولعل هؤلاء كانوا يرمون عن طريقِ مدارسِهم التبشيريّة إلى أن ينصروا العلويين أو يجعلوا منهم مؤيّدين لهم. ومهما يكنْ من أمر فإنَّ العلويين بشكلٍ عام انتهزوا الفرصةَ من أجل تحسينِ أحوالهم[٣٣]. وهكذا بدأت تتشكّلُ نوعيّةٌ من الخريطةِ السّياسيّةِ للتفكير الفرنسيِّ الرسميّ تعتبر أنّ الأراضي المنبسطةَ في سورية هي في غالبيّتها سنّية ومعادية لفرنسا، ولكنْ إلى جانبها معاقلُ جبليّة تؤوي الأقلّيات، ليس العلويّون فحسب، بل والإسماعيليون في الجبل نفسه، ثم الدّروز في تلالهم البازلتية في الجنوب[٣٤].

كانت السياسةُ الفرنسيّةُ واضحةً: إن لم تكنْ سلطةُ الانتدابِ قادرةً على قصمِ ظهر الحركةِ الوطنيّةِ، فإنّ أفضلَ بديلٍ يلي ذلك هو احتواؤها في معاقلها. وقد أسهمَت هذه الإستراتيجيةُ في تحديدِ نطاق الحركةِ الوطنيّةِ؛ فقد تمكّنَ الفرنسيون، خلال معظم فترة الانتدابِ، من منعِ الحركة من الوصولِ إلى المناطقِ المأهولةِ بالأقليّات. وفي الوقتِ نفسِه، فإنّ معظمَ القوى التي أثارت دمشقَ وحلبَ وحمص وحماة لأن تكوّنَ جبهةً وطنية معارضةً للحكمِ الفرنسيِّ في سورية كانت غائبةً في المناطقِ المحيطةِ. لذا فإن الحركةَ الوطنيّةَ في سورية واجهت صعوباتٍ جمّةً في توسيع قاعدةِ نشاطاتها خارجَ المراكزِ الوطنيّةِ الأربعة. في حين أنّ أقليّاتِ سورية

الدينية والعرقيّةَ ـ الطوائفَ المسيحية المتنوّعة واليهودَ والأرمن والأكراد ـ كانت (ولاتزال) شديدةَ التوزّعِ ولم تمتلكْ قاعدةً جغرافيّة يمكنُ أن تمنحَها أهميةً سياسيّةً، فإنّ غيرها، وتحديداً العلويين والدروز، كانت أقلياتٍ متمركزةً في مناطقَ معينةٍ وذات أهمية سياسيةٍ ملحوظةٍ في سورية. فتحتَ حكمِ العثمانيين، عمل اختلافُ هاتين الأقليّتين الدينيّ، وتخلّفهما الثقافيّ والسياسي وعزلتُهما الجغرافيّةُ على إبقائهما خارجَ الاتجاه السائد في الثقافةِ السياسيّةِ. وفي فترةِ ما بين الحربين لم توفّرْ السلطاتُ الفرنسيةُ أيَّ جهدٍ لتشجيع هذا الاتجاهِ الانفصاليِّ واستغلاله. لكن في النهايةِ لم تكنْ الجماعتان العلويّةُ والدرزيّةُ قابلتين لتصبحا كيانين وطنيين قادرين على البقاءِ، حتى مع الدّعمِ الفرنسيّ. فمنذُ أعوامِ الانتدابِ الأولى، تحالفتَ الطوابيرُ الخمسةُ المحليّةُ، كطبقةِ ملاك الأراضي السنة في اللاذقيةِ والشباب الدّروزِ المدربين مهنياً، المكافحين من أجلِ النفوذ، مع الحركةِ الوطنيّةِ الصاعدة في سورية لإحباطِ الإستراتيجية الفرنسية، بحيث اضطرَّ الفرنسيون لدى انتهاءِ الانتدابِ إلى السماحِ بإدخالِ المناطق الكثيفةِ الأقليّات في الدولةِ السوريةِ الأوسع. لكن الوعيَ الأقلّويّ ـ الذي عزّزته مجموعةٌ من العواملِ بما فيها الجغرافية والاختلاف الدّيني والعزلة المجتمعية وانفصال المناطق بعضها عن بعض ـ كان له أثرٌ ضارٌّ في الحياةِ السياسيّةِ السوريةِ بعد فترةٍ طويلةٍ من انتهاءِ الانتداب. فقد أعاقَ بقوةٍ ظهورَ وتبلورَ مجتمعٍ سياسيٍّ سوريٍّ ذي هويّةٍ وطنيّةٍ وجغرافيةٍ موحدة[٣٥]. ولكن على الرغم من هذا الأثرِ السلبيِّ والضار، الذي باتت انعكاساتُه واضحةً في انقسامِ الشارعِ السوري على نفسِه في الأزمةِ التي تشهدُها سورية حالياً، إلا أنه يمكن القول إنّ الاستعمارَ الثّقافيَّ لم يكن ذا تأثيرٍ كبير على الطوائفِ الأقليّةِ التي ساهمت بقوةٍ في الثورة السوريةِ الكبرى. فسورية المنعزلةُ والمنطويةُ على نفسِها أكثر من جبلِ لبنان خلال القرونِ الثلاثةِ الأخيرة، لبثت كتيمةً إلى حدٍّ ما دون تسرّبِ النفوذ والمؤثّراتِ الأجنبية، ولم ينشأ فيها ذلك الفارقُ الكبيرُ في المستوى الاقتصاديِّ ـ الاجتماعيّ بين سوادِ الغالبيّةِ المسلمةِ وطوائف الأقليات. وعلى الرغم من جميعِ الجهودِ التي بذلتها فرنسا في إبان فترةِ الانتداب، لم تفلحْ في خلقِ نزعةٍ انفصالية حقيقيةٍ درزيّةٍ أو علويّةٍ لدى الطّوائفِ المسلمة المنشقّةِ. ومع بروزِ فجرِ الاستقلالِ فرضَ المسيحيُّ فارس الخوري نفسَه كوجهٍ كبير من وجوهِ رجال السّياسةِ في بلادِه، وشغلَ على التوالي منصبَ رئاسة المجلسِ النيابيِّ ورئاسة الوزراء. وكذلك سيؤدّي الدّروزُ والأكرادُ دوراً هاماً مماثلاً، فتتولّى شخصياتٌ منهم قيادةَ الجيشِ ورئاسةَ الحكومة[٣٦]. ولكن رغم وجودِ لحظاتٍ مضيئةٍ في التاريخ السوري الحديث إلا أنّ تناولَ مسألةِ «الهويةِ السورية» بقي سطحياً وبعيداً عن «النقدِ» الذي لا غنى عنه لدولةِ ما بعد الاستقلال، فرؤساءُ ما بعد الاستقلالِ لم يحاولوا فصلَ «الهويّة الدينيّة» عن «الهويّةِ الوطنيّة»، ولم يسعوا لردمِ الهوّةِ بين الريفِ والمدينةِ، ولم ترتقِ المدنُ السّوريةُ نفسُها إلى جوهرِ «المدينة» بل بقيت قرىً كبرى، وبقيَ الريفُ مهملاً، ومناطقُ سكنِ الأقليّاتِ مهمّشةً وتفتقرُ لأبسطِ مستلزمات العيشِ، وامتهن معظمُهم الزراعةَ في حقولٍ واسعةٍ سيطر عليها إقطاعيون لايرحمون ويهينون نساءَ الفلاحين. ويتلخّصُ أقصى ما تمَّ إنجازُه خلال عهودِ الديكتاتوريين العسكريين الثلاثة (حسني الزعيم وسامي الحناوي وأديب الشيشكلي) بين عامي (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤) بإدخالِ شيءٍ من الهواءِ النقيِّ على نظامٍ ظلَّ يغطُّ في نومِ الرّكودِ العثمانيّ الطويل، وفي الإشرافِ

على خطواتِ البلدِ الصغيرة في اتجاه بناءِ الدّولةِ الحديثة. فقد أُنشِئ مصرفٌ مركزيٌّ، وتمَّ إصلاحُ القوانين، وبدأ توطينُ البدو الرُّحَّلِ، وأزيلت بنودُ «الديانة» من بطاقاتِ «الهوية»، وحصلت النساءُ المتعلماتُ على حقِّ التصويت. وفوق هذا كلّه فإنهم أفسحوا المجالَ والفرصةَ لقوى جديدةٍ كي تتجمّعَ وتهيِّئَ نفسَها للتحولات الكبيرةِ القادمة بعدهم[٣٧]. وشهدت الأحزابُ «ذاتُ الطابعِ العلمانيّ» انضواءَ عددٍ كبيرٍ من أبناء الأقليّاتِ الدّينية، في حين حافظت التياراتُ الإسلاميّةُ كالإخوان المسلمين على لونٍ مذهبيٍّ واحدٍ. فقد كان الشّعبُ السّوريُّ منقسماً حولَ هويته: فالقوميون السوريون ينادون «بأمةٍ سورية» والعروبيّون ينادون «بأمة عربيّةٍ» والإسلاميون «بـأمـة إسـلاميّـة» والـشـيـوعـيـون «بـالأمميّـة والاشتراكيّةِ»، وحاولَ ميشيل عفلق مؤسّسُ حزب البعثِ العربيِّ الاشتراكيِّ ـ المسيحيّ الولادة ـ دمجَ عدّةِ مفاهيم معاً تجمعُ بين الهوية «الإسلاميّة» والهويةِ «العربية» ومزيجٍ من الفلسفةِ «الاشتراكية» والميتافيزيقية ورغم أنه تناولَ مسألةَ الأقليّات القوميّة ـ الأكراد ـ إلا أنها لم تخرجْ عن الصيغةِ الإسلاميّةِ العروبية ـ التي طرحَها رياض الشقفة ـ لكن بقالب قوميٍّ (عروبيّ ـ إسلاميّ) بدلاً من القالبِ الدينيِّ (الإسلاميّ ـ العروبيّ)، ويرى عفلق في خطابٍ له في (١٩٨٢/١٢/١٦): «أن المنطلقَ لحلِّ مشكلةِ الأقليّات هو منطلقٌ واحدٌ لا يتغيّرُ هو إنسانيّةُ قوميّتنا العربية، المنطلقُ بأن قوميتنا ليست هي القوميّةُ المتعصّبةُ، ليست هي القوميّة الضيّقةُ، ليست هي القوميّةُ المستعلية والهادفةُ إلى التوسّعِ واستعبادِ الآخرين، قوميتُنا امتزجت بروحِ الإسلام، الإسلامُ هو من روحِ العروبةِ أيضاً، فإذن نحن نؤمنُ بأننا أقدرُ أمّةٍ على حلِّ مشكلةِ الأقليّات، منطلقين من هذه الروحِ، من تراثِنا...»[٣٨] ورغم أن دستورَ حزبِ البعث لا يأتي على ذكرِ الإسلامِ إلا أنّ عفلق لم يغفلْ صلتَه الوثيقةَ بالقوميّةِ العربية. فالإسلامُ في رأيه هو شكلٌ آخرُ للعبقريّةِ الخالدة للأمة العربيّةِ يمكنُ قبولُه والرجوعُ إليه كحضارة أو ثقافةٍ قومية إلى جانبِ كونه ديناً، والحقيقة أنه يصوّرُ الإسلامَ تصويراً صحيحاً ليس على أنه إلهامٌ إلهيٌّ فحسب بل هو بشكلٍ جزئيٍّ استجابةٌ لحاجاتِ العرب زمن محمد وأحدُ منابعِ العروبة. ويقولُ إنّ الإسلامَ هو حركةٌ عربيةٌ تعكسُ نضوجَ العروبةِ وتجدّدها ولا خوفَ من حصولِ تصادمٍ بين القوميّةِ والدّين[٤٠]، فيقظةُ العربِ القوميّة «اقترنت برسالةٍ دينيّةٍ، أو بالأحرى كانت هذه الرسالةُ مفصحةً عن تلك اليقظةِ القومية. فلم يتوسّعوا بغيةَ التوسّعِ ولا فتحوا البلادَ وحكموا استناداً إلى حاجةٍ اقتصاديّةٍ مجرّدةٍ، أو ذريعةٍ عنصريةٍ، أو شهوةٍ للسيطرةِ والاستعباد.. بل ليؤدّوا واجباً دينيّاً كلُّه حقٌّ وهدايةٌ ورحمة وعدلٌ وبذل. أراقوا من أجله دماءهم، وأقبلوا عليه خفافاً متهلّلين لوجهِ الله. وما دام الارتباطُ وثيقاً بين العروبةِ والإسلام، وما دمنا نرى في العروبةِ جسماً، روحُه الإسلامُ، فلا مجالَ إذن للخوفِ من أن يشتطَّ العربُ في قوميتهم»[٤٠].

في الواقعِ إنّ الهوّةَ التي انحفرت تدريجياً خلال السنواتِ المئة والخمسين الأخيرة بين سوادِ المسلمين وبين أبناءِ الأقليّاتِ لم تُردمْ بعد الاستقلالاتِ، إذ بقي الغلُّ الطائفيُّ قائماً في كلِّ مكان. فلم تجرؤ أيةُ حكومةٍ على المجازفةِ بشعبيّتها والمساسِ بالمؤسّسات الطائفية، الإسلاميّة منها وغيرِ الإسلامية على حدٍّ سواء: فالأحوالُ الشخصية، والمدارسُ الطائفيّةُ، والمحاكم الشرعيّةُ، ما تزال جميعُها قائمةً، ولم يتغيّرْ شيءٌ في هذا المضمارِ من أيامِ السلطانِ الرجعيّ عبد الحميد إلى أيامِ الزعيم الاشتراكي عبد الناصر. جلّ ما هنالك

أنّ بعضَ الرقابةِ الحكوميّةِ قد قضت على بعضِ المساوئ الصارخةِ للنظام الطّائفيّ. ومهما يكنْ من أمر فإنّ السلطاتِ الكنسيّةَ والهيئات الدينيّةَ الإسلاميّةَ تتضامنُ فيما بينها لمعارضةِ كلِّ إجراءٍ باتجاه تطبيقِ العلمانيّةِ التي ترى فيها الكفرَ والإلحادَ بعينه، أو في أحسنِ الأحوالِ عاملاً مساعداً على فتورِ الدينِ في النفوس. إلى جانب هذه البنى الاجتماعيةِ ـ القانونية التمييزيّة والتفريقيةِ، تحتفظُ البنى الاجتماعيةُ ـ الثقافيّةُ بكلّ طابعها الضارِّ الوبيل: السكنى المنفصلة، الثقافة الغربية في الأوساطِ البرجوازية المسيحيّةِ العليا التي وجدت في لبنان ملتقى شعثِها ومجمعَ شتاتها بعد أن طالتها تدابيرُ التأميم في مِصرَ وسورية والعراق. أما في الأوساطِ الشعبيّةِ، في القريةِ بوجهٍ خاص، ولكن في المدينةِ أيضاً، فإنّ الحياةَ ما تزال منظمةً حول الكنيسةِ أو المسجدِ ومؤسّسات البرِّ والإحسانِ والنوادي الطائفية. والأهم من ذلك كلّه أنّ الزواجَ المختلطَ ما يزال يُقابَلُ بالاستهجان، كما يزال ساري المفعول إلى اليوم التقليدُ الشرعي القديمُ الذي يُحظر زواجَ المسلمةِ من غير المسلم[٤١]، وحسبنا أن نشيرَ هنا إلى مشروعِ قانونَ الأحوالِ الشخصية الذي حاولت لجنةٌ «سريّةٌ» مكلفةٌ بإعداده، في عهدِ حكومةِ العطريّ، تمريره في العام (٢٠٠٩)، حيث أثارت موادّ هذا القانونِ حملةَ انتقاداتٍ شديدة من قبل العلمانيين والمسيحيين وجميع الطّوائفِ «من غير السّنّةِ»، حيث استخدمت فيه الكثيرَ من المفرداتِ الجديدةِ على الثقافة القانونيّةِ السوريّةِ المعاصرة كـ«الذّميّ» و«حد القذف» و«الردة» و«الموطوءة».. وغيرها.

بعد نجاحِ انقلابِ الثامن من آذار (١٩٦٣) بدأ يظهرُ الحجمُ الفعليُّ للأقليّات المهمّشةِ التي وجدت في الجيش وسيلةً قويةً للتعبيرِ عن هويتها، وسرعان ما بدأ الصراعُ بين الانقلابيين نفسِهما حتى تمكّنَ تيارُ حافظ الأسد أخيراً من الانتصارِ على تيارِ صلاح جديد فزجَّ بالجميع في السجون، وبدأ عهداً اعتمدَ فيه سياسةَ تكريسِ الطّائفيّةِ بدلاً من القضاءِ عليها دستورياً وقانونياً، فاسترضى الإسلاميين بدستورٍ بقي يعتمدُ الإسلامَ ديناً للدولة وللرئيس، وانتشرت المساجدُ ومعاهدُ الأسد لتحفيظِ القرآن والجمعيّاتُ الإسلامية الخيريّةُ في كلِّ مكانٍ في الوقتِ الذي كان يُطارَدُ فيه العلمانيون واليساريون وتُغلَقُ النوادي الثقافية وتُلاحَقُ التجمّعاتُ المدنية؛ وبعد انفجارِ الصراعِ مع التيار الدينيِّ المسلّح عام (١٩٧٨)، تسارعت وتيرةُ «طوأفة» الأجهزةِ الأمنيّةِ ليتّخذَ الصراعُ الإخواني ـ البعثيُّ منحىً طائفياً دمويّاً. وبقيت سورية تائهةً فلا هي «علمانيّةٌ» ولا هي «إسلاميّة»، وبعد وفاةِ الأسد الأب عام (٢٠٠٠) ورث ابنُه بشار الحكمَ، وورثَ معه مجموعةً من الملفّاتِ المعلّقة كمسألةِ الأكراد الذين جرّدتهم سلطةُ الانفصال في الخامس من تشرين أول عام (١٩٦٢) من جنسيتهم وحقِّهم في المواطنة، بعد الإحصاءِ الاستثنائيِّ في محافظةِ الحسكة. ومن ثمّة، فقدوا كلَّ حقوقِ المواطنة، من الحقِّ في التصويت والمشاركةِ في الحياةِ العامة، إلى الحقِّ في السفرِ خارج البلاد، وفي الملكيّةِ الخاصة، والتوظيفِ في القطاع العام... الخ، كما نجمَ عن ذلك ضغوطٌ متزايدةٌ لطمس هويتهم الثقافيّة، بما في ذلك حقُّهم في التحدّثِ باللغة الكرديّةِ في الأماكن العامةِ وأماكن عملهم، وفي الاحتفالِ علناً بأعيادِهم ومناسباتهم الخاصّةِ، ولم تُجدِ نفعاً تطميناتُ عفلق والبعث؛ وبقيت مسألةُ الاعتذار من أهالي حماة بعد مجزرتِها الشهيرة عام (١٩٨٢) مُتجاهَلَةً تماماً كأنّ شيئاً لم يكنْ وكأنما لم يُقتَلْ الآلافُ طائفياً وباسم الوطن. وبعد وصولِ الربيعِ العربي إلى سورية كان على النظامِ مواجهةُ العديدِ من المسائل المتعلّقةِ «بالهويّة» والتي كانت

تمثّلُ بالنسبة إليه أوراق استراتيجية يلعب بها وقتما يشاء لكنها أوراقٌ خطرة كما أثبتت هذه الأيام، لذا كان من الأسهلِ عليه بدلاً من مواجهةِ المطالبِ بالإصلاح ومحاكمةِ المسؤولين المباشرين عن قتلِ المدنيين في درعا، تحويلُ الأزمةِ إلى «أزمةِ الصّراعِ بين الهويات»، أو صراعِ «الهويّات القاتلة» على حدِّ تعبيرِ أمين معلوف الذي ينطبقُ تحليلُه على جميعِ الصراعات القاتلة: «كلُّ المذابحِ التي حدثت خلالَ السنواتِ الأخيرة وكذلك معظَمُ الصراعات الدامية ترتبطُ بملفّاتٍ عن الهويات، معقّدة وقديمة جداً. أحياناً لا يتغيّرُ الضحايا على مرّ الزمن. أحياناً تنقلبُ العلاقات ويصبحُ جزّارو الأمسِ ضحايا، ويتحوّلُ الضحايا إلى جزّارين، ولابدّ من القولِ إنه لا معنى لهذه الكلماتِ إلا للمراقبين الخارجيين، أما بالنسبةِ للمتورطين مباشرةً في هذه الصراعاتِ على الهوية، وبالنسبة للذين عانوا والذين خافوا، فهناك بكلِّ بساطةٍ «نحن» و«هم»، الإهانة واستعادة الكرامة، ليس إلاّ «نحن» حكماً وبالتعريف ضحايا أبرياء، و«هم» حكماً مذنبون، مذنبون منذ زمنٍ طويل ومهما كان ما يتحملونه الآن»[٤٢].

ومع دخولِ الثورةِ السورية شهرها العاشر، ولا يبدو أنها ستنتهي حتى لو سقط النظامُ، يجد السوريون أنفسَهم في مواجهةِ تحدٍّ لطالما أغفلوه أو أجّلوه فأورثوه من جيلٍ إلى جيلٍ، ألا وهو التحديدُ الدستوريُّ لمفهومِ «الهوية الوطنيّة السورية» التي تمثّلُ صمامَ الأمانِ الوحيد لمنعِ انفجار القنبلةِ المجتمعيّةِ السورية التي أمست بصيغتها الحاليةِ (العربية ـ الإسلامية) شرارةً تجعلُ من الطوائفِ والإثنيات السورية حواملَ «هوياتٍ» متعدّدة ومتناقضة، تستحيل عند أيِّ استثارةٍ (داخليّةٍ أو خارجية) بارودا يهدّدُ بإحراق الأرضِ السوريةِ التي احتضنتها بتناقضاتِها، فلا «أكثريّةً» دينيّة أو طائفية أو إثنية تحكمُ ولا «أقليّةً» تتحيّنُ الفرصةَ للتعبير عن «هويتها»؛ بل تغدو «المواطنة» العقدَ الاجتماعيَّ الوحيد الناظمَ لعلاقة المواطنين بالدّولةِ وعلاقاتهم مع بعضهم، و«شرعة حقوقِ الإنسانِ»، القابلةُ دوماً للارتقاء، مصدراً للتشريع وسنّ القوانينِ بما يتوافقُ مع المسيرةِ الإنسانيّة التي لم تحرزْ تقدّماً في العالمِ الغربيِّ قبل أن تتخلّى عن قوانين وتشريعات كانتَ بديهيّاتٍ ـ مقدسةً دامت طويلاً دون أن تجلبَ للإنسانِ إلا الكراهيةَ والعنفَ والحروب.

الهوامش:

١ ـ كردووتش، ٤ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠١١ – زهير سالم (مواليد ١٩٤٧)، الكاتبُ المقيمُ في لندن والناطقُ باسم حركةِ الأخوان المسلمين في سوريا، في مقابلةٍ مع «كردووتش» عن المسألةِ الكرديّةِ في سوريا:
http://www.kurdwatch.org/html/ar/interview8.html

٢ ـ سارتر، موريس: سورية في العصورِ الكلاسيكية (الهلنستية ـ الرومانية)، ترجمة محمد الدنيا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٨، ص.ص٧–١٠.

٣ ـ سارتر، موريس: ٢٠٠٨، ص١٢.

(*) قسّم الإغريقُ العالمَ القديمَ إلى ثلاثِ مناطقَ جغرافية وهي أوروبا وآسيا وليبيا (أفريقية)، لذا لا يمكنُ حصر تلك الآسيويات بمنطقةٍ جغرافية محدّدة من آسيا.

4 - Thomas. Carol G., Alexander the Great in his World, Blackwell Publishing, UK, 2007, p,.20.

٥ ـ العابد، مفيد: سورية في عصر السلوقيين من الإسكندر إلى بومبيوس (٣٣٣–٦٤) ق.م، دار شمأل، دمشق، ١٩٩٣، ص٣١.

٦ ـ قرم، جورج: تعدّدُ الأديانِ وأنظمةِ الحكم ـ دراسةٌ سوسيولوجية وقانونية مقارنة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٧١.

٧ ـ الكاساني الحنفي، الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود (الملقب بملك العلماء، توفي ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الجزء السابع، المكتبة الحبيبية، الطبعة الأولى، باكستان، ١٩٨٩، ص١٣٠.

٨ ـ جيب، هاملتون وبوين، هارولد: المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الأول، ترجمة عبد المجيد القيسي، دار المدى، دمشق، ١٩٩٧، ص٥٠.

٩ ـ نعيسة، يوسف جميل: مجتمع مدينة دمشق (١٧٧٢-١٨٤٠)، الجزء الأول، دار طلاس، الطبعة الثانية، دمشق،١٩٩٤، ص٣٣٣.

١٠ ـ ابن عابدين، محمد أمين: حاشية رد المحتار على الدر المختار، الجزء الرابع، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٧٧-٣٧٨.

١١ ـ جيب، هاملتون وبوين، هارولد: المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الأول، ترجمة عبد المجيد القيسي، دار المدى، دمشق، ١٩٩٧، ص.ص ٥٠-٥١.

١٢ ـ محمد عوض، عبد العزيز: الإدارة العثمانية في ولاية سورية،١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧،ص ٣٠١.

١٣ ـ الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق الدكتور أحمد مبارك البغدادي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ص.ص ١٨٤-١٨٥.

١٤ ـ نعيسة، يوسف: يهود دمشق، الطبعة الثانية، دار المعرفة، دمشق، ١٩٩٤، ص٦.

١٥ ـ حوراني، ألبرت: تاريخُ الشعوبِ العربية، تعريب أسعد صقر ، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٧، ص٩٢.

١٦ ـ الطباطبائي، عبد العزيز: موقفُ الشيعةِ من هجماتِ الخصوم وخلاصة عن كتاب عبقات الأنوار، مجلة تراثنا، مؤسسةَ آل البيت لإحياء التراث، العدد ٦، إيران، ص٣٩؛ وانظر أيضاً:

طرابيشي، جورج: هرطقات ٢، عن العلمانية كإشكالية إسلامية-إسلامية، رابطة العقلانين العرب، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٨، ص٤٣.

١٧ ـ قرم، جورج: ١٩٩٢، ص.ص ٢٧٠-٢٧١.

١٨ ـ مؤلف مجهول: مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، بدون تاريخ طبع، دمشق، ص ٣٧.

١٩ ـ بني هاني، خالد: تاريخُ دمشق وعلماؤها خلالَ الحكمِ المصري (١٨٣١-١٨٤٠)، الطبعة الأولى، دار صفحاتَ للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠٠٧، ص ١٠٥.

٢٠ ـ بازيلي، قسطنطين: سورية وفلسطين تحت الحكمِ العثماني، ترجمة طارق معصراني، دار التقدّم، موسكوَ، ١٩٨٩، ص١٦٣.

٢١ ـ رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون (١٥١٦-١٩١٦)، الطبعة الثانية، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٩٣، ص٤١١.

٢٢ ـ العطار، نادر: تاريخ سورية في العصور الحديثة، الجزء الأول، دور حكم السلاطين الفعلي في العهد العثماني (١٥١٦-١٩٠٨)، مطبعة الإنشاء، دمشق، ١٩٦٢، ص١٨٥.

٢٣ ـ رافق، عبد الكريم: ١٩٩٣، ص٤١١.

٢٤ ـ رافق، عبد الكريم: ١٩٩٣، ص٣٨٠.

٢٥ ـ غليون، برهان: المسألةُ الطائفيّةُ ومشكلةُ الأقليّات، دار سينا للنشر، ١٩٨٨، ص٣٨.

26 - LENORMANT.FRANCOIS, Histoire des Massacres de Syrie en, 1860 Paris, 1861, p. 123.

«من الصعبِ تقديرُ العددِ الدقيق للضحايا أو الخسائرِ الماديّةِ، بسببِ اختلافِ المصادرِ وعدمِ وجود إحصاءات رسميّةٍ آنذاك وحتى اختلاف لجنةِ تَقديرِ الخسائر التي شُكّلت بعد الأحداثِ في حسم ذلك».

٢٧ ـ حوراني، ألبرت: ١٩٩٧، ص٣٧٦.

٢٨ ـ غليون، برهان: ١٩٨٨، ص٤٤.

٢٩ ـ خوري، فيليب: سوريا والانتدابُ الفرنسيُّ- سياسةُ القومية العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٨.

٣٠ ـ سيل، باتريك: الأسد ـ الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة العاشرة، ٢٠٠٧، ص ٣٤.

٣١ ـ خوري، فيليب: ١٩٩٧، ص ٨٥.

٣٢ ـ سيل، باتريك: ٢٠٠٧، ص ٣٤.

٣٣ ـ سيل، باتريك: ٢٠٠٧، ص ٣٦.

٣٤ ـ سيل، باتريك: ٢٠٠٧، ص ٣٤.

٣٥ ـ خوري، فيليب: ١٩٩٧، ص٨٦.

٣٦ ـ قرم، جورج: ١٩٩٢، ص٣١٤.

٣٧ ـ سيل، باتريك: ٢٠٠٧، ص ٨٤.

٣٨ ـ عفلق، ميشيل: «الوحدة العربية والأقليات القومية»، منشورة في كتاب: في سبيل البعث، الكتابات السياسية الكاملة، الجزء الخامس، الصادر عن حزب البعث العربي الإشتراكي، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعلام،

ص٢٩٩.

٣٩ ـ سيل، باتريك: الصراع على سورية ـ دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، الطبعة الثامنة، دار طلاس، دمشق، ٢٠١٠، ص٢٠٩.

٤٠ ـ عفلق، ميشيل: «ذكرى الرسول العربي»، خطاب ألقاه عفلق على مدرج الجامعة السورية في (١٩٤٣/٤/٥) منشور في كتاب: في سبيل البعث، الكتابات السياسية الكاملة، الجزء الأول، الصادر عن حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعلام، ص١٤٦.

٤١ ـ قرم، جورج: ١٩٩٢، ص.ص ٣١٧ - ٣١٨.

٤٢ ـ معلوف، أمين: الهويات القاتلة ـ قراءات في الانتماء والعولمة، ترجمة نبيل محسن، دار ورد، دمشق، ١٩٩٩، ص٣٣.

* * *

الموقفُ الدّوليُّ والمعادلةُ الأصعب في سوريا

تهامة معروف

لم يعدْ خافياً على أحدٍ، بعد مرور تسعةِ أشهرٍ ومنذُ عقدٍ خلا على أحدٍ، ما كان واضحاً في أن العقبةَ الأساسية في وجهِ عملية التغييرِ والإصلاحِ تتمثّلُ في بقاءِ النظام السوريِّ في سدّةِ الحَكم، وهو الذي أثبتَ بالملموس عجزَه البنيويّ عن الشروعِ بأية خطوةٍ إصلاحيةٍ حقيقيّة. فعمقُ وامتدادُ الخَراب الذي رسّخَه خلال العقودِ الماضية جعلَ من أي إصلاحٍ بدايةَ انهيارٍ لكامل أركانه. ومن هنا جاءَ خيارُ الحلِّ الأمنيّ العسكريّ الدمويِّ الذي بدأ مع بدءِ الاحتجاجاتِ وتجدّدَ ويتجدّدُ ويتصاعدُ كل يوم.

إن استحقاقاتِ التغييرِ في العالم العربيِّ بدأت تفرضُ نفسَها مع انهيار المنظومةِ الاشتراكيةِ، والذي كان درسُه الأكبرُ أن الأنظمةَ الاستبداديّةَ زائلةٌ مهما طال عمرُها، تلك الاستحقاقاتُ التي لم تجدْ تجسيداً يذكر على الأرضِ (لأسبابٍ لسنا بصدد الخوضِ فيها هنا ولكن نشيرُ إلى أنها تتعلّقُ أساساً بدرجةِ نضجِ هذه المجتمعاتِ وجاهزيّتها لعملية التغييرِ من جهةٍ، وبالسياسة الخارجيّةِ للدولِ الكبرى تجاهَ أنظمةِ الاستبداد ومجتمعاتِ المنطقةِ من جهةٍ أخرى) إلاّ بعد مرورِ عقدين من الزّمنِ حين أزف زمنُ ربيعِ الثورات العربيّةِ ليسطّرَ درساً أقوى: في أن ليس فقط الأنظمةُ الاستبدادية إلى زوال، بل إن الشعوبَ التي أنهكتها هذه الأنظمةُ وسلبتها حقَّها في الوجودِ تعودُ إلى مسرحِ التاريخ لتقولَ كلمتَها ولتصنع مصيرَها وتفرضَ وجودَها معلنةً بدءِ مرحلةٍ جديدة في تاريخِ بلدانها، ذلك الدرسُ الكبيرُ الذي وعته وتلقّفته أمريكا ودولُ الغرب أكثر مما فهمته أنظمةُ الدّولِ المعنيّة. فما إن استوعبَت تلك الدولُ مفاجأةَ الرّبيع العربيّ حتى بدأت مساعيها لاتّخاذِ موقفٍ يجنّبُها خسائرَ محتملة فوجدت نفسَها مرغمةً على اتّخاذِ موقفٍ إلى جانب شعوبِ المنطقة تعوّضُ به عن السكوتِ المزمن عن أنظمةِ الاستبداد التي كانت تحقّق لها استقراراً نسبياً في المنطقةِ وتساندُها في مكافحة الإرهابِ. وفقاً لحسابات الربحِ والخسارةِ لهذه السياسةِ الدّوليّة، تباينَ الموقفُ الدولي تجاه الثوراتِ بين بلدٍ وآخر. فالولاياتُ المتّحدةُ وحلفاؤها الغربيون يدركون عمقَ الأزمة في المجتمعاتِ العربية وأن بدءَ استفاقةِ هذه المجتمعات من سباتِها يعني بدء تحوّلٍ عميق في بنيتِها، وليس فقط تغييرٌ في شكل الحكم فيها. كما أدركوا أن هؤلاء الحكامَ لم يعودوا مقبولين من قبل شعوبِهم، فجاء الموقفُ الأمريكي السريعُ نسبياً (وإن تدرّج على مراحل) من الرئيسِ المصريّ السابق لتطالبَه بالتنحي. فأن تضحي برأسِ نظام كان خادماً أميناً لمصالحها خيرٌ من أن تضحي بكاملِ النظام بما يفتحُ الأبواب أمام عمليةِ تغييرٍ جذرية من شأنها أن تخلطَ كلَّ الأوراق دون استعدادٍ مسبق لذلك. وهذا ما حصلَ وما يفسر أن الثورةَ في مصرَ لم تنتهِ عند حدودِ تنحّي الرئيس وإزالةِ بعض أعوانِه.. وكذلك جاء الموقفُ الدّوليُّ واضحاً إلى جانب الثورةِ الليبية وبتدخّلٍ عسكريّ مباشر بعدما فرض المجلسُ الانتقاليّ العسكريُّ نفسَه على الأرض. أما فيما يخصُّ الثورةَ اليمنية فيمكن القول إنها لم تلقَ

اكتراثاً جدّياً بمجرياتها وتولّت دولُ مجلس التعاونِ الخليجيّ (ذات الصلةِ بحساسيّة التغيير في اليمن) الملفَّ اليمني.

أمّا الموقفُ الدوليّ من الثورةِ السوريةِ فقد أنتج، على مدى تسعةِ أشهرٍ، مسلسلاً درامياً طويلاً لم تنتهِ حلقاتُه بعد. موقفاً عكس تعقيدَ الوضع في سوريا، يمكنُ تلخيصُه بالقول: إنه ما زال يسعى إلى تحقيقِ معادلةٍ، طرفُها الأوّلُ الإقرارُ بضرورة تغيير النظام بما فيه رأسه، الأمرُ الذي فرضَه ويفرضُه واقعُ الثورةِ السورية وصمودُها وتصاعدُها، وطرفُها الثاني الحفاظُ على المصالح الحيويةِ للقوى العظمى في المنطقةِ، وعدمُ دفع أيّ تكلفةٍ لاستمرارِ الحفاظ هذا. ومن هنا كان الموقفُ ومازال بطيئاً ومتدرّجاً، لا يتناسبُ مع حرب الإبادةِ التي يشنّها النظامُ على شعبه. فاصطدمَ في البدء مع فيتو روسي وصيني، ولم يسعَ إلى تحمّلِ الكلفةِ المحتملة لإزالةِ هذا الاصطدام. ففي البدءِ كانت القوى العظمى حريصةً على استمرار بقاءِ النظام وصريحة في ذلك عبر مطالبةِ رأسه بإجراءِ إصلاحاتٍ، وعبر إعطائِه الفرصةَ تلوَ الأخرى إلى أن بدأت سلسلةُ العقوبات، لتنتقلَ بعدها وبعباراتٍ منتقاة عن عدم ضرورةِ بقائه، أو إمكانيةِ الاستغناءِ عنه...الخ. ثم بالعودةِ إلى مطالبتِه بالإصلاحات، إلى أن وصلَ الموقفُ أخيراً إلى ضرورةِ تخلّيه عن الحكم دون مطالبتِه بالتنحّي إلاّ مؤخراً.. وهنا لا بدَّ من التساؤل عن ماهيّةِ استمرارِ هذا الموقف، أهو التوجّسُ من انتقالِ جنونِ النظام السوري وانتقامِه من شعبه إلى المناطقِ الإقليميّةِ المجاورة ومحاولتِه إشعالَ المنطقة، أم الانتظارُ حتى يكونَ بالإمكانِ تحقيق المعادلةِ المذكورة آنفاً في إنجازِ التغيير دون تكبّدِ أية خسائرَ محتملةٍ، وبالاتّكاء على الحلِّ العربيّ، في الوقتِ الذي يتكبّدُ فيه السوريون مزيداً من الأثمانِ الباهظةِ التي لا تدخلُ في حساباتِ المعادلة..

نعتقدُ أن هناك جملةً من العواملِ تفسّرُ، ولا تبرّر، ما آلت إليه حصيلةُ الموقف الدوليّ (ثم العربي) يمكنُ تكثيفُ أهمّها بما يلي:

أولاً: لقد فرضت طبيعةُ النظام الاستبداديّةِ من جهةٍ والمخابراتية البوليسية من جهةٍ أخرى، عدمَ إمكانيّةِ تبلورِ بديلٍ حقيقيٍّ عنه، لا من خارج النظامِ ولا من داخله، أي من داخلِ الطّغمةِ الحاكمة، وهذا بدوره لا يتيحُ أن يكونَ هناك تغييرٌ في رأسِ النظام ودخول مرحلةٍ انتقاليّةٍ، أو حتى تغييرٍ في شكلِ الحكم. فالنظامُ لا يستطيع البقاءَ في الحكم إلاّ بمتلازمةِ القمع والاستبدادِ والتركيع. إن انسدادَ الأفقِ هذا يجعل أية عمليةِ تغييرٍ في سوريا، وبشكلٍ أكثر وضوحاً من بلدانِ الثورات الأخرى، عملية تغييرٍ ديمقراطي جذريٍّ حقيقيّ تفرضُ بديلاً ديمقراطيّاً حقيقيّاً معبّراً عن الشعب السوريّ بكلّ تلاوينه. إن هذا بحدِّ ذاتِه يثيرُ مخاوفَ لدى مختلف الأطرافِ الدولية والإقليميّةِ، ولاسيّما أن ملامحَ هذا البديل غيرُ واضحةِ المعالم وقد تكون غيرَ مطمئنةٍ ولا تؤمن حمايةَ المصالح الدّوليةِ والإقليمية، لذا ليس من السهلِ التخلّي عن النظام، بل الأسهلُ أو المفضّل الحفاظُ عليه إلى حين. ومن هنا زاد حجمُ المراهنة عليه. ومن هنا أيضاً بذلت تركيا، ذاتُ المصلحة المباشرةِ والمنافسة الساعية إلى تزعّم دورٍ إقليميّ في المنطقة، كلَّ الجهود بنصحِ وإقناعِ النظامِ ورأسه بضرورةِ إجراء إصلاحاتٍ، لتفشلَ بدورها كما فشل الموقفُ الدوليّ في كل الفرصِ التي أعطاها للنظامِ لإصلاح نفسِه والخروجِ من أزمته، وكما تفشلُ جهودُ الجامعة العربية في محاولةِ إنقاذِ النظام.

ثانياً: كان من حصيلةِ القمع والاستبدادِ طوال العقودِ الماضية، ليس فقط إقصاءُ المجتمع السوري عن السياسةِ، بل إقصاءُ كلِّ القوى السياسيّةِ عن ممارسة السياسةِ، ولدرجةٍ لم يستطعْ فرضَها أيٌّ من أشقاء النظام في الاستبداد. فلم تستطعْ تلك القوى

أن تمارسَ العمل السياسيَّ بالمعنى الفعليّ للكلمةِ، رغم كلِّ التضحيات التي قدّمتها. وعليه فقد ألفت نفسَها متأخرةً عن الحراكِ العفويِّ الذي سبقها أشواطاً، الحراكِ الذي بدأ يشكّلُ وعيَه السياسيّ تحت نيرانِ القصف ونزيفِ الدّماءِ، ضاغطاً على قوى المعارضةِ السياسيّة لتوحّدَ جهودَها ولترتقِيَ لمستوى التضحياتِ وتتحمّلَ مسؤوليتها التاريخيّة. بحيث يمكن القول إنه سجّلَ نجاحاً نسبياً في إنقاذِ قوى المعارضةِ من التشرذمِ والضّعفِ الذي عانته، ليصبحَ هناك من يتحدثُ باسم الثورةِ السورية. إن تأخّرَ تشكّلِ المجلس الوطنيِّ السوري كان له أثرُه البالغُ على التردّدِ والبطء في حسمِ موقف دوليٍّ لصالح الثورةِ السورية، ومازال هذا الأثرُ فاعلاً في ظلّ بعض التعثرِ الذي يعاني منه وليدٌ خرج من مخاضٍ طويل إلى طريقٍ وعرةٍ وصعبة حتى على متمرّسٍ في الخطو، وفي ظلِّ عرقلة بعض القوى وتحديداً قوى «هيئة التنسيقِ» لمسار الثورةِ بدلاً من صبِّ الجهود في تسريعه، عبر تقديمِ نفسها كمعارضةٍ أساسيّة في الداخل، الأمرُ الذي كان له الأثرُ في المراهنةِ مجدّداً من قبل الخارجِ على إمكانيّةِ الحوار بين المعارضةِ والنظام والتوصّلِ إلى حلٍّ للأزمة. وهو ما أضاع مزيداً من الوقتِ استفاد منه النظامُ.

ثالثاً: كما هو معروفٌ، وكما استندَ جلّ ما سبقَ ذكره، فإن الموقعَ الجغرافيّ لسوريا واستغلالَ النظام لهذا الموقع بسياسةٍ خارجيّةٍ اتّسمت، عبر عقودٍ بالمناورة والبراغماتيّة والبوليسية أيضاً، بما يعزّزُ سيطرتَه على الداخل، فرض المزيدَ من الحسابات في التدرّجِ والتباطؤ على صعيدِ الموقفِ الدّولي (وكذلك الإقليميّ والعربي). فالتحالفُ الاستراتيجيّ بين النظامِ السوري وإيران وحزب الله مازال محافظاً على نفسِه، مدعوماً بموقفٍ روسيّ وصيني، يقفُ عائقاً أمام أيِّ تقدّمٍ في الموقف الدوليّ الذي بدوره لم يستطعْ أو لم يرغبْ إلى الآن في اتّخاذِ أيّ إجراءٍ من شأنه أن يعوّضَ على روسيا مصالحَها ومطامحها الساعيةَ إلى استعادة دورٍ محوريٍّ في المنطقة.

وبعد... هل ما زال بالإمكانِ الرهانُ على موقفٍ دوليٍّ ينجحُ في التسريعِ بسقوطِ النظام؟

نعتقدُ أن الإجابةَ تكمنُ في واقعِ ومجريات الثورةِ السورية التي أظهرَت أن أيَّ تطوّرٍ في الموقف الدوليّ أو التركيّ أو العربي، إنما يَنتُجُ عن الضغطِ اليوميِّ للشارعِ السوري الثائرِ الذي سينتزعُ في النهاية موقفاً أقوى يسرِّعُ في إسقاطِ النظام الذي استفادَ من هذا البطءِ متابعاً السيرَ بـ «قطار إصلاحاتِه» المزعومةِ، مؤجّلاً السقوطَ في الهاوية، محاولاً حرفَ الأنظارِ عن المسألة الأساس وهي أن استحقاقَ التغييرِ في سوريا لم يعدْ قابلاً للتأجيل. وإن كان قد نجحَ في جرِّ الجهودِ الدبلوماسية للبحثِ في كيفيّةِ الخروجِ من الحالةِ الدّمويةِ التي أغرقَ سوريا فيها.

وهنا نعودُ لتأكيد القولِ إن استمرارَ النظامِ في التصعيدِ الدمويّ وفي رفضِ كلِّ المبادرات والنداءات ومحاولاتِ الإنقاذ، ما هو إلاّ تأكيدٌ على تصلّبِ بنيته غيرِ القابلة لأيّ إصلاح، والذي كانت سنواتُ العقدِ المنصرم شاهدةً عليه. لتأتي الثورةُ السورية فتعلن انتهاءَ شرعيّته وتؤكّدُ أنه العقبةُ في وجه التغيير. ولتعلنَ أيضاً، وردّاً على كلّ المواقفِ المتباطئة والمتذبذبةِ والممهلة بعد تسعةِ أشهر، بدءَ مرحلةٍ جديدةٍ في مسارها، مرحلةِ بدءِ الإضراب العام نحو العصيانِ المدنيِّ الشامل، تجدّدُ فيها اعتمادَها على ذاتها، مما يغلقُ الطريقَ بوجه أي موقفٍ أو مهلة لمحاولة إخراجِ النظام من أزمتِه، مرحلةٍ تفرضُ وتنتزعُ تطوّراً جديّاً في الموقف الدّوليّ والإقليمي والعربيّ....

المسألةُ الكورديةُ والتغييرُ

د. سربست نبي

جميعُ نُظم الاستبدادِ هي الآن في حالةِ تقهقرٍ في المنطقةِ. وهذا ما يتماشى مع رغباتِ شعوبِ المنطقةِ في التّحررِ، ويتّسقُ مع إراداتها في الظهور بمظهرٍ جديدٍ على مسرح التاريخ، على نحوٍ يتعارضُ مع وضعيةِ القهرِ التي فُرِضَت عليها. ولا ريبَ في أن هذا الحراك التاريخيَّ سيعيدُ تشكيل بانوراما تاريخنا المعاصرِ ومستقبلِ شعوب المنطقة. وهو عموماً يمنحُ فرصةً هائلة لشعوبِ المنطقةِ للانعتاقِ من ربقةِ الاستبدادِ الصدئ وفسادِه المزمن، الذي هيمنَ طوال عقودٍ من الزّمنِ على الحياةِ في تلك المجتمعات.

إذاً كيف نفسّرُ هذا التحوُّلَ العاصفَ في النُّظم السّياسيّةِ وفي المجتمعات؟ وما الذي يمكننا أن نتوقعَه بالنسبةِ إلى مصيرِ القضيّةِ القوميّة سياسياً؟ وما هو الدّورُ المحتملُ والمؤثّرُ الذي بمقدورِ الكورد السوريين القيام به؟ وفي هذا السّياقِ يتعيّنُ علينا أن نلحَّ بصورةٍ دائمةٍ على التّقابلِ الأساسيّ، بنظرنا، بين واقعِ الشّعبِ الكوردي القائم، واقعِ العبوديّةِ والاضطهادِ والإملاق، وبين ما ينبغي أن يكونَ عليه واقعُه مستقبلاً، وما نطمحُ إليه.

المسألةُ الرئيسةُ تكمنُ في كيفيّةِ المصالحةِ مع المستقبلِ، في هذه الجغرافية السياسيّةِ، وهذا ما يمكنُ أن نتوقعَه من هذا التحوُّلِ التاريخيّ. وفي هذا السّياقِ تشكّلُ الدّولةُ الوطنيّة- الحديثة الإطارَ السّياسيَّ والحقوقيّ الأرقى لتنظيم الحياةِ المشتركة في هذه الجغرافية. كلُّ ذلك عبرَ المساهمةِ الحرّةِ للجميعِ في تقرير مصيرهم السياسيِّ، والسعي إلى أن يكونَ مستقبلُهم هو ذاتهم، ولا شيءَ غير ذاتهم، المستقبل الذي ينبغي أن يسهموا في صناعتِه ويحقّقوا ذاتَهم فيه تحقيقاً حرّاً.

من هنا يتوجّبُ الانخراطُ بوعيٍ في واقعِ التّغيير، والمساهمةُ بقوّةٍ في تحديد مصائرِه، فلا يُحتمَلُ أن نكونَ غيرَ مكترثين لما يجري حولَنا من تحوّلاتٍ، أصبحت ساحتُنا السوريّةُ مسرحاً رئيساً لها.

فمنذُ انقلابِ آذار ١٩٦٣ احتكرَ البعثُ وأيديولوجيته القوميّةُ الحياةَ السّياسيّةَ في البلاد وقسر المجتمعَ على التطبُّعِ بشعاراته الثوريّة وعلى السير طبقاً لمصادراتِه الأيديولوجية ومقاصده، وقد انعكسَ ذلك على مجملِ مناحي الحياةِ العمليّةِ والنّظريّة. إذ قدّ الدّستورُ السّوريُّ الحالي على مقاسِ دستورِ حزب البعثِ، بل يمكنُ عدّه مجرد حواشٍ على متنِه الأيديولوجي. وتميّزَ بهيمنة الأيديولوجيةِ القوميّةِ العنصريّةِ عليه، و التي تؤكّدُ سيادةَ عنصرٍ قوميٍّ دون غيره، وربط المواطنةِ السّوريّة واختزالها في مطالبِ الأيديولوجية العروبيّة. ففي مقدّمةِ الدّستورِ التي تعدّ جزءاً لا يتجزأ منه، يُلاحَظُ استخدامُ كلمةِ (عربيّ) و(عربيّة) أكثرَ من ثلاثين مرةً، ويعزّزُ هذا المنحى القوميُّ المنطلقين (١ - ٢) ثم تأتي المواد والفقرات التي تؤكّد ما سبق. في الفقرةِ (١) من المادّةِ الأولى تحدّدَ اسمُ الدّولةِ بـ(الجمهورية العربيّةِ السّوريّة) وفي الفقرةِ (٢) منها (القطرُ العربيُّ السّوريُّ هو جزءٌ من الأمّةِ العربية) وعلى كلِّ فردٍ سوريٍّ جدير بالمواطنة أن يلتزمَ العملَ من أجل وحدةِ الأمّةِ الشاملة، فـ(المواطنون في الجمهوريّةِ العربية السوريّة

هم فقط العاملون من أجلِ الوحدةِ العربيةِ الشاملة). وفي المادة (٤) (اللغةُ العربيّةُ هي اللغةُ الرسميّةُ)، حيث تمَّ تجاهلُ وجودِ أية لغاتٍ قوميّةٍ أخرى في البلادِ وإنكارها. وتُلزمُ جميعُ الموادِّ التالية (٧، ٦٣، ٩٠، ٩٦، ١١٦): رئيسَ الجمهوريّة، ورئيسَ الوزراء والوزراءَ ونوابهم، وأعضاءِ مجلسِ الشّعبِ، عبرَ القسمِ الدّستوريِّ بالعملِ على تحقيقِ أهدافِ الأمّةِ العربيّةِ في الوحدة والحريةِ والاشتراكية. كذلك الأمرُ مع المادّةِ (١١) الخاصّةِ بمسؤوليات القوّاتِ المسلَّحة. وفي الاقتصادِ والتّخطيطِ الاقتصاديّ المادة (١٣)، كما في التّعليمِ والثقافة طبقاً للمادةِ (٢١) حيث وردَ: (يهدفُ نظامُ التّعليمِ والثقافة إلى إنشاءِ جيلٍ عربيٍّ قوميٍّ اشتراكيّ، علميِّ التفكير، مرتبطٍ بتاريخه، معتزٍّ بتراثه، مشبعٍ بروحِ النّضال من أجل تحقيقِ أهداف أمَّتِه في الوحدةِ والحرية والاشتراكية). والمادة (٢٣) (الثقافةُ القوميّةُ الاشتراكية أساسُ بناءِ المجتمع العربيِّ الاشتراكيِّ الموحَّد، وهي تهدفُ إلى تحقيقِ القيَمِ الأخلاقيّةِ والمُثُلِ العليا للأمة العربية)، وحتى في النّطاقِ القضائيّ بينما كانت الأحكامُ تصدرُ فيما مضى باسم (الشّعب السوري) صارت بموجبِ المادةِ (١٣٢) من الدستورِ الحاليِّ تصدرُ باسم (الشّعب العربيِّ في سوريا). وماذا بعد كلِّ هذهِ الـ(بعثنة) العروبيّةِ للبلاد، التي استعانت بكلِّ تقنيّاتِ احتكارِ السّلطةِ من النّازيّةِ واستلهمت ممارساتِها الأيديولوجية وخبراتِها البيروقراطية!!!

بات التغييرُ حتميّاً في سوريا، مثلها في ذلك مثل الدّولِ الأخرى. وكما يشيرُ مسارُ تطوّرِ حركة الاحتجاجِ في الشّارعِ السّوريِّ فإن المآلَ الحتميَّ لنظامِ الاستبدادِ هو التغيير، نظير أنظمةِ الاستبدادِ التي تداعت تحتَ ضرباتِ السّخطِ الشعبيِّ وغضب الشارعِ. فهذا النّظامُ باقٍ حتى الآن في الظاهر فحسب، لكنّ بقاءه ليس دليلَ قوّتِه، إنّما العكس دليلِ ضعفِه، وهو يستمرُّ بفضلِ ضعفِه هذا، إنه هشٌّ إلى حدٍّ كبيرٍ في الداخل.

لكن من الهامّ أن نعلمَ أيضاً أن هذا المصيرَ أو المآل لن يكونَ مستنسخاً، بالضّرورة، عن التّجاربِ الأخرى وإن تماثلَ معها في بعضِ خصائصِها. وهذا ما يستدعي من الكورد ونخبِهم السياسيّة الترقُّبَ والحذرَ والتفاعل النقديّ الإيجابيّ مع الموقف.

بات التغييرُ أقربَ الآن بالنسبةِ إلى الشّعبِ الكوردي خصوصاً أكثر من أيِّ وقتٍ مضى. بموازاةِ ذلك أخذ يعي بعمقٍ ضرورةَ تخطّي وضعه الرّاهن المذلّ، نحو وضعٍ يليقُ بكرامتِه الإنسانيّة.

كانت إرادةُ التّغييرِ حاضرةً على الدّوامِ لدى الكورد السوريين، إلا أنها كانت تسبقُ وعيَ التّغييرِ ومنفصلة عنه. كانت إرادةً مجرّدةً لا تاريخية، وقد باتت الآن متلازمةً مع الوعيِ التّاريخيِّ بالتغييرِ ومتوحدة به.

معضلةُ الكورد السوريين لم تعد، بعد الآن، مع نظامِ الاستبدادِ العنصريِّ في سوريا، لأن مسألة بقاءِ هذا النّظامِ من عدمِه غدت مسألةَ وقتٍ ليست إلا. إنما المعضلةُ الرئيسةُ هي مع تركةِ النّظامِ السّياسيّة والاجتماعية، من استعبادٍ وتشويهٍ وإقصاءٍ وتعريبٍ للكورد والجغرافية الكوردية... الخ التي ينبغي أن تزولَ بزوالِ النّظامِ، وهذا هو المحكُّ الذي ينبغي لأيّ نظامٍ بديلٍ ومحتمل أن يثبتَ جدارته الديمقراطية وشرعيّتَه الوطنيّة الشاملة عليه. ولهذا لا يبدو ثمة فارقٌ هامّ وجوهريّ حتى هذا الوقت، من النّاحيةِ السّياسيّةِ، أن يكون الكورد أوّلَ الثائرين على النظامِ أو آخرَ من يعلنون الثّورةَ عليه. فما يبدو جوهريّاً بالنسبة لنا وحيوياً بالنسبة لمستقبلِ قضيّتنا هو إعلانُ الثّورةِ أولاً على تركة النظامِ العنصريِّ.

من هذا المنطلقِ تبدو مسألةُ التّغييرِ من أجلِ ذاته (التغييرِ من أجل التغيير) عبثيّةً وتشكّلُ خيانةً وطنيّةً وإنسانيّةً، لأن الغايةَ القصوى التي يبرّرُ بها التغيير تنبع من مبدئِها، وهي التخلُّصُ من الاستبدادِ السّياسيِّ ـ العنصريِّ وميراثه، والإتيانُ بنظامٍ ديمقراطيٍّ- تعدّديٍّ يقومُ على المساواةِ بين المواطنين ويضمنُ اختلافَهم. وهذه المساواةُ المنشودة لا تتّجهُ بأثرها نحو مطالبِ المستقبلِ فحسب حتى يضمنَ الكوردُ حقوقَهم المشروعةَ والعادلة، وإنما يتعيّنُ أن تتحقّقَ كذلك بأثرٍ رجعيٍّ، وذلك عبرَ إزالةِ آثار الغبنِ القوميِّ والاضطهاد الذي تراكمَ خلال عقودٍ من سياسات البعثِ. وعليه يبدو ضرورياً وأمراً ملحّاً أن تتطهّرَ تماماً الدّولةُ السّورية، مستقبلاً، من ماضيها الاستبداديّ والعنصريِّ، وتتخلّصَ من ميراثِ التعسُّفِ بحقِّ الكورد، عبر مجموعةٍ من التّدابيرِ السّياسيّةِ والتشريعيّة، وحتى الرمزيّةِ، التي تؤهّلُها لأن تكونَ دولةَ عموم مواطنيها، وتثبت على هذا النحو أنها مستقلّةٌ عن كلِّ المظاهرِ الأيديولوجية والعنصريةِ التي طبعَتْها بطابعها.

ما يجدرُ ذكرُه، في هذا السّياق، أنه ليس ثمة بيّنةٌ أو قرينةٌ تنبئُ عن استعدادِ المعارضةِ العربية السّوريةِ على الاعترافِ بالحقوق القوميّةِ للكورد السوريين، أو إعلانِ القطيعةِ مع ميراثِ البعث العنصريِّ وسياساتِه الإنكارية تجاه الكورد وقضيّتِهم حتى هذه اللحظة. وهذه القوى حين تجدُ نفسَها مرغمةً على الحديثِ عن الشأنِ الكوردي السوريّ إنما تتحدثُ بطريقةٍ عموميّةٍ وضبابيّةٍ أقرب ما تكون إلى تصريحات وزراءِ أعلام حكومةِ البعث وناطقيه. وهي في الوقت ذاتِه تطالبُنا بتأييدِ مطالبِها السياسيّة بحزمٍ دون الاكتراثِ لحقوقِنا العادلةِ بالمقابل. ويتعذّرُ اليومَ الحديثُ عن تحالفٍ مشترك للمعارضةِ السّوريّةِ، شاملٍ للكورد والعرب، بغيابِ هذا الخطابِ الديمقراطيّ، الجذريِّ والشّامل، الذي يحتوي مطالبَ الكل ويستغرقها، ويؤكّدُ على عدالةِ القضيّةِ القوميّة للكورد السوريين.

إن الاعتقادَ بسوريّة القضيةِ الكوردية والاعترافَ بها، من جانبِ هؤلاء، لا ينبغي أن يقوما على أساسِ وعيٍ عروبيٍّ مجرد، وإنما من خلالِ وعيٍ سوريّ مشخّص. وعي بالمواطنةِ القائمةِ على الاختلاف والإقرارِ بالتّعدديّة السّياسيّةِ والتاريخيّةِ والثّقافيّةِ. وهذا الاعتقادُ لا يكونُ ممكناً إلا عبر الإقرارِ الدّستوريّ والسياسيّ أن هويّةَ سورية السياسيةَ ليست عربيةً فقط، ولا ينبغي أن تكونَ عروبيةً كذلك، إنّما هي تعدّديّة. وينبغي لأيّ نظامٍ سياسيٍّ محتملٍ أن يستمدَّ شرعيّتَه من المجتمعِ السوريّ بتنوُّعِه القوميِّ والثقافيّ والاجتماعيّ والتاريخيّ القائم، وأن يجدَ أسسَه الواقعيّة في هذا التنوّع ويعكسُه في مبادئه العامّة. وعادةً ما يكونُ الدّستورُ هو الناظمُ لهذه المبادئ العامّة ولعلاقاته. ولهذا من العدلِ تماماً أن ينصَّ الدّستورُ السوريُّ مستقبلاً ويحدّدَ بوضوح أن الدّولةَ السورية هي دولةٌ متعدّدةُ القوميّات، وأن العربَ والكورد يمثّلان القوميّتين الرئيستين. إلى جانبِ الاعترافِ بحقوق الجماعات القوميّةِ الأخرى كـ الكلدوآشوريين وغيرهم. وأن على أيِّ دستورٍ ديمقراطيٍّ محتملٍ لسوريا أن يقرَّ بالتساوي التامّ بين العربِ والكورد في المكانةِ والدور، وفي الحقوقِ والواجبات، كمدخل عادلٍ ورئيس لحلِّ القضيّةِ القوميّة للكورد في سوريا. وعليه أن ينصَّ كذلك بأن البرلمان، أو أيّةَ سلطةٍ أخرى، لا يملكُ حقَّ المساسِ بهذا المبدأ، أو يحدّ من شموليته ومن تحقّقه في كلِّ مناحي الحياةِ السياسية أو الاجتماعية، وأن أيَّ قانونٍ يمسُّ هذا المبدأ أو وجاهته يطعنُ في دستوريّته، ويعدّ مخالفاً لعقد التأسيسِ والشراكة، وباطلاً في نهايةِ المطاف.

الانتماءُ لسوريا هو أعدلُ الأشياءِ بيننا، هذا ما

ينبغي إعلانُه والتأكيدُ عليه. وبكلِّ المعاييرِ ليس هناك ممن هو سوري أكثر من سواه أو أقلّ سوريّة. سورية هي للجميع دون تفاوتٍ أو تفاضل. ولا معنى لحريّةِ أيّة جماعةٍ من دون هذه المساواة بين الكل. وعلى أيّ نظامٍ سياسيٍّ محتمل يتصدى للتغييرِ أن يبرهنَ على أرضِ الواقع، وبصورةٍ عملية، أن سوريا هي كورديّة بمقدار ما هي عربية، وعربية بمقدار ما ستكون كوردية. وهي في الآن نفسِه ليست كورديةً، أو لن تكونَ كذلك، بمقدار ما لن تكونَ عربيّةً وحسب. وعدمُ القبولِ بهذه البداهة السّياسيةِ والثّقافيةِ سيقودُ المجتمع والدّولةَ مجدداً إلى الخضوعِ لطغيانِ فئةٍ أو جماعة عرقيّةٍ، ويستبعدُ البقيّة.

إن طموحَ الكورد في المواطنةِ التامّة والمساواةِ الحقيقيّة لا ينبغي أن يُفهمَ على أنه اختراعٌ أيديولوجيٌّ أو سياسيٌّ، إنما هو شرطٌ سياسيٌّ وتاريخيٌّ لكمالِ الدّولةِ السوريةِ ونضجها، ومقدمة لشرعيتِها و استمرارها، وتجسيدها لوحدةِ إرادةِ السوريين جميعاً. وهذا هو الجوابُ الحقيقيُّ على السؤالِ التاريخيِّ الكبير: هل الكيانُ السوريُّ سيظلُّ صالحاً لبقاءِ الكورد فيه أحراراً، ومتساوين مع غيرهم، دون قسرٍ، أو إنكارٍ، أو إكراه، أو إرهاب؟ وكيف؟ هنا تبرزُ أهميةُ تكريسِ القناعة التالية، إن حريةَ الكورد ومساواتهم في سوريا هي شرطٌ لحريّةِ السوريين جميعهم ومساواتِهم. ذلك أن قضيّةَ حريّةِ السوري بوجهٍ خاص، وحريةِ السوريين بوجه عام، تتّصلُ عميقاً بمسألةِ مساواةِ السوريين جميعاً على اختلاف انتماءاتِهم، فإن لم يتساوَ الجميعُ يغدو الحديث عن حريةِ السوريين لغواً فارغاً.

إن كمالَ التّحررِ السّياسيِّ للدولةِ السورية، وبروزَ دولةِ المواطنةِ الشاملةِ والقوانينِ المدنيّة الموحّدة، التي تنفي كلَّ إمكانيةٍ لممارسةِ القهرِ السياسيِّ والاضطهاد بحقِّ جماعة أو فرد، يعني في الوقت نفسِه، اكتمالَ المجتمعِ المدنيِّ ذاتِه وتقدمه، الذي يشكّلُ التنوُّعُ الخصبُ والاختلافُ هويتَه الواقعيّةَ. ومن ثَمَّ فإنّ عجزَ الدّولةِ السوريّة، مستقبلاً، عن التغلّبِ على حالةِ اللاتكافؤِ السياسي والاجتماعي بين تلك التعدّديّاتِ والجماعاتِ القومية المكوّنة للمجتمع السوري، بتحوُّلها مجدداً إلى سلطةِ فئةٍ عرقيّة أو حتى دينيّةٍ أو طائفية، يعدُّ ذلك إخفاقاً ذريعاً لها عن أن تكونَ دولةَ الحرية والمساواةِ والأمنِ لجميع مواطنيها، ويقوِّضُ بهذا كلَّ إمكانيّةٍ واقعيّةٍ أو شكليّة لنشوءِ عقد اجتماعي ـ سياسيٍّ ومدني قائم على التسامح والاختلافِ والتعايش، عقد شراكةٍ جديد في الحياةِ الوطنيّة.

لقد عارضَ النّظامُ البعثيُّ في سوريا، نظيرُ البعثيّ العراقي الآفل، القائمُ على التّسلّطِ الفرديّ والقومي، هويّةَ سوريا التاريخيّة ـ التعدديّة بالجوهرِ القوميِّ الخالص، أو العرقي. وغدا ذلك الحقيقةَ الرسميّةَ للسلطةِ في سوريا. ومن هذا المنطلقِ فقد تنكّرَ للواقعِ القائمِ ليس على المستوى السياسيِّ فحسب، وإنما أيضاً على مستوى الواقعِ الاجتماعيِّ والتاريخيّ. وأرستْ أيديولوجيا الاستبدادِ أسساً عرقيّةً ومذهبيّةً للنّظام السياسيّ في سوريا وكرّستها. وكان على المجتمعِ برمّتِه، بما ينطوي عليه من تنوُّعٍ تاريخيٍّ وتعدُّدٍ، أن يتوافقَ مع قيمِ النّظامِ السّياسيّةِ والثقافية توافقاً كلّياً. وأن يستبعدَ، بالمقابل، قيمَه الخاصّة وهويّته القائمة على الاختلافِ بغرضِ إثبات تجانسه التّام مع المزاعمِ الأيديولوجية المعلنة. فلم يكنْ بوسعِ أيّ فردٍ آخرَ ممارسةُ دورِه السّياسيّ، من موقعِ هويته القوميّةِ أو خصوصيّته الثقافيّة. إذ كان عليه أن يتطبّعَ مع المجالين السياسيّ والاجتماعي حتى يتطهّرَ فيهما تماماً، ويتماهى. كلُّ ذلك عبر وسائط، أو من

خلالِ حزبٍ، أو جهازٍ كليِّ القدرة. فلا يبقى لهذا الفردِ من هويّةٍ مجتمعيّةٍ أو خصوصيّةٍ إنسانيّة، أو قناعةٍ، أو رأي، إلا بمقدارِ ما يستجيبُ لهذا الغرض.

الوطنُ يكونُ للجميع، على نحوٍ عادلٍ ومتساوٍ، حين لا يميّزُ بين مكوّناتِه في الحقوقِ والمكانة، وحيث ينتفي فيه التّسلّطُ والجورُ والاستعلاء القومي. وبخلاف ذلك يسودُ التنازعُ والاحترابُ ويكون مآلُه التّفكّكَ. وتتأسّسُ هذه الشراكةُ الحقيقيّةُ، التي ينتفي فيها التمايزُ والتراتبيّات، على التّسليم بالمساواةِ القصوى كمبدأ لسلوكِ الدّولةِ وقاعدةٍ لممارساتها. وهذا الأمرُ يتطلّبُ، كما أشرنا، أن يترجمَ النظامُ السياسيُّ هذه المساواةَ بين الجماعاتِ السورية بحيث يتناسبُ مع تطلّعاتِ الكلِّ وإرادتِهم في البقاءِ والعيشِ المشترك، بموجبِ عهدِ مواطنةٍ جديدٍ ينتفي فيه كل إمكانيّةٍ لعدمِ التكافؤِ في الفرصِ وفي تأكيدِ الذّاتِ الجمعيّةِ والهويّة، وتُلغى الشروطُ النّظريةُ والعمليّةُ، التي عزّزت، وتعزّزُ من مكانةِ جماعةٍ على حسابِ أخرى.

وحين لا تكونُ الدّولةُ منحلّةً في هويّةٍ قوميّةٍ أو عرقيّة ما، أو مذهبيّة، أو أية أيديولوجية أخرى، ولا تكونُ محدّدةً بها أو مستلبةً لها، تكون كلُّ جماعةٍ قوميّةٍ موضوعاً للحقوقِ وغاية لها على قدمِ المساواةِ مع الأخريات. وبمقتضى هذا الإقرارِ يحقُّ لها المشاركةُ في الحياةِ السّياسيّةِ وفي التّمثيلِ السياسيِّ.

وحين لا تعودُ أيديولوجيةٌ قومية بعينها، دون سواها، هي روحُ الدّولةِ وجوهرُ السّلطةِ السّياسيّةِ، أو تختزل طبيعةَ تلك في الأولى، تصبحُ الأخيرةُ ممثّلةً لجميع مكوّناتها. فلا ينشأ أيُّ تعارضٍ بين انتماءِ الفردِ الخاص وانتمائه العمومي للدّولةِ أو المجتمع السياسيِّ. فالخاصُّ يصبحُ متمثلاً في العامِّ والعامّ يغدو ممثلاً للخاصّ في هذه الحالة.

هكذا يتمُّ إلغاءُ التفاوتِ السّياسيِّ بين الأفرادِ والجماعاتِ حين ينزعُ الطابعُ الأيديولوجي القوميُّ عن الدّولةِ المتعدّدةِ الثقافات. وعندئذٍ تؤلّف المواطنةُ وحدتَها، وتنحلُّ الفوارقُ وأشكالُ التمييزِ بالمواطنةِ وبوساطتها بالذات. وتحرَّرُ الدّولةُ الوطنيةُ من الأيديولوجية القوميّة، أو العرقيّةِ، على هذا النحوِ، يعني في المحصّلة تحرّرَ المواطن سياسياً من انتماءاتِه الـ «قبل المدنيّة». وتحرُّرها من أيديولوجيّة البعثِ يعني عدمُ اعترافِها بأيِّ امتيازٍ لقوميّةٍ أو تفاضلٍ لعرق دون سواه، وتأكيد ذاتِها كدولةِ مواطنةٍ على نحوٍ محض، بصفتها دولة مواطنين ليس إلا.

لا تكترثُ الدّولةُ المتحرّرةُ من الأيديولوجيّة القوميّة لخصوصيّةِ مواطنيها القوميّةِ، طالما وأنها لا تُعدُّ من القوميّةِ أو العرقِ أساساً لها. وهذا ما يؤسّسُ لمفهومٍ أو تصوُّرٍ جديدٍ للمواطنةِ قائمٍ على المساواةِ التّامةِ في الحقوقِ والواجباتِ، عوضاً عن التصوُّر العرقيّ السائدِ والمهيمنِ. وفي المآلِ يؤدي إلى نظامٍ مدنيٍّ متميّزٍ عن سلطةِ البطشِ العنصريِّ والاستبداد. فالمواطنةُ الحقيقيّةُ التي استبيحت في دولةِ البعثِ وأقصيت عملياً عن الحياةِ السّياسيّة، ستبدو كذلك غامضةً وملتبسةً ومشوّهةً على الدّوام ما لم تترجمْ في شكلِ نظامٍ يمثّل العمومَ بالفعل.

هنا يغدو سند الكوردي أو العربي، أو الآشوري، في التمتُّعِ بحقوقِه نابعاً من صفته كائناً سياسياً، وهو في هذا يتساوى مع غيرِه من الأفرادِ. إذ لا يعودُ بمقدورِ الدّولةِ أو أيِّ نظامٍ سياسيٍّ أن يميّزَ بين المواطنين، فتمنح بعضَهم حقوقاً وتمنع آخرين منها بذريعةِ أيديولوجيةٍ ما، وإنما يتعيّنُ عليها حالئذ أن تتصرّفَ بما يضمنُ المساواة بين أعضاءِ المجتمعِ جميعاً وتعدلُ بينهم في الحظوة والمكانةِ.

في هذه الحالةِ، يمكنُ للدّولةِ المتحرّرةِ من هيمنةِ

أيديولوجية أو نزعة القوميّة الأحاديّة، حتى إذا لم تنقطعْ غالبيّةُ مواطنيها عن الانتماءِ القوميِّ، أن تعترفَ بخصوصيّةِ جميعِ الهويّات المكوِّنةِ للمجتمع المدنيّ، وتتمثّلها على نحو متساوٍ، دون أن تتماهى معها، وإنما تتسامى عليها سياسيّاً بصفتها دولة جميع المواطنين. وفي الوقت نفسِه يتحرّرُ المواطنُ من الانتماءِ العرقيِّ الجزئيِّ، أو غير ذلك من الانتماءاتِ الاجتماعيّةِ أو المعتقديّةِ، دونَ أن يتنكّرَ لهما، ويرقى حين يعلنُ انتماءَه السّياسيَّ للدّولة، فهو يتعرفُ إلى نفسِه عند هذا المستوى بصفتِه كائناً عمومياً.

يتطلّعُ الكورد السوريون اليومَ إلى وضعٍ سياسيٍّ ودستوريٍّ، يمكّنُهم من ممارسةِ دورِهم السّياسيِّ مباشرة. ويعني ذلك امتلاكَهم للقدرةِ السّياسيّة المشروعةِ التي بفضلها يمكنُهم تقرير مصيرهم بحريّةٍ ودون إكراهٍ. وهم يبحثون عن الشروطِ الموائمةِ للمساواة الحقيقيّةِ، في بلدٍ أكثرَ تنوّعاً وانفتاحاً، المساواة التي تتيحُ بالفعلِ إمكانيةَ التعايش بصورةٍ متكافئة. وينشدون الضماناتِ الواقعيّةَ (الدّستوريّةَ، السياسيّة، الثقافيّة) التي تحولُ دون كلِّ أشكالِ التّمييزِ القائمِ والمتوارثِ، بحقِّهم، وبحق غيرِهم من الأقلّياتِ القوميّةِ المهمَّشة. حيث يمكنُ للكوردي السّوري، المقصيّ والمغيّبِ حتى هذا الوقتِ، أن يكتشفَ على نحوٍ ملموسٍ الأساسَ المنطقيَّ والأخلاقيَّ في نظامٍ سياسيٍّ جديد، ويزدادُ وعيه بالانتماءِ إليه ويعزز.

من هنا يبدأُ العملُ الوطنيُّ على أساسِ شراكةٍ وطنيّةٍ عامة وفعليّة. دون إقصاءٍ أو إنكار. فسوريا الغد، لن تكونَ ميراثاً لأحد، أو لجنسٍ دون آخر، إنها لكلِّ السوريين على نحوٍ متساوٍ وعادلٍ. ولا يمكنُ لطرفٍ أن يستأثرَ بها بعد الآن أو يتصرّفَ على نحوٍ يتجاهلُ حقَّ الآخرين فيها. والمصلحةُ المشتركةُ لكلّ السوريين هي التي ستضمنُ بعد الآن وحدةَ المجتمعِ السّوريِّ وانسجامَه وتماسكَه، وليست الشعارات القوميّة الوحدويّة الفارغة. وهو ما سيشكّلُ إنجازاً تاريخياً بالفعل.

ذلكم هو الأساس الذي يمكنُ للكورد المهمَّشين تاريخياً، المغيَّبين والمقصيين عن الشراكةِ السياسيّةِ والوطنيّةِ، المجرّدين من المواطنة وحقوقِها، أن يعيشوا ذواتَهم في إطارِهم الوطنيّ بصورة أعمق، بعد أن يستردّوا دورَهم التاريخيّ الذي بدّدَه عسفُ الاستبدادِ والسّلطةِ القوميّةِ العنصريّة. بهذا فقط يمكنُ أن ينتهيَ اغترابُهم السياسيّ، ويزولُ التعارضُ بين إرادتهم القوميّةِ وإرادة المركزِ السياسيِّ، ويثبتُ الكورد أن حياتَهم القوميّةَ لا تتعارضُ مع حياتهم الوطنية.

ضمان الحرية الطبيعية للإنسانِ ليس هو الغرضَ اليتيمَ للديمقراطيّة. كما أنها لا تستهدفُ فقط هيمنةَ أغلبيّة أو طغيانها على ثقافةِ الأقليّةِ باسم هويّةِ الأكثريةِ القومية. إذ تشترطُ الديمقراطيّةُ مقاومةَ هذه الهيمنةِ باسم الحريّةِ، واحترامِ التّعدّديّة، وحماية التنوُّعِ وإنتاجه على نحوٍ أرقى. ومثال ميلوزوفيتش والقوميين أمثاله أسطعُ برهانٍ على ذلك. فقد كانوا يمثّلون أغلبيّةً عظمى من الرأي العام القوميّ، أغلبية قوميّةً متعصبةً، مشحونةً برفضِ الغير. ومع ذلك شنّوا حرباً عنيفةً ضدَّ الأقليّات، باسم النقاءِ القوميّ والتجانسِ العرقي. فلا يمكنُ القبولُ بأيِّ تعريف للديموقراطية في مثلِ هذه الحالةِ، إلا بوصفها سيادة الاعترافِ بالآخر وحماية اختلافه واحترامه، كما يقول تشارلز تايلور.

إن طغيانَ الأغلبيّةِ واستبدادَها يمثّلُ تهديداً جديّاً للمساواة والحريّةِ معاً، وللديمقراطية إجمالاً. ولاسيّما عندما تكونُ أغلبيّةً منتخبةً ومستقطبة حول أيديولوجيّةٍ دينيّةٍ أو قومية عنصريّة، كما ينوّه تورين. إذ إن هيمنةَ هذه الأغلبيّة ستعيدُ إنتاجَ أشكالٍ جديدةٍ من عدم المساواة، وأنماطٍ أخرى من

التمييزِ المصحوب بالعنفِ السياسيِّ والإقصاءِ والقهر، حينما تغدو تلك الأغلبيّةُ مستأثرةً بالسلطة السياسيّةِ وتكون مصدراً للتّشريعِ والقوانين، فتعمد إلى الإنكارِ وإقصاءِ الأقليّةَ وتهميش إرادتِها.

من هنا تبرزُ أهميةُ تأسيسِ الدّيمقراطية على التّوافقِ بين الإقرارِ بإرادةِ الأغلبيّةِ مشروطةً بضمان التّعدديّةِ، وحماية الأقليّةِ واحترامِ تطلُّعاتها المتنوِّعة. أي الاعتراف المتبادلِ بين الوحدةِ والتعدديّةِ. إذ يتعذّرُ اليومَ تخيُّلُ ديمقراطيّةٍ غيرِ تعدّديّة، ولا معنى لها خارجَ الإقرارِ بتعدّدِ المعتقداتِ والهويّاتِ والتطلُّعات الثقافية. وأيّ نظامٍ سياسيٍّ يستمدُّ شرعيتَه من هيمنةِ أغلبيّةٍ دينيةً، أو طائفيّةٍ، أو أيديولوجية عرقيّةٍ، إنما يقوّضُ الديمقراطيّةَ وينهكُ كلَّ نزوعٍ نحو المساواةِ. وفي الحالةِ السّوريةِ، بصورةٍ خاصة، من شأنِ ذلك أن يعيدَ إنتاجَ سياساتِ الاستبدادِ القوميِّ للبعثِ وتكريسِ تلك الممارساتِ العنصريّةِ التي استعبدت واستبعدت شرائحَ كبيرة من المجتمعِ السوري.

وكما يشيرُ العديدُ من المفكرين، فإن كلَّ إقصاء صريحٍ أو ضمنيٍّ، للأقليّةِ يتنافى مع قاعدةِ العموميّةِ والمساواة، ومطلب خضوعِ الأقليّة ديمقراطياً للأكثرية لا يعني بالضرورةِ انتهاكَ حريّتِها والإخلال بمبدأ المساواةِ واستبعاد الأقليّة، لأن الغايةَ من ترجيحِ إرادةِ الأكثريّةِ هي ليست فرضَ هيمنتِها أو طغيانها، بقدرِ ما هي ضمانُ حقوقِ الأقليّةِ وممارستها. فالديمقراطيةُ هنا، كوسيلة، ستؤولُ إلى تقويضِ ذاتِها كغايةٍ وتتعارضُ معها، ولاسيّما عندما تمتصُّ فئةٌ معيّنةٌ أو طائفة أو جماعةٌ عرقيّة ـ قومية إرادةَ الكلِّ في إرادتها الأيديولوجيّة أو المذهبيّةِ الخاصة، ثم تطابقُ بين إراداتِها وإرادةِ الحكم، فلا تعودُ تهدفُ إلى الخيرِ العام أو المنفعةِ المشتركة.

الديموقراطيّةُ المساواتيةُ تعني، في هذا السّياقِ تحديداً، نفيَ التباياناتِ بين المجموعاتِ والهويّاتِ الثّقافيّةِ، وخلقَ الشروطِ السّياسيّةِ والدّستوريةِ المناسبةِ لخلقِ حريّات أرقى لدى الأقليّةِ. إنها بهذا لا تحرّرُ الأفرادَ والجماعاتِ من القيودِ التي تفرضُها هيمنةُ أغلبيّةٍ ما، وإنما أيضاً تجعلُهم قادرين على صناعةِ حياتِهم السّياسيّةِ وتقريرِ مصائرهم. وكما يشير آلان تورين فإنه دون حريةِ الاختيار وتقرير المصيرِ، ليس ثمة ديمقراطيّةٌ، ودون تعدّديّةٍ وانفتاحٍ وتواصلٍ سياسيٍّ حرٍّ بين المختلفين في المصالحِ والآراء، تغدو الديموقراطيةُ شبحاً هزيلاً. وهي تنعدمُ في مجتمعٍ متجانسٍ متماهٍ مع ذاته، تُحتكرُ فيه السياسةُ، والحياةُ عموماً، في فردٍ أو حزبٍ أو عرق أو طبقةٍ... الخ. كلّ أغلبيةٍ تكون خطرةً بصفتها أغلبيةً نمطيّةً في السلطة، كذلك تكون الأقليّةُ مشبوهةً ومارقة في نظرِ الأغلبية، لا بموجبِ واقعِها، وإنما بموجبِ نواياها ومقاصدِها المختلفة وطموحِها إلى المساواة، وإلى أن تصبحَ أكثريةً، وكذلك بموجبِ حذرِها الدّائم وارتيابِها في ادّعاءِ الأغلبية في السّلطةِ بتجسيدِ الإرادة العامّة وتمثيلها. إن الحذرَ العميقَ من هذه العلاقةِ غيرِ السويّةِ نابعٌ من الخشيةِ المشروعة من رؤيةِ الديمقراطية وهي تندحرُ على يدِ الأغلبيّةِ القوميّةِ أو الدّينيّةِ، أو حتى المذهبيةِ، وبهذا تنزلقُ سورية مجدداً إلى هاويةِ أشكالٍ جديدة من الاستبدادِ القوميّ أو الدينيّ.

تترجمُ الديمقراطيةُ المساواةَ السياسيةَ بين الأفرادِ على أساسِ المواطنة، فلا تكترثُ لانتماءاتهم الطبقيّةِ أو الدينيّةِ أو القوميّة. وتؤكّدُ على أن البشرَ من حيث المبدأ والأصل أحرارٌ ومتساوون في الحقوقِ والمكانةِ والواجبات. وهذا هو المبدأ الجوهريُّ في الديمقراطية. فلا تقبلُ بأيّ تمايزٍ على أساس العرقِ أو الدّينِ أو الانتماء الطبقيّ،

وتعارضُ كلَّ تباينٍ في الأدوارِ والمكانة بموجب هذا المبدأ. إن مجتمعَ المواطنين الذي يتعيّنُ على الدّولةِ السورية مستقبلاً أن تمثّلَ تعبيرَه السياسيّ الخارجيّ وتجسّدَه، عليه أن يثبتَ منذ البدايةِ أنه لم يعدْ يحتملُ أيّة تراتبيةٍ في المواطنة بين الأفرادِ والجماعات، وأن المواطنةَ السوريةَ هي أعدلُ الأشياءِ قسمةً بين السوريين بغضِّ النظرِ عن انتماءاتهم الدّينيّةِ أو القوميّةِ، فلا تفاضلَ ولا تفاوتَ بين الأشخاص وبين الجماعاتِ، ولا إقصاء أو نفي لأحدٍ.

إن المجتمعَ السوريَّ، بتنوُّعِه التاريخيِّ القائم و تعدديّاته الثقافيّة والقومية، هو الذي يجبُ أن يكَونَ المرجعَ المباشرَ لمفهومِ المواطنة الجديدةِ، عوضاً عن مفهومِ الجنسيّةِ العرَقيّ المتخمِ بالهويّةِ العنصرية. فهذا المفهومُ المستلبُ في هويةٍ عرقيّة أكثرية، وحتى دينية كان، ولا يزال، يختزلُ في نفسِه وهمَ العموميّةِ الوطنيّة، وهو الذي أضرَّ كثيراً بالحياةِ المشتركةِ والمساواة، وقد تكرّسَ بالفعل على حسابِ الواقعِ الاجتماعي والتّاريخيّ الذي غُيِّبَ إلى أقصى حدّ.

من هنا تستلزمُ المواطنةُ السورية المنشودةُ وحتى تحقّقَ أهدافَها بصفتها قاعدةَ انتماءٍ ومبدأ المساواةِ بين جميعِ السوريين، تمكينَ الكورد من المشاركةِ السياسيّةِ على قدم المساواةِ مع العربِ، دونَ أية عوائقَ ماديّةٍ أو رمزيةٍ تنتقص من دورِهم أو مكانتهم. وهذه المشاركةُ تتعدّى الحقوقَ المعهودة (حقَّ الانتخابِ، وحقّ التصويت، وحقَّ الترشّح... الخ) لتصلَ إلى حقِّ السيادةِ والمشاركةِ فيها على نحوٍ متساوٍ. إذ لا وجودَ لمواطنةٍ حقيقيّةٍ من دون سيادةٍ ممثَّلةٍ للعموم، ولا معنى للسيادةِ من دون مواطنةٍ فعليّةٍ يتساوى جميعُ الأفرادِ على أساسِها. إن المشاركةَ في السيادةِ هي حقٌّ لكلِّ مواطنٍ، فإن لم يكنْ أحدٌ وحدَه مواطناً وسيّداً على الآخرين بمفرده، فإن الجميعَ أسيادٌ وأحرارٌ بالتساوي. وإذا كان جميعُ المواطنين أسياداً وأحراراً فلا مكانَ لعبوديّةِ أيّ فردٍ، وهذا الأمرُ تشهدُ عليه التجاربُ السّابقةُ وستبرهنُ عليه التجاربُ اللاحقة.

الحياةُ السياسيّةُ المنشودةُ في سوريا ما بعد الاستبدادِ ينبغي ألا تحتملَ أيَّ ضيقِ أفقٍ عصبويٍّ ـ قوميٍّ، أو دونيّة ترى في الكوردي مواطناً من الدرجةِ الثانية. والخبراتُ القهريّةُ التي عاشها ويعيشُها الكورد السوريون حتى الآن تدفعُهم إلى الحذرِ والارتياب. فهل ستنكرُ سوريا ما بعد الاستبدادِ عليهم الحقَّ في المساواةِ التّامة سياسياً، أو تقصيهم ثانيةً عن ممارسةِ أيّ دور بحكمِ طبيعةِ انتمائهم القوميّ وهويتهم؟ لهذا يطالبُ الكورد بإلحاحٍ بضرورة أن يحظى أيّ نظامٍ سياسيٍّ محتملٍ بثقتهم التامة.

إن الحريةَ والمساواة، اللتين ستعلنان كمبادئ لأيّ نظامِ حكم، تبقيان مجردَ أفكارٍ وشعارات لا تعكسُ النيّةَ الحقيقةَ لديه ما لم يتمكنْ الكورد وغيرهم من ممارسةِ دورهم المطلوبِ والمحتملِ على قدم المساواةِ. والمواطنةُ السوريةُ المنشودةُ إن لم تكن ضامنةً للحقوقِ القوميّةِ المشروعةِ للكوردي، من هذا الموقعِ فإن الحريةَ والمساواة لن تكونا سوى وسيلةٍ كاذبة وخادعةٍ لخلق نمطٍ جديد من طغيانِ جماعةٍ قوميّةٍ دون غيرها، وشكل جديدٍ للقهرِ السياسيّ.

تبرهنُ التجاربُ السياسيّةُ على أن فاعليّةَ استبدادٍ أو طغيانِ الأغلبيّةِ تتلاشى، ما إنْ تتخلى هذه عن وعيِها العصبويّ (القوميّ ـ أو الدينيّ) أمامَ وعيِها بالانتماءِ لهويّةٍ أشمل هي الاشتراك في المواطنةِ. إن الإلغاءَ الإيجابيَّ للانتماءِ العصبويِّ يعني بالمقابلِ تملّكَ المواطنةِ والتمتّعَ بها، أي الحذف الإيجابي لكلِّ انتماءٍ خارجَ المجتمع السياسي. إنها تعني العودةَ الواقعيّةَ للمصالحةِ مع الانتماءِ العموميِّ

للوطن، قبل أن يُستَلبَ في الفردِ المستبدِّ، أو في الأيديولوجية القوميّةِ أو...الخ وهذا هو الحلّ الحقيقيُّ لأيّ انشقاقٍ أو تناحرٍ محتملٍ بين مكوّناتِ المجتمع السوري. إن تأكيدَ الذّاتِ عصبويّاً أو دينياً سيفقدُ جدواه أمامَ مظاهرَ جديدةٍ من الانفتاحِ الإنسانيّ والحوار الندّيِّ العقلانيّ. فتاريخُ سوريا هو ليس فحسب تاريخَ عرقٍ بعينه أو دينٍ أو مذهب دون سواه. إنه بخلافِ ذلك تاريخُ كلّ هذا التنوُّعِ والتعدّديّات الثقافيّةِ والاجتماعية. والحياةُ الوطَنيةُ الحقّة ستبدأ في البرهةِ ذاتها حينما تكفُّ كلُّ جماعةٍ أو فئة عن المطالبةِ بجعل هويتها أو عقيدتها هي الوحيدةُ السّائدة.

لقد حان الوقتُ أن يُظهِرَ العربُ السوريون لشركائهم الكورد ويثبتوا كيف يمكنُ لسوريا أن تكونَ دولتَهم، دولةَ المساواة الشاملة. وبهذا تؤكّدُ الأغلبيّةُ العربيةُ أنها معنيّةٌ بمصير الكورد وبحريتِهم ومساواتِهم مثلهم، وتمهّد السّبيلَ لتأسيسِ حياةٍ مشتركة أرقى، وأكثر عدالةً للجميع.

* * *

شبابُ الثّورةِ بينَ الأحزابِ التّقليديّةِ والغيابِ

سعدو رافع

ما كان متّفقاً عليه عندَ أغلبِ النُخَبِ الثّقافيّةِ والسّياسيّةِ في المنطقةِ العربيةِ في مرحلةِ ما قبلَ الرّبيعِ العربيِّ هو «الضرورةُ» ضرورةُ قيامِ ثوراتٍ في هذه المنطقةِ. فامتلاكُ دفّةِ الحكمِ في هذه البلادِ بعدَ مرحلةِ الاستقلالِ والتّخلّصِ من المستعمرِ الغربيّ، من قبلِ العسكرِ الثّوريّ الذي تحوّلَ إلى ديكتاتورياتٍ بعدَ عقود، وانتقالِه إلى مرحلةٍ أخطرَ وهي مرحلةُ توريثِ الديكتاتوريّاتِ جعلتِ الثّورةَ من أجلِ الحريّةِ حاجةً وضرورةً ملحّةً لا يعلو عليها شيءٌ. لكن ما كان مختلَفٌ عليه هو إمكانيّةُ تحقّقِ هذه الضرورة وتجلّيها، وربّما في حالاتٍ قصوى وصلَ بعضُ المهتمين بالشأنِ العام إلى القولِ إن التاريخَ أوصدَ أبوابَه في هذه المنطَقةِ بل إنها ستبقى في حالةِ حركةٍ في المكان والتي تعني فواتاً تاريخياً محقّقاً.

وفي البونِ الشّاسعِ بين المتفائلِ والمتشائمِ أمامَ حالةِ الرّكودِ السّابقةِ، برزت رؤىً مختلفةٌ تطالُ الواقعَ وتحلّلُه وتدفعُ باتجاه تغيّره نظرياً، تقاطعت أغلبُ هذه الرؤى في نقطةٍ مركزيّةٍ هي أنّ الحلَّ الناجعَ والصالحَ في عالمِنا العربيّ هو التّحررُ من قيودِ الاستبدادِ. لكنّ خصوبةَ اللامتوقع أفرزت حاملاً بعيداً عن أغلبِ تلك الحقولِ ونتائجِها، الشباب، جيلٌ قطعَ بشكلٍ شبهِ كاملٍ مع ما قبله فكرياً وأيديولوجياً من الممكنِ أن يكونَ هو صاحبُ ومحرّكُ التّغييرِ في هذه المنطقة.

هذا الحاملُ الشابُّ الذي غُيّبَ من قبلِ جميعِ الأنظمةِ ومعارضاتها بكل تلاوينها وتبدلاتها، كسرَ القمقمَ وخرجَ متمرّداً على كلِّ شيءٍ تاركاً خلفَه تعقيداتِ الأيديولوجيا والقوالبِ مسبقةِ الصنعِ في مفهومِ العملِ السياسيِّ والثوريّ، فكانت نتائجُه مذهلةً وثورتُه شعبيّةً محليّة بالمعنى الضيّقِ للكلمةِ ووطنيّةً بالمعنى الواسعِ لها، فأبطالُ هذه الثوراتِ شبابٌ عاديّون التقطوا عفويةَ المرحلةِ، شكّلوا وقادوا قواعدَهم المحلّيةَ التي سلّمتهم مصيرَها واستلهمَت من عيونِهم عنفوانَها لتقول: أنْ بعدَ اليومِ لا مذلة أمامَ حاكمٍ ولا استعطاف لمتسلّطٍ، بل قبضات تُرفَعُ في السماءِ تطالبُ بالحريّةِ ويرتفعُ معها سقفُ المطالبِ حتى إسقاطِ الأنظمةِ ومحاسبتِها.

سبقٌ وتجاوز

سبقَ الشبابُ القوى التقليديّةَ في دفعِهم الثورات ونيلِ الهدف المرجوِّ منها، لكنّ هذه القوى تعودُ من جديدٍ في محاولةٍ منها لقطفِ ثمارِ الثّورةِ، فلئن يَدينَ العالمُ لهؤلاء الشبّانِ ويسجّلون باسمهم ثوراتِهم ويحفظون أسماءَ أبطالِهم، هذه الثوراتُ التي بدأت شبابيّة تلحقُها قوى المعارضةِ التّقليديّةِ، تحوّلَتْ بعد نجاحِها الأوليّ «أي السقوط الظاهر والمباشر للأنظمةِ» إلى دهاليزِ السّياسةِ وأبطالِها ـ ليتراجعَ تأثيرُ الشّبابِ بشكلٍ ملحوظٍ وتحلَّ مكانه لعبةُ التّنافسِ والتحالفاتِ السّياسيّةِ، وحبكاتِ ما فوقَ الطّاولةِ وما تحتها، التي يتقنها السياسيّون المخضرمون من خلالِ أحزابِهم التقليديّة، أو حتى كمستقلين.

وعلى الرغم من الأثرِ الإيجابيِّ لما أنجزَتْه الثورتان التونسيّةَ والمصريّة من سقوطٍ سريعٍ لأوجهِ

النّظام، فإنّ الجانبَ السلبيَّ لهذه الحالةِ كان في الوقتِ الذي لم يسعفْ شبابَ الثّورةِ من تشكيلِ أنفسِهم كقوى أساسية أو كقوى كبرى تدخلُ في مرحلةِ ما بعدَ السّقوطِ في حلبةِ الصّراعِ السّياسيِّ، لتكونَ شريكاً فاعلاً في رسمِ ملامحِ مراحل ما بعدَ الثّورةِ.

و بالمقابلِ فإنَّ القوى التقليديّةَ والتي يجزمُ الجميعُ بما فيهم قادتها بأنهم لم يكونوا سوى اللاحقين بالثوراتِ، استطاعت بعدَ المرحلةِ الأولى وتلقّي صدمةِ الثّورةِ أن تستلمَ زمامَ المبادرةِ وتحتلَّ واجهةَ المبادراتِ السّياسيّةِ، بما تمليه عليها منطلقاتها الفكريةُ وأيديولوجياتها ومصالحُها السياسيّةُ القريبةُ والبعيدة.

هذه القوى التي تأخّرت أحياناً كثيرة عن نبضِ الشّارعِ المطالبِ بإسقاطِ الأنظمةِ، بل وحاولَ بعضُهاَ أن يدخلَ مع الأنظمةِ قبلَ سقوطِها بمفاوضاتِ تسويةٍ، كانت الأكثرَ قدرةً وديناميّةً «رغم عدمِ شبابيتها» بسدِّ الفراغِ السياسيِّ في البلادِ الثّائرةِ والبدءِ بحصدِ النّتائجِ، مخلّفةً وراءها ثورةً تقفُ على أمجادِها وثُوّاراً لم يفكروا قط قبلَ الثّورةِ بأن يكونوا في ملاعبِ السّياسة.

فلم يحظَ السّبقُ الشبابيُّ في قيادةِ الثوراتِ سوى على تجاوزٍ محترفٍ من قِبَلِ القوى السياسيّةِ العتيقةِ، والذي يتطلّبُ ـ إن استمرَّ الأمرُ بهذا الشّكلِ ـ ثورةً على الثّورةِ.

خوفٌ من الهرمِ المبكّر..

إن هذا التجاوزَ السّافرَ من قبلِ القوى السّياسيةِ العتيقةِ يبرّرُ تخوّفَنا ليبدو أن الخوفَ على الثوراتِ في مرحلةِ ما بعد سقوطِ الأنظمةِ لا يقلُّ عن الخوفِ عليها قبلَ السقوطِ، إذاً لا يجوزُ أن يتحوَّلَ شبابُ الثّوراتِ إلى وقودٍ تنتهي صلاحيتُه مع سقوطِ آخرِ قطعةٍ من هيكلِ النّظامِ، كما لا يجوزُ أيضاً أن تبقى الثوراتُ العربيّةُ حبيسةَ الفكرِ المعارضِ التقليديّ الذي نشأ وتجذّرَ في ظلِّ الأنظمةِ نفسِها، حتى اقتربَت ادّعاءاتُ بعضه الفكريّةُ من ادّعاءاتِ الأنظمةِ ذاتِها.

وإذ كانت التجربةُ الثّوريّةُ للشّبابِ في تونسَ ومصرَ قصيرةً نسبياً بين بدءِ الحراكِ الثّوريِّ وسقوطِ الأنظمةِ، مما جعلَ من سرعةِ انطلاقِ الهيئاتِ المُؤسَسة والمُنظّمة هي صاحبةُ السّبقِ والمبادرةِ، فإن ثورةً كالثّورةِ السورية مازالَ أُوارُها مشتعلاً منذُ تسعةِ أشهرٍ دون أي مؤشّرٍ لخفوتِها أو خمودِها، قد تجدُ الفرصةَ الأكثرَ ملاءمةً من غيرها لكي يكونَ لشبابِها التشكيلات والمؤسساتُ المنتظمة التي ستشكّلُ إحدى محرّكاتِ العملِ السّياسيّ في بلدِ ما بعدَ السّقوط.

قولٌ عن الشبابِ السوريِّ..

رغمَ تضافرِ مجموعةٍ من الجهودِ الشّابةِ من مثقفين وممّن لهم تجربةٌ سياسيةٌ بمحاولةِ إنشاءِ تيّاراتٍ وحركاتٍ سياسيّةٍ تعبّرُ عن نبضِ الشّارعِ الثّائر، «حركةِ نبض، حركة شمس، حركةِ معاً، حركة مواطنة، والآن حركة وطن» إلا أن هذه الحركاتِ لم تستطعْ حتى الآن أن تكونَ صوتَ الشّارعِ، أو أن تكون صوتَ نفسِها بين التشكيلاتِ التقليديّةِ للمعارضةِ.

لا أعتقدُ أنه من الخطأ الإشارةُ إلى تناقضٍ من شأنِه أن يرسمَ صورةً ضبابيّةً لمرحلةِ ما بعدَ السقوطِ في توزيعِ الأدوارِ في العملِ السّياسيِّ في حالِ غيابِ الشّبابِ السّوريِّ عن السّاحةِ السّياسيّةِ، إذ كيف لثورةٍ كالثّورةِ السّوريةِ قيّدت معاركها الإعلامية والميدانية والخدماتية ذاتياً بجهودِ شبانِها الذين لا يعرفُهم أحدٌ إلا بعد استشهادِهم أو اعتقالِهم، أن تستمرَ في مراحلِها اللاحقةِ مع ضعفٍ في حضورِ صانعيها سياسياً إن لم نقلْ

بغيابِهم.

ورغمَ استثنائيةِ الوضعِ للثّورةِ السّوريّةِ عمّا سبقَه من ثوراتٍ في العالمِ العربيِّ من حيثُ طول المدّةِ واشتداد حالة الإجرامَ للنّظام، وتقطيع أرجاءِ سوريا وقطع التّواصلِ ممّا جعلَ من المتعذّرِ أن يتفرّغَ شبابُ الثورةِ أو يستطيعَ التفكيرَ بتشكيلِ تياراتٍ سياسيّةٍ تحملُ مبادئَ وأهدافَ الثّورةِ، فإنّ ما يخشى عليه هو أن تؤولَ حالُهم إلى المثالِ المصريِّ، والذي ظهرَ جليّاً للجميعِ أن الشّبابَ باتوا بحاجةٍ لثورةٍ داخلَ الثورةِ استرداداً لما سُلِبَ منهم على يدِ جهابذةِ السّياسةِ والمجلسِ العسكريّ.

قد يكونُ بعضُنا متأكداً، أن حالَ انهيارِ النّظامِ السّياسيّ، فإنّ بوادرَ التشكيلاتِ ستظهرُ للعلنِ وخاصة أن ما بات يُعرَفُ بتنسيقياتِ الثّورةِ المحليّةِ والتي امتدّتْ لتشملَ كلّ المدنِ والمناطقِ سيكونُ لها الدّورُ الأكبرُ بهذه التشكيلاتِ، إلا أنه من الضّرورةِ بمكانٍ ألاّ يُنظَرَ لهذه التنسيقيّاتِ كتجمّعاتٍ شبابيّةٍ متقاربةٍ أو متطابقةٍ فكرياً، وأن مسألةَ انضوائها في إطارِ تيّارٍ سياسيٍّ هي مسألةُ وقتٍ وظروفٍ قاهرةٍ غير متاحةٍ بالوقتِ الراهن.

بل لا بدَّ من العملِ على بناءِ تيّاراتٍ شبابيّةٍ قادرةٍ على استقطابِ الشريحةِ الكبرى منهم وفقَ برامجَ محدّدةٍ ورؤىً تحدِّدُ شكلَ الدّولةِ المنشودةِ من ناحيةِ الدستورِ والنظامِ الانتخابيّ الديمقراطيِّ.

خطورةُ الوضعِ في سوريا لا تكمنُ في ضعفِ المعارضةِ التقليديّةِ وعدمِ قدرتِها على إدارةِ شؤونِ البلادِ بعد السقوطِ، بل من موقعِ سوريا «كنقطةِ صراعٍ» دوليّةٍ كلما سنحَت الظروفُ بذلك، وهذا ما أظهرَته طبيعةُ الاهتمامِ الإقليميِّ والدوليِّ بها بموازاةِ الحذرِ في مقاربةِ الأزمةِ السّوريّةِ من الأطرافِ نفسِها، لذا فإن غايةَ التحصينِ المنشودةَ من انجرافِ سوريا وفقَ مصالحِ الآخرين، تكمنُ في إيجادِ تياراتٍ شبابيّةٍ واسعةِ الطّيفِ والانتشارِ تحصّنُها من التّبعيّةِ الخارجيةِ، بما يتيحُ لها إنجازَ الدّورِ القياديِّ المنوطِ بها، فكلُّنا يعلمُ أن أي معارضةٍ لا تمتلكُ المدَّ الجماهيريَّ الكافي، ستستعيضُ عنه بدعمٍ خارجيٍّ بأشكالٍ متعدّدةٍ.

وليسَ من المستبعدِ أن يكونَ بعضُ الدّعمِ مبنياً على أهواءٍ طائفيّةٍ أو حتى عشائريّةٍ من قبل الدّاعمين ولاسيّما أن تركيبةَ سوريا وموقعَها بين دولتين أصبحت المحاصصةُ الطّائفيّةُ فيهما أداةً رئيسةً في اللّعبةِ السّياسيّةِ.

إن سوريا اليومَ، وسوريا ما بعدَ السّقوطِ الظاهرِ للنظامِ هي بأمسِّ الحاجةِ لنشوءِ تيّاراتٍ سياسيّةٍ تقومُ على برامجِ العملِ لا على الأيديولوجية، حامل بنيتها الأساسيّ هو شبابُ الثورةِ الحالمون بدولةٍ حرّةٍ ديمقراطيّةٍ مدنيّةٍ ذاتِ سيادةٍ.

* * *

الرّبيعُ العربيُّ والثّورةُ السّوريةُ.. ولادةٌ جديدةٌ للإنسان

عُلا شيب الدين

قد لا نجانبُ الصوابَ إذ نفكّرُ بالربيعِ العربيِّ كثورات «ولادة الإنسان» في منطقةٍ من العالمِ شهدَتْ موتاً حقيقياً للإنسانِ واقعاً ومفهوماً، كونه ظلّ خارجَ التّاريخِ على مرِّ عقودٍ طويلةٍ من استفحالِ نزوعٍ غريزيٍّ إلى السَّيطرةِ مارستهُ أنظمةٌ قائمةٌ على قهرِ الإنسانِ واستعبادِه، وما الاستبدادُ إلا شكلٌ مريرٌ وبشعٌ من أشكالِ الاستعبادِ فكراً ونهجاً وممارسةً..!

إنَّ الكلامَ عن ولادةِ الإنسانِ قد يرتبطُ بسؤالٍ كالآتي: منذُ إضرامِ الشابِّ التونسيِّ محمد البوعزيزي النارَ في جسدِه احتجاجاً على واقعٍ ظالمٍ، واندلاعِ الثَّوراتِ بعد تلك الحادثةِ واحدةً تلوَ الأخرى، من بلدٍ عربيٍّ لآخرَ؛ هل نحن أمامَ منعطفٍ جديدٍ في تاريخِ المنطقةِ سيفرزُ أنماطاً جديدةً من المتَّحدات الاجتماعيةِ عبر تغيّر جوهرِ هذه المتَّحدات، أي الإنسان؟. تبدو الإجابةُ عن السّؤالِ أكثرَ حيويةً ربما إذا قرأنا الربيعَ العربيَّ قراءةً علميّةً تستندُ إلى القوانين الاجتماعية التي تشكّلُ نظاماً عامّاً تسيرُ وفقَه حركةُ المجتمعاتِ في تغيّرها وتطوّرها. وعلى الرّغمِ من تميُّزِ الثّوراتِ بعفويّةٍ يصعبُ معها الحديثُ عن «قوانين» قد يحقُّ لنا التفكّر بالثوراتِ الاجتماعية/ الشّعبيّةِ التي اندلعتْ مع إطلالةِ العامِ الجاري ٢٠١١م انطلاقاً من قوانين اجتماعيةٍ ربّما تقتربُ من قوانين الطّبيعةِ وتحاكيها على اعتبارِ أن ثمّةَ حياةً اجتماعيةً وحياةً طبيعيّةً/ وطبيعةً بشريّةً وطبيعةً طبيعيّةً؛ وكما تعتمّد الحياة الطبيعيّة الزلازل والبراكين والعواصف والرّعود والكسوف والخسوف والمدّ والجزر..إلخ ضمنَ نظامٍ كونيٍّ دقيقٍ كآلةٍ رياضيّةٍ ميكانيكيّةٍ بحسبِ التّعبيرِ الديكارتيِّ؛ تمهرُ كذلك الحياة الاجتماعيّة الثّورات والتمرّدات وصيرورات عدمٍ ووجودٍ.. إلخ طالما أن فحوى الحياةِ الاجتماعيّةِ هم البشرُ كجزءٍ من الطّبيعةِ تنطبقُ عليهم نواميسُها مثلما تنطبقُ على بقيّةِ الموجوداتِ؛ وحيث إنّ الضّغطَ يولّدُ الانفجارَ فيزيائياً فإن الذّاتَ الإنسانيّةَ المقموعةَ تحتَ رُكامٍ من القهرِ ستحينُ اللّحظةَ التي تنبثقُ فيها الذّاتُ مُدَوِّيَةً معلنةً عن سخطٍ إيجابيٍّ فعّالٍ، رادّةً لنفسِها الاعتبارَ والوجودَ. هكذا يمكنُ للعقلِ استيعاب غضبِ شعوبِ المنطقةِ العربيّةِ العارمِ الذي اجتاحها على هيئة ثوراتٍ..!

أن يكونَ الإنسانُ جزءاً من الطّبيعةِ تنطبقُ عليه نواميسُها انطباقها على الكائناتِ الأخرى؛ معناه أن ثمّةَ ما يدفعُ المرءَ إلى تأمّلِ الحياةِ الاجتماعيّةِ بنفسِ الآليات التي يفكرُ من خلالِها بالحياةِ الطّبيعيّةِ، كون ما يشكّلُ الحياةَ الاجتماعيّةَ هو اجتماعُ إنسانٍ بإنسانٍ، والإنسانُ كائنٌ حيويٌّ يشتركُ مع الكائناتِ الأخرى في الكثيرِ من السّماتِ الوجوديّةِ. هذا من جهةٍ، ولكنَّ ميزةَ وجودِ الإنسانِ ـ من جهةٍ أخرى ـ تكمنُ في كونه وجوداً معنويّاً وحُرّاً مختاراً في هذا العالمِ، وفي كونهِ ظاهرةً ثقافيّةً، لغويّةً منعتقةً من الطّبيعةِ المحضةِ. هو كائنٌ يتأثّرُ بالطّبيعةِ ويؤثّرُ فيها، وتكيّفه معها لا يشبهُ بحالٍ من الأحوالِ ذلك التكيّفَ الذي تخضعُ له بقيّةُ الكائناتِ خضوعاً غرائزيّاً، فتكيّفهُ نابعٌ من صميمِ العقلِ، حتى إن الإرادةَ الإنسانيةَ

تجعلُ من الإنسانِ بفضل العقلِ كائناً متكيّفاً مع كلِّ البيئاتِ بخلافِ بقيّةِ الكائناتِ التي لا يمكنُها التكيُّفُ إلا مع بيئةٍ واحدةٍ، بيئتِها، والإنسانُ بعقلِهِ تكيَّف مع البحرِ والفضاءِ والغابةِ والصحراءِ ومع ذلك القطبِ المتجمِّدِ من الأرضِ.. إلخ، وحسبنا أن نرجعَ إلى أقدمِ الحضاراتِ البشريّةِ كي نتحقّقَ من أن الإنسانَ ومنذ القِدَمِ سعى كي يتكيَّفَ مع الطّبيعةِ عبرَ شعورِه بأنها «لَغزٌ» يستدعي الحلَّ، وأن نفسه «أحجيةٌ» تتطلَّبُ التفسيرَ، هكذا كان الذّكاءُ الإنسانيُّ يتكيَّفُ مع الطّبيعةِ كي يتجاوزَها، فهو لم يسايرْها قط؛ لأن تكيُّفَ الإنسانِ ككائنٍ عاقلٍ ينطوي على رفضِ الواقعةِ المحضَةِ، ونبذِ التّصديقِ السّاذج. وعلى هذا، تساعدُنا خاصيّةُ الإنسانِ في رفضِ الواقعةِ المحضةِ في محاولةِ تفسيرِ الحدثِ من خلالِها.. حدثِ الرّبيعِ العربيِّ المتوهِّجِ بثوراتِ حريّةٍ وكرامةٍ وعدالةٍ، ونقولُ محاولةً للتفسيرِ ليس إلا، نظراً لصعوبةِ التفسيرِ المنطقيِّ مع ثوراتٍ عفويّةٍ لا تنطلقُ من مقدِّماتٍ معيّنةٍ لنصلَ عبرَها إلى نتائجَ مساوقةٍ لها، منسجمةٍ وإيّاها، فهي باختصارٍ ثوراتٌ شعبيّةٌ طرحَ فيها الشارعُ الحريةَ كفعلٍ. إن رفضَ الواقعةِ المحضَةِ يعني رفضَ الإنسانِ التكيُّفَ مع واقعٍ لا يحقِّقُ فيه إنسانيّتَه؛ هكذا تمرَّدت شعوبُ العالمِ العربيِّ في ربيعِها على واقعٍ سياسيٍّ/ اقتصاديٍّ مزرٍ ومهينٍ، الواقعُ الذي طالما فُرِضَ عليها على أنه واقعٌ محضٌ و«أبديٌّ»، وما عاد تكيُّفُها مع ذلك الواقعِ إلا ضرباً من المستحيلِ تؤطِّرُه الرغبةُ في اقتلاعِ الاستبدادِ من جذورِه، توقاً إلى الديمقراطيةِ حكماً وثقافة، الديمقراطية التي تعيدُ من خلال تعدُّدِيّتها الكرامةَ الإنسانيّةَ المهدورةَ في عالمِ الاستبدادِ المظلمِ والظالمِ.

حقّاً إن ثقافةَ الاستبدادِ قد لا تنطفئ كلّياً ودفعة واحدة، ولكن ما هو مؤكدٌ أن الاستبدادَ لن يعودَ إلى الشكلِ المستفحلِ الذي كان عليه قبلَ الثّوراتِ. وبالمقابلِ، الديمقراطيّةُ ليست مسألةً ناجزةً أو قالباً جاهزاً، بل هي طريقٌ ومسارٌ، وبمعنىً آخر هي ثقافةٌ تُبنى على مرِّ الزّمنِ عبرَ التّربيةِ وعبرَ الجهدِ الحثيثِ؛ لذا يخطئُ من يظنُّ أن الديمقراطيّةَ تتحقّقُ بينَ ليلةٍ وضحاها، وعلى هذا يمكنُ للمرءِ أنْ يتفهّمَ أن تظلّ رواسبُ الاستبدادِ موجودةً حتى بعد سقوطِ الديكتاتورِ، وأن تظلَّ الدولُ تشهدُ أعمالَ عنفٍ أو فسادٍ أو غير ذلك كما جرى في المرحلةِ الانتقاليةِ في تونسَ ومصرَ (مثلاً)، وحسبنا أن نعودَ للتّاريخ لندركَ أن أوروبا مرَّت بفاصلٍ وحشيٍّ بعدَ ثوراتِها قبلَ أنْ تتحوّلَ إلى الديمقراطيّة، وأن الثورةَ الفرنسيّةَ ظلّتْ مستمرةً عشرَ سنواتٍ (١٧٨٩ - ١٧٩٩). كما أنَّ العقلَ ربّما يقعُ في خطأ معرفيٍّ حينَ يظنُّ أنَّ عصرَ الرّقِّ قد ولّى بمجرّدِ تأجُّجِ ثورةِ (ربيع الشعوبِ) ١٨٤٨م؛ فالربيعُ العربيُّ باشتعالِه ليطفئَ جذوةَ الاستبدادِ أكّدَ استمرارَ النّضالِ الإنسانيِّ ضدَّ العبوديّةِ التي مازالتْ موجودةً بأشكالٍ متعدِّدةٍ، مثلما أكّدَ أنَّ الدّيمقراطيّةَ هي بالمحصِّلةِ مكابدةٌ ومجاهدةٌ.. سيرٌ شاقٌّ ولا يمكنُ تحصيلُها من الغيرِ.

وبالعودةِ إلى السّؤالِ المطروحِ آنفاً حولَ إنتاجِ ثوراتِ الرّبيعِ العربيِّ لأنماطٍ جديدةٍ من المتّحدات، يمكنُ القولُ إن التّحوّلَ في المجتمعاتِ قد يكونُ بطيئاً، تدريجياً، وقد يكونُ فجائياً «حدَثاً» كحَدَثِ الرّبيعِ العربيِّ الذي يشي بإنتاجِ أنماطٍ جديدةٍ من المجتمعاتِ طالما أنَّ من يشكّلُها، أي الإنسان باجتماعِه مع الإنسانِ قد تغيَّرَ عبرَ ثورةٍ هي ليست فقط على واقعٍ موضوعيٍّ، بل أيضاً على الذّاتِ، الذّاتِ التّوّاقةِ إلى الانعتاقِ من الأصنامِ (السلطات)، ولعلَّ أكثرَ الأصنامِ مأساويّةً ورغبةً في التّحررِ منها هو صنمُ «الخوفِ»، لذا يبدو التّقهقرُ، أي العودةُ إلى زمنِ ما قبل اندلاعِ الثّوراتِ، عودةُ تناقضِ قوانينِ الحياةِ الاجتماعيّةِ

والطّبيعيّةِ التي خضنا فيها أعلاه. فالقوانينُ التي تحكمُ المجتمعاتِ البشريّةَ تقتضي ـ كما قوانين الطبيعةِ ـ التطوّرَ والارتقاءَ الدّائمَ بحيثُ يكونُ البقاءُ للأصلحِ والأقوى بالمعنى الداروينيِ للعبارةِ، وممّا لا شكَّ فيه، وما دلّلَ ويدلّلُ عليه الواقعُ أنَّ الأصلحَ والأقوى في الصراعِ بينَ الشّعوبِ والديكتاتوريّاتِ العربيّةِ هو الشّعوبُ الطّامحةُ للارتقاءِ بإنسانيّتها من خلالِ ولوجِ عصرٍ جديدٍ، هو عصرُ الدّيمقراطيّةِ والمدنيّةِ واحترامِ حقوقِ الإنسانِ.. الإنسانِ المفتوحِ على ارتقاءٍ لا متناهٍ، فكلُّ نهايةِ مرحلةٍ مستعدّةٌ لتكونَ بدايةً لأخرى، ويبدو هذا التحليلُ أقربَ إلى المؤرِّخِ وعالمِ الاجتماعِ ابنِ خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦م) في قوله: «واتّسعَ عالمُ الحيوانِ وتعدّدت أنواعُه وانتهى في تدريجِ التّكوينِ إلى الإنسانِ». والمفارَقةُ هنا في تحليلنا، هي أن نزوعَ الشّعوبِ الثّائرةِ إلى الارتقاءِ بإنسانيّتها يقابلُه نكوصٌ لدى أنظمةِ الحكم باتجاه بدائيّةٍ حيوانيّةٍ غرائزيّةٍ بحتة، تجلّى هذا النكوصُ في الممارسات الوحشيّةِ البربريّةِ التي قامت بها الأنظمةُ ضدَّ شعوبها..! إذن، لا نبالغُ في القولِ: إنّ الرّبيعَ العربيَّ يؤسّسُ لأوّلِ أفقِ إنسانٍ جديدٍ وعصرٍ جديدٍ ومجتمعٍ جديدٍ متّصلٍ بآخر أفقِ إنسانٍ قديمٍ وعصرٍ قديمٍ ومجتمعٍ قديمٍ كان يحملُ بينَ تضاعيفِه كلَّ بذورِ تحوُّلِه.

وكواحدةٍ من ثوراتِ الرّبيعِ نفسِه اندلعتْ الثّورةُ السّوريّةُ ممهورةً بالحريةِ والكرامةِ والعدالةِ. ورغمَ التّشابهِ الكبيرِ الذي ضمَّ ثوراتِ الرّبيعِ العربيِّ في باقةٍ واحدةٍ، من حيث هي ثوراتٌ على الاستبدادِ وغيابِ العدالةِ، ومن حيث إن كلَّ شعوبِ المنطقةِ العربيّةِ عانتْ من التّهميشِ والإقصاءِ وكانت خارجَ التّاريخِ والزّمنِ، تبقى هناك اختلافاتٌ بين ثورةٍ وأخرى في الحيثيّاتِ الخاصّةِ بكلِّ دولةٍ وبمكوّناتِ كلِّ شعبٍ، فسوريا مثلاً بلدٌ متنوّعُ الطّوائفِ والقوميّاتِ، ونسيجُه الاجتماعيُّ متعدّدُ الأشكالِ والألوانِ، كما أن الموقعَ الجّغرافيَّ لكلِّ دولةٍ أو الشعاراتِ والسياساتِ التي يتبناها النظامُ الحاكمُ في هذه الدّولةِ أو تلك، بالإضافةِ إلى التّحالفاتِ والارتباطاتِ المصلحيّةِ لكلِّ نظامٍ إقليمياً ودولياً، كلُّ ذلك وأكثر جعلَ لكلِّ ثورةٍ خصوصيّتها.

ولعلَّ خصوصيّةَ الثّورةِ السّوريّةِ المتأجّجةِ منذُ أواسطِ الشّهرِ الثّالثِ من العامِ الجاري، والتي كانت شرارتُها مجموعةً من الأطفالِ في محافظةِ درعا جنوبِ سوريا كتبوا على جدرانِ مدرستِهم عباراتٍ تحملُ معاني التحرّرِ من النّظامِ المستبدِّ، فاعتقِلوا وعُذِّبوا واقتلِعَت أظفارهم، لعلَّ خصوصيّةَ هذه الثورةِ تتأتى من كونِها ثورةً محاطةً بالأعداءِ من كلِّ حدبٍ وصوبٍ، فقد مرّت على الثّورةِ للآن تسعةُ أشهرٍ تقريباً ومازال الشّعبُ السوريُّ وحيداً يواجهُ أعتى الديكتاتوريات.

وباستثناء بعض شرفاءِ الجيشِ العربيِّ السّوريِّ الذين لم يوافقوا على قتلِ الشّعبِ الأعزلِ فانشقّوا عن الجيشِ العقائديِّ الموالي لسلطةِ البعثِ الحاكمةِ منذُ أكثرَ من أربعين عاماً، باستثناء هؤلاء (الجيشِ الحر)، خاضَ الجيشُ العربيُّ السوريُّ ويخوضُ حرباً حقيقيّةً ضدَّ الشّعبِ الثّائرِ المطالبِ بمطالبَ محقّةٍ ومشروعةٍ؛ فيما وقفَ الجيشُ الوطنيُّ في مصرَ (مثلاً) على الحياد، لا بل قامَ بحمايةِ الثّورةِ ـ بغضِّ النّظرِ عن المشكلاتِ التي واجهها الشّعبُ المصريُّ مع المجلسِ العسكريِّ الذي تولّى قيادةَ المرحلةِ الانتقاليّةِ بعدَ سقوطِ محمد حسني مبارك ـ. وحيث إن نظامَ القذّافي في ليبيا شهدَ استقالاتٍ كبيرةً ومهمّةً لسفراء و وزراء حين اندلعت الثّورةُ الليبيّةُ، فإن النظامَ في سوريا يبدو أنه مركّبٌ بطريقةٍ لا تسمحُ بمثلِ هذا النوعِ من الاستقالاتِ كونه سلسلة محكمةَ الترابطِ بخيطٍ واحدٍ ـ إنْ جازَ التّعبيرُ ـ وإذا اختفت حلقةٌ واحدةٌ في هذه

السلسلةِ انفرطَ العقدُ.. العقدُ الذي أجادَ صنعَه سيّدُ البلادِ السّابقُ، الراحلُ حافظُ الأسد بحيث تنتهي كلُّ تفاصيلِ الدّولةِ عنده، وعنده فقط. وهذا هو النظامُ الذي ظلَّ معمولاً به بعد وفاتِه حين ورثَ الحكمَ ابنُه بشّار الأسد بعد أن عُدِّلَ الدستورُ خلالَ خمسِ دقائق ليناسبَ عمرَه.

وكان غيابُ الإعلامِ الحرِّ المستقلِّ هو ما يعمّقُ من خصوصيّةِ الثّورةِ السّوريّةِ ويجعلُها أكثرَ مشقّةً، ما دفعَ الشّعبَ الثائرَ إلى توثيقِ ثورتِه بنفسه وإيصالِها للعالم، فكان صانعاً مبدعاً لإعلامِه الخاص، وفي كَل فيديو يُحمَّلُ على النت كان الناشطون لا يكشفون عبرَ هاتفٍ نقّالٍ صغيرٍ وربّما ضئيل الجودةِ، لا يكشفون فقط جرائمَ وفظائعَ ومجازرَ يوميّةً ممنهجةً ترقى إلى جرائمَ ضدّ الإنسانيّةِ يرتكبُها النظامُ من خلالِ الجيشِ والأمنِ وميليشياتٍ حكوميّةٍ (الشبيحة) ضدّ المتظاهرين السلميين والنشطاء السياسيين؛ بل كانوا أيضاً عبر هذا العملِ الإعلاميِّ الإبداعيِّ الجبّارِ يكشفون وجهَ ثورةٍ تعمِّدها كرنفالات الرقصِ والغناءِ والطّبولِ وأغصانِ الزّيتونِ وطيورِ الحمام، كما تجلّلُها شعاراتُ الأخوّةِ والمحبّةِ والتسامحِ ونبذِ العنفِ والطّائفيةِ عبرَ مظاهراتٍ أسّها الأطفالُ والنساءُ والشبابُ والشّيوخُ أيضاً. وفي هذا الشّقِّ الإعلاميِّ يبرزُ جليّاً إبداعُ الشّعبِ السّوريِّ المناضلِ من أجلِ الحريّةِ والكرامةِ، فحتى في اليمنِ؛ ذلك البلد الفقير المنكوب والمحكوم أيضاً منذ ثلاثين عاماً بنظامٍ شموليٍّ، نظامِ علي عبد الله صالح المستبدِّ، حتى في ذلك البلدِ يوجدُ إعلامٌ حرٌّ يصوِّرُ وينقلُ للعالم ما يجري في الثورةِ اليمنيّةِ، بينما في سوريا لا يوجدُ سوى إعلامِ موالٍ للسّلطةِ جملةً وتفصيلاً، ولا يكفُّ منذ اليومِ الأوّلِ لاندلاعِ الثّورةِ عن تشويهِها برواياتٍ عن «مؤامراتٍ خارجيّةٍ» و«إرهابيين أو أصوليين» و«عصاباتٍ مسلّحةٍ» تهدّدُ أمنَ واستقرارَ بلدِ «الصّمودِ والتّصدّي، والمقاومةِ والممانعةِ»، البلد المحكوم بقبضةٍ أمنيّةٍ حديديّةٍ تمسكُ بكلِّ مفاصلِه؛ والحق أقول إنه لو لم يكنْ بينَ أيدي الثّوارِ تكنولوجيا حديثة لما استمرَّتْ الثورةُ..! فنحنُ – مثلاً– للآن لا نعرفُ بالضّبطِ ما الذي جرى في الثمانينيّات من القرنِ المنصرم حين وقعتْ مجزرةُ حماة نتيجةً للتعتيمِ الإعلاميِّ آنذاك. إنّ الفضحَ الإعلاميَّ الذي مارسَه الثّوارُ يومياً من دونِ كللٍ أو ملل كـ «صحفيين» ميدانيين ساهمَ في هزِّ الضميرِ العالميِّ، أو لنكنْ أكثرَ دقّةً ساهمَ في كسبِ تعاطفِ كلِّ (شعوبِ) العالم، والغريبُ العجيبُ هو اجتماعُ متناقضين لا يمكنُ أن يجتمعا، أي التقاءُ كلٍّ من إيرانَ وإسرائيل عند نقطةِ بقاءِ النّظامِ السّوريّ، النظامِ الممانعِ لإسرائيلَ من فوقِ الطّاولةِ الضّامنِ لاستقرارِها من تحتِها.. إلخ.

ولأوّلِ مرّةٍ في تاريخِه المعاصرِ يجدُ السّوريُّ نفسَه ذلك الكائنَ المدنيَّ السياسيّ بالطبع الذي تحدثَ عنه أرسطو قديماً. فـ(التنسيقياتُ) الميدانيةُ التي ولدتها الثورةُ هي بمنزلةِ نواةِ مجتمعٍ مدنيٍّ «حقيقيٍّ» على الأرضِ، وستكونُ له فاعليةٌ كبرى ربما، أي المجتمع المدنيّ، في سوريا الجديدةِ نظراً لتطلُّعِ السوريين الذين ثاروا على دولةِ البعثِ البوليسيّةِ الأمنيّةِ التي تحتقرُ الإنسانَ، إلى دولةٍ مدنيّةٍ ديمقراطيّةٍ تعدّديّةٍ تتعاطى مع «الإنسانِ» طفلاً وامرأة ورجلاً كأولويّةٍ، وتنتعشُ فيها مؤسّساتُ ونقاباتُ المجتمعِ المدنيِّ فكراً وعملاً.

إنَّ غيابَ الإعلامِ الحرِّ المستقلِّ رافقَه غيابُ المنظّماتِ الحقوقيّةِ الدوليّةِ للوقوفِ عندَ ما يجري على الأرضِ، ورغم كلِّ المناشداتِ وكلِّ الجهودِ والمبادراتِ الرّاميةِ إلى حثِّ السّلطةِ السّوريّةِ على السّماحِ بدخولِ إعلامٍ حرٍّ ومراقبين حقوقيين وصحفيين؛ منعت السّلطةُ دخولَ أيِّ نوعٍ من أنواعِ الرّقابةِ أو الإعلامِ الحرِّ إلى سوريا، واستمرّت في

أعمالِ العنفِ الوحشيّةِ مستفردةً بالشّعبِ الأعزلِ قتلاً وتنكيلاً واعتقالاً ونهباً..، مصرّةً على إجهاضِ ثورتِه والعودةِ بالبلادِ إلى زمنٍ لا يعودُ. في حين أنَّ دولةً كالبحرين على سبيلِ المثالِ، سمحتْ ـ رغم كلِّ ما جرى فيها من أحداثٍ دمويّةٍ ومظاهراتٍ شعبيّةٍ تمَّ التعاطي معها بعنفٍ مفرطٍ ـ سمحت بدخولِ لجانٍ دوليّةٍ حقوقيّةٍ كشفتْ عن انتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوقِ الإنسانِ ووثّقتها، وقد احترمَ ملكُ البحرين ما خلصت إليه اللجانُ وتوعّدَ بمحاسبةِ الجناةِ.

إنَّ العقلَ ليقفُ حائراً مندهشاً أمامَ استمرارِ وتجذّرِ ثورةٍ شعبيّةٍ سلميّةٍ لا يقمعُها جيشٌ كاملُ العُدّةِ والعتادِ فحسب، ولا أجهزةٌ أمنيّةٌ متعدّدةٌ وميليشيات حكوميّةٌ (شبيحة) فحسب، بل تشاركُ في قمعِها أيضاً عناصرٌ مستقدَمةٌ من الحرسِ الثّوريِّ الإيرانيّ، وعناصر تابعةٌ لمقتدى الصّدرِ في العراق، وأخرى تابعةٌ لحزبِ الله في لبنانَ (وذلك بحسب رواياتِ شهودٍ عيان، وهو ما تحدّثَ عنه معارضون ووثّقه ناشطون). فأيُّ إرادةٍ وإيمانٍ عظيم بالحريّةِ ذلك الذي يلهمُ السوريين الصبرَ والثّباتَ؟!

وبالإضافة إلى كلِّ ما سبقَ ذكره كان تشرذمُ (المعارضةِ التقليديّةِ) أفراداً وأحزاباً وتشتُّتِها، وعدمُ تمكُّنِها خلالَ شهورٍ طويلةٍ من اندلاعِ الثورةِ من وضعِ برنامجٍ سياسيٍّ موحّدٍ يقودُ الثّورةَ ويساعدُها على النجاحِ، كان كلُّ ذلك يمنحُ للثّورةِ السّوريّةِ خصوصيّةً مذهلةً وفرادةً تجعلُها الأهمّ بينَ ثوراتِ العالمِ العربيِّ وأكثرها دمويةً ومأساويّةً، وبنفسِ التّوقيتِ أعظمها إبداعاً فالحاجةُ على ما يبدو هي أمُّ الاختراعِ بالفعل..! وحاجةُ السوريين إلى كلِّ شيءٍ بدءاً من تعطّشِهم للحريّةِ وليس انتهاءً بتوقِهم للخلاصِ من بطشِ نظامٍ مرعبٍ؛ جعلتهم مبدعين لمفاهيمَ عدلٍ وتسامحٍ تستحقُّ الدّراساتِ الجديّةَ عنها والأبحاثَ المطوّلةَ ليس فقط كونها ثورةً محدّدةً تاريخياً وجغرافياً؛ بل أيضاً كونها ثورةً تنبثقُ عنها مفاهيمُ حضاريةٌ وأخلاقيّةٌ على صعيدٍ إنسانيٍّ عالميٍّ، حتى إنه يمكن القول إن روحَ الرّبيعِ العربيِّ، ولاسيّما الثّورةُ السّوريةُ قد طالت العالمَ أجمعَ، مشجّعةً شعوبَ العالمِ كي تحتجَّ بالكلمةِ في شوارعِ دولِها حين يكونُ لديها مطالبُ عادلةٌ، وحين تريدُ تغييرَ أيّ نظامٍ، فشعارُ «الشعبُ يريدُ إسقاطَ النّظامِ» الذي أبدعتْهُ الشعوبُ في ربيعِها العربيِّ ردَّده محتجّون من قلبِ «نيويورك». تستحقُّ الثّورةُ السّوريّةُ الانحناءَ الإنسانيَّ أمامَها فقد أفشلَتْ كلَّ محاولاتِ النّظامِ لجرِّها للاقتتالِ الطّائفيِّ أو الأهليِّ، أو لجرِّها للعنفِ والتّسلُّحِ، وبغضِّ النَّظرِ عن الحوادثِ الفرديّةِ هنا وهناك التي تمَّ فيها استخدامُ السلاحِ دفاعاً عن النفسِ؛ ظلَّ الناسُ يواجهون الدّبابةَ والمدفعَ والرّشاشَ بالكلمةِ الثّائرةِ، ولا شيءَ غير الكلمةِ الثّائرةِ..!

ولئن كان الطريقُ إلى سوريا العدالةِ والكرامةِ مُعبّداً بالدّمِ والأشلاءِ؛ فإنه من الأهميّةِ بمكان أن تكونَ المرحلةُ الانتقاليّةُ بعدَ سقوطِ نظامِ البعثِ مرحلةَ «كنسٍ وتنظيفٍ» ومصالحةٍ، أي أنْ لا يكونَ تكريمُ قتلى الحريّةِ والكرامةِ فقط عبرَ إطلاقِ صفةِ «الشهادةِ» عليهم، فهم لهم حقوقٌ أيضاً، وهذه الحقوقُ تتجلّى في إنصافِ عائلاتِ الشّهداءِ والأسرِ المنكوبةِ بتعويضِهم مادياً ومعنوياً. هذا بالإضافةِ إلى أنّ المصالحةَ لن تكونَ مصالحةً حقيقيّةً تكرّسُ التسامحَ في المجتمعِ السّوريِّ الجديدِ وتمنعُ حدوثَ عمليّاتٍ انتقاميّةٍ من دونِ تحقّقِ العدالةِ، أي المحاكمة القانونيّة العادلة لكلِّ من تلوّثَتْ يداه بالدّماءِ، ومحاسبة الفاسدين الذين نهبوا المالَ العامَ وعاثوا فساداً في الأرضِ السّوريّةِ. أظنُّ أنَّ مثلَ هذه التفاصيلِ وغيرِها من تفاصيلِ المرحلةِ الانتقاليّةِ تكونُ أهمّ ما يجب الاشتغالُ عليه قبلَ البدءِ في خطِّ دستورٍ جديدٍ للبلادِ وإجراءِ انتخاباتٍ حرّةٍ

ونزيهةٍ وما إلى ذلك. كما أنه لا بدَّ من الاستعدادِ لكلِّ الاحتمالاتِ، ولاسيّما احتمالاتُ اختطافِ الثّورةِ وتحويلِ مسارِها باتّجاهٍ مغايرٍ للاتّجاهِ المدنيِّ الدّيمقراطيِّ الذي اندلعَتْ لأجلِه، كأن يُمارَسِ الإقصاءُ عن السِّياسةِ كشأنٍ عامٍّ مجدداً، فسقوطُ البنيانِ البوليسيِّ الأمنيِّ الاستخباراتي واقعاً؛ لا يعني بالضرورةِ سقوطَه ذهناً. فالذّهنيةُ المتجذِّرةُ تحتاجُ إلى فترةٍ أطولَ كي تنجليَ.

هناك الكثيرُ من الاحتمالاتِ التي قد تواجهُ السّوريين في مرحلتِهم الانتقاليّةِ، ولكن بعيداً عن منطقي التشاؤمِ والتّفاؤلِ تبقى الثقةُ بوعي الشّعبِ السّوريِّ الذي أثبتَ في ثورتِه أنّه محبٌّ عظيمٌ للحياةِ والسّلامِ، ومناضلٌ من أجلِ دولةِ الحقوقِ، حيث التداولُ السلميُّ للسلطةِ، وحيث اللاتهميش واللاتمييز والمساواةُ بين النّاسِ في الحقوقِ والواجباتِ، وإطلاقُ الحريّاتِ واحترامُ الرّأيِ والتشجيعُ على التعبيرِ، وسوادُ القانونِ ولا شيءَ غيرِ القانونِ، تبقى الثقةُ بهذا الشعبِ في مواجهةِ كلِّ الاحتمالاتِ هي الأهمُّ، الشّعب الذي ما انفكّ منذ اليومِ الأوّلِ لاندلاع احتجاجاتِه السّلميّةِ يردّدُ (الموتُ ولا المذلة، والشّعب السوري ما بينذل)؛ وما الثّورةُ السّوريّةُ إلا ثورةُ ولادةِ إنسانٍ سوريٍّ جديدٍ.. إنسانٍ حرٍّ رافضٍ للعبوديّةِ والاستعبادِ.

* * *

الإرهاب النفسي مابين طرفي الصراع

مرسلينا شعبان حسن

١ ـ الإرهاب كمفهوم لغوي/ الإرهاب بالمعاني النفسية والاجتماعية

٢ ـ آليات الرهبة النفسية

٣ ـ تهتك الشخصية في عيش الرهبة

٤ ـ القتل وسمفونية التبرير

٥ ـ مقترحات وأفكار علاجية

١ ـ تعاريف مختلفة لمفهوم الإرهاب:

يعرف الإرهاب النفسي لغوياً: كما ورد في لسان العرب «لابن منظور» رهب يرهب رهبة ورُهباً ورَهباً، الرهبة: الخوف والفزع.

الإرهاب من الناحية النفسية: يعني الخوف وإحداث الخوف أو الفزع الشديد لدى الآخرين، بحيث يدركه الشخص على أنه تهديد له ولسلامته النفسية والجسدية، والحدث المرهب يمكن أن يؤدي إلى إحداث حالة من المرض النفسي الجسمي المزمن، تسمى بالأمراض السايكوماتية، أو بالأمراض الجسمية نفسية المنشأ، وهي أمراض مزمنة وخطيرة مثل الجلطة داء السكري، الأمراض الجلدية... ويمكن أن يصاب الفرد بالحالتين المرضيتين، الجسمية والنفسية، وهنا يكون الأمر سيئاً للغاية.

مفهوم الإرهاب كمصطلح: «terrorism» يعني استخدام التخويف وتنفيذ بعض أعمال العنف والاعتداء الشديد أو مجرد التهديد بذلك، بهدف إجبار الخصم على الخضوع، لتنفيذ طلبات أو رغبات معينة، على نحو ما يحدث من حالات خطف الطائرات/ الغارات العدوانية على بعض الأماكن، وإذاعة الرعب والخوف الشديدين، بحيث يصبح تنفيذ طلبات الإرهابيين، هو الوسيلة لإيقاف هذا الرعب والخوف، وتحاشي الاعتداء والإضرار (فرج عبد القادر طه، ١٣٠ ـ ١٣١)..

٢ ـ آليات الرهبة النفسية:

«أنا فرويد» في كتابها الأنا وأوليات الدفاع، ١٩٣٦) تقول: إن التماهي بالمعتدي هو إحدى أقوى وسائل النضال، ضد الموضوعات الخارجية المولدة للقلق، حيث أن الشخص الذي يواجه بخطر خارجي يتماهى بالمعتدي، من يمثل هذه السلطة مصدر الخطر، من خلال لعب دور المعتدي، أو تمثيل عدوانه أو استعارة صفاته، يتحول الطفل من كائن مهدد، إلى كائن مخيف مهدد، مروراً من الدور الفاتر العاجز، إلى الدور الفعال بغية الوصول،لأحداث مؤلمة أو صدمية، حيث أن التماهي بالمعتدي، يحدث قلب في الأدوار، تتحول الضحية إلى معتد، من خلال نقل دور الضحية، أو وضعيتها إلى شخص آخر، يفرض عليه الدور المزعج، ويصبح موضوعاً للتشفي من ناحية، وللتنكر من المخاوف الذاتية من ناحية ثانية.

يتخذ التماهي بالمتسلط مظاهر مغايرة نسبياً، عن التماهي بالمعتدي، حسب وجهة نظر «أنا فرويد» رغم أن الدينامية واحدة في الحالتين، وهذه الدينامية تقوم: على خلفية من الإعجاب الصريح، أو الضمني بالمتسلط أو بالمعتدي، سواء في تبني

بطشه وتهديده، أو في تمثل أسلوبه الحياتي وقيمه، هناك رغبة دفينة في احتلال مقام مماثل لمقامه، إن لم تكن الرغبة في الحلول محله، بشكل جذري باعتبار مقامه يشكل الحالة الحياتية المثلى، وهناك أشكال ثلاث لهذا التماهي:

١ ـ التماهي بأحكام المتسلط

٢ ـ التماهي بعدوانه

٣ ـ التماهي بأسلوبه الحياتي، ومثله العليا وقيمه

وهذين الشكلين يقومان على خشية المتسلط، ورهبة جانبه، وبالتالي يهدفان إلى درء خطره أو التنكر له، لما يثيره هذا الخطر من قلق ذاتي، أما الشكل الأخير فيقوم على الإعجاب والرغبة، في التقرب من نمطه الوجودي، مع ما يتضمنه ذلك من تنكر للجماعة الأصلية، قيمها ومعاييرها. (حجازي، ص ١١٣).

٣ ـ تهتك الشخصية في عيش الرهبة:

إن المنطلقات الأساسية لثورات الشارع العربي في السنة الأخيرة، من تونس مروراً بليبيا ومصر إلى سوريا واليمن تتحدد بأمور ثلاثة هي: ١ ـ العدالة الاجتماعية. ٢ ـ والكرامة. ٣ ـ وحرية الفكر والكلمة.

الحرية التي كلفت الكثير وبذات الوقت تفترض المقدرة لعيش هذا الاستحقاق الحضاري، من حيث كون الحرية تعني الاختيار، والاختيار يقتضي المسؤولية، وهذا الأمر غُض عنه النظر لعقود من الزمن، فالإنسان حرّ بقدر ما هو مسؤول عن نفسه، وعن مصيره، وعن حريته أولاً، فلا يتحقق الوعي إلاّ من خلال العمل، ووعي حركة الزمن كيف تسير عند الشعوب..

الحرية بما تبدت عليه من حيث كيفية الحصول عليها في بلداننا، شكلت عبئاً ثقيلاً على الأنظمة، وجعلت الإنسان العادي يهرب في بعض الأحيان من هذا الاستحقاق، بكونه يفقده أمانيه ويهدد سبيل عيشه المنخفضة بالأساس، ولذلك كنا نجد الكثير من الأشخاص، يصطنعون مبررات لذلك الهرب، وكأن لسان حالهم يردد شعار: أنا عبد مأمور ـ عبد لأنه اختار العبودية، لأنه اختار أن يسلم حريته للغير، يقررون بدلاً منه، ويختارون له نيابة عنه. مثلما هو الحال الذي نفهمه من قول الشاعر:

من رضع الذل دهر
رأى في الحرية خراباً وشراً

فمن خلال الاستنتاج المنطقي للأمور والأفكار التي سادت منذ قرابة عام من الآن، نجد أنه لما كان كل أبناء البشر، متساوون بالولادة، ومتساوون بالموت، وفق المنطق الإنساني، كما أنهم جميعاً،على قدم المساواة في الثواب والعقاب عند ربهم وفق كل الشرائع الدينية، وكذلك مدنياً هم متساوون في الانتخاب، بحيث يغدو صوت الوزير مثل صوت الفقير، وصوت الأمي مثل صوت المتعلم، فأصواتهم تتساوى عند انتخاب رئيس، أو نائب. وإن تباينت مكانتهم في الحياة ، فلما كانت الحقوق متساوية للجميع أمام الله، فلما القانون ينصب البعض وصايا على غيرهم، من هنا انبثقت الدواعي لأعمل على هذا المقال.

لقد مللنا سماع أن بلادنا تحاك ضدها المؤامرات منذ وعينا، ومازالت هذه الفكرة مغروسة في أعماق الذهن ، ولكن عندما تحز الحزة على رأي المثل الشعبي، كل الأفكار تقلب، ويعاد ترتيبها، وفق مصداقية الأشخاص ومن خلال وعيهم للأحداث، والإعادة للماضي حتى يستقيم فهم الأمور عبر سياقاتها التاريخية، لنخلص إلى القول: إن التفكير الطفلي الإسقاطي سمة من السمات،

التي تبرز في حالات الأزمة الفردية والاجتماعية، والسياسية والتاريخية، انه إسقاط المسؤولية على الغير، فالسلطة تسقطها على الخارج، فتزعم أن هناك مؤامرة تحاك لنا، وهذه حقيقة، لا يخفى على أحد، من وجود صراع مصالح يحكم العالم، ويحكم حركة التاريخ، لكن اعتبار رغبة الدول الأخرى، هي وحدها المسؤولة عن كل ما يحصل لنا، وتبرئة الذات عن التعاطي السلبي، لما يحصل، وذلك من خلال الصمت مرات، وأحياناً من خلال التواطؤ بقبول الأحاديث السطحية في رؤية الأزمة، وذلك من خلال إهدار لجانب هام من الحقيقة، فمن المؤكد أن نجاح أهداف الآخرين، لا يكون إلاّ بقدر استسلام كل طرف لواقع الحال الذي سارت عليه الأمور، خلال كل تلك السنيين، وذلك بإلقاء كل طرف اللوم،على الطرف الآخر، من سلطة ومعارضة، فالسلطة مثلاً كانت تفعل ذلك في بلادنا، من خلال إفساد الجماهير، وذلك بعدم محاسبتهم، إن أخطأوا وتعدوا، ليصبح بذلك فساد هذه السلطة يأتى من فساد الجماهير، مثلما رشادها من رشادهم، فليس هناك سلطة فاسدة، وجماهير صالحة، أو العكس بالعكس، فهما وجهان لنفس الواقع، وينتميان لنفس الخلل القائم، أفراد وجماعات ، بحيث كنا نجد أنه عندما نسقط على الغير مسؤولية ما، يترتب على أفعالنا وأخطائنا التبرئة، وهنا تكمن المشكلة.. مما لاشك فيه أن صمت الجماهير، جزء من حركة التاريخ الشعبي، في هذا البلد أو ذاك، لتغدو العلاقة القائمة بين الشعب والسلطة، هي علاقة صراع بين الإرادات، صراع يستهدف نزول إرادة أحد الطرفين، عند إرادة الطرف الآخر، هذا الصراع بين الإرادات، هو تعبير عن الصراع المتمثل بين العبد والسيد، العبد الذي خاف المخاطرة بحياته، والسيد الذي قبل المخاطرة، فكانت له السيادة، هذه العلاقة الجدلية، كما سماها «هيغل»، وكان له السبق في وصفها / جدل العبد والسيد/، متمثلة بالوصول إلى تحقيق الحرية، المعبرة عن جوهر الوجود الإنساني، «هيغل» ببراعته الخلاقة الفائقة، صوّر مصير هذه الجدلية / جدلية السيد والعبد/، حيث يكون مؤدى هذا الجدل، وتحولاته عندما يصبح السيد عبد العبد، ويصبح العبد سيد السيد، وهذا التصاعد في الصراع،كنا نجدله على الأرض أفكاراً إبداعية تمتزج فيه، لمسناها من خلال الصيحات المرفوعة والأجواء الاحتفالية التي كانت تعم الاحتجاجات سواء في ميدان التحرير في مصر أو هنا في سوريا انتفاضة «مدينتي حمص ودرعا السوريتين» مثالاً، حيث أبدت هاتين المدينتين القدرة على التجديد والتطوير في انتفاضتهما، مما كان له أثر على القدرة المتصاعدة في الإقبال على التضحية، بكل ما يملكوا من مال ورفاهية، حتى يصلوا لأقصى درجات التضحية، المتمثلة بقبول الأذى والألم، إلى المخاطرة بالحياة نفسها مقابل تحقيق هدفهم بعزيمة، تتمكن يوماً بعد يوم كما كنا نجد.. والمراقب للأحداث يصل إلى أن هذه الدينامية في صراع الإرادات، ما هي إلاّ صراع صاعد، من كل جانب تمثلت بالطرح التالي: إرادتي مقابل إرادة الآخر، فرداً أو جماعة أو قومية أو طبقة أو سلطة، ولكن المناداة بالحرية مؤخراً، أتى تراكمياً، حتى غدت الحرية الحقة التي نسمعها، ما هي إلاّ تعبير عن الوعي بالضرورة، ضرورة الواقع في صراعه مع الآخر الكبير، وبفعل الضرورات للزمان، الذي تزامن مع هياج الشارع العربي، بدءاً من تونس في الغرب إلى أن وصل إلينا في المشرق، حيث كان انعكاساً لوعي الجماهير في بلادنا، وعيها لوجودها، وانعكاس هذا الوجود في عيون النظام الحاكم، قبل العالم البعيد المراقب والمتابع..

٤ ـ القتل وسمفونية التبرير:

القتل الجسدي المتعمد، مرفوض ومحرم من كل الشرائع السماوية، وفي كل أعراف البشر، لأن قتل الإنسان لا يطاول جسده فقط، إنما هدفه الأساسي، جريمة أكبر وأفظع، حيث أن الهدف الأساس، هو قتل الفكر وعيش الخوف ونقله، والتهديد من الجسدي إلى الفكري، وبالتالي يعاش الخوف كحالة نفسية، تتسلل كسرساب بين الناس، الذين يعيشون نفس الظروف، فعندما يجد أحدنا قريباً له يقتل، أو يعتقل بغير ذنب، لكونه لا يمتلك قوة الدفاع، وقوة السلطة، فنجده في الحال يجتاحه الخوف، وهذا الخوف يستقر في داخله.

فالعنف والقسوة، اللذين تمارسهما أدوات السلطة، حين ملاحقة بعض المخالفين، في أمور صغيرة أو كبيرة، ناهيك عن كرامة المواطن والنيل منه، وناهيك عن التلذذ في عمليات التعذيب والإيذاء الجسدي أثناء التحقيق، فهذه أمور لا تمت بصلة إلى ما تفترضه القوانين.. وكأن في ذلك تشفياً واضحاً، أو يبدو تفريغاً لعدوانية متراكمة (حجازي، ٤١). فالحديث السياسي المستشري في الحياة اليومية في الفترة الأخيرة ولنقل في السنة الأخيرة، نجد أثاره تغذي الأحقاد، من خلال تغذية نوازع العنف عند كلّ منا بنسب متفاوتة، فما نجده في سوريا من هذه المظاهر، بأن تحول التعامل بين الموالين، والمعارضين للنظام، إلى جوٍّ من التوتر النفسي والحذر، حتى يصل أحياناً إلى الشك بالآخر، وسوء النية تجاهه، مما حولّ الحياة الاجتماعية إلى رهاب نفسي يلمسه كل فرد من المختلفين عنه بالرأي والتوجه، مما جعل كل شخص يرى في الآخر عدواً محتملاً، والسؤال المنطقي هنا إذن كيف يبنى الوطن بهذه الاتجاهات المتضاربة. وهنا أذكر كلمة هامة في هذا المقام للمرحوم / عدنان حب الله/ «الوطن لا يمكن أن يبنى على الأنانية السياسية والاجتماعية، ولا على تكريس الوطن لمصلحة الدّين، العيش المشترك هو الخيار، كما أن الأوطان لا تبنى إلاّ من التجارب المريرة، ما ينطبع في الذاكرة من أحداث، هو غير ما يسجله التاريخ من أحداث»، حدّثني /ضابط عقيد/ في الجيش السوري، عن مشاركته في الأحداث الجارية في مدينة حمص، قال: الحقيقة يا دكتورة: «السمع والكلام غير الشوف /الرؤية/، شكلها القصة مطولة، والله ما رح نتراجع، يا هم يتوبوا، أو نحن نخلص» وكلام هذا الشخص، يؤكد ما قاله البروفسور حب الله. بحيث بتنا نعيش الإرهاب النفسي، وكأنه عملية لها مقوماتها ومواصفاتها، تحدد بدءًا من سير القلم على الورق، عند الكتاب والمفكرين والصحفيين، فنجدها تعمل من الداخل، لتفرض رقابة ذاتية على الشخص، بدون الحاجة إلى رقابة خارجية، من النظام السياسي الحاكم أو بالأحرى القامع، فيضحي المفكر أو الصحفي، إذا ما طاله هذا الوباء، يتحفظ في كل ما يكتبه، كي يتوقى خطراً يتهدده من الداخل، قبل أن يكون خارجياً، وفي مثل هذه الحالة، تصبح كتاباته سطحية متسترة، وتفقد بريقها، وأحياناً تفقد صلتها بالواقع الحقيقي، الذي تصفه وتقاربه بالتحليل، وهنا نجد المفاوضة الحاصلة بين الشخص وذاته، فنجده يرضى بقتل فكره لاشعورياً، كحيلة دفاعية، حتى يسلم جسده من الفناء، فيكون قد مات الميتة الأول، قبل أن تدركه الثانية. لاشك أن للكلام فعل السحر، من كونه يمكن أن يولد العنف، كما يمكن أن يهدئه ويزيله (حب الله، مقدمة كتاب العنف الأهلي)، لأجل ذلك نجد أن ما يبعث سرور الأنظمة الدكتاتورية المتحكمة بأمور العباد في بلد ما، هو إجهاض الفكر الحر، من خلال ماكينة القتل وأساليب التعذيب، التي تروى عن لسان المعتقلين من المثقفين، ما هي إلاّ طرق لتغييب الفكر، وفقده

لدوره. أذكر عبارة للدكتور «بسام عويل» في خاطرة له على «الفيس بوك» في شهر /١٢/ من العام ٢٠١١م، كتب ما يلي: المثقف السوري التقليدي مسيّس حتى العظم، ولكنه بنفس الوقت فردي، بل وحتى أناني النزعة وكثير الشكوك، وهو الأمر الذي يجعل النظام مطمئن إلى ضعف مشاركته الفعلية، في احتجاجات الشارع الذي يفتقده للأسف. إن تجارب تاريخ الشعوب، تبرهن عن فشل هذه الوسيلة، كما أن هذا الإجراء يعكس دلالة على قصر نظر من يخططون ويفكرون هكذا، بهدف قمع حرية البوح بالكلام ، صحيح من الممكن أن يستطيعوا خلق جو إرهاب نفسي لفترة وجيزة، قد يطول أو يقصر، تبعاً لكل بلد وظروفه، ولكن في النهاية لابد من انفلات عقلة اللسان، رغماً عن الشخص نفسه، إذ وصلت الأمور لحدّ لا يمكن معه السكوت عن الجريمة، التي تطال الجار والأخ وما إليهم... فبتنا نجد أننا نتحرك في إطار اللغة التي تضع حداً للقتل، لأن الكلمة في حدّ ذاتها، عندما تنطلق تبدأ أولاً بقتل الشيء.. وهنا لابد من تأملنا كنفسانيين حول «ماهية القتل» حيث تطرح التساؤلات تلو التساؤلات من مثل: فبحسب كل القوانين الدينية، وحتى الأعراف الإنسانية قبل الأديان السماوية: تحريم القتل، إذ يعتبر القتل أول الأسس الاجتماعية، الذي يجتمع عليها البشر. إن الفرق بين الممنوع والقانون، في المفهومين الاجتماعي والنفسي، يؤدي بنا إلى تأسيس الرغبة، وتطبيع العلاقات الاجتماعية، إذ أن العلاقة الثنائية بين طرفين، يمكن أن تتطور فتصبح صراعية عنيفة، ولكن بفضل دخول القانون في الحسبان تصبح ثلاثية، وتحدث نقلة نوعية، من ميدان الخيال العنفي، إلى الميدان الرمزي، حيث كل فرد يسعى لإيجاد نفسه، دون أن يضطر إلى إلغاء الآخر (كلام لجورج طرابيشي كتبه في مقدمة كتاب: العنف الأهلي لمؤلفه: عدنان حب الله).

فالناس في بلادنا اليوم، يشاركوا بالحرب إما بالفعل، وإما بالهوام أومن خلال الشعور بالذنب، الذي يخيم على من يشاهدوا الموت مباشرة أو عبر الشاشات، فلا يستطيعوا فعل شيء حياله.. مما يجعلهم معرضين لما يسمى «عقدة الناجين من الموت» وبذلك تغدو العلاقة مع الحياة لديهم قسرية، من حيث الاستمتاع بملذاتها، لذلك تصبح مقرونة بالألم والحزن الداخلي، وبالتالي يصبح الكل يحتاجون، إلى مواساة والى طمأنة، حيث أصبح الخوف مزدوجاً خوف الآخر، من أن يكتشف النيات العدوانية، والخوف من النفس، خشية الانتقال من الفكرة إلى حيز التطبيق، وهي عملية سهلة، إذا ما آثار الخطاب غرائز، ضعيفي الإرادة والتفكير، ولكن ما يخشى منه في وقت ما، ما يسمى عودة المكبوتات الدفينة داخل أعماق النفوس، إذا ما سنحت الفرصة لذلك، إذ أن المكبوت ينتظر أول فرصة، كي ينطلق بحرية، وعندئذ يحصل القتل للآخر المختلف، بيسر ودون روادع.

في الشارع السوري اليوم، يكاد يكون المثقف السوري محيّد، أو بعيد أو صامت لحد كبير إلاّ من القلة القليلة من المثقفين وأصحاب الرأي، أو في أحسن الأحوال نجد هذا المثقف يشترك بمظاهرات الكترونية، كما نفعل جميعاً في تعليقاتنا وكتاباتنا على «الفيس بوك». ولكن الذي لابد من قوله هنا أنه لما كان المثقفون، والمفكرون في صورة عامة هم القوة غير المنظورة، التي لابد أن يبرز دورها، لكي يواجه الأخطاء المحدقة بالوطن، وأهميتهم قد تصبح أكثر فعالية من الجيوش، لأنه من خلالهم يغدو السبيل الوحيد، للتعبير عن الهوية والانتماء الوطني.

جميعنا يعلم أن أهمية الثقافتين الفرنسية و الأنكلوسكسونية أهم من جيوشهما رغما قوة هذه

الجيوش، إذ نجد أن الأمر البارز لهاتين الثقافتين، هو توظيف المال في خدمة الكلمة، أما عندنا فنجد أن الكلمة فهي في خدمة المال..

وبالقياس ولأجل إعلاء قانون الكلمة، في حياتنا السياسية والمعرفية، لابد أن يتأسس ذلك على قانون تربوي جاد، هذا القانون يلزم ليكون فاعلاً أن يبدأ منذ طور الطفولة، حين تأخذ الذات بالتكّون، بحيث نأمل أن ينشأ هذا الطفل كمواطن صالح، ويغدو القانون لديه عملية نفسية داخلية، حيث هذا القانون ليكون سليماً ينبغي أن يضعه الأب في الأسرة بعدم استباحة المحرمات.

ومن الشائع والملاحظ في تربية الأسر العربية لأبنائها، أن الأولاد لا تحدد لهم وجهة استعمال الكلمات، أو الانضباط في استعمالهم لها، فكثيراً ما نجد الأهل فرحين بسماع أطفالهم يرددون الكلمات النابية، مثلما يكونوا فرحين بتعليمهم التهذيب، وحدود اللغة، وبهذا التعامل مع الاستخدام اللغوي، قالت لي سيدة ذات مرة كنت أشرف على تأهيل ولدها الذي لديه مشكلة في النطق، إضافة إلى مشاكل أخرى نفسية وتربوية، قالت هذه السيدة لي: لقد وجدت أن ابني يردد الكلام ورائي ان كان شتماً، ما رأيك في ذلك، أنا أقول لك مع ابني تنفع القسوة، لقد نسيت هذه الأم ان الكلام يتعلم بالتفاعل الوجداني قبل ترداده ككلام له معنى...

كما أجد ممارسات كثيرة لأطفال صغار جميلين ليس عندهم أية مشكلة يردد معهم آبائهم كلام للتحبب وبهدف تعليمهم النطق كلمات مثل: كلب ـ حيوان ـ طز ـ طيز ـ عيب ـ حرام قبل تعليمهم، كلمات لأجزاء الجسم أو مفردات أخرى بسيطة للأكل /.. من هنا أجد أنه، لابد أن يبدأ التعامل مع القانون عند الطفل مع بدء تعامله مع الخصاء اللغوي،..

في الواقع في حياة الكبار، نجد حتى الزنى يبدأ باللغة، قبل أن يصبح فعل، وكذلك التحايل على القانون بالمعنى النفسي، هو احتيال ومكر بالأب، والاستمتاع الآثم بالأم، وحيث الوطن حلقة رمزية، أشبه ما تكون بالأم، فدائماً نكرر الوطن الأم، الدفاع عن الوطن دفاع عن شرف الأمة.. من هنا هذه المقاربات، لابد منها ليكتمل فهمنا للمقاربة بين الفهم للإطار الفردي، وفهمنا للإطار الاجتماعي، فالفردي والاجتماعي صنوان لا ينفصلان، ولنأخذ الشواهد لتأكيد ذلك من الإسلام الدين الحنيف، إذ نجد في التعاليم الإسلامية تأكيداً صريحاً في أكثر من مكان، على حرمة القتل، فمن قتل إنساناً قتل البشرية بأجمعها، ومن أنقذ إنساناً، كأنه أنقذ البشر.. حتى نصل في التعاليم الإسلامية إلى اعتبار أن هدم الكعبة، أهون من قتل نفس.

لذا السؤال الجوهري: من أي موقع يستبيح القاتل فعله؟ سؤال منطقي تبعاً للمعتقدات، وقوانين التابوات في داخلنا، وهنا تكون الأنا في صراع مع الآخر، الرمز للقانون الأخلاقي.. أما حينما يكون التحدي بين الأنا والأنت، مع استبعاد للرمزية القيّمة في داخلنا، إذ تصبح المعركة في حسابات أخرى، والخوف الواقعي من الآخر المغاير،هو ما يُحدِث الإرهاب النفسي عند الأشخاص. ففي الأماكن الجغرافية في بلادنا، دخلت الخريطة النفسية كونها مصبوغة بديموغرافية جديدة، وخطوط تماس أصبحت حواجز نفسية، فبات يصنف كل شخص، وتعرف مرجعيته السياسية تبعاً لمنطقته التي يعيش فيها، وبذلك باتت بعض المناطق، تدخل القلق إلى كل من يزورها أو يمر بها. وأكثر من ذلك، حتى ترداد اسم مثلاً مثل /درعا ـ داريا ـ دوما ـ إدلب/ تشكل رهاب نفسي عند البعض واستفزاز، حيث باتت الشاشة الصغيرة هي

المرجع في التصنيف ، من حيث هي نافذة مفتوحة على الداخل والخارج، أي مرآة في اتجاهين، حيث أن رؤية الأجساد المتقطعة، وأشلاء اللحم ورؤية الدم النازف، في قارعة الطرقات، هذه المشاهد تنفذ إلى الداخل، لكي تحطم الرؤية الوحدوية، المكونة للجسد والنفس، وتفكيك ما حصل، بغية التماسك النفسي على أثر رؤية مشهد القتل للشباب والأطفال والنساء والرجال على الشاشة، هذه المشاهد التي يصحبها شعور بالتبلد، والغرابة نتيجة التجزأ الذي حصل، لذلك لابد أن نؤكد أن الوظيفة الأساسية للإعلام، ليست الإخبار والتغطية، إنما هي تحقيق الوسائط التي يتطلبها اللاوعي الجمعي، من أجل تنظيم الكلام المناسب، للتعليق على الحدث المنقول، من حيث هو صمام أمان من كونه سلطة فاعلة، نظراً لخاصية التبادل للمؤثر، في كل العلاقات المجتمعية التي ترتبط بصلة، بهذا الحدث المنقول، والمعمم عليه التغطية الإعلامية.

وهنا أستشهد بمقولة لـ «لاكان» عالم النفس التحليلي الفرنسي الشهير: الأنا «بارانوية» في تكوينها الأساسي ، لأنه يدخل في قول /أنا/ صراع حتمي مع الأنت، هذا الصراع المستميت، يؤدي في آخر المطاف إلى خيار لابد منه: إما أنا، وإما أنت، ولكن هنا يكون الطرح من موقع الذهاني «psychose» وهذا ما نجده اليوم على الساحة السورية، في قتال الجيشين السوريين /النظامي الذي يقاتل وفق خطة النظام الحاكم، والجيش المنشق عن الجيش النظامي، والمسمى بالجيش الحر / الذي يقاتل دفاعاً عن النفس وعن حماية المتظاهرين حسب ما يسمع ويشاع في الوسائل الإعلامية، حيث ليس لأياً منا يقينية بما يسمع، إذ يغدو الأمر من الذي يتمتع بانتماء للشعب، ومختار من الشعب، بل هذا الأمر/ أمر التشكيك بصدقية الشعب، وولائهم للنظام الحاكم، هي سمة جوهرية للأنظمة المتسلطة، إذ نجد وبشكل دائم أن أتباع النظام ،يلجؤون إلى التهكم والسخرية، وإطلاق الأوصاف البذيئة ضد المعارضين، محاولين حرق سمعة، كل شخص رأيه مخالف اجتماعياً وإنسانياً للنظام القائم، بإلقاء أوصاف توجه إلى الشخص، بتهم الشذوذ والعمالة، كل ذلك الهدف منه استعادة لهيبة الحاكم، ومحاولات منهم، لإعادة الثقة بالنفس، من خلال تهديم صورة الآخر، المختلف بالتوجهات عنهم، بإلغائها، وقد يطال هذا الإجراء، كل من يخالف وجهة النظر للنظام الحاكم، من دول وشخصيات أخرى، وهذه محاولة لاواعية للنجاة في النهاية من ثقل الاستحقاق، عندما دق جرس الإنذار، وانزاح بل تهدم حاجر الخوف.

الفيلسوف الألماني القدير «نيتشه» له مقولة أجد ذكره ينفع في هذا السياق من أن كل إنسان يسعى لأمر عظيم، يحسب كل من يصادفه في دربه، إما وسيلة وإما بمثابة حاجز وعائق. (نيتشه، ٢٧٤).

وهنا يكون الانحدار، إلى أن حالة الاضطهاد، التي وضع مثل هؤلاء الأشخاص أنفسهم فيها، بحيث يغدو النكوص في الأنا عندهم، إلى مرحلة بدائية، من النمو النفسي/ المرحلة النرجسية أو مرحلة التمركزة حول الذات، حسب تصنيف «جان بياجيه»، كأنه سم يفوق كل السموم، إذ يمثل هذا النكوص إحالة إلى الموقع الذهاني.

من المسلمات الجوهرية التي تميز الإنسانية، وأقصد هنا الصفة الأساس، المميزة للإنسان عن الحيوان، والتي لا تجد مدخلاً لها في العلاقات البشرية، هو معبر اللغة. اللغة بكل أشكالها التعبيرية من الكلام المنطوق إلى المكتوب، إلى الرسم الموحي الكاريكاتير، وبذلك يكون التعبير المنطوق عبر الشتم، والتوصيف المشين مرات، نجد له فهماً

وتفسيراً، وليس تبريراً، لأن النفساني من موقعه ينبغي عليه التفسير، والتفهم ومحذر عليه التبرير، حيث أن الموقف العلاجي، ليس وقفة جنائية تقدم فيها المبررات وتعطى البراءة، بل المهم في عملنا النفساني العيادي، القبول والتفهم والمساعدة لعيش الواقع والبعد عن الأوهام الراسخة في الذهن،.. لذا البديل لقتل الآخر هو وضع نفسي مكانه، فبتبديل المواقع تأخذ الأمور مساحة آمان، وهنا يكون الكلام بديلاً للقتل.. عندما لا يكون بالمستطاع القتل.

منظمة حقوق الإنسان، لا نجد لها مثيل في مملكة الحيوانات، بل الإنسان هو من ينادي لحماية كل مكونات البيئة المحيطة به. فلولا اللغة، والدفاعات السلمية، عبر الجهات الحقوقية الإنسانية، وكلام الفكر والأدب والفن، لولا ذلك لأفنى البشر بعضهم بعضاً، فنحن جميعاً نتحرك اجتماعياً في إطار اللغة، اللغة التي تضع حداً للقتل، لأن الكلمة في حد ذاتها، عندما تنطلق تبدأ أولاً بقتل الشيء حسب النظرية البنيوية في اللغة. وكي يتم تحيّد الذات في علاقتها مع الآخر، في حال الصراع المميت، تتدخل الكلمة بقتل الشيء بدلاً من القتل الفعلي.

٥ ـ أفكار ومقترحات علاجية

من الكلمات المؤثرة، في الفكر الإنساني الحديث بعامة مقولة «فرويد» إن حضارة الإنسان «بدأت عندما استعان الإنسان، بالسباب والشتائم بدلاً من قتل الآخر» وهذا في المسيولوجيا الدينية، نجده باستبدال الكبش بالإنسان منذ عهد سيدنا إبراهيم، فدائما يكون المنطلق دينياً وعقلياً، الابتعاد عن قتل الإنسان، و لذلك عندما يذهب الصراع إلى حده الأقصى، ويتحول القول إلى الفعل، عند الإنسان: يكون ذلك الإنسان ارتكب جريمتين: الأولى جريمة القتل الجسدي للإنسان، وجريمة قتل الكلمة في آن واحد. فالأخيرة تُؤدي بمفعولها الرجعي، إلى قتل ذات القاتل نفسه، لأنه من المستحيل أن يحافظ على إنسانيته كونه إنساناً متكلماً). وفي الوقت نفسه قتل الآخر المفترض أن يتلقى ويسمع مرساله، كي يعترف بأنه إنساناً متكلم. نحن لا نعرف أبعاد الكلمة، لأن اللغة هي في آن واحد محتوى إنساني، ومحتوى لذاتنا، فمن دون اللغة نتحول إلى كتلة من اللحم والعظم، لا قيمة لها سوى التحلل في التراب (حب الله، الارهاب النفسي) فمثلاً عندما نسمع في إحدى آيات الذكر الحكيم الآية الكريمة التي تقول: «بشّر القاتل بالقتل» فلا يقتصر ذلك على القتل الجسدي، بل يتعداه إلى الذات الإنسانية، لأنه أصبح يتعداه إلى الذات الإنسانية، لأن من يقتل يصبح بشكل إنساني منبوذاً من الجماعة، بحيث لا يستطيع استعادة ثقتها به، إلاّ بالإذعان لقوانينها، لذلك قد نجد العديد من المجرمين: إما يعمدون إلى ارتكاب أخطاء جديدة، على غير وعي منهم، لأنهم يدركون أن في النهاية، لابد من محاكمتهم، أو حتى قتلهم، وذلك لأنه لا يستطيع في بعض الأحيان، تحمل ثقل النظرة الاجتماعية له، فيعمد للتصعيد الإنفعالي لأقصى الحدود، أو لأن «الأنا» عند من يقتل تفقد صلتها بالآخر، الذي يعترف بها. ولكن من يتصرف بشكل واعي، ممن يقتلون، ويسعى لتسليم نفسه إلى العدالة، لأنه يفضّل هذا الشخص جدران السجن، على عذاب الضمير والأرق المضني، حيث أن ما يحققه له السجن، هو استعادة لإنسانيته، التي بفقدانها يقع في هوة، لا يعرف حداً لها، قاع لا مستقر له. وهذا الأمر في واقع الحال، ما هو إلاّ اعتراف ضمني، بوجود هذا الآخر المتكلم، وهذا الاعتراف يجعل إمكانية لمحاوراته،

والطلب منه الغفران والتوبة، بعد أن يأخذ القصاص، حماية له حتى لا تبقى روح من قتله، أو قتلهم تتهيء له في خلده، وينعدم بذلك سكونه وسلامه الداخلي، هذا هو جوهر التراث العربي، من خلال كل المؤثرات القيمية الدينية منها واللغوية، فكل ثقافة تحمل تراثها، ليعاش في أفرادها سلوكاً وعملاً وقانوناً، واللغة بلا شك، هي المحتوى لهذه الثقافة، وهي أيضاً المحتوى في الوقت عينه، إذ لا يمكن فصل اللغة عن التراث، بأي حال من الأحوال، فاستناداً لقيم تراثنا العظيمة، واحتواء الشّر بالرحمة والغفران، يصبح هنا الإرهاب النفسي يعاش، عند الجلاد بمستوى أشد، مما يعيشه المجنى عليهم، عندما تقمع حرياتهم، ويعيشوا الرعب الداخلي، حين رفضهم لهذا القمع فكرياً، ولا يتجرؤون على المواجهة والوضوح، فنجدهم، يعمدون لأساليب كثيرة متسترة، تخفف هذه الرهبة التي حلّت بهم، هذه المعادلة بطرفيها متعبة ومعيقة نفسياً، ونحن كنفسانيين مرات، لا نستطيع أن نتعامل ونساعد المجرمين، رغم علمنا بسوء فعلتهم فهم بشر في النهاية، وكل ابن آدم خطّاء، وبالتالي في لغة العصر، ومنهجية حقوق الإنسان، لا يمكن رد القتل بالقتل ، ولكن لابد من العمل، على إعادة القتلة إلى إنسانيتهم، وإنقاذهم من التدحرج في جحيم العدمية، تائهين في سماء اللا معنى لوجودهم، وهذا بتقديري ما سوف يكون له مردود أن نستثمره في شبابنا، من خلال العمل على نبذ ثقافة العنف، وحب الموت والثأر لدماء من نحب.

في العمل النفسي اليوم المحك الذي أجد من الضرورة العمل عليه مع أملي بحوار الزملاء فيما أكتبه وهو معبر عن قناعتي الفكرية، ما أجده مجالاً مدعاة للاهتمام، في هذه الفترة من عملنا النفسي العيادي، – محاولة امتصاص شحنات الغضب عند مرضانا، وتفريغها عن مسارها، كمحاولة للتطهير والتسامي وتنفيس المكبوت، ضمن بدائل عملية علاجية، تقتضي خطط بحجم أزمة كل بلد... إن منهجية التحليل النفسي العلاجية، تفسح المجال للحقيقة أن تظهر من غير أن نقصد، وذلك من خلال السيطرة على العارض النفسي، الذي يأتي به المُراجع للعيادة النفسية التحليلية حيث نجد أنه بمقدار ما يخف العارض يصبح حضور الإنسان المتعب أصدق، وأوثق في الإقبال على المتابعة النفسية، إذ من خلال تقنية التحليل النفسي العلاجية، يطرح تساؤل مستمر لكشف حقيقة كامنة، في نفوسنا لا يحصل التعبير عنها، إلاّ في حرية التسلسل الكلامي، القوة الراغبة والمحركة تكمن في اللاوعي المركب كتركيب اللغة (فيصل عباس، ٨٧).

- ومن موقعي كنفسانية معالجة، إنني أدحض الثقافة والأفكار التي تروج للانتقام، والثأر وتصفية الحسابات، علينا السعي لبناء عهد جديد، تؤسس له ثقافة القانون، وكيفية عيش هذا القانون، فثقافة الديمقراطية، يلزمها عمل جاد تشاركي، ومتسامح، تحكمه المساواة للجميع أمام التشريع، قانوني بشري، أو ديني سماوي، حتى يكتمل بناء دولنا العربية، بروابط حضارية سلمية ثقافية مرجعيتها، قيم المنطقة وديناتها السماوية، ورثتها حتى لا نضيع الميراث الذي حملناه أمانة، فلنزيده، أو نعيشه كما هو، إذ أن الشخصية الانتقامية التسلطية، هي عدوة الحضارة الديمقراطية، إذ صاحب هذه الشخصية السلطوية، يوّحد بين نفسه وبين سلطة القانون، ويحتكم إلى الديمقراطية والأخلاق العقلانية، ولكن لكي يحطمها (هيرمان آرثر، ٢١٤). وليست غايتي الترويج لمنهجية التحليل النفسي، ولكن معرفتي بها، تجعلني دائمة الاستناد إليها كمرجعية علاجية خَبرتها، وهنا

أضيف أن التحليل النفسي، يكمن دوره في مساعدة الناس على التعرف على محبي الموت رغم قناع ايديولوجيتهم السامية، وأن يتعامل معهم كما هم حقيقة، وليس كما يدعون، لكنه يعلم أيضاً أن اكتشاف عناصر حب الموت، وعناصر حب الحياة التي تكمن في داخلنا، وتبصر هذا الصراع، وابتغاء انتصار حب الحياة فينا على عدوّه... فالناس عموماً ليست محبة للموت، لكنها يمكن أن تتأثر خاصة، في أوقات الأزمات بأولئك المحبين للموت، وباليأس الذي يسيطر عليهم ، والناس قد تتهاوى أمام تأثير شعاراتهم، وايديولوجيتهم التي تخفي، وتعقلن غايتهم الحقيقية إلى التدمير، محبي الموت يتحدثون، باسم الشرف والنظام والمكانة، ويتحدثون باسم الماضي وأحياناً باسم المستقبل والحرية والعدالة (ايريك فروم، ١٤٨).

أخيراً أختم مقالي هذا بأن الحضارة، تشتمل: من جهة على المعرفة والسلطة، اللتين اكتسبهما البشر في سبيل السيطرة على قوى الطبيعة، والاستيلاء على خبراتها الجديدة، بإشباع الحاجات البشرية، وتشمل من جهة ثانية، كل الإجراءات الضرورية، لتنظيم علاقات البشر فيما بينهم، لاسيما توزيع الخيرات الممكن بلوغها، والهدف النهائي يكمن في تأمين السعادة، أو يكمن في تمكين البشر من بلوغها (فرويد، ٥٨).

ومنتهى القول، لابد من العمل بالحكمة التي تقول: كفى المؤمنين شر القتال، حتى لا نغرق في السلوكات الدفاعية التي لا طائل لها...

المراجع:

١ ـ التحليل النفسي وقضايا العالم الثالث، د. فرج أحمد فرج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١- ٢٠٠٧ م، تقديم أ.د. حسين عبد القادر.

٢ ـ قراءة في الارهاب النفسي للبروفسور عدنان حب الله، جريدة النهار اللبنانية /٣/ حزيران ٢٠٠٥م.

٣ ـ النتائج النفسية للعمل الإرهابي، البروفسور عدنان حب الله، جريدة النهار ١٣ آب ٢٠٠٥ م.

٤ ـ موسوعة علم، د.فرج عبد القادر طه والتحليل النفسي، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠٩م. وعدد من المؤلفين المشاركين، د. حسين عبد القادر محمد ـ د. مصطفى كامل عبد الفتاح ـ د. شاكر عطية قنديل.

٥ ـ الوصاية والدين الرمزي، البروفسور عدنان حب الله، جريدة الحياة، ٢١ حزيران عام ٢٠٠٥م

٦ ـ فريدريش نيتشه، ما وراء الخير والشر /تباشير فلسفة للمستقبل/ سنة التأليف ١٨٨٦م، سنة النشر ٢٠٠٣ م، دار الفارابي، ترجمة: جيزيلا فالور حجّار، مراجعة موسى وهبة.

٧ ـ التخلف الاجتماعي /مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور/ د. مصطفى حجازي، ط٧، معهد الإنماء العربي، بيروت - ١٩٩٨م.

٨ ـ ايريك فروم، الخوف من الحرية، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٧٢م

٩ ـ هيرمان أرثر، أسطورة العنف في أوربا إلى أمريكا، ترجمة طلعت الشايب، العصور الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٠م

١٠ ـ سيكولوجية العنف، القوة والعنف المعاصر، الجزء الرابع عشر من الموسوعة الكبرى لعلم النفس والتربية، ط١، مركز الشرق الأوسط، بيروت ٢٠١٠م.

١١ ـ فرويد، أفكار لأزمنة الحرب والموت، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيرو ١٩٨١م.

* * *

المَدَنية وضرورة التعريف بالذات

معتز سلام

شهد العقد الرابع والخامس من القرن الماضي كتابات كثيرة وسجالات أكثر حول الاشتراكية (موضة تلك الفترة) والإسلام، وكان من أبرز الكتّاب السورين الذين انخرطوا في هذه المهمة، في محاولة لأسلمة الاشتراكية، الشخصية المعروفة والقيادي في حركة الأخوان المسلمين السورية مصطفى السباعي.

كانت محاولات السباعي لتأكيد أن الإسلام اشتراكي بطبيعته، آتياً بكل ما يكمن له من نصوص لإثبات فكرته وداعما إياها بالأدلة والبراهين، والكثير منا يعلم أن هناك الكثير من النصوص التي سوف تساعد السباعي وغيره على دعم فكرته.

الشيء نفسه يمكن أن نقوله اليوم مع الربيع العربي وثوراته المتحركة من بلد إلى آخر. الكثيرون يتحدثون عن الدولة العلمانية، والكثير الغالب يتبنى الدولة المدنية (وقد تمثل ذلك بإعلان القوى الثورية في مصر بعد سقوط مبارك أن مصر ستكون دولة مدنية)، وهناك أيضا بلا شك الكثيرون ممن يحلم بدولة إسلامية كما يقولون، تقوم على تعاليم الإسلام الصحيحة السمحة البعيدة عن التشويه والانحراف.

بالنسبة لي، فأنا من موقعي، لدي القناعة بأن ديني الإسلامي (لو عدنا لمنابعه الأولى والنقية كما يقولون)، قد احتوى في ممارسته وفي نصوصه تقبل الآخر وضمان حريته وممارسته الغير مشروطة لتعاليم دينه، ولا احتاج لكثير من الأدلة لأبرهن على سماحة إسلامي وتقبله للآخر، فـ (لا إكراه في الدين، قد تبين الرشد من الغي...)، فكل إكراه في الدين وكل إجبار للناس على اعتقاد شيء معين هو نوع من الغي الذي يرفضه الدين نفسه.

كما أنني لا أجد صعوبة في إثبات أن دستور المدينة الذي كتبه النبي مع كل الأطراف كان متضمنا للمساواة بين كل المشاركين في كتابة ذلك الدستور، مساواة في المهام ومساواة في الحقوق،ولم يكن التعامل مبنيا على أساس العشيرة أو الدين، بل كان محاولة جادة ومتميزة للتعامل مع الجميع على أساس العمل والانتماء للدولة. وليس تداول لفظ يهودي ومسلم إلا من باب تقرير الواقع، كما نفعل نحن اليوم ساعين لصهر كل مكونات المجتمع في دولة تعلو على الانتماء الطائفي، ولكن تقريرا للواقع فإننا نذكر العلوي والسني والدرزي والمسيحي وو... الخ، يقول جزء من ذلك الدستور: إن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين، وان يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم إلا من ظلم وأثم فإنه لا يُهلِك إلا نفسه وأهل بيته..، وإن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب هذه الصفيحة، وإن بينهم النصح والنصيحة، وإن النصر للمظلوم، وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة...، وإنه لا تُجار قريش ولا من ينصرها، وإن بينهم النصر على من دَهم يثرب... (انتهى بتصرف).

إذا وقفنا قليلا عند الكلام السابق، نجده واضحاً يتكلم عن حرية الاعتقاد وواجب الجميع تجاه الدولة، من تقديم الدعم المادي والبشري وغيره، كما أنه من الواضح عدم محاسبة الناس إلا على ظلم ارتكبوه، من أي طرف كان تجاه أي طرف آخر، كما انه تكلم عن احترام العهود من جميع الأطراف ولزوم عدم نقضها...

نواجه نحن اليوم نفس الأزمة التي واجهها المسلمون أو بعضهم في خمسينيات القرن الماضي، والسبب الأساسي لتلك المواجهة كوننا لا نزال الحلقة الأضعف في الساحة الدولية. ما هي ماهيّة الدولة التي نصبو إليها؟ هل هي ذات نظام اشتراكي أم هي دولة ليبرالية؟ هل هي علمانية أم مدنية أم نريدها دينية؟ ما هي الإسلامية التي نتحدث عنها، بما أن الغالب الأعظم هم في وطننا من المسلمين؟!

هذه الأسئلة لا يمكن لنا تجاهلها، لأنها وإن كانت إلى الآن تحت السطح، فهي سوف تطفوا عليه في القريب العاجل، ولا أجد مناقشة للمسألة أفضل من المناقشة التي تأتي من داخل المنظومة الإسلامية نفسها.

من واجبنا أن نجيب عن كثير من الأسئلة عندما يوجهها لنا الآخرون، علينا أن نُعرّف أنفسنا بشكل يقنعنا أولا ويقنع الآخرين بنا ثانيا، لأننا لا نعيش لوحدنا على هذا الكوكب، بل نحن موجودون ضمن المد والجذر الذي يشكل شاطئ العالم كله.

السجال الأكبر اليوم هو بين الدولة الدينية (الإسلامية) بتشريعاتها ومصادرها الواسعة والمعروفة، والدولة المدنية القائمة على أساس المواطنة، والمساواة في الحقوق والواجبات، وتداول السلطات.

هل يمكننا أن نتبنى أي دولة دينية تحت أي مسمىً كان،؟ أليس بمجرد كونها دينية (أي أن الدين يحكم الدولة)، فهي ستفرق بين دين ودين، ألن يكون هناك مواطنون من الدرجة الأولى (ينتمون للأغلبية الدينية، الإسلامية في حالتنا) ومواطنون من عدة درجات أخرى ينتمون لأديان وطوائف أخرى؟. إن هذا الأساس الديني وحده كاف لخلق استبداد من نوع جديد يقوم على أساس الإسلامية أو دين الأغلبية.

هل يقبل شعب كالشعب السوري، الذي ثار بكل تلك الجرأة التاريخية، أن يقبل بالاستبداد مرة ثانية وتحت أي مسمىً كان؟ ألم تكن فكرة الحرية والكرامة تسبق فكرة الإسلامية بخطوات؟ ألم يكن إحساس الناس (بغالبيتهم المسلمة) بالظلم والذل، هو من صَبَغ ثورتهم بثورة الكرامة لا بثورة «الإسلامية»؟؟

لهذا كله، علينا أن نؤصّل للحرية والديمقراطية وللمبادئ التي تقوم عليها دولة المواطنة. الدولة الإسلامية خلال كل القرون الماضية (مع أنها الأقل سوءا إذا ما قارناها بمثيلاتها في عصورها) كانت دولة استبدادية، فيها مواطنون من عدة درجات، ويتم التعامل فيها على أساس المذهب حتى ضمن الدين الواحد، باستثناء دولة الرسول والراشدين ودولة الخليفة عمر بن عبد العزيز. غير ذلك كان الحال دائما انتقال من استبداد لاستبداد آخر تحت مسمى ظاهري هو الخلافة أو الدولة الإسلامية، ولكن في خبايا التوسع والحكم كان يوجد الكثير من الطموح الشخصي أو القبلي أو الأناني، يلبس دائما رداء الإسلام.

ما أريد قوله، أن الدولة التي بدأ معها تاريخ المسلمين كانت دولة (أو مشروع دولة) مواطنة وحقوق متساوية لكل فئات المجتمع آنذاك، وما منع استمرار وتبلور ذلك المشروع المدني الكبير بشكل أساسي، هو التوسع الكبير والسريع وتحول الحكم

خلال فترة قصيرة إلى حكم ملوك ومستبدين. و هذا ما يجب أن يعيه الشعب السوري وبالذات المسلمين السنة، لأنهم يشكلون الغالبية العظمى الثائرة.

لو كنا حلقة قوية في التاريخ المعاصر، هل كنا مضطرين للتخندق في جانب المسمى الفلاني أو المسمى الآخر؟ لو كنا دولة أو أمة لها حضورها التاريخي المعاصر، هل كنا سنهتم بمسمى المدنية أو الإسلامية أو غيرها ؟ ربما كنا سنحاول تصدير مدَنيتنا أو إسلاميتنا على أساس نجاحنا العملي. ولكننا اليوم أمام نموذج يحظى بشكل مستمر بالقبول والإعجاب في الغرب والشرق، وله بذرة واضحة في تاريخنا القديم، تمثَّل في دستور المدينة المنورة. ذلك النموذج الناجح هو الدولة المدنية العصرية، دولة المواطنين والحقوق المتساوية وتداول السلطات.

إن طرح فكرة الدولة الإسلامية لا يجب أن يكون قبل تشكيل ورشات عمل فكرية على مستوى الشعب بأكمله، تكون وظيفة تلك الورشات تقيم التاريخ الماضي وفلترته بكل جهد وحيادية، وبسط كافة المشاكل التي قد تواجه هذا المشروع على طاولة البحث. أيضا تكون وظيفة هذه الورشات المؤسساتية ربما، خلق جيل فكري جديد مرتبط بالثورة وإبداعاتها وانتصاراتها، لا بالماضي وبؤسه وهزائمه. قد يستطيع الجيل القادم أن يقوم بصياغة تلك الدولة الإسلامية التي نتحدث عنها، ولكن ذلك العمل لن يكون تكرارا واجترارا لمقولة الآباء، بل نتيجة دراسات ومناقشات شعبية وعمل ميداني وتقييم لكل أخطاء الماضي ومحاولة لتجاوز الصعاب الحالية. قد تكون الدولة الإسلامية التي نسعى جهدنا لتشكيلها هي عين الدولة المدنية التي ترفض أن يحكم الدين الناس كي لا تتشوه قدسيته، وقد تكون فكرة الدولة الإسلامية هي بالأساس من المسكوت عنه في الدين، وبالتالي هي خاضعة لجهد البشر وحريتهم بشرط أن تحقق العدالة والمساواة بين الناس، وقد يكون غير ذلك...

إلى أن نصل إلى تلك اللحظة، نستطيع القول أنه ليس انتقاصا من الإسلام ولا المسلمين أن تقوم دولة مدنية ذات مرجعية حضارية إسلامية، في بلد أغلبية سكانه من المسلمين. ورئيس الدولة سوف تنجبه صناديق الاقتراع حسب الأهلية والكفاءة وتاريخ العطاء. المهم أن نضمن سير العملية الديمقراطية، لأن الديمقراطية وبالذات في شكلها المميز في تداول السلطة، هي الضامن ضد أي انحراف نحو الاستبداد مرة ثانية.

* * *

سياسةٌ تشبهُنا

ياسين سويحة

طوالَ عقودٍ عدّةٍ تتالت فيها الأجيالُ، عاشَ السّوريون في كنفِ دولةٍ يحكمُها نظامٌ لم يكنْ يرى في الدّاخلِ إلا منجماً لا يفنى من الحشدِ والتأييدِ والتّصفيقِ لمناوراتِه ومبارزاتِه على الصعيدِ الخارجيّ، فلم يكنْ هناك حيّزٌ في سوريا للسياسةِ إلا لإبداءِ الإعجابِ والانسجامِ مع مواقفِ «القيادةِ» السوريةِ على الصّعيدِ الخارجيّ. لم يكنْ هذا الخارجُ، بدوره، إلا مصدراً للشرورِ والمتاعبِ والمؤامراتِ. ووقتُ «القيادةِ» كان يذهبُ بكامله لمحاربةِ هذه المؤامراتِ والتغلّبِ عليها، لذلك لم يكنْ بإمكانِها إلهاءُ نفسِها عن المعركةِ الكبرى في معاركَ صغيرةٍ مثل «المحلّيات» السوريّة، وبحديثنا عن المحلّياتِ هنا إنما نقصدُ ما هو سياسيٌّ اعتياديٌّ في الأغلبيّةِ السّاحقةِ من دولِ العالمِ الأخرى. في أغلبِ عواصمِ العالمِ يدورُ جدلٌ حولَ الموازنةِ العامة أو التشكيلةِ الوزاريّة أو النقاشِ البرلماني لمشروعِ قانون، أما في دمشقَ (وباقي أرجاء سوريا) فهذه صغائرٌ لا يجوزُ إلهاءُ أصحابِ القرارِ بها عن معاركهم المصيريّةِ ضدَّ العدوِّ المحيطِ بنا في كلّ مكانٍ والمنتظرِ لأدنى فرصةٍ للانقضاضِ على مواقفِنا الوطنيّةِ والقوميّةِ الصامدةِ، وإن حدثَ وطفحَ الكيلُ لدى مواطنٍ صالحٍ ما لينتقدَ إحدى هذه المحلّياتِ فإنه «يناشدُ» القيادةَ كي تفرزَ من وقتِها ثوانيَ معدودةً لمعاقبةِ مسؤولٍ ما، وكأن هذا المسؤولَ قد عيّن نفسه بنفسِه واستملكَ نفوذه بيدِه واستمرَّ في منصبِه برغبتِه. بدأت سيرةُ المغضوبِ عليهم مع عبدِ الرؤوف الكسم، ثم استمرَّت مع محمود الزعبي، وينشطُ بعضُ المخلصين في الصَّحافةِ الوطنيّةِ في سوريا اليوم في الإشارةِ إلى عبد الله الدردري كمسؤولٍ عن شرورِ البلادِ ومصائبِ العبادِ. القيادةُ لم تكنْ تعلم بما يفعلُه المذكورُ، الذي عيّنته، لا نعرفُ لماذا، ونسيَت أن تراقبَه، لا يشرحُ لنا من يريدُ تصويرَه كرأسِ الأفعى لماذا، من تدميرٍ للاقتصادِ الوطنيّ. لقد كانت القيادةُ مشغولةٌ بالسّياسةِ، أي بالسياسةِ الخارجيّةِ.

تراكمت على النّظامِ السّوريِّ خلالَ عقودِ استبدادِه ملفاتٌ داخليّة، سياسيّةٌ واقتصاديّة واجتماعيّةٌ، تكفي للحكمِ عليه بمأساةِ سيزيف من الثوراتِ المتواليةِ ضدّه حتّى آخر الدّهرِ، فسياسةُ السلبِ والنّهبِ وكمّ الأفواهِ والقمعِ ترجمت سنينَ حكمِه في مفردةٍ وحيدةٍ: الإفقار. لقد أفقرَ النظامُ الشّعبَ السّوريَّ اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً ومعرفياً. أراد شعباً فقيراً ذا حيّزٍ عامّ فارغٍ وميّت، وكان له ما أرادَ بفعلِ جبروتِ الطّغيانِ واستطاع أن يحوّلَ نهجاً مدمراً للدولةِ والمجتمعِ في الاقتصادِ والتّنميةِ (أو اللاتنمية، بالأحرى) إلى مجرّدِ أخبارٍ محلّيةٍ ثانويّةِ الأهميّةِ أمامَ العناوين السياسيةِ البرّاقة. لم تقفْ المعضلةُ عند هذا الحدِّ فقط، فقد انجرّت المعارضةُ السوريّةُ سنواتٍ طويلة من هذا النّهجِ، وبدا وكأنها تعارضُ النظامَ انطلاقاً من مواقفِه الخارجيّةِ وتحالفاتِه الإقليميّةِ والدّوليّةِ.

تكفي مأساةُ الجزيرةِ السوريّةِ في الأعوامِ الأخيرة، والتي خلّفت عشراتِ القرى المهجورةِ وعشراتِ الألوفِ من النازحين إلى أحزمةِ فقرِ المدنِ الكبرى، تكفي هذه المأساةُ وحدَها لإسقاطِ نظامٍ أو أكثر، رغم ذلك، لم تنلْ من اهتمامِ المعارضةِ السياسيّةِ التقليديّةِ قدرَ ربعِ ما نالَه نقدهَا لتعاطي النظامِ مع الشؤونِ اللبنانيّةِ، على سبيلِ المثال.

لقد قامت الانتفاضةُ السّوريّةُ، كما شقيقاتها في الدّولِ العربيّةِ الأخرى، بشكلٍ أساسيٍّ لان أهلَ هذه البلادِ قد قرروا أنهم لم يعودوا صابرين على تأجيلِ اعتبارهم مواطنين كاملي الأهليّةِ والصّلاحيّةِ وحزموا أمرَهم على أخذِ هذا الحقِّ بيدِهم بعد أن فقدوا كلَّ ثقةٍ بوعودٍ إصلاحيّةٍ جوفاءَ دامت لسنواتٍ وسنوات. لقد ملَّ الناسُ من الخطابِ الخشبيّ عن معاركَ (وهميّة كانت أم حقيقيّة أم نصف حقيقيّة) يعلو صوتُها على أيّ صوتٍ آخر، معارك لا يؤتمنُ الناسُ على خوضِها، بل عليهم الوقوف بعيداً والتصفيق فقط (حجة دعمِ الاستبدادِ كضمانةٍ لاستمرارِ وقوفِ سوريا مع مقاومةِ الاحتلالِ مثالاً، وكأن المواطنين السوريين خونةٌ تقعُ خيانتُهم تحتَ السّيطرةِ بفضلِ القمع). للناسِ الحقُّ في المطالبةِ بإشراكِهم في تقريرِ شؤونِ حياتِهم، بدءاً من شؤونِ الإدارةِ المحلّيةِ على نطاقِ الشّارعِ والحيّ وانتهاءً بالخطوطِ العريضةِ للثوابتِ الوطنيّةِ بعيدةِ المدى. لم يعدْ حقنُ عُقدِ النّقصِ في شعبٍ قيل له من قبل بعضِ مثقفيه دوماً إنه «لا يُحكَمُ إلا بالبسطار» خياراً ممكناً لاستمرارِ الاستبدادِ، كما أن اللّعبَ على أوتارِ أمراض وعللٍ خلقها الاستبدادُ وكرّسها بنفسه، كالطائفيةِ مثلاً، لا يجبُ أن تكونَ أقوى من رغبةِ الشّعبِ على التّحررِ، فردياً وجماعياً، من نيرِ الاستبدادِ وشرورِه على جميعِ الأصعدةِ. أقول «لا يجب» بدلاً من «لن يحدث» لان مجتمعاً عانى عقوداً من نظامٍ قمعيٍّ فاشيٍّ لن يكونَ مجتمعاً سليماً بالقطع، لكن هذا لا يعني، بأي شكلٍ من الأشكالِ، أنَّ علينا أن نحافظَ على الاستبدادِ لضمانِ عدمِ ظهورِ هذه العللِ، فالاستبدادُ ليس ضامناً لعدمِ ظهورِها، بل على العكس، هو يضمنُ استمرارَها وترسّخَها في الحياةِ الاجتماعيّةِ، ولاسيّما إن عَمِلَ على خنقِ الشأنِ العام واختطافِ الهويّةِ الوطنيّةِ الجامعةِ كما الحال في سوريا. علينا ألا نقعَ في فخِّ الإنكارِ أو تخفيفِ وطأةِ وأخطارِ الأمورِ، بل يجب أن ندرسَها بواقعيّةٍ وجدّيةٍ، ونعملُ بشكلٍ منهجيٍّ على ابتداعِ الحلولِ الخلاّقةِ لتلافي نتائجِها قدرَ الإمكانِ ومنذُ اليومِ الأوّل، ومن الممكنِ القولُ إن إعادة السّياسةِ، بمعناها العريض، إلى الحياةِ العامّةِ السوريّةِ هو الطريقُ، قبلَ وبعدَ إسقاطِ النّظام، هو أحدُ الحلولِ، إن لم يكنْ أغلبَ الحلِّ أو كلّه.

بفعلِ وضعِ سوريا الجغرافيِّ والاستراتيجيّ، ومكانِها ومكانَتها في لعبةِ المحاورِ الإقليميّةِ، المتمفصلةِ بدورها على انشقاقاتٍ طائفيّةٍ تغذّيها وتتغذّى منها، لا يمكننا القول إلا: إن لحاقَ النظامِ في هروبه نحوَ الخارجِ من أزمتِه الدّاخليّة (أي الانتفاضة الشعبيّة ضده) هو أسوأُ خيارٍ يمكنُ أن تختارَه المعارضةُ. لا شكَّ أن عدمَ لحاقه ليس سهلاً، كما أن المناخَ الإقليميَّ والدوليَّ الذي لا يمكنُ العيشُ بدونِه أو بمعزلٍ عنه يدفعُ في اتجاهِ الدخول في هذه اللعبةِ، لكن لا يمكنُ للمعارضةِ أن تحذوَ حذوَ النّظامِ في استمرارِ اختصارِ السّياسةِ بمعناها الخارجيّ فقط. قد يدافعُ بعضُهم عن أن الأولويّةَ الآن هي لإسقاطِ النّظام، وبعدها تُبنى الدولةُ من الصفرِ (أو ما يشبه الصفرَ). هذا ليس صحيحاً تماماً، فالمعارضةُ السياسيّةُ بحاجةٍ لأوراقٍ تمسكُ بها بقوّةٍ، أوراقٍ مثل الحشد الشعبيّ المتينِ وراءها، فهذا هو سبيلُها الوحيدُ لمنعِ تحوّلِها، بدورها، إلى ورقةٍ بيدِ الآخرين ضدَّ النّظامِ بحججٍ

لا علاقةَ لها بقضايا حقوقِ وحرّياتِ الشّعبِ السّوريِّ. لذلك، من الجائزِ، بل ربما من الواجبِ، الحديثُ عن ضرورةِ أن تعملَ المعارضةُ السياسيّةُ السوريّةُ بجديّةٍ على إنتاجِ خطابٍ عنِ الدّاخلِ وللداخلِ، مبنيٍّ على تفهّمٍ ودراسةٍ لكلِّ جوانبِ معاناةِ الشعبِ السّوريِّ طوالَ العقودِ السابقةِ، السياسيةِ والاقتصادية والاجتماعيةِ والثقافيّة، وقادرٍ على ترجمةِ هذا الفهمِ إلى تعبيرٍ عن تطلّعاتٍ مشروعةٍ وقابلةٍ للتطبيقِ وفقَ منهجٍ معيّنٍ وبخطوطٍ عريضةٍ لا تكفي فقط لمخاطبةِ القطاعِ الشّعبيِّ الثائرِ، وإنما لطمأنةِ فئاتٍ شعبيّةٍ أخرى لم تنخرطْ بعد في الانتفاضةِ، ما يساهمُ في توسيعِ نطاقِ الحراكِ الشّعبيِّ وتجذيرِه ومنحِه فرصاً أكبرَ للحسمِ في وجهِ الطّغيان.

تخطئُ المعارضةُ السياسيّةُ إن تجاهلَت أن غيابَ العدالةِ الاجتماعيّةِ، أي الإفقارَ الذي انتهجَه النظامُ السوريُّ بحقِّ الشَّعبِ بكلِّ فئاتِه ومكوّناتِه، هي النقطةُ الأكثرُ قدرةً على تمثيلِ غالبيّةِ أطيافِ الشعبِ، حيث إن السياسةَ المدمّرةَ في ظلِّ التّهبِ والسلبِ والفسادِ المزمنِ مسّت جميعَ أرجاءِ البلادِ وعموم قاطنيها (عدا المنتفعين من الفسادِ، وهم أهلُ النظامِ أصلاً)، لذلك قد يكونُ التّركيزُ على هذه النقطةِ بالذاتِ وسيلة ناجحةٌ لمقاومةِ أيّ انزياحاتٍ طائفيةٍ يدفعُ إليها النظامُ أو يعملُ عليها المتطرّفون بأنواعهم، فمعاناةُ الفقرِ هي السّمةُ الجامعةُ الأكثرُ انتشاراً في مختلفِ طوائفِ الشّعبِ السّوريِّ، ونجاحُ الثّورةِ متوقفٌ على وعيِ طبقيٍّ بسيطٍ: الفقيرُ ليس عدوّاً لفقيرٍ آخر، بل إن كليهما يعانيان عدوّاً مشتركاً هو السببُ في فقرِهما. لا يجب أن يؤجّلَ هذا الخطابُ بحجّةِ أولويّةِ خطاباتٍ أخرى، فغيابُه هو خطأٌ استراتيجيٌّ عميقٌ للغايةِ وخدمةٌ لنظامٍ لا يمتلكُ أي حججٍ ضدَّه.

نحتاجُ لسياسةٍ تمثلنا، ولساسةٍ يشبهوننا. لقد ولّى زمنُ الطّرازِ القديمِ من السياسةِ، ذلك الذي يفصلُ ما بينَ «سياسةٍ خارجيّةٍ» و«محلّيات». لم يعدْ الاستمرارُ بالاحتماءِ بشعاراتِ القضايا القوميّةِ والوطنيّةِ الكبرى ممكناً، فالبلادُ وأهلُها بحاجةٍ إلى سياسةٍ تعيش معهم على الأرضِ، تعاني ما يعانون، وتفهمُ هواجسَهم ولا تحقّرُها أو تبخسُها حقوقَها. لا يعني هذا، بأي شكلٍ من الأشكالِ، أن هناك تضارباً بين قضايا حياةِ السوريين الداخليّةِ وقضاياهم الوطنيّةِ والقوميّةِ، بل إنَّ هذا التناقضَ الافتراضي، والمحسومَ لصالحِ الاهتمامِ الكاملِ «المفترضِ» بالقضايا الوطنيّةِ والقوميّةِ قد انتهى. بإمكانِ المطّلعِ على نشاطِ وعملِ المدوّنةِ السّوريّةِ رزان غزاوي، المعتقلةِ لدى أجهزةِ الأمنِ بالتّهمِ المعتادةِ (إضعافِ الشعورِ القوميّ، تأسيسِ جمعيّةٍ تهدفُ لتغييرِ كيانِ الدّولةِ، إثارةِ النّعراتِ الطّائفيّةِ) أن يحكمَ بنفسِه إن كان عملُ ونشاطُ وموقفُ رزان على نطاقِ الجولانِ والقضيّةِ الفلسطينيّةِ (بأرضِها وشعبها ولاجئيها) يشبهُ الشاب السوري المتوسّط أكثر من أيّ عضوٍ في حزبِ البعثِ أم لا.

قد يكونُ الصديقُ عامر مطر، المعتقلُ منذُ أشهرٍ عديدةٍ من قِبَلِ أجهزةِ الأمنِ، بدوره أيضاً مثالاً ساطعاً على نمطٍ جديدٍ من مقاربةِ الشأنِ العام. فقد بدأَ عامرٌ نشاطَه، بنجاحٍ، في العملِ الكثيفِ من أجلِ قضيّةِ نازحي مأساةِ الجزيرةِ السّوريّةِ (التي تكلّمتُ عنها سابقاً)، فاستغلَّ عملَه الصحفيّ لفضحِ الجرائمِ الاقتصاديةِ والاجتماعيّةِ التي أودتْ بأهلِ «مزرعةِ العالم» منذُ أيامِ حمورابي إلى العيشِ في مخيّماتٍ صفيحٍ، وبجانبِ عملِه الصحفيِّ حشدَ الأصدقاءَ والمعارفَ لتقديمِ العونِ المادّيِّ لهؤلاءِ النازحين ولتعليمِ أبنائهم القراءةِ والكتابةِ ومبادئِ الحساب. انطلاقاً من هذه الخبرةِ وهذه المعايشةِ كان عامر مطر ثائراً، ومثله الكثيرون من الشبابِ والشابّاتِ. لن ينتظرَ هؤلاءِ من الغد أن

يأتيَ إليهم بسياسةٍ تشبههم، بل سيصنعونها بأنفسِهم إن لم يجدوها اليوم، وهذا ما يحدثُ، لحسنِ الحظِّ، في البلادِ العربيّةِ كلِّها، ورغم أن الطريقَ متعرّجٌ وطويلٌ، وسيحتاجُ، على الأغلب، لسنواتٍ عديدةٍ قبلَ أن يكتملَ نحو تشكّلِ طبقةِ ما بعد الثوريّةِ شابّة (عمراً وعقليّة) تصوغُ السياسةَ والحياةَ السياسيّةَ بما يشبههم.

حتّى ذلك الحينِ، يستغلُّ التاريخُ الفرصةَ ليصفّي حساباتِه ويعطي للإسلاميين التقليديين، المعارضين المزمنين، فرصةً لصنعِ سياسةٍ يبدو، للأسفِ، أنها لن تشبهَ أحداً سواهم، وتختلفُ حتى عن شبابِ منظماتِهم (شباب الإخوانِ المسلمين في مصرَ مثالاً). التاريخُ أدرى بالفرصِ التي يمنح. مع الأخذِ بعينِ الاعتبارِ أنّ لا فرصَ دائمة، خصوصاً لأولئك الذين يعتقدون أنهم أبديّون.

* * *

ترجمات

العقوباتُ مرتبطةٌ بالقوّةِ أكثر من ارتباطها بالإجماعِ

برتران بادي، ترجمة: سارة يونس

نفرتيتي: هل العقوبةُ الدّوليّةُ (التدخّل...) هي خطأ استراتيجيٌّ ودبلوماسيٌّ أم أنها بالعكس، تُعتبَرُ انتصاراً؟

برتران بادي: نحن متّفقون بالتأكيدِ أن العقوبةَ والتدخل ليسا مترادفين. على العكسِ، يُفترَضُ بالعقوبة أن تبنيَ وضعاً يمنعُ التّدخّلَ السياسيَّ العسكري. تاريخياً، العقوبةُ ضاربةٌ في القدم، كانت موجّهةً صراحة إلى منع التدخّلِ. ولهذا وجد الحصار الذي يعزلُ البلد ويمنع التدخّلَ على أرضها، أو الحظر الذي كان في الماضي يرتكزُ على شلِّ حركةِ السفن التي يملكُها العدوُّ أو من نريد الضغطَ عليه لإجبارِه على التخلّي عن أهدافه. تنجحُ العقوبةُ على وجه التّحديدِ عندما تتجنّبُ المواجهةَ المباشرة. تكمنُ المشكلةُ الكبرى في أن العولمةَ تخفّفُ من فعاليةِ نظام العقوباتِ، لذا قد تؤدي إلى المزيدِ من الفشلِ. نلاحظ أنه من النادرِ أن تؤديَ العقوباتُ إلى النتائجِ المرجوّةِ في الفترةِ المعاصرة الحالية.

في زمنِ عصبةِ الأمم، لم تتوصلْ العقوباتُ إلا لنتائجَ هزيلةٍ لأنه كان يصعبُ تطبيقُها في كل مكان. وفي زمنِ الحرب الباردةِ، كانت العقوباتُ نادرةً جداً بسبب الصدام بين الولايات المتّحدةِ الأمريكية والاتّحادِ السوفيتي. ليس مؤكداً أن الحالاتِ النادرةَ من العقوباتِ (ضدَّ جنوب إفريقيا وروديسيا) هي العواملُ الحقيقيّةُ لتحريرِ هاتين الدّولتين من نظامِ الفصل العنصريِّ الذي كانتا تنتميان إليه. منذُ سنة ١٩٨٩، لم تعرفْ العقوباتُ أيةَ فعاليّةٍ سواء فيما يتعلّقُ بكوريا الشمالية أو بعراق صدّام حسين. اليوم، أثبتت الحالةُ الإيرانية والحالةُ السورية مثل حالةِ بيلاروسيا (روسيا البيضاء) أن هذه العقوباتِ لا تصلُ إلا لنتائجَ ضعيفةٍ.

السببُ ثلاثي، أولاً، قدّمت العولمةُ مجموعةً أوسع من البدائلِ: عندما تعاقبُ مجموعةٌ من الدّولِ حكومةً منحرفة، تستطيعُ هذه الأخيرةُ إيجادَ التعويضِ عن الخسائر والضّغطِ الذي لحقَ بها في التنوّعِ الواسعِ للدول الأخرى. تبرّعَ الصينُ على وجه الخصوص في أداءِ دورِ البديل. العولمةُ نفسُها تشجّعُ ممارسات التحايلِ عن طريقِ الشّركاتِ المتعدّدةِ الجنسيات: يتمُّ استخدامُ هذه الأخيرةِ كدعامة لاستراتيجيات تعملُ على تجنّبِ أسوأ الآثارِ الناجمة عن العقوباتِ المفروضة، الاستقلالية التي اكتسبتها هذه الجهاتُ غيرُ الحكوميّةِ الحاضرة بقوّةٍ في السّاحةِ الدولية، تسمحُ لها بأن تكونَ فاعلةً في هذا المجال. وأخيراً، تكونُ العقوبةُ أكثرَ فعاليّةً على الدولِ الغنيّةِ منها على الدول الفقيرة، عندما تخلقُ عند الأولى حرماناً حقيقيّاً ومن ثَمَّ تحركات احتجاجية عند أولئك الذين وقعوا ضحيّةً لها. في الدّول التي تعاني شعوبُها من الفقرِ والاستبداد، يمكنُ للحكومات التي يتمُّ استهدافها أن تحتجَّ على العقوبةِ وأن تعتبرها عملاً عدوانياً وغيرَ شرعي، وأن تتّهمَ الدولَ التي تقفُ وراءها بأنها مسؤولةٌ عن بؤسِ شعبها. لهذه الأسبابِ يصعبُ جداً إيجادُ مستقبلٍ دبلوماسي مشرق للعقوبةِ التي أصبحت موضوعَ الخطاباتِ السياسيّة

اليوم.

جيروم: كيف تعرفون السلاحَ الدبلوماسيَّ؟

برتران بادي: سأذكّر أولاً بالتعريفِ الذي يجب إعطاؤه للدبلوماسيّة: هو فنُّ التحكّمِ في «الانقسامات» بشكلٍ يجعلُها مقبولةً. دورُ الدبلوماسي الرئيسي هو العملُ على الحدِّ من الفوارق بين الجهاتِ الفاعلة، ولاسيّما تقليصُ الفجوات بين الدول. منطقياً، ينبغي على سلاحِ الدبلوماسيّةِ أن يندرجَ في هذا الخطِّ، ويعملُ على صياغة مجموعةٍ كاملةٍ من الأدوات التي تعملُ على تعزيزِ التسويات وتقارب المصالح بين الدّولِ، بشكلٍ مباشر أو غيرِ مباشر، ومن دونَ التخلّي عن شيء. من المفارقاتِ إذن أن تدرجَ العقوبة كسلاحٍ دبلوماسي، باستثناء اعتبارها كأداةٍ موجّهةٍ مباشرةً للحدِّ من اتّساعِ الهوّةِ، مما يعني الحرب.

رغم ذلك، ابتعدت العقوبةُ اليوم عن وظيفتِها السلمية وفرضت نفسَها كمقدّمةِ حرب. بحيث تميلُ ضحيّتُها إلى التعاملِ معها على أنها عملٌ عدواني، وتستخدمها بدورها لتشويهِ الخصم وفضحِه وتعبئة الشعبِ ضدَّ الآثار الضّارةِ التي تكرّست بسببها.

ب جولي: إن وُجدت العقوبةُ، هل ستحترم؟

برتران بادي: في الحقيقةِ، لا نركّزُ اليومَ كثيراً على احترامِ أو عدم احترامِ العقوبات، للسببِ البسيط الذي ذكرتُه منذ قليل، دائماً ما تجلبُ العولمةُ عدداً أكبر من الفاعلين الذين يتدخّلون بطريقةٍ مستقلّةٍ في السّاحةِ الدولية والقادرين على التحايلِ أو المساعدةِ على التحايلِ على العقوبات. الظاهرةُ واضحةٌ إذا كان البلدُ المستهدفُ غنيّاً. إن فرضَ عقوبات على إيران سيفتحُ شهيةَ الدّولِ أو الشركات المتعدّدةِ الجنسيات التي توجّهُ أنظارَها نحو الاستثمارِ في النفط والغازِ الإيراني، وهي مجموعةٌ من الثرواتِ النّادرة جداً اليوم. بمعنى، أن العقوباتِ التي تفرضُها بعضُ الدّولِ قد تنتظرُها دولٌ أخرى.

الملاحظةُ نفسُها تُطرَحُ في المسائلِ المالية. بعضُ الأماكن مثل دبي بحاجةٍ إلى استيعابِ التدفّقاتِ المالية التي بدأت تزدادُ ندرةً، لكنها لن تستطيعَ استقبالَ الأصولِ الإيرانيّةِ المرفوضة في أماكنَ أخرى. تدخلُ العقوبةُ كما ذكرت أعلاه، في سياقِ علاقاتٍ محدودة بين الدول، يتّضحُ هذا جيداً في القرنِ الثامن عشر أو التاسع عشر، لكنها لا تزالُ غريبةً عن آدابِ اللعبةِ الدّوليّةِ الحالية.

جيروم: حسب التعريفِ الذي أعطيته «للسلاحِ الدبلوماسي»، نستطيع أن نفهمَ أن هذه الإستراتيجيةَ محدودةُ الفعالية: تعزيزُ التّسويةِ من خلال فرضِ العقوبة؟

برتران بادي: نظرياً، سيكونُ هذا مثالياً، بعد كلِّ شيء، هذا واحد من جانبي العقوباتِ الدّولية. هذا الجانبُ يمنعُ الحربَ عكس الجانبِ الآخر الذي يهيّئ لها ويعلنها.

رغم ذلك، يتطلّبُ هذا الاستعمالُ السلميُّ للعقوبةِ، الذي أصبحَ مهملاً في هذا الزمنِ، استئنافَ الحوار، بذلَ جهدٍ في مشاركة جميعِ الأطراف وإرادة فعّالة في التّسوية. لكن لأسبابٍ جيدة أو سيئةٍ، يتمُّ فرضُ عقوباتٍ لا يمكنُ العودة عنها بحيث تبدو التسويةُ مستحيلةً. معاقبةُ الابارتايد كان يعني منطقيّاً حينها عدمَ التعاملِ معه والسعي ببساطةٍ لإلغائه. معاقبةُ سوريا اليوم تعني مطالبةَ دمشق بتغييرٍ كاملٍ في سياستها؛ أما بالنسبةِ لإيران فإن البياناتِ الغربيةَ لا تُظهِرُ أيّ بابٍ للخروج فيما يخصُّ بناء مشروعٍ نوويّ مستقبلاً. في المنطقِ الذي تكون فيه التسويةُ ملغاةً من المناقشة، تصبح العقوبةُ أداةً للمواجهةِ وبعيدة عن القيامِ بدورها في إيجادِ الحلِّ لنزاعٍ فعليٍّ أو

محتمل. في الحالاتِ الراهنةِ، لا يتمُّ تحريكُ العقوباتِ إلا من أجلِ دفع ذاك الذي أُستهدِف إلى الاستسلام؛ تماماً بما يتقاطعُ مع النظرةِ يتعلق الكلاوسفيتزية المتعالية. في الحقيقةِ، العقوباتُ محكومٌ عليها بالفشلِ لأنها لا تندرجُ ضمنَ أيّ بناءٍ دبلوماسي متّسق.

فرانسوا: ما هي العقوبةُ المثاليّةُ في القرنِ الواحد والعشرين؟

برتران بادي: في الحقيقةِ، نحن بعيدون عن العقوبةِ المثاليّة. وللتوضيح، يجدرُ بنا العودةُ قليلاً إلى الوراء، إلى زمنِ عصبة الأمم، عندما كانت تقرّرُ العقوبةَ بالإجماع، كانت الفرضيّةُ تقول إن تطبيقَها لن يكونَ فعّالاً و ذا مصداقيّةٍ إلا إذا كان ناتجاً عن إجماعٍ حقيقيٍّ، بحيث يكونُ الضّغطُ نتيجةَ توافقِ المجتمعِ الدّولي.

فشلت عصبةُ الأممُ في هذا المشروع الطموح، خاصة في مواجهةِ إيطاليا واليابان، المسؤولَين كليهما عن أفعالٍ إجراميةٍ بموجب القانونِ الدّولي. سببُ الفشلِ هو الأفعالُ المنفردةُ للكثير من الدولِ التي ابتعدت عن هذا الإجماعِ الدّولي، بينما كان بإمكانِها في حال التزامِها به، أن تمنحَ الشرعيّةَ للعقوبة، وأن تجعلَها ذاتَ فعاليّةٍ أكبر.

وفقاً للتاريخ، الفعلُ غيرُ التوافقيِّ يغيّرُ طبيعةَ العقوبة لتصبحَ أداةً للقوة. فكّروا مثلاً أن تفرضَ الولاياتُ المتحدة الأمريكيةُ عقوباتٍ على ما يقارب خمساً وسبعين دولةً في العالم: هنا يكونُ خيارُها للقوّةِ يفوقُ بكثير التزامَها بفعلٍ دبلوماسي متّسق.

الفكرةُ نفسُها تدورُ في مجلسِ الأمن، حيث يناقشُ فرضَ العقوباتِ وفقاً لخدمة مصالحِ القوى العظمى، إذن فعلٌ تقسيميٌّ و«تواطئيّ». للأسف، أصبحَ من السهل تقديمُ العقوبةِ في هذا السياق مرتبطةً بالقوةِ أكثر من ارتباطِها بالإجماع. يمكن فقط لتعدّديّةٍ شاملةٍ حقيقية بعيدة عن جاذبيّةِ القوّةِ أن تعيدَ المصداقيّةَ والشرعيّةَ للعقوبة، ترفعُ من وزنِها المعنوي ومن قيمةِ التعبير الجماعيِّ وتستطيعُ من ثمّة إعادةَ بنائها من جديد في فضاءٍ يميلُ إلى الدبلوماسية أكثر من ميلِه إلى الحرب.

كويا: هل تمثّلُ العقوباتُ توافقاً عالمياً أم أنها تعكسُ فقط مصالحَ ورغباتِ الكتلة الغربيّة؟

برتران بادي: نصلُ هنا إلى جوهرِ المشكلة. انحرافُ العقوبة يضعها في عالمِ القوّةِ والمصالح الوطنية. خلاصة القول نرى جيداً أن العقوبةَ تواجهُ عقبتين؛ من جهةِ العولمةِ التي تشجّعُ التحايلَ عليها ومن جهةٍ أخرى عدم وجودِ تعدّديّةٍ حقيقية، شاملة تبعدها عن ميزةِ المطالبةِ بالحقوقِ نحو إعلانِ القوّةِ.

جوزي : كيف تفسرون انقلابَ روسيا في المسألةِ السورية؟

برتران بادي: هذا في الواقعِ سؤالُ الساعة، أنا أميلُ، اسمحوا لي، لربطِها بما نسمّيه «مؤامرة»، في عالم أوليغارشي (محكوم من أقلية)، تسيطرُ عليه دبلوماسيّةُ التكتّلاتِ وتضع عليه شروطَها، أصبحت مع مرورِ الزمنِ، وضعيّةُ الفاعلِ المنفرد لواحد من الأوليغارك مكلفةٌ جداً.

لم تستطعْ فرنسا جاك شيراك الثباتَ طويلاً على خطِّ معارضةِ التدخّلِ الأمريكي في العراق، فبادرت بإرسالِ عددٍ قليل من جنودِها إلى العراق بعد عقدِ قمّةِ الثمانية في إيفيان في يونيو/ حزيران ٢٠٠٣. اليوم، لا تستطيعُ روسيا وحدَها الاختلافَ في هذه النقطة مع بقيّةِ أعضاء «النادي». نلاحظُ أنها «انضمّت» بطريقةٍ ذكية، باقتراحِ قراءةٍ للأزمةِ السوريةِ تضمن لها أداءَ دورِ الوسيطِ، بما أن مشروعَ قرارِها يدينُ المعارضة أيضاً، خاصة فيما يتعلّقُ بإدخالِ السّلاحِ إلى الأراضي السورية.

نحن إذن بعيدون عن التوافقِ، كما أننا أيضاً بعيدون جداً عن نظامِ العقوبةِ. يبقى السؤالُ إذن، كيف سيتطوّرُ موقفُ الصين؟ دورُ «التواطؤ» الذي تؤدّيه هذه الأخيرة كعضوٍ فقط في مجموعةِ العشرين، أقلُّ حدّةً وأقل وقعاً مقارنةً بدور شريكتِها روسيا. تستفيدُ الصين كثيراً من موقفها المتفرّدِ ومن المساهمةِ التي قد تحملُها لإحباط أيِّ محاولةٍ لفرضِ عقوبات على إيران. لكن مع مرورِ الوقتِ، لن تبقى الصينُ كذلك، وسوف يشقُّ التمييزُ طريقَه، فلا نعاقبُ عضواً حليفاً في ذاتِ التكتّلِ، ونعرفُ كيف نوافق على عقوبةٍ تقرُّها الأغلبيّةُ أو الدول الغربيّةُ ضدَّ من هم خارجه.

سلام: هل هذه بدايةُ نهايةِ المحورِ إيران ـ سوريا الذي هو الآن في مرمى مجلسِ الأمنِ (بما في ذلك روسيا)؟

برتران بادي: أعتقدُ، أنّ تعرُّضَ كلا الدولتين لنظامِ العقوباتِ ذاتِه، والذي يُقرُّه «المجتمعُ الدولي»، سيعملُ على تقريبهما أكثر. العلاقاتُ الوطيدةُ بين إيران وسوريا ليست من طبيعةٍ سياسيةٍ عسكرية وحسب: نحن بعيدون عن نموذجِ ميثاق «مولوتوف ـ ربينتروب»! تتواجدُ على هذا المحورِ أسسٌ اجتماعيّةٌ، ثقافيةٌ، إيديولوجية ودينيةٌ. هذا النوعُ من الروابطِ لا يذوبُ، بل إنها ستعزّزُ بقرارات ومواثيقَ تقوّي العلاقةَ بينهما وتخلّدُ الشهداء.

رفائيل: ماذا لو طُرِدَ الأسدُ قسراً؟ بقي صدامُ حسين عشرَ سنواتٍ بعد حربِ الخليج الأولى، هل باستطاعتنا تحمُّل نظامٍ وحشي مع موكبٍ من الضحايا؟

برتران بادي: تكمنُ المشكلةُ الكبرى في استحالةِ توجيهِ أيّ عمل عسكريٍّ في سوريا. أولاً، لأسباب ذات طابعٍ دبلوماسيٍّ: وإنْ خطَتْ روسيا خطوةً مهمة نحوَ الأمام، لكنها ليست على استعدادٍ للسماحِ بتعميمِ التدخّلِ العسكريِّ الغربي في البلدانِ المتأزّمة. ينطبقُ الأمرُ نفسُه على القوى الناشئة: بعضُ التجاوزاتِ التي حدثت بعد التدخّلِ في ليبيا روّضت أحكامَ التدخّلِ الدولي في الدولِ المتأزّمةِ وأدرجت هذه الأحكامَ في نطاقٍ ضيّق أكثر. من جهةٍ أخرى، التدخّلُ في سوريا خطيرٌ استراتيجياً: قربُها من إسرائيل وفلسطين من جهةٍ ولبنان من جهةٍ أخرى، التحالفُ مع إيران، كثافةُ المدن الرئيسةِ حيث تعيشُ الأغلبيّةُ السّاحقةُ من الشعب السوري، تجعلُ تدخّلاً من هذا النوعِ محفوفاً بالأخطار. أخيراً، دعونا نضيفُ أنَ التجاربَ الحديثة قد أثبتت أن بناءَ الدّول لا يكونُ من الخارج: عراق ما بعد صدام مختلفٌ بالتأكيدِ عن الدكتاتوريّة التي كان عليها، لكنه بعيدٌ جداً عما رغبت فيه واشنطن وتوقّعَته.

لا أحدَ يستطيعُ التنبؤ بتطور النظامِ الليبي الجديد، ماذا نقولُ عن أفغانستان؟ وصلَ التدخّلُ كما يمارس اليوم إلى طريقٍ مسدودٍ، بسبب عدمِ التفكير، عدمِ إدراجِه بوضوح ضمنَ تعدّديّةٍ حقيقيةٍ تقودُه وتراقبه. وأيضاً، بسبب عدمِ إيجاد وسيلةٍ صحيحة لإشراكِ الفاعلين المحليين في إعادة الإعمارِ.

بالنسبة لنظامِ الأسد، بالتأكيد، يستطيعُ أن يبقى، ربما بعضَ الوقتِ، لكنه مشوّهٌ للأبد وفقدَ بشكل خاص، القدرةَ الدبلوماسية التي تنعكسُ على النظام وتُعيدُ له هيبته. سيخرجُ من هذه التجربةِ المأساويّةِ مُعاقاً تماماً.

ج فري: لماذا على الأممِ المتّحدةِ و/ أو حلف الشمالِ الأطلسيّ التدخّلُ في سوريا وليس الجامعة العربية؟

برتران بادي: بكلِّ الأحوال، ليس حلفَ الشمال الأطلسيّ من سيتدخّلُ في سوريا، إلا إذا أثبتنا أن المحيطَ الأطلسي يحدّ سوريا، وأن هذه الأخيرةَ من الأهدافِ التي من أجلها تمَّ إنشاءُ

الحلف! لن يفهمَ أي تدخل إلا إذا تمّت المصادقةُ عليه عن طريقِ مشاركة عدّةِ أطراف، سواء كانت هذه المشاركةُ كليّةً تعودُ إلى هيئةِ الأمم المتّحدة أم كانت إقليميّةً ملزمة للجامعةِ العربية. لكن قوةَ وصلاحيّةَ هذه الأخيرة ضعيفةٌ: بحكم أنها لا تملكُ إلا قائداً واحداً، العربية السعودية التي قد تنضمُّ قطر إليها. التدخّلُ المستبعدُ حالياً للجامعة العربية، سيؤدي إلى قيامِ تحرّكاتٍ في بلاد الشام يقودُها النظامُ الملكيّ الوهّابي. ببساطةٍ، بعد سقوطِ بغداد، القاهرة ودمشق، ستظهرُ الخلافةُ الرابعة في العالمِ العربيّ، مع دلالةٍ غريبة يصعبُ تبريرُها. أين هي المطالبةُ بالديمقراطيةِ في الرياض؟

رامي أبو دياب: هل نتّجهُ فعلاً نحو حربٍ دبلوماسية في المنطقةِ بين إيران والعربيّةِ السعودية؟

برتران بادي: هذا موجودٌ منذ زمن، يؤثّرُ حتى على استقلاليّةِ باقي دول مجلس التعاونِ الخليجيّ، التي تخشى من الاضطرارِ على السيرِ على خطِّ الرياض وقطعِ العلاقات مع إيران الحاضرةِ اجتماعياً، ثقافيّاً واقتصاديّاً في عدّةِ دولٍ خليجية. عمان، الإمارات العربية وبدرجةٍ أقل الكويت. لا تملكُ هذه الدولُ أيَّ مصلحةٍ في مثل هذه المواجهة. أكثر من ذلك: الصراعُ بين إيران والعربيّةِ السعودية، وفق نظرةٍ ديمقراطية، يدفعُنا للتفكيرِ في خيارين أحلاهما مرٌّ، بما أن الأمرَ يتعلّقُ بصدام بين نموذجين سلطويين مختلفين جداً في الأسس. واحدٌ على علاقاتٍ مع الغربِ والآخر لا، هذا ما يخلقُ اختلافاً يكفي لعدمِ القدرةِ على حلِّ هذا الصراعِ المعقّد. الآن، إذا أتَت عقوباتٌ أكثر شدة من تلك المعلنة على إيران، ستكون مفاجئة للفئات الأكثر راديكالية في إيران، وسيتم إسكاتُ التيارات الإصلاحية التي عبرت عن نفسِها منذ ٢٠٠٩، إلى الأبد، مما سيؤدي إلى تصعيدِ التطرّف الذي لن يفيدَ أحداً. في مسألة بهذه الخطورة، على الدبلوماسية أن تأخذَ الملفَ منذ البداية: للأسف، لم تقدمْ الدبلوماسيةُ شيئاً في هذه الأزمة، رغم المحاولةِ السابقة، والناجحةِ لتركيا والبرازيل.

(*) برتران بادي، باحثٌ فرنسي يعمل أستاذاً في معهد الدراسات السياسية في باريس، وفي العديد من الجامعات الفرنسية. وله مؤلفات ترجم بعضها إلى العربية، نذكر منها كتابه «الدولتان».

* * *

أدب

قصة قصيرة ـ الجدار

بقلم: أميمة عز الدين

تناولَ معولاً وأخذَ يهدمُ في الجدارِ بمفردِه، تذكّرَ الليالي الطّويلةَ المتعاقبةَ وحرمانه من النورِ، الكوّةُ التي بأعلى الحائطِ بعيدةٌ عن مدِّ بصرِه، يتناوبُ مع زملائه السجودَ على قوائمِه الأربعة لينظر من الكوّةِ الضّيقةِ، يستنشقُ الهواءَ بقوّةٍ، يغمضُ عينيه عن جرادلِ قاذوراتِهم التي تعبقُ بالمكان. أنوفُهم تعوّدت على الرائحةِ النتنةِ بامتياز، لم يعدْ هناك فرقٌ. في الأعياد يتركونهم يتريّضون نصفَ ساعةٍ وبعدها تُغلقُ عليهم الزنازين، أبوابها عاليةٌ مصفّحةٌ من الحديدِ والفولاذ، ليس هناك مجالٌ لتداولِ المتعةِ سوى النظرِ في ذكرياتِهم المخبّأةِ في صدورِهم أو رسمِ هلاميٍّ يمثّلُ أولادَهم على الجدرانِ الباردةِ الباهتة، لا سبيلَ لتداول المتعةِ غير هذا، ومن يحاولُ امتطاءه والعبثَ، يركلُه بكلِّ قوةٍ وفى إصرارٍ وضراوة، لا شيءَ يهمُّ الآن غيرُ الحفاظِ على ما تبقّى منه، من آدميته. لن يحاولَ ممارسةَ ألعابِهم القذرةِ، ينتحي بعيداً عنهم ويظلُّ يرتّلُ بعضَ القرآنِ الذي حفظَه، بجانبِه زميله جو يرتّلُ بدورِه قليلاً من الترانيم، المكانُ يصلحُ لأن يكون قبراً مفتوحاً فمه على الدوام، يتطلّعُ للمحصولِ الجديد.

أجسادُهم نظيفةٌ ومازالت روائحُهم عطرةً، لم يحلقوا رؤوسَهم بعد، يتسمّعون أخبارَ الطلاء الكسرِ والهدمِ والبناءِ على مضض. الزّوارُ الجدد يستحقّون مياهاً نظيفةً ودوراتِ مياهٍ لقضاءِ الحاجةِ، فالجرادلُ لا تتّسعُ لقاذوراتِهم، كما أن الكوّةَ ستصبحُ مكاناً مناسباً

لتركيبِ تكييفٍ كبيرٍ قوّتُه ثلاثة أحصنة، وسيتمتّعون بالملابسِ النّظيفةِ المغسولةِ التي تأتيهم كلّ أسبوع في الزياراتِ المخصّصةِ.

يصيخون السمعَ للهوهم وضحكاتِهم العالية، يصيخون السمعَ وهم يسمعون أفواههم تلوكُ الطّعامَ الفاخرَ وترتوي أجسادُهم بماءِ الثلاجةِ البارد.

من بعيدٍ يرون العصابةَ وهم يتجاذبون أطرافَ الحديثِ، تحرسُهم بنادقُ العسكرِ في كلِّ مكانٍ،يدخّنون سجائرَهم الفاخرة باستعلاءٍ، يوزّعون هباتِهم في ثقةٍ، مازال الجدارُ يعلو بينه وبينهم، هو يراهم جيداً بينما هم يتغاضون عن رؤيتِه هو وأقرانه لا يتذكّرُ تهمتَه، إلى الآن، سنوات طويلة وهو يحاولُ أن يجدَ تهمةً ينضوي تحتَها فلا يجدُ لسؤاله جواباً شافياً، ويتجدّدُ حبسُه لزوم أمنِ الوطنِ وسلامته، رغم أنه لم يقربْ يوماً السّياسةَ ولا يفقه فيها شيئاً سوى أنه جادلَ رئيسَه ذاتَ مرةٍ بالعملِ وذكّره بعقابِ الله وانتقامِه الشديد لتغافلِه عن إيرادِ اسمه في كشفِ الترقية التي يستحقّها والتي تأخرت عنه خمسَ سنواتٍ عجاف، لم يشكه إلى رئيسِه الأعلى، فقط توجّه بالدّعاءِ لربّه وهو وحدَه علاّم الغيوبِ ويجيبُ المضطّر إذا دعاه وهو في تلك الحالةِ مضطراً حتى تجمّعَ حولَه بعضُ زملائه يؤازرونه في مطلبه، ليلتها لم يبتْ في سريرِه ولم يرَ وجهَ زوجتِه الصبوح إلا بعد شهرين من القبضِ عليه وإيداعه بسجن طرة حتى محاميه لم يستطعْ رغم مهارتِه إثباتَ براءته وحسنِ نيّته وأنه

لم يكنْ يقصدُ بدعائه غيرَ رفعِ مظلمتِه لربِّ العباد وأنه لم ينتوِ شراً.

وجدَ نفسَه بين ليلةٍ وضحاها سجيناً سياسيّاً، حتى إن أهلَ بيته وجيرانه افتخروا به، واعتبروه زعيماً وطنيّاً يمارسُ زعامتَه بالخفاء. لم يشفعْ له هدوءُه وعزوفه عن مشاركةِ الجيرانِ أنشطتِهم الاجتماعية، فسّروا ذلك على أنه محنّكٌ ومريب وزعيمٌ حكيم ينتظرُ اللحظةَ المناسبةَ لإثباتِ زعامته. حتى زوجته بالعمل كانت تتباهى بسجنِه السياسيّ، وتؤلّفُ حكاياتٍ عن آرائه الوهميّة في غلاءِ الأسعارِ، وتحرّشِ الشبابِ بالبنات بشارعِ جامعةِ الدّول العربيّة، وعن زيارةِ السّفير الإسرائيلي لمصرَ المعلنةِ وغيرِ المعلنةِ.حتى جلعاد شاليط لم يسلمْ من تنظيراتها المدعومة بآراء زوجِها الزعيم.

امتلأ ت الجرادلُ عن آخرها وصارَ على كلٍّ منهم أن يحملَ جردله بحرصٍ شديدٍ لتصريفه في المجرورِ العموميِّ للسجن، الرائحةُ تصيبُ أحد أفرادِ العصابةِ بالغثيان فيستندُ على كتفِ زميلِه الذي يعلو صوتُه مستنكراً ملوّحاً بيده وقد أمسك بالأخرى أنفه الكريمة

يمسكُها عن شمِّ تلك الروائحِ المختلطة، يرى الجدارَ يطولُ بينهم، هم لا يريدون رؤيتهم بينما يرون عوراتهم التي تبصّ من سراويلهم المنتفخةِ النظيفة يرونهم رؤيةَ العين، يقتربون منهم، معه معوله الذي يشوّحُ به بالهواء، يشقُّ صفحة الهواء التي أمامَه، يكسرُ ذلك الجدارَ القائمَ بينهم، في دفعةٍ واحدةٍ وبإشارةٍ منه كزعيم حكيم، يقومون بإلقاءِ جرادل قاذوراتِهم على أفرادِ العصابةِ علَّهم يتطهّرون.

* * *

قصائد للثورة

طارق نوفل

أبديُّ المطرِ

صوتُهم
مدىً من ندى
عرسٌ من أمل
وشاحُ السما
صوتُهم
عويلُ الفراتِ يهدهدُ مئذنة
دمشقُ تنزفُ الآنَ من ناعورةٍ أرملة
صوتُهم
هادئٌ عاصفٌ راعدٌ أبديُّ المطر
رقصُ الريحِ لسماءٍ تنحني
لتحملَ عن ظهورِ خيلِنا القمرَ
انبلاجُ الفرحِ جرحٌ يشعُّ كبحرٍ قمحٍ أبيض
حلمُ الخلودِ بالموتِ متوّجاً بأزقةِ حماة
هوتْ الدّنيا من حولِهم وما ارتجفوا
ذهبوا كم ذهبوا وعادَ صوتُهم
ليفتحَ الأبوابَ لشتاءٍ مشتهى
وليحرسَ النجومَ من قنصِ السفرِ
ولينبتَ سروا ً على كتفِ المجرّة
مجرّةُ شهداءٍ أنت يا وطني
.....

حروقُ البردِ

كمنجاتٌ تُقَطِّعُ الليل
خيوطاً لحميّة
نجمةٌ تذرفُ بحرا
يغرقُ بدموعِ صبية
بنتٌ تحضّرُ العشاءَ للموتى
فسائقُ الحافلةِ قد تأخّرَ بإبرازِ الهويّة
تململَ الجنرالُ كفراشٍ يابس
هوى الفجر
القناصةُ المهرة
قد دعوا الموتَ ليكونَ وجهَ المدينة
نساءٌ سيرسلنَ بشعرهنَّ
حبلَ رذاذ
لينتشلنَ الأملَ من وهنِ العدَميّةِ
رصاصٌ يفترشُ الرصيفَ
جثثٌ تخرقُ الرصاصَ بصوتِها
صوتُهم
جمرٌ تعتّقه الأيامُ حنجرة الريح
صوتُهم
مثخنٌ بالكبرياءِ
طاعنٌ بالبياضِ
ندبةٌ على جبينِ الماءِ
رائحةُ غد

تجوبُ السّماء
ظلالُهم مرايا الشمس
الآن
سيّدةٌ حمصيّةٌ تنتقي أثاثَ وجهِها
من حطامِ مقبرة
وتفتّشُ بينَ ثيابِه عن رائحتِها
فالشّظيةُ غيّرتْ من ملامحِ الضّحية
في آخرِ الزقاقِ
دميةٌ ترتجفُ بين يديّ طفلةٍ للتّو
عانقها الرصاصُ
شبّاكٌ اكتسى بالدّم
شرفةٌ زاوجتْ أهلها قذيفة
فأعلنت الانتحار
أنا أنا
المصابُ بحروقِ البرد
فلتدثّرني هذه العاصفةُ
و لتقتلعْني هذه العاصفةُ
فأنا منذُ الأزل
أغنّي للطوفان
وأنتظرُ العاصفة
.....

ديكُ الحريّةِ

واضحٌ كيومٍ شتويٍّ، حادٌّ كابتسامةِ طفلٍ، واثقٌ كالنسيان .

إنها العاشرةُ، السّاحةُ تتزيّنُ كنبيّةٍ جديدةٍ، لتعلنَ ولاءها للحياةِ فقط فقط.

النواعيرُ تُدَوزنُ أوتارَها، والماءُ يضبطُ إيقاعَهُ، هناك أطلَّ،علّق حنجرتَه أسرابَ حمام، وعاصفةَ سلام ومضى، ولكأنّ صوتَه شرطٌ ضروريٌّ للحريّةِ، كأنّ العالمَ قد تبركنَ في حنجرتِه .

صدحَ..... ردّدوا

لأولِ مرةٍ يسمعونَ أصواتِهم في العلن

لأوّلِ مرّةٍ يهتفون بأصواتهم من حناجرِ غيرهم

هناك تجرّؤوا على النظرِ إلى الشمسِ أول مرة، تلمّس الأمل وجودهُ وأعلنوا ولادةَ الحياة.

لصوتِكَ رعشةُ الولادةِ، هذا الزواجُ الأبديُّ ما بين البحرِ والمغامرة

صوتكَ ينتشلُ الظلامَ من قلبه، برفقٍ يطردُ يباسَ الخوفِ في ظلالِنا

ربّما لم يجدِ الموتُ أروعَ من صوتك، منبِّهاً صباحيّاً فانتقاك، تكتنزُ النواعير أنغامك، وشماً أبدياً، ويعتّقُ الدّنُّ بين حبّاتِ عنبه أنفاسَكَ خمراً يليقُ بالآلهة.

يا قديسَ الجمعةِ.... يا ديكَ الحريّةِ، يا بائعَ فرحٍ جوّالٍ، من هنا مررْتَ....

رميتَ كثيراً من الأغاني ومن الدفءِ ومن الأملِ ومضيتَ بحيثُ لن ننساكَ ولن نجدكَ.

فسلامٌ عليكَ يومَ صدحتَ ويومَ نُحرتَ ويومَ تُبعثُ من حناجرِنا حرّا.

تقارير

تقرير منظمة أفاز

أفاز تكشف عن حجم وفظاعة غرف تعذيب نظام الأسد

تقرير جديد يقدم تفاصيل عن مواقع وظروف ومراكز الاعتقال في سورية

تنشر المنظمة العالمية للحملات (أفاز) تقريراً جديداً عن حجم الرعب في مراكز الاحتجاز التابعة لنظام الأسد، حيث أن لجنة المراقبين العرب لا تزال تتابع أعمالها داخل سورية.

تستمر أجهزة الأمن التابعة لنظام بشار الأسد باعتقال المواطنين السوريين المعارضين للنظام، حيث يتعرض معظم المتعقلين للتعذيب، داخل مراكز الاعتقال المكتظة، من السجون إلى مراكز الاعتقال غير الشرعية في جميع أنحاء البلاد. وقد قامت آفاز بتحديد مواقع هذه المراكز (والتي تتضمن بعض المدارس)، وأسماء القيمين والمشرفين عليها، وعلى عمليات التعذيب التي تجري في داخلها، من ضباط ومسؤولين، على أعلى مستوى في الجيش والأمن.

الناشطون الحقوقيون الذين يعملون مع آفاز، في مختلف أنحاء سورية، قاموا بفهرسة روايات الرعب الناجم عن التعذيب داخل المعتقلات، وظروف المعاناة القاسية التي يعيشها المتظاهرون السلميين الخاضعين تحت وطأة عملية القمع الوحشي، حيث يتركون ليتعفنوا داخل سجون نظام الأسد السيئة السمعة.

لقد تم التأكد من مقتل ما يزيد عن ٦١٧ شخصاً تحت التعذيب على يد قوات الأمن في سورية منذ بدء حملة القمع في ١٥ آذار من العام المنصرم، والتي حصدت أرواح ما لا يقل عن ٦٨٧٤ شخصاً، وأسفرت عن اعتقال ما يزيد عن ٦٩٠٠٠ شخص خلال التسعة أشهر الماضية.

مديرة الحملات في آفاز، ستيفاني برانكفورت قالت: «لقد حاول أتباع الأسد كسر الحراك المطالب بالديمقراطية من خلال غرف التعذيب هذه، ولكن الشعب السوري لايزال يواصل نضاله من أجل نيل كامل حقوقه، وهو يطالب الجامعة العربية بعدم خيانة نضاله السلمي العظيم، ومن أجل مصداقية بعثة جامعة الدول العربية، فإن على المراقبين زيارة غرف التعذيب هذه، وتأمين ضمانات فورية من أجل أن ينهي النظام ارتكاب هذه الفظائع. لقد حان الوقت لنقول كفى، ولتقوم الأمم المتحدة بمعاقبة بشار الأسد ومن معه، ممن يقودون أو يمارسون عمليات التعذيب، وإحالتهم إلى محكمة الجنايات العالمية بتهمة ارتكاب جرائم بحق الإنسانية».

في شهر آب الماضي اعتقل منهل (أحد الناشطين مع آفاز) في مدينة حماة، على يد الأجهزة الأمنية بعد أن وجدوا في حوزته جهاز هاتف ثريا، وعدد من مقاطع فيديو للمظاهرات. وقد تم اقتياده إلى فرع المخابرات العسكرية (فرع ٢٨٥) في دمشق، وجرى احتجازه لمدة ٦٤ يوماً. يقول منهل: «لقد اقتلعوا أظافر يدي وقدمي، وأبقوني واقفاً لمدة ٨ أيام، بينما كانت يداي مربوطة إلى قضبان معدنية فوق رأسي. دون أن يقدموا لي الطعام أو الماء، ودون وجود حمام لقضاء حاجتي، أو مساحة أستطيع النوم فيها،

ليجبروني على الاعتراف بأني إرهابي. لقد كانوا يضربونني بشكل مستمر، لقد رأيت الموت بعيني، فقد قاموا بتعذيبي حتى الموت تقريباً. حيث صعقوني بالكهرباء في أماكن حساسة من جسدي، وكانوا يسكبون الماء على جسدي ويضربونني بشدة ودون توقف حتى أصبح جلدي أزرق اللون، وقد كسر عدد من أضلاعي. بعد ثمانية أيام نقلت إلى زنزانة أخرى مع غيري من المعتقلين، لقد كنا تقريباً حوالي ١٥ معتقلاً، في زنزانة لا تزيد مساحتها عن ١٠ أمتار مربعة، غير مزودة بالتهوية أو حتى بنافذة، لم نتمكن من النوم، كنا نجلس فوق بعضنا البعض. وكان الأمن يعطينا ليترين من الماء والقليل من الخبز لنا جميعاً. لقد تركت ورائي العديد من المعتقلين الذين يعيشون في مثل هذه الظروف».

في دمشق يوجد شارع معروف لدى أهالي المدينة باسم «شارع الأفرع»، بسبب وجود عدد من الفروع الأمنية فيه. بعضهم له سجون تحت الأرض، مكتظة بالمعتقلين الذين يتم تعذيبهم يومياً.

أحد أشهر مواقع التعذيب يمكن إيجاده خلف مبنى الجمارك في منطقة كفرسوسة في العاصمة دمشق. ويتضمن الموقع فرع المداهمات العسكرية، وفرع التحقيقات العسكرية والذي يعرف بالفرع ٢٢٨، وفرع مخابرات دمشق، أو ما يعرف بالفرع ٢٢٧، كما يوجد مركزين آخرين للاعتقال، أحدهما في الطابق الرابع والآخر في الطابق الأرضي.

باحثو آفاز يلتزمون بشروط صارمة من أجل التحقق من صحة المعلومات. كل حالة قتل أو اعتقال تؤكد من خلال ثلاث مصادر منفصلة ومستقلة، من ضمنها أحد أفراد عائلة الشخص المعتقل، وفي حالة الوفاة يتم التأكد من الشيخ الذي أمّ صلاة الجنازة على القتيل.

من خلال العمل مع فريق حقوقي مؤلف من ٥٨ حقوقي في سورية، بالإضافة إلى الشراكة مع عدد من المنظمات الحقوقية الفاعلة على الأرض، تمكنت المنظمة العالمية للحملات (آفاز) من تأكيد مقتل ٦٢٣٧ شخص في سورية في الفترة الواقعة ما بين ١٥ آذار و٩ كانون الأول، من العام المنصرم. كما تمكنا من تسجيل ٦٩٠٠٠ حالة اعتقال منذ آذار الماضي، حيث لا يزال أكثر من ٣٧٠٠٠ شخص رهن الاعتقال إلى الآن، في حين تم الإفراج عن ٣٢٠٠٠ شخص، العديد منهم لا يزالون يحملون ندوباً جراء التعذيب الذي تعرضوا له خلال فترة الاعتقال.

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال:

مدير الحملات في العالم العربي

وسام طريف

٠٠٩٦١٧٦٩٩٤٤٦١ أو

wissam@avaaz.org

المستشار الإعلامي في الشرق الأوسط

محمد دياب ٠٠٩٦١٣٢٨٢٩٥٧ أو

mouhamad@avaaz.org

ملاحظات للمحرر

خريطة توضح مواقع مراكز الاعتقال في سورية

Detentioncentres.html/http://disappeared.avaaz.org

نقاط عامة

* ـ تقسم مراكز الاعتقال في سورية بين الأمن السياسي والأمن العسكري وأمن الدولة والمخابرات الجوية، ويمكن النظر إلى الهيكل التنظيمي في كل محافظة على النحو المبين في المعلومات الواردة أدناه.

* ـ التعذيب منتشر على نطاق واسع ويحدث في جميع مراكز الاحتجاز تقريباً. أقسى أشكال التعذيب تجري في الفروع الأمنية العسكرية وفروع

المخابرات الجوية حيث يتم استجواب الضحايا قبل أن يتم نقلهم إلى السجون المركزية في بعض الأحيان. العديد من المعتقلين السابقين أفادوا أن الظروف في السجون المركزية أقل فظاعة منها في مراكز الاعتقال التابعة للفروع الأمنية، كما أنه من الممكن أن يتواجد القليل من الطعام في السجون المركزية، بالإضافة إلى أن التعذيب يصبح أخف وطأة، وقد قدم العديد من المعتقلين أدلة تشير إلى الاكتظاظ الشديد داخل مراكز الاعتقال.

أساليب التعذيب

وصف معتقلون سابقون ظروف احتجازهم داخل مراكز الاعتقال لآفاز، التي وثقت أساليب التعذيب الشائعة ومنها:

* ـ الكرسي الألماني: يقيد المعتقل إلى كرسي حديدي له أجزاء متحركة، ثم يتم ثني الكرسي إلى الوراء، ما يؤدي إلى إحداث ضغط شديد جداً على العمود الفقري للسجين، ما يسبب ألماً شديداً لا يحتمل وحالة شبه دائمة من الاختناق. وقد تؤدي هذه الطريقة من التعذيب إلى كسر فقرات عدة في العمود الفقري، كما أنها قد تسبب حالة من الشلل قد تستمر لوقت طويل، والصداع المزمن وارتفاع ضغط الدم والتهابات في المسالك البولية، ومشاكل في المعدة.

* ـ الدولاب حيث يوضع السجين بين دولابين ضخمين. حيث تبقى المؤخرة في وضعية ظاهرة إلى الأسفل، بينما تقيد اليدين إلى خلف الظهر، في حين يبقى فقط الرأس والقدمين على العجلات، بحيث يضرب السجين على قدميه ورأسه حتى يسيل الدم منهما.

* ـ الصعق بالكهرباء، وتطبيقها على الأعضاء التناسلية، وأجزاء أخرى من الجسم.

* ـ إزالة أظافر اليدين والقدمين.

* ـ تعليق السجين من اليدين متدلياً من السقف، وإجباره على الوقوف لأيام عدة.

* ـ تهشيم الرأس عبر حصره بين جدارين متحركين.

* ـ الضرب المبرح على الرأس.

* ـ إطفاء السجائر في الجسم.

* ـ حرمان السجين من النوم لأيام عدة.

مراكز الاعتقال

خريطة توضح مراكز الاعتقال المذكورة
http://disappeared.avaaz.org/detentioncentres.html

حمص

المخابرات الجوية

يقع المركز على طريق حماة، عند دوار يعرف لدى أهالي مدينة حمص بدوار الجوية (نسبة إلى الفرع)، أحد المعتقلين السابقين في هذا الفرع قال لآفاز إنه كان واحداً من بين ١٤ معتقلاً، احتجزوا في زنزانة لا يتجاوز طولها وعرضها ٢ متر، وقد حصلت آفاز على أدلة دامغة تؤكد مقتل ١٦ شخصاً تحت التعذيب. في العديد من الصور التي حصلت عليها آفاز كأدلة يظهر على جثث الضحايا آثار التعذيب الواضحة كما يظهر جلياً أن عيون الضحايا قد اقتلعت من مكانها.

عدد كبير من الذين كتب لهم النجاة، غادروا هذا الفرع وقد أصيبوا بإعاقات حادة نتيجة الاستجواب والتعذيب اللذين خضعوا لهما. بعضهم احتجز لمدة تتراوح بين يوم واحد وأربعة أيام فقط، أما آخرون فقط احتجزوا لأسابيع عديدة.

فرع الأمن العسكري

بالقرب من مديرية التربية في مدينة حمص

قرب محطة القطارات، لهذا الفرع سجن منفصل يعرفه أبناء مدينة حمص باسم سجن البالونة ويقع في حي باب تدمر يبعد حوالي ٢٠٠ متر عن الكراج الجديد. ويوجد سجن البالونة الجديد عند طريق حماة بالقرب من فرع المخابرات الجوية

القصير ـ شارع الجلاء

فرع الأمن السياسي

القصير ـ يبعد ١٠٠ متر عن فرع الأمن العسكري في شارع الجلاء

سجن حمص المركزي

نفذ المعتقلون في سجن حمص المركزي إضراباً عن الطعام في وقت سابق من هذا الأسبوع، احتجاجاً على الظروف السيئة التي يعيشها المعتقلون داخل السجن. وقال المعتقلون إنهم ينامون بين أكوام من القمامة المتراكمة. ٤٠٠٠ سجين يحتجزون حالياً، وسط عدد يفوق قدرة السجن على الاستيعاب بأضعاف. المهجع الواحد معد لاستيعاب ٦٥ سجين في حين يبيت الآن في المهجع ٣٠٠ سجين. الطعام لا يكفيهم بحيث أنه يوزع لـ ٦٥ شخص فقط، وبالتالي فإن الطعام بالكاد يقدم للسجناء بما يكفي لإبقائهم على قيد الحياة.

المعتقلون يعانون من البرد القارص. حيث يتشارك كل ثلاثة منهم غطاءاً واحداً، ناشطون رفيعو المستوى قد بدأوا إضراباً عن الطعام حالياً من ضمنهم الناشط الحقوقي صاحب التاريخ الطويل في معارضة النظام نجاتي طيارة وهو والد عضو المجلس الوطني ناجي طيارة.

وقد حصلت آفاز على معلومات تفيد بأنه يتم إدخال ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ معتقل جديد يومياً دون الإفراج عن أي منهم. والمهاجع مجهزة بـ ٦٥ سريراً فقط، يتناوب المعتقلون في النوم عليها في حين يحاول بعضهم الآخر إيجاد مساحة له للنوم على الأرض. وكل مهجع مزود بـ ٣ حمامات فقط لا تكفي لـ ٣٠٠ معتقل ينامون في المهجع. خدمة المياه تكاد تكون مقطوعة على الدوام، وبالتالي فلا يوجد نظافة حقيقية لا للسجناء أو للسجن، وتتراكم القمامة داخل المهاجع لأسابيع عديدة قبل أن تتم إزالتها وعلى المعتقلين أن يتعايشوا مع الرائحة الكريهة والحشرات التي تتكاثر بسبب القمامة، والتي تسبب الطفح الجلدي وغيره من الأمراض. كما تفشى القمل لدى عدد من المعتقلين بسبب قلة الاستحمام، عدا عن سوء التغذية حيث سجلت العديد من حالات التسمم الغذائي.

كنيسة دير مخلص

تقع ما بين حي النزهة والمرجة في حي باب السباع.

محمد أحد المعتقلين السابقين في الكنيسة قال: «كنا حوالي ٢٠ شخصاً، ولكن المزيد من المعتقلين أتوا لاحقاً، وقد أفرج عني بعد ذلك، لقد تعرض المعتقلون هناك للضرب المبرح، وهو مركز اعتقال مؤقت، لقد احتجزونا لبضع ساعات حيث تم ضربنا، وبعد ذلك تم الإفراج عن بعضنا في حين نقل الباقي إلى فرع الأمن العسكري في باب السباع».

فرع الأمن الجنائي

يقع في منطقة زيدل في محيط مدينة حمص

المشفى العسكري في حمص

لقد وردت تقارير لآفاز من قبل معتقلين سابقين أن هذا المشفى استعمل كمركز للاعتقال حيث

مورست فيه أساليب تعذيب وحشية.

عمر أحد المعتقلين الذين تم احتجازهم في المشفى بعد إصابته قال: «لقد دفعت عائلتي مبلغاً من المال لذا ففي النهاية تم الإفراج عني، ولم أتعرض للتعذيب أثناء فترة احتجازي، ولكن العديد من المصابين الذين كانوا في المشفى قد تعرضوا للتعذيب، حينما كان يفتح باب غرفتي، تمكنت من رؤية العديد من الغرف في الممر، وقد بقيت مقفلة لمدة ١٥ يوماً، وحين تم نقلي من المشفى إلى فرع المخابرات الجوية، التقيت بعض المعتقلين الذين احتجزوا في تلك الغرف المغلقة، لقد كانوا حوالي ٢٠ شخصاً في إحدى تلك الغرف، ولكن بعضهم كان قد مات، حيث أنهم لم يتلقوا أي طعام طوال فترة احتجازهم».

«في الغرفة التي كنت محجوزاً فيها، كان يوجد رجل جريح في سرير آخر بجانبي، كان يتعرض للضرب مرة واحدة على الأقل يومياً، لقد رأيت بأم عيني الديدان والحشرات الصغيرة تزحف داخل وخارج جرحه».

«في نفس المستشفى، كانوا يعمدون إلى حفر العين لاقتلاعها من مكانها، كما استخدموا لحام الحديد لحرق اللحم الظاهر من الجسم بينما كان الجريح مستيقظاً، في بعض الحالات كانوا يقومون بسحب الشعر من مكانه باستخدام القوة».

«في المستشفى أيضاً كانوا يستعملون طريقة الشنق لتعليق الجرحى رأساً على عقب، حيث كانوا يبقونهم معلقين كذلك لأيام عدة، في بعض الأحيان كانوا يستعملون طرقاً مختلفة في التعذيب، تبعاً لنوع الجرم الذي يتهم به المعتقل، فمثلاً عقاباً على التصوير كانوا يكسرون الذراع، أو المعصم، والأصابع واحداً تلو الآخر، كما أنهم يقتلعون العيون من مكانها».

تدمر

سجن تدمر

يقع في صحراء تدمر، يبعد حوالي ١٢٥ كلم شمال شرق دمشق

دمشق/ ريف دمشق

في دمشق يوجد شارع يعرفه أهل المدينة بشارع الفروع الأمنية، بسبب وجود عدد من الفروع الأمنية في نفس الشارع، يقع الشارع خلف مبنى الجمارك في منطقة كفرسوسة. والفروع الأمنية الموجودة فيه هي:

فرع المداهمات العسكرية

فرع التحقيقات العسكرية (الفرع ٢٢٨)

خالد أعطى لآفاز شهادته على فترة اعتقاله في هذا الفرع.

واحدة من تقنيات التعذيب في هذا الفرع، هي وضع رأس السجين بين جدارين معدنيين متحركين، بحيث يطبقان عليه، وفي كثير من الأحيان يتم تهشيم الرأس خلال هذه العملية، فقد لقي بعض الأشخاص حتفهم أثناء تعرضهم لهذا النوع من التعذيب.

طريقة أخرى هي سرير خشبي مؤلف من قطعتين يطوي من منتصفه، أحياناً ينام السجين على بطنه ويطوى السرير بحيث تلاصق الساقين الرأس ما يؤدي إلى كسر العمود الفقري والإصابة بالشلل.

طريقة الدولاب وهي الأسهل، أنا شخصياً أفضلها على باقي الطرق. (انظر إلى وصفها في الأعلى).

«بشكل عام، يتم اعتقال الشخص وأخذه إلى

الفروع الأمنية، ومن ثم يذهب لرؤية القاضي، ومن ثم يعود إلى الفرع حيث يتم فتح ملف للمعتقل، من ثم يعود لرؤية القاضي حيث يطلق عليه القاضي حكمه. أثناء تواجدنا في الفروع الأمنية نحلم بالجنة، والتي هي في هذه الحالة السجن. لأنه يمكننا العيش في السجن من دون تعذيب تقريباً. ولكن في الفروع الأمنية فنحن لا نعامل كالبشر، حيث يقومون بتجريدنا من كامل حقوقنا، ونخضع للإهانة والذل طوال الوقت، نتضور من الجوع، ولا نشرب المياه ولا نملك حتى الحق بالذهاب إلى الحمام».

«كنا حوالي ٤٠ شخصاً في الفرع، وضعونا في زنزانة مساحتها ١٠ أمتار مربعة، سمحوا لنا بالذهاب مرتين يومياً إلى الحمام لقضاء حاجتنا، وأحياناً ٣ مرات في اليوم، ولكن هذا كان تعذيباً بحد ذاته، كانوا يعطوننا ٨ ثوان فقط لقضاء الحاجة، كانوا يعدون الثواني ومن ثم يركلون الباب ويدخلون، وفي معظم الأحيان كانوا يركلون الباب بقوة بحيث يضرب برأسنا لدرجة أن الدم يبدأ بالسيلان من الرأس، الكلام من المحرمات هناك. النوم ليس من المحرمات، ولكن في العديد من الأحيان هو كذلك، بحسب قوانين الأجهزة الأمنية فإن النوم ممنوع من الصباح وحتى بعد الظهر، ولكن رأس السجين يبدأ بالدوران، وتأتينا الأفكار سيحرمونك من النوم، سيعذبونك، وكانوا حينما يجدوننا بهذه الحالة يسخرون منا ويضحكون علينا».

«كان هناك رجل عجوز محتجز هناك، عمره ٧٠ عاماً، لقد أهانوه بشدة هو وولده، لقد كانوا يعاقبونه بسبب ابنه، لقد كان مشهداً مؤلماً بالنسبة لباقي المعتقلين، الذين يتخيلون آباءهم مكان هذا الرجل العجوز، لقد كانوا يضربونه بينما كانوا يأخذونه إلى الحمام لأنه لا يستطيع المشي بسرعة كافية، أضمن لك بأنه أمر مؤلم للغاية أن تشاهد أباً عجوزاً يعاني من الجوع».

«هذه الفروع مخصصة للجنود المنشقين، أحياناً كانوا يعتقلون الجندي قبل أن يقوم بالانشقاق حتى، حيث كانوا يعتقلون أي جندي فقط لأنه أظهر علامات ندم بسبب إطلاقه النار على المتظاهرين، لقد كان هناك رجل قيد إلى الباب في زنزانة منفردة، لقد سمح له بتناول الطعام مرتين يومياً، وفي بعض الأحيان كان يحرم من الذهاب إلى الحمام، ما يضطره إلى التبول على نفسه».

«بعض الزنزانات في الفرع كانت صغيرة بحيث لا يمكن قياس مساحتها بالمتر بل بالسنتيمترات، لدرجة أنه حتى لو كان السجين لوحده فيها، فإنه لن يجد مساحة كافية للجلوس، المساحة كافية للوقوف فقط، وإذا مرض أحد السجناء، فلن يحضروا له طبيباً، كانوا يحضرون الطبيب فقط من أجل الحالات التي شارفت على الموت، لأن الحفاظ على حياة المعتقل هي مسؤوليتهم».

المقر العام للاستخبارات (فرع ٢٨٥)

فرع مخابرات دمشق (فرع ٢٢٧)

يحوي على سجنين وغرفة للاستجواب في الطابق الأرضي.

فرع الأمن العسكري لريف دمشق – مدير الفرع: رستم غزالة

تقع في منتصف أوتستراد المزة ، بالقرب من دوار المجتهد في كفرسوسة، وفيه سجن معروف بأن تعذيب المتظاهرين يتم بداخله بأكثر الطرق وحشية.

مبنى الفوج ٤١ في القوات الخاصة

يقع تحت جسر حرستا

فرع فلسطين (فرع ٢٣٥)

يقع على طريق المطار بالقرب من كلية الهندسة الميكانيكية. الطابق السفلي من هذا الفرع عبارة عن سجن، بداخله ١٦ مهجع و٣٢ زنزانة منفردة. في كل مهجع ما بين ٣٠ إلى ٥٠ سجين، على الرغم من أن المهجع الواحد يستوعب ٢٠ سجيناً فقط، كما يوعد ٦ غرف احتجاز إضافية في الطابق الأرضي.

فرع الدوريات (الفرع ٢١٦)

يقع بالقرب من فرع فلسطين، وهو مؤلف من عدة مبانٍ، في واحد من تلك المباني يوجد سجن تحت الأرض.

فرع مكافحة الإرهاب

يقع في منطقة جسر الأبيض

فرع الأمن العسكري

فرع ريف دمشق للأمن السياسي

يقع في نهاية أوتستراد المزة خلف مبنى بنك الدم، هذا الفرع هو المقر الإداري لفروع الأمن السياسي المتبقية في ريف دمشق.

محمد المعتقل السابق في هذا الفرع قال لآفاز: «يوجد سجن في الطابق الخامس بالإضافة إلى زنزانات تحت الأرض، يوجد مساجين هناك معتقلين منذ أربع سنوات، بعضهم كانوا عرضة للتعذيب، بواسطة الصعق الكهربائي طوال مدة اعتقالهم.».

فرع الجبة للأمن السياسي

في منطقة الجبة بالقرب من المزرعة، تستخدم فيه أساليب التعذيب على نطاق واسع بما فيها طريقة الصعق الكهربائي.

فرع التحقيقات السياسية

يقع هذا الفرع مقابل صالة الفيحاء الرياضية، يوجد في قبو المبنى سجن فيه ٣٢ زنزانة انفرادية.

فرع الميسات

يقع بالقرب من دوار الجبة.

سجن عدرا

يوجد مبنى يقع إلى الجنوب من سجن عدرا المركزي، والذي تحول إلى مركز اعتقال للسجناء السياسيين.

هو واحد من أسوأ مراكز الاعتقال، وقد تأكد آفاز من حدوث ١٤ حالة إعدام لسجناء سياسيين، وقد دفنت جثثهم في فناء السجن، عمر أحد المعتقلين السابقين قال لآفاز: «يوجد العديد من الزنزانات المنفردة في هذا السجن، لا يتجاوز طول الواحدة منها ٢م وعرضها ٦٥سم، وارتفاعها ٢,٥م. يوجد حمام في نفس الزنزانة، وأحياناً يحتجز في الزنزانة الواحدة ٣ أشخاص. لقد كنت في زنزانة معدة لاستيعاب ٣٦ شخصاً ولكن عددنا كان ١٢٠ شخصاً».

في العام ٢٠١٠ قارب عدد المعتقلين في هذا السجن ٧٠٠٠ سجيناً، بينهم ١٢ امرأة، عدد كبير من المعارضين كانوا معتقلين هناك مثل أنور البني ومسعود حميد وهيثم المالح وكمال اللبواني.

سجن صيدنايا السياسي

فيه ١٥٠٠٠ معتقل، مساحة كل مهجع فيه ١٦ متر مربع، بداخلها ٤٠ سجيناً، وهو تحت السيطرة العسكرية.

أمن الدولة

مقر أمن الدولة الرئيسي

يقع في منطقة كفرسوسة بالقرب من دوار المجتهد، فيه سجنان مقسمان إلى جناح شرقي وآخر غربي

فرع الخطيب

يقع في شارع بغداد، حالياً يوجد بداخله حوالي ٤١ معتقلاً، جميعهم تقريباً من مدينة دوما.

فرع النجهة

قصر الرئاسة

يقع هذا الفرع في جبل قاسيون

فروع المخابرات الجوية

فرع المخابرات الجوية

يقع في مطار المزة العسكري، يعرف في سورية بأنه أكثر مراكز الاعتقال وحشية، وإدارة هذا الفرع موجودة في ساحة التحرير في منطقة الزبلطاني.

فرع المنطقة للمخابرات الجوية

يقع في بلدة حرستا عند مفرق عربين، يوجد بداخله ٢٠٠٠ معتقل، معظم معتقلي حي القابون موجودون في هذا الفرع.

مبنى البلدية في دوما

يستعمل حالياً كمركز للاعتقال

سجن دوما

سجن دوما للنساء

فرع الأمن الخارجي، في حي المالكي

فرع المعلومات

فرع الأمن الجنائي في ساحة الجمارك

سجن منطقة التل.

حماة

فرع الأمن العسكري في حماة

(الفرع ٢١٩)

المسؤول عن الفرع: محمد مفلح

محمد مفلح: هو المسؤول عن المجزرة التي حصلت في (جمعة أطفال الحرية) في ٣ تموز من العام المنصرم، حيث بلغ عدد ضحايا المجزرة ٧٨ قتيلاً، ولكن الناشطين في مدينة حماة يعتقدون بأن عدد القتلى أكثر من ذلك بكثير، ويقول ناشطون بأنه تمت ترقية محمد مفلح ليستلم منصب رئيس الفرع٨ بسبب دوره في تلك المجزرة، (لقد تم نقله مؤخراً إلى حلب، وهناك حاجة إلى المزيد من التحقق في الأمر).

سجن حماة المركزي

سجن حماة

يقع بالقرب من المنطقة الصناعية

معهد تقنية الكمبيوتر

تحول إلى مركز مؤقت للاعتقال وتجري فيه عمليات تعذيب، يوجد في منطقة القصور.
http://www.youtube.com/watch?v=XPInQOL-CkM
تم تصوير هذا الفيديو بواسطة «منهل» أحد الناشطين مع آفاز

حلب

سجن حلب المركزي

فرع أمن الدولة في حلب

جبل السمان

فرع المخابرات الجوية

حي الزاهرة بالقرب من دار الأيتام

سجن قلعة حلب

درعا

فرع المخابرات الجوية (العمليات الخاصة)

يوجد فيه أكثر من ٥٠٠٠ معتقل، حسبما أكد أحد المعتقلين السابقين في هذا الفرع، بالإضافة إلى تأكيد عدد من الباحثين في مجال حقوق الإنسان.

دير الزور

سجن دير الزور

اللاذقية

السجن المركزي

منطقة المغاربة ـ شارع العربي ـ خلف مبنى المحكمة.

فرع الأمن السياسي

أوتستراد الثورة، قرب شركة المياه، مقابل حديقة صغيرة، يقع السجن في الطابق الأرضي.

فرع الأمن العسكري

دوار هارون مقابل جامع الحسن

فرع أمن الدولة

بالقرب من شركة المياه

فرع المخابرات الجوية

المشروع السابع قرب تسجيلات النور، يقع السجن في الطابق الثاني تحت الأرض.

فرع الأمن الجنائي

حي تشرين.

مدرسة جول جمال

المركز الرياضي ـ حي الرمل الجنوبي ـ ساحة التقصي ـ مبنى بيت جمعة

المقر الإداري للبحرية

الملعب البلدي

تحول إلى مركز للاعتقال

مدينة اللاذقية الرياضية

تحولت إلى مركز للاعتقال.

الحسكة

سجن الحسكة المركزي

إدلب

مركز جسر الشغور للاعتقال

يقع في ريف إدلب بالقرب من قرية حلوز

طرطوس

سجن طرطوس

يوجد بداخله آلاف المعتقلين بحسب عدد من الباحثين في مجال حقوق الإنسان.

السويداء

سجن السويداء المركزي (للمدنيين).

* * *

تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش
حول الوضع في سورية

«بأي طريقة»

مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سورية

ملخص

منذ بداية المظاهرات المعارضة للحكومة في مارس/آذار ٢٠١١ قتلت قوات الأمن السورية أكثر من ٤٠٠٠ متظاهر، وألحقت الإصابات بالكثيرين، واعتقلت تعسفاً عشرات الآلاف في شتى أنحاء البلاد، وعذبت الكثيرين منهم أثناء احتجازهم. هذه الانتهاكات، التي وثقتها هيومن رايتس ووتش بشكل مستفيض استنادا إلى أقوال المئات من الضحايا والشهود، التي تم ارتكابها ضمن هجمة واسعة النطاق وممنهجة استهدفت السكان المدنيين، ومن ثم فهي تشكل جرائم ضد الإنسانية.

يركز هذا التقرير على مسؤولية الأفراد ومسؤولية القيادة للقادة العسكريين السوريين ومسؤولي المخابرات، فيما يتعلق بهذه الجرائم. يستند التقرير إلى مقابلات مع ٦٣ منشقاً من الجيش وأجهزة المخابرات المختلفة. هؤلاء المنشقون أطلعوا هيومن رايتس ووتش على معلومات تفصيلية عن مشاركة وحداتهم في الانتهاكات، وعلى الأوامر التي تلقوها من القادة على مختلف المستويات القيادية. قدم المنشقون معلومات عن الانتهاكات التي وقعت في سبع محافظات سورية: دمشق ودرعا وحمص وإدلب وطرطوس ودير الزور وحماة.

قابلت هيومن رايتس ووتش كل من المنشقين على انفراد في مقابلات مطولة. الانتهاكات الموصوفة في هذا التقرير تم وصفها على انفراد من قبل عدد كبير من المنشقين وبكثير من التفصيل يكفي لإقناع الباحث بأن من أجريت معهم المقابلات الفردية لديهم معرفة شخصية بالحوادث والوقائع المعنية. هناك العديد من الأقوال والروايات تم استبعادها من التقرير؛ لأن من أجريت معهم المقابلات لم يوفروا تفاصيل كافية.

إن أقوال الجنود والضباط المنشقين من الجيش السوري وأجهزة الأمن السوري لا تدع أدنى مجال للشك في أن الانتهاكات تُرتكب بناء على سياسة تتبناها الدولة، وأن الأوامر تصل إلى الضباط والجنود مباشرة من أعلى المستويات من القيادة العسكرية والمدنية السورية، أو بتصريح منها أو بتغاضي من هذه القيادة عن ما يحدث من انتهاكات.

يظهر من نتائج هيومن رايتس ووتش في التقرير أن القادة العسكريين والمسؤولين في أجهزة المخابرات منحوا أوامر مباشرة وأوامر مستمرة باستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين (هناك ٢٠ واقعة على الأقل من هذا النوع موثقة بشكل مفصل في التقرير) وكذلك أوامر بالاعتقالات غير القانونية والضرب والتعذيب للمحتجزين. فضلاً

عن ذلك، فإن القادة العسكريين رفيعي المناصب وكبار المسؤولين، ومنهم الرئيس بشار الأسد ورؤساء أجهزة المخابرات، يتحملون مسؤولية القيادة عن الانتهاكات التي ارتكبها مرؤوسوهم، وذلك بحسب درجة معرفتهم أو بما يُفترض بهم أن يعرفوه عن الانتهاكات ثم أخفقوا في التدخل لمنعها.

لقد تكرر زعم السلطات السورية بأن العنف في سوريا ترتكبه عصابات إرهابية مسلحة، بتحريض وتمويل من الخارج. وثقت هيومن رايتس ووتش عدة وقائع قام خلالها المتظاهرون ومجموعات من أبناء الأحياء المسلحين باللجوء إلى العنف. ومنذ سبتمبر/أيلول، زادت كثيراً الهجمات المسلحة على قوات الأمن، مع إعلان الجيش السوري الحر مسؤوليته عن العديد من هذه الهجمات، وهو مجموعة معارضة مسلحة أعلنت عن نفسها، وفيها بعض كبار الضباط، وتعمل من تركيا. وزعمت السلطات السورية أن أكثر من ١١٠٠ من عناصر الأمن السوري قد قُتلوا منذ بدء المظاهرات المعارضة للحكومة في أواسط مارس/آذار.

إلا أنه ورغم زيادة عدد الهجمات التي يشنها المنشقون والجماعات المسلحة في الأحياء السكنية، فإن أقوال الشهود والمعلومات المرتبطة بأقوالهم تشير إلى أن أغلب المظاهرات التي تمكنت هيومن رايتس ووتش من توثيقها منذ بدء الانتفاضة في مارس/آذار كانت في الأغلب الأعم سلمية. المعلومات الواردة في هذا التقرير من قِبل المنشقين، الذين انتشروا لدعم المتظاهرين، تؤكد ذلك التقييم وتلقي الضوء على إلى أي مدى تشويه السلطات لصورة المتظاهرين ووصفهم بأنهم «عصابات مسلحة» و«إرهابيين». لكن هناك خطر ـ ولقد رأيناه متجسداً بقوة في أماكن مثل مدينة حمص ـ أن تقوم قطاعات أكبر وأكبر من الحركة الاحتجاجية بالتسلح رداً على هجمات قوات الأمن والميليشيات الموالية للحكومة، المعروفة باسم الشبيحة.

ونظراً للأدلة الخاصة بوقوع جرائم ضد الإنسانية في سوريا، فإن من واقع أجواء الإفلات من العقاب التي تتمتع بها أجهزة الأمن والميليشيات الموالية للحكومة ـ ونظراً لجسامة الكثير من انتهاكات هذه الأطراف ـ ترى هيومن رايتس ووتش أن على مجلس الأمن أن يحيل الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وذلك لأن الجرائم ضد الإنسانية تعتبر جرائم ذات اختصاص قضائي عالمي بموجب القانون الدولي العرفي (أي أن المحاكم الوطنية في أي بلد في العالم يمكنها التحقيق والملاحقة القضائية في تلك الجرائم وإن كانت مُرتكبة بالخارج من قبل أجانب ضد أجانب). جميع دول العالم مسؤولة عن إحقاق العدالة ومحاسبة من ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية.

وقائع قتل المتظاهرين والمارة

جميع المنشقين الـ ٦٣ الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إن قادتهم أعطوهم أوامر مستمرة بوقف المظاهرات «بكل الوسائل الضرورية» أثناء الجلسات الدورية مع القيادات وقبل انتشار القوات. وقال المنشقون أنهم فهموا بشكل عام أن «بكل الوسائل الضرورية» تصريح لهم باستخدام القوة المميتة، لا سيما أن القوات زودت بذخيرة حية وليس بأساليب السيطرة على الحشود الأخرى. من الأمثلة على هذه الأوامر:

ـ «عبد الله»، جندي في الكتيبة ٤٠٩، الفوج ١٥٤، الفرقة ٤، قال إن اثنين من كبار القادة، العميد جودت إبراهيم صافي واللواء محمد علي درغام، أمرا القوات بإطلاق النار على المتظاهرين، عندما تم نشر وحدته في مناطق متاخمة لدمشق

وداخلها.

- «منصور»، الذي خدم في المخابرات الجوية في درعا، قال إن القائد المسؤول عن المخابرات الجوية في درعا، العقيد قصي ميهوب، أعطى وحدته أوامر بـ «وقف المتظاهرين بأي شكل»، وهو ما يشمل استخدام القوة المميتة.

نحو نصف المنشقين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إن القادة في وحداتهم أو الضباط الآخرين منحوهم أوامر مباشرة بفتح النار على المتظاهرين والمارة، وفي بعض الحالات، شاركوا في القتل بأنفسهم. وطبقاً للمنشقين، فإن المتظاهرين لم يكونوا مسلحين ولم يشكلوا خطرا جديا على قوات الأمن في وقت إطلاق النار عليهم. من الأمثلة على هذه الأوامر:

- «هاني»، الذي خدم في فرع العمليات الخاصة في المخابرات الجوية، قال إن العقيد سهيل حسن أعطى أوامر بإطلاق النار مباشرة على المتظاهرين في ١٥ أبريل/ نيسان أثناء مظاهرة في حي المعضمية في دمشق.

- «أمجد»، الذي خدم في درعا في الفوج ٣٥ قوات خاصة، قال إنه تلقى أوامر شفهية مباشرة من القائد في وحدته، العميد رمضان رمضان، بفتح النار على المتظاهرين في ٢٥ أبريل/ نيسان.

ولقد جمعت هيومن رايتس ووتش معلومات كثيرة ومستفيضة عن مشاركة وحدات عسكرية خاصة وأجهزة المخابرات في هجمات على المتظاهرين في شتى المدن وفي العمليات العسكرية الموسعة التي أسفرت عن أعمال قتل واعتقالات جماعية وتعذيب وغيرها من الانتهاكات. هذه المعلومات مذكورة في ملحق بالتقرير، وتشتمل على بيانات تفصيلية عن هيكل الوحدات ومواقع انتشارها، والانتهاكات التي يُزعم تورطها فيها، وبعض أسماء القادة والمسؤولين عن الوحدات في حال توفرها.

ولقد سبق وقامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق ونشر وقائع قتل موسعة للمتظاهرين في شتى أنحاء سوريا، بناء على أقوال مئات المتظاهرين وضحايا الانتهاكات والشهود. الأدلة التي تم جمعها من المنشقين أثناء إعداد هذا التقرير تؤكد بعض الوقائع التي سبق توثيقها. العديد من المنشقين الذين شاركوا في عملية ٢٥ أبريل/ نيسان العسكرية في درعا على سبيل المثال، أكدوا وقائع قتل وثقتها هيومن رايتس ووتش في تقريرها الصادر في يونيو/ حزيران ٢٠١١ بعنوان «لم نر مثل هذا الرعب من قبل».

يصعب التحقق من عدد القتلى الدقيق نظراً لما تفرضه الحكومة من قيود على التغطية الإعلامية المستقلة داخل سوريا، لكن مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان قدّر عدد القتلى في ١ ديسمبر/كانون الأول بأربعة آلاف قتيل، بينما جمع مركز توثيق الانتهاكات - وهو مجموعة معنية بالرصد والمراقبة تعمل بالتنسيق مع لجان التنسيق المحلية وهي شبكة من النشطاء السوريين - جمع قائمة من ٣٩٣٤ مدنياً قُتلوا حتى ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١. ولقد ذكرت الحكومة السورية أن أكثر من ١١٠٠ من قوات الأمن السورية قد قُتلوا.

الاعتقالات التعسفية والتعذيب والإعدام

طبقاً للمعلومات التي جمعتها هيومن رايتس ووتش، فإن قوات الأمن السورية نفذت حملة موسعة من الاعتقالات التعسفية والتعذيب في شتى أنحاء سوريا منذ بدء المظاهرات المعارضة للحكومة في مارس/ آذار ٢٠١١. المعلومات التي قدمها المنشقون، والكثير منهم شاركوا بأنفسهم في

الاعتقالات والمعاملة السيئة للمحتجزين، تؤكد هذه النتائج.

وصف المنشقون الاعتقالات واسعة النطاق والتعسفية أثناء المظاهرات ولدى نقاط التفتيش، وكذلك عمليات «التمشيط» للأحياء السكنية في شتى أنحاء البلاد. يبدو أن أغلب الاعتقالات أجرتها أجهزة المخابرات، بينما وفر الجيش الدعم أثناء الاعتقال وأثناء نقل المعتقلين.

من المستحيل معرفة عدد المعتقلين منذ بدء المظاهرات. حتى ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ كان مركز توثيق الانتهاكات قد وثق نحو ١٥٥٠٠ اعتقال. يُرجح أن العدد الفعلي أكبر بكثير.

المعلومات التي تم الحصول عليها من المنشقين عن عمليات التمشيط التي شاركوا فيها تدعم صحة المزاعم حول حملات الاعتقال التعسفي الموسعة. هناك أمثلة متعددة مذكورة في التقرير يظهر منها أن أجهزة الأمن لجأت بشكل متكرر إلى اعتقال المئات ـ إن لم يكن الآلاف، وبينهم أطفال، وذلك إثر المظاهرات وبعد أن سيطر الأمن على مختلف البلدات. على سبيل المثال:

ـ «سعيد»، الذي كان ضمن قوات اللواء ١٣٤ التابعة للفرقة ١٨ في تلبيسة، قال أنه بعد تحرك الجيش إلى البلدة في أول مايو/أيار، بدأت أجهزة الأمن والجيش في إجراء مداهمات يومية، فاعتقلوا «أي شخص فوق ١٤ سنة ـ أحياناً يعتلقون ٢٠ شخصاً، وأحياناً يصل عدد المعتقلين إلى ١٠٠». وقال سعيد أيضاً إن مداهمات الاعتقال التي صرحت بها المخابرات والجيش، صاحبتها عمليات «نهب فادح» وحرق للمحال التجارية.

ـ «غسان»، مقدم كان في دوما مع اللواء ١٠٦ حرس جمهوري، قال إن لواءه، بشكل وسطي، كان يعتقل ٥٠ شخصاً، أي ذكر بين ١٥ و٥٠ عاماً، وذلك في نقطة التفتيش التي كان بها، بعد كل جمعة من المظاهرات.

طبقاً للمنشقين، كانت الاعتقالات مصحوبة دائماً بالضرب والمعاملة السيئة، التي أمر بها القادة وصرحوا بها وتغاضوا عنها وقت وقوعها. أولئك الذين كانوا يعملون في مراكز الاحتجاز أو يمكنهم دخولها قالوا أيضاً لـ هيومن رايتس ووتش أنهم شهدوا على تعذيب المعتقلين وشاركوا فيه.

وقال المنشقون من الجيش وأجهزة المخابرات الذين تورطوا في عمليات الاعتقال أنهم ضربوا المعتقلين أثناء اعتقالهم ونقلهم إلى مراكز الاحتجاز، وذلك دون أي استثناء تقريباً. وذكروا أنهم تلقوا أوامر من قادتهم في هذا الشأن.

بينما قال أغلب المنشقين الذين تمت مقابلتهم إنهم تورطوا فقط في نقل المحتجزين إلى مختلف مراكز الاحتجاز، فإن قلة منهم ـ بالأساس من خدموا في أجهزة المخابرات ـ قالوا إنهم شهدوا بأنفسهم على الوضع داخل مراكز الاحتجاز. تؤكد أقوالهم مسألة انتشار التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التي سبق ووثقتها هيومن رايتس ووتش، وقدموا أيضاً تفاصيل إضافية عن ضباط المخابرات المسؤولين عن المحتجزين.

من السمات المقلقة لحملة القمع المكثفة على المتظاهرين في سوريا تزايد عدد الوفيات رهن الاحتجاز منذ بداية يوليو/تموز. أفاد نشطاء سوريون بوقوع أكثر من ١٩٧ وفاة من هذا النوع حتى ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١. وهناك ثلاثة منشقين قابلتهم هيومن رايتس ووتش أطلعونا على معلومات عن عمليات إعدام بمعزل عن القضاء بحق المحتجزين، أو وفاة المحتجزين بسبب التعذيب في منطقتين: البوكمال ودوما. وهناك مقدم من الحرس الجمهوري قال إنه شهد على إعدام محتجز في

نقطة تفتيش في دوما في ٧ أغسطس/آب ٢٠١١ أو نحوه. وهناك منشق كان قد أُرسل إلى مدينة البوكمال، الواقعة شرقاً على الحدود مع العراق، وقال إنه رأى ١٧ جثماناً لنشطاء معارضين للحكومة، بينهم بعض النشطاء الذين سلموا أنفسهم للمخابرات قبل أيام.

الحرمان من المساعدة الطبية

كذلك قدم المنشقون معلومات عن حرمان المتظاهرين المصابين من المساعدة الطبية، واستخدام سيارات الإسعاف في اعتقال المصابين، وإساءة معاملة المصابين في المشافي التي تسيطر عليها أجهزة المخابرات والجيش، وهو نمط مقلق سبق ووثقته هيومن رايتس ووتش ومنظمات أخرى.

هناك أمثلة عديدة ذكرها المنشقون توحي بقوة بأن هذه الانتهاكات وقعت بناء على أوامر أو بتصريح من القادة أو بتواطؤ منهم، ولم تُرتكب بمبادرة من عناصر من القوات المسلحة أو المخابرات. طبقاً للمنشقين، فإن قوات الأمن نقلت بعض المتظاهرين المصابين مباشرة إلى مراكز الاحتجاز حيث أسيئت معاملتهم.

من ثم، فإن المتظاهرين المصابين الذين نُقلوا إلى مشافي الجيش أو تلك التي يسيطر عليها الجيش، تعرضوا بدورهم للمعاملة السيئة والضرب على يد عناصر المخابرات والعاملين بالمشافي. أولئك الذين لحقت بهم إصابات جسيمة يصعب معها نقلهم مباشرة للاحتجاز تم وضعهم في مراكز احتجاز مؤقتة داخل المشافي، قبل نقلهم إلى مراكز احتجاز أخرى.

مسؤولية القيادة المترتبة على الضباط والمسؤولين الحكوميين رفيعي المناصب

نظراً لانتشار أعمال القتل والجرائم الأخرى المرتكبة في سوريا على نطاق واسع، ونظراً لكثرة شهادات المنشقين عن الأوامر المعطاة لهم بإطلاق النار على المتظاهرين والإساءة إليهم، ومن واقع كثرة التغطيات الإعلامية والمنظمات الدولية لهذه الانتهاكات، فمن المعقول استنتاج أن القيادة العسكرية والمدنية كانت تعرف أو لابد أنها عرفت بهذه الانتهاكات. كما يظهر بوضوح أن القيادات العسكرية والمدنية السورية أخفقت ايضاً في اتخاذ أي إجراء واضح للتحقيق في هذه الانتهاكات ووقفها. بموجب القانون الدولي، فهم مسؤولون عن انتهاكات ارتكبها مرؤوسوهم.

وفيما يخص الرئيس بشار الأسد، الذي يتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة السورية، والمقربين منه، وبينهم رؤساء أجهزة المخابرات وقيادات الجيش، فقد جمعت هيومن رايتس ووتش معلومات إضافية تشير بقوة إلى معرفتهم المباشرة وتورطهم في الحملة العنيفة على المتظاهرين.

ترى هيومن رايتس ووتش أنه بالإضافة إلى ضباط الجيش والمخابرات ذوي الصلة بوقائع معينة مذكورة في هذا التقرير، فإن هؤلاء القادة ـ وبينهم ضباط رفيعي المناصب ورؤساء أجهزة مخابرات ـ لابد أن يتم التحقيق معهم على أساس مسؤولية القيادة عن الانتهاكات التي ارتكبتها الوحدات التابعة لهم. بموجب نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، هناك مسؤولية جنائية على من ارتكب الجرائم بنفسه وعلى المسؤولين الكبار ـ بينهم من أعطوا الأوامر ومن يشغلون مناصب تخولهم معرفة تلك الانتهاكات وإخفاقهم في منعها أو الإبلاغ عنها أو ملاحقة مرتكبيها.

تبعات مخالفة الأوامر غير القانونية

كانت تبعات عصيان الأوامر أو الطعن في مزاعم الحكومة بشأن المظاهرات جسيمة للغاية.

قال ثمانية منشقين لـ هيومن رايتس ووتش إنهم شهدوا ضباط وعملاء مخابرات يقتلون عناصر من الجيش رفضوا تنفيذ الأوامر. قال ثلاثة منشقون لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات احتجزتهم لأنهم رفضوا تنفيذ الأوامر أو طعنوا في مزاعم الحكومة. وهناك اثنان على الأقل قالا إن قوات الأمن قامت بتعذيبهما وضربهما. وهناك منشقون آخرون قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إن قوات الأمن احتجزتهم وعذبتهم، جراء المشاركة في المظاهرات أثناء عطلاتهم أو قبل بدءهم في الخدمة العسكرية.

المنشقون الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إن قوات الأمن احتجزتهم لمدد قصيرة نسبياً في مراكز الاحتجاز بقواعدهم أو في مراكز احتجاز قريبة. طبقاً لشهود عيان، فهناك منشقون آخرون نُقلوا إلى سجن تدمر العسكري سيئ السمعة، في محافظة حمص.

قال حارس في سجن تدمر لـ هيومن رايتس ووتش إنه مع انشقاقه في أغسطس/آب كان هناك نحو ٢٥٠٠ سجين في تدمر. وبينما كان السجناء في البداية من العسكريين، فقد بدأ السجن بعد ذلك في استقبال أعداد متزايدة من المتظاهرين والمنشقين بعد اندلاع المظاهرات في مارس/آذار. وقال لـ هيومن رايتس ووتش إن قوات الأمن هناك ضربت وعذبت كل السجناء، لكنها تعاملت مع المنشقين تحديداً معاملة شديدة القسوة.

وقال منشق إن قوات الأمن اعتقلت أحد أقاربه لإجباره على العودة إلى وحدته.

جميع المنشقين تقريباً الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إنهم مقتنعون بأن الضباط وعناصر المخابرات كانوا ليقتلونهم لو رفضوا تنفيذ الأوامر. وقالوا إن خلال عمليات مواجهة المظاهرات العادية، يقوم جنود مجندون من الجيش والمخابرات بالاصطفاف في الأمام، بينما يقف الضباط وعناصر المخابرات في الخلف، يعطون الأوامر ويتأكدون من تنفيذ الجنود لها. وفي مرات عديدة، قام الضباط وعناصر المخابرات صراحة بتهديد الجنود بالقتل إذا خالفوا الأوامر.

وقال أغلب المنشقين أنهم حاولوا مخالفة الأوامر بالتصويب على أقدام المتظاهرين أو بإطلاق النار في الهواء، لكن في بعض الحالات شعروا بأن عليهم إطلاق النار على المتظاهرين أو ارتكاب انتهاكات أخرى لاعتقادهم بأنهم قد يُقتلون إن لم يفعلوا ذلك. وهناك قلة رفعوا السلاح في وجه عملاء المخابرات والضباط الذين أمروهم بالقتل، وقال الكثيرون أنهم انشقوا عندما أدركوا أن قادتهم يأمرونهم بإطلاق النار على المتظاهرين العُزل وليس على "عصابات مسلحة" كما قيل لهم قبل العمليات.

التوصيات

رد الحكومة السورية على المزاعم الموثوقة لانتهاكات حقوق الإنسان كان غير ملائماً ويهيئ لأجواء الإفلات من العقاب، بما في ذلك القتل غير القانوني والتعذيب والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي. هيومن رايتس ووتش ليست على علم بأية معلومات عامة عن تحقيقات أو ملاحقات قضائية على صلة بالانتهاكات المذكورة في هذا التقرير.

بينما أدانت دول كثيرة استخدام سوريا للعنف وتبعت بعض الدول الإدانة بإجراءات هدفها دفع الحكومة السورية لتغيير المسار، فإن المجتمع الدولي بشكل عام كان بطيئاً في اتخاذ إجراءات جماعية.

وعلى ضوء النتائج، بأنه قد وقعت جرائم ضد الإنسانية في سوريا، ونظراً لتفشي مناخ الإفلات من العقاب لقوات الأمن والميليشيات الموالية

للحكومة، وعلى ضوء الطبيعة الجسيمة للكثير من هذه الانتهاكات المُرتكبة، فإن هيومن رايتس ووتش تدعو مجلس الأمن لأن يحيل الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية - وهي الجهة الأكثر قدرة على التحقيق والملاحقة القضائية لمن يتحملون النصيب الأكبر من المسؤولية على الجرائم المرتكبة والأقدر على توفير المحاسبة لصالح الشعب السوري. كما يتعين على مجلس الأمن أن يطالب الدول بوقف جميع الصفقات والمساعدات العسكرية للحكومة السورية وأن تتبنى الدول عقوبات على الأفراد المتورطين بناء على ادعاءات موثوقة في الخروقات القائمة الجسيمة وواسعة النطاق والممنهجة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما تدعو هيومن رايتس ووتش جميع الدول - بما يتناسب مع قوانينها الوطنية - إلى إحقاق العدالة بموجب مبدأ عالمية الاختصاص القضائي على من يرتكب جرائم ضد الإنسانية.

منهجية التقرير

يستند هذا التقرير إلى ٦٣ مقابلة مع منشقين من القوات المسلحة وأجهزة المخابرات السورية. حيث أجرى باحثو هيومن رايتس ووتش هذه المقابلات بأنفسهم في بلدان مجاورة لسوريا من مايو/ أيار إلى نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١. كما قابل الباحثون العشرات من الشهود في سوريا ودول مجاورة لسوريا لتبين سياق المظاهرات المعارضة للحكومة في سوريا، وللتأكد من صحة أقوال المنشقين.

أجرى باحثو هيومن رايتس ووتش المقابلات باللغة العربية وبمساعدة مترجمين للغتين العربية والإنجليزية.

المنشقون الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش كانوا يخدمون في وحدات عسكرية عادية، وفي القوات الخاصة، وفي الشرطة العسكرية والحرس الجمهوري، وإدارة المخابرات العامة، ومخابرات القوات الجوية، ووحدات أخرى. بينما الأغلبية كانوا جنود مجندين، فهناك ١٤ منشقاً قالوا إنهم خدموا كضباط، وأعلى رتبة بينهم كان مقدم. تم نشر وحداتهم لوقف المظاهرات في شتى أنحاء سوريا، بما في ذلك محافظات دمشق ودرعا وحمص وحماة وإدلب وطرطوس ودير الزور.

كانت سوريا وما زالت تحظر خروج المعلومات، حيث من الصعب للغاية الحصول على المعلومات عن حملة القمع الحكومية على المتظاهرين. من تحدثوا مع المحققين أو نشروا ما لديهم من معلومات بأساليب إلكترونية، يواجهون أعمال انتقام قاسية.ولحماية المنشقين والشهود الآخرين وأسرهم، غيرت هيومن رايتس ووتش أسمائهم وحجبت معلومات عن أماكن إجراء المقابلات كما يتم وضع الأسماء المستعارة بين قوسين في هذا التقرير.

قابلت هيومن رايتس ووتش جميع المنشقين وشهود آخرين كل على حدا وكانت المقابلات مطولة. الانتهاكات الموصوفة في هذا التقرير هي تلك التي وصفها عدد من المنشقين على انفراد بما يكفي من التفاصيل لإقناع الباحث بأن المتحدث لديه معرفة شخصية ومباشرة بالوقائع محل النقاش. كما تم استبعاد العديد من الأقوال نظراً لعدم توفير المتحدثين في المقابلات لتفاصيل كافية.

أغلب الوقائع الموصوفة في هذا التقرير تشمل أسماء ورتب القادة الذين يُزعم قيامهم إصدار الأوامر بارتكاب الانتهاكات. في بعض الحالات، كان من الممكن تأكيد صحة هذه المزاعم من خلال مقابلات أخرى مع اثنين من الشهود أو أكثر. وفي حالات أخرى يقدم التقرير أسماء ورتب القادة بناء على أقوال منشق واحد، لكن

فقط إذا تبين باحثو هيومن رايتس ووتش وجود المصداقية الكافية بما يوفره المنشق من تفاصيل كثيرة وأدلة وقرائن. وبينما لا يمكن اعتبار أقوال شخص واحد سند كافٍ للاستنتاج بوجود مسؤولية مترتبة على القائد المعني، فإن هيومن رايتس ووتش ترى أن هذه الأقوال تتطلب تحقيقا فوريا.

١ ـ خلفية

المظاهرات في سوريا

اندلعت المظاهرات في سوريا يوم ١٨ مارس/آذار رداً على اعتقال وتعذيب ١٥ طفلاً من أطفال المدارس على يد إدارة الأمن السياسي، أحد أجهزة المخابرات السورية، في مدينة درعا الواقعة جنوبي البلاد. وأثناء محاولة وقف المظاهرات، فتحت قوات الأمن النار على المتظاهرين فقتلت أربعة على الأقل. خلال أيام تحولت المظاهرات إلى مسيرات حشدت الآلاف من الأشخاص[١]. سرعان ما انتشرت المظاهرات في شتى أنحاء سوريا تعاطفاً وتضامناً مع متظاهري درعا. لم يؤد رد فعل الحكومة العنيف إلا لزيادة المظاهرات.

وقت كتابة هذا التقرير، كانت المظاهرات ما زالت قائمة بشكل منتظم في محافظات درعا والحسكة وإدلب ودير الزور وحمص وحماة وضواحي العاصمة دمشق.

أجهزة الأمن السورية ـ بالأساس أجهزة المخابرات التي يُشار إليها بمصطلح عام هو "المخابرات" ـ ومعها الميليشيات المدعومة من الحكومة المعروفة باسم "الشبيحة"، لجأت بشكل متكرر إلى استخدام القوة، وهي عادة قوة مميتة، ضد مظاهرات سلمية في الأغلب الأعم، وكثيراً ما منعت المتظاهرين المصابين من تلقي العلاج الطبي[٢]. مع استمرار حركة التظاهر، قامت الحكومة بنشر الجيش، عادة في العتاد العسكري الكامل بدعم من ناقلات الجنود المدرعة، لقمع الاحتجاجات.

وبينما تكاد شهادات الشهود لا تترك أي مجال للشك في مستوى الانتهاكات الواسعة وطابعها المنهجي، فإن عدد القتلى والمصابين على يد قوات الأمن السورية يستحيل تحديده بشكل دقيق وقاطع. فما زالت سوريا مغلقة في وجه الصحفيين الدوليين ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، حتى كتابة هذه السطور، والاتصالات كثيراً ما تكون مقطوعة عن المنطقة المتأثرة بحملات القمع. إلا أن هناك شبكة آخذة في التوسع من مجموعات من الناشطين، تتخذ هيئة لجان تنسيق محلية وتستخدم الإنترنت والشبكات الاجتماعية الالكترونية بشكل موسع، وقد جمعوا قائمة من ٣٩٣٤ اسماً لمدنيين قُتلوا، بينهم أكثر من ٣٠٠ طفل، وذلك حتى ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١[٣].

ولقد حاولت السلطات السورية بقوة إقناع الرأي العام ـ السوري والدولي ـ وكذلك عناصر قواتها الأمنية المنتشرة لقمع المظاهرات، أن "مجرمين" و"عصابات إرهابية مسلحة" بتحريض وتمويل من الخارج، هي المسؤولة عن أغلب أعمال العنف.

وفي ٧ أكتوبر/تشرين الأول قال نائب وزير الخارجية فيصل مقداد لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إن دولته تتعامل مع "تهديدات إرهابية" ووعد بمنح الأمم المتحدة قائمة بأكثر من ١٠٠٠ شخص قتلهم الإرهابيون" منهم موظفون ورجال شرطة[٤]. وفي مقابلة مع صحيفة صنداي تايمز البريطانية نُشرت في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، قال الرئيس بشار الأسد إن "عصابات مسلحة" قتلت ٨٠٠ من قوات الأمن السورية[٥].

إلا أنه وكما يتضح من التقرير، ففي بعض

الحالات على الأقل سقط عناصر الأمن ضحايا لنيران صديقة أو قُتلوا عمداً بعد أن رفضوا تنفيذ الأوامر. المنشقون الذين تمت مقابلتهم أثناء إعداد هذا التقرير قالوا أيضاً إنه في حالات عديدة كان القتلى والمصابين الذين زعمت السلطات في وسائل الإعلام الحكومية أنهم قتلوا وأصيبوا على يد "عصابات مسلحة" و"إرهابيين" هم في الحقيقة ضحايا القمع الحكومي.

وثقت هيومن رايتس ووتش عدة حالات لجأ خلالها المتظاهرون بدعم من منشقين مسلحين إلى استخدام العنف[٦]. على سبيل المثال، قام المتظاهرون بإحراق بنايات حكومية في بلدات درعا وجسر الشغور وتلكلخ، ودمروا تماثيل للرئيس بشار الأسد وأبيه حافظ الأسد، وأحرقوا عدة سيارات تابعة لقوات الأمن[٧]. وقد وصف الشهود بعض هذه الحالات لـ هيومن رايتس ووتش، وقد عثرنا أيضاً على أدلة عن بعض هذه الهجمات في مقاطع فيديو من تصوير هواة، متوفرة على الإنترنت. هناك عدد من الشهود قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إن المتظاهرين قتلوا عدداً من أفراد الأمن، عادة بعد أن تفتح قوات الأمن النار عليهم.

وفي الوقت نفسه، وطبقاً لشهادات الشهود وبينهم منشقين ومتظاهرين وصحفيين، يظهر أن المتظاهرين كانوا غير مسلحين في أغلب الحالات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش ومنظمات أخرى معنية بحقوق الإنسان.

ومنذ سبتمبر/أيلول، زادت الهجمات المسلحة على قوات الأمن، مع إعلان الجيش السوري الحر ـ مجموعة معارضة مسلحة أعلنت عن نفسها فيها بعض كبار الضباط في تركيا ـ عن مسؤوليته عن العديد من هذه الهجمات، رغم أن بعض المعلقين والدبلوماسيين بل وحتى أعضاء المعارضة، شككوا في مستوى سيطرة وتنظيم هذه المجموعة[٨]. وفي ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ أثناء اجتماع في تركيا، وافق الجيش السوري الحر مع المجلس الوطني السوري ـ وهو مجموعة فضفاضة من حركات المعارضة السورية ـ على أن يمتنع الجيش السوري الحر عن "تنظيم أي اعتداءات" على القوات الحكومية السورية، وأنه سيلجأ إلى "المقاومة المسلحة" فقط "من أجل حماية المدنيين أثناء المظاهرات"[٩].

وفي الوقت نفسه، فقد أعرب عدة منشقين وشهود آخرين عن قلقهم إزاء استمرار الحكومة في حملتها الغاشمة، وهو ما من شأنه أن يزيد من التوترات والعنف الطائفي. على سبيل المثال، أفاد سكان سنة وعلويين في محافظة حمص الواقعة وسط سوريا ـ وهي منطقة يغلب عليها العنصر السني وفيها أقلية علوية كبيرة ـ عن زيادة الاختطاف من قبل مسلحين مجهولين للأفراد وتحدثوا عن خوفهم من التنقل بالسيارات في بعض الأحياء بالمدن. وأفاد الصحفيون بزيادة عدد القتلى فيما يبدو أنها عمليات ثأر طائفية[١٠]. تهديد زيادة العنف الطائفي أدى بمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، إلى التحذير أثناء جلسة طارئة بشأن سوريا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتاريخ ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ من: "قمع السلطات السورية الغاشم المستمر إن لم يتوقف الآن فقد يؤدي بالبلاد إلى حرب أهلية شاملة"[١١].

بالإضافة إلى إطلاق النار على المتظاهرين، شنت قوات الأمن حملة موسعة من الاعتقالات التعسفية فاعتقلت مئات المتظاهرين في شتى أنحاء البلاد، وأخفقت بشكل متكرر في الإقرار باحتجازهم أو توفير معلومات عن أماكنهم، مع تعريضهم للتعذيب والمعاملة السيئة. كما قامت أجهزة المخابرات باعتقال المحامين والنشطاء

والصحفيين الذين غطوا المظاهرات أو أعلنوا تأييدها، وكذلك عاملين بالمجال الطبي للاشتباه برعايتهم للمتظاهرين المصابين في مستشفيات ميدانية مؤقتة أو داخل بيوت[١٢].

وثقت هيومن رايتس ووتش الاعتقالات التعسفية واسعة النطاق، بما في ذلك اعتقال الأطفال في درعا ودمشق وريف دمشق وبانياس والقرى المحيطة بها واللاذقية ودير الزور وتلكلخ وحمص وحماة والزبداني وجسر الشغور ومعرة النعمان[١٣]. الكثير من الاعتقالات بدت تعسفية بشكل كامل، دون توجيه اتهامات رسمية ضد المحتجزين. ويبدو أن أغلب المحتجزين قد أُفرج عنهم بعد أيام أو أسابيع، لكن هناك آخرين لم يظهروا بعد القبض عليهم. الكثير من هذه الحالات تمثل اختفاء قسرياً، بما أن أسرهم لم تعرف بأي معلومات عن مصيرهم أو أماكنهم لفترات مطولة[١٤].

قال محتجزون تم الإفراج عنهم ـ وبينهم أطفال ـ إنهم ومعهم المئات الذين رآوهم رهن الاحتجاز، تعرضوا للتعذيب والمعاملة السيئة. من بين جميع المعتقلين السابقين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش، وصف الجميع ظروف الاحتجاز المروعة، والزنازين المزدحمة للغاية، إذ في بعض الأحيان كان المحتجزين يضطرون للنوم والراحة بالتناوب، بالإضافة إلى نقص الطعام[١٥].

وفي عدة مدن، منها درعا وتلكلخ والرستن وبانياس ودير الزور وحماة وأجزاء من حمص، دخلت قوات الأمن الأحياء السكنية بآليات عسكرية، شملت الدبابات والمدرعات، تحت غطاء نيران ثقيل. ونصبوا نقاط تفتيش ووضعوا القناصة فوق الأسطح وقيدوا تنقلات الأهالي في الشوارع. وفي بعض المناطق، مثل درعا، فرضت قوات الأمن حصاراً كاملاً استمر لعدة أسابيع، وقطعت جميع وسائل الاتصال وعرضت السكان لنقص حاد في الطعام والمياه والدواء وغيرها من ضروريات الحياة[١٦].

انتشار قوات الأمن السورية

في مارس/آذار ٢٠١١ بدأت الحكومة السورية بنشر قوات أمنية من القوات المسلحة والمخابرات والشبيحة لقمع المظاهرات. بداية في درعا ثم، وكما يظهر التقرير، في دمشق ودير الزور وإدلب وحماة وحمص واللاذقية وطرطوس، حيث نظمت القوات المسلحة وأجهزة المخابرات ـ بالتعاون بين الطرفين عادة ـ عمليات عدة لسحق المظاهرات.

هناك أربع أجهزة مخابرات أساسية في سوريا:

ـ شعبة المخابرات العسكرية، وتضم فرع فلسطين.

ـ إدارة الأمن السياسي.

ـ إدارة المخابرات العامة، ويُشار إليها عادة باسمها السابق، أمن الدولة.

ـ إدارة المخابرات الجوية[١٧].

تتداخل اختصاصات أجهزة المخابرات إلى حد بعيد، ولا توجد قواعد واضحة تحدد أي من الأجهزة تتولى زمام المبادرة في حالات بعينها. تملك هذه الأجهزة في واقع الأمر سلطة مطلقة في تنفيذ الاعتقالات وعمليات التفتيش والاستجواب والاحتجاز. إنها أكثر من مجرد ذراع للحكومة، بل هي في واقع الأمر كيانات مستقلة مسؤولة مباشرة أمام أعلى المسؤولين في الدولة السورية، وطبقاً لبعض المسؤولين، فهي مسؤولة بشكل مباشر أمام الرئيس[١٨].

وحدات القوات المسلحة التي تم نشرها لقمع المظاهرات شملت الحرس الجمهوري، الفرق ٤ و٥ و٩ و١١ و١٥ و١٨، وعدد من أفواج القوات

الخاصة، منها الأفواج ٣٥ و٤٥ و٤٦. تعتبر الخدمة في القوات المسلحة إلزامية على الذكور البالغين[١٩] وأغلب المنشقين من الجيش من المجندين من رتب دنيا[٢٠].

يوجد في أحد ملاحق هذا التقرير تفاصيل أكثر عن الوحدات العسكرية المحددة وأجهزة المخابرات التي شاركت في هجمات على المدنيين في مختلف المدن والعمليات العسكرية الموسعة. يشمل ذلك معلومات عن هيكل هذه الوحدات وأماكن انتشارها والانتهاكات التي يُزعم تورطها فيها، وحيث توفرت المعلومات، يتم ذكر أسماء القادة والضباط المسؤولين.

الانشقاقات من القوات المسلحة وأجهزة الأمن

يبدو أن معدل الانشقاقات في القوات المسلحة وأجهزة الأمن في زيادة مستمرة منذ نشرت السلطات قواتها الأمنية لوقف المظاهرات المعارضة للحكومة في مارس/ آذار ٢٠١١. تتباين تقديرات أعداد المنشقين كثيراً. رياض الأسعد، رئيس الجيش السوري الحر، أعلن لرويترز أن عدد المجموعة يُقدر بخمسة عشر ألفاً في أواسط أكتوبر/تشرين الأول، لكن الكثيرين يرون أن العدد مبالغ فيه كثيراً[٢١]. وهناك معارض سوري قال لـ هيومن رايتس ووتش في نوفمبر/تشرين الثاني إنه يرى أن هناك "بضعة آلاف ـ لا تزيد عن العشرة آلاف ـ من المنشقين في الجيش السوري الحر"[٢٢].

أغلب المنشقين قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إنهم قرروا الانشقاق عندما اكتشفوا أن السلطات وضباطهم يتعمدون تضليلهم بشأن طبيعة المظاهرات. طبقاً للمنشقين، فعندما اندلعت المظاهرات في أواسط مارس/آذار، قيدت السلطات فوراً من قدرة الجنود على الاطلاع على المعلومات وشنت حملة دعايا موسعة لإقناع الجنود بأنهم يحاربون "عصابات مسلحة" و"إرهابيين" تدعمهم مؤامرة دولية تهدف لتدمير سوريا. قال مجند كان يخدم في الشرطة العسكرية في دير الزور لـ هيومن رايتس ووتش: "بدأت المظاهرات في درعا في ١٨ مارس/آذار. في اليوم التالي صادروا هواتفنا الخلوية ومنعونا من مشاهدة أي شيء غير التلفزيون السوري وقناة دنيا الموالية للحكومة. وفي نشرة الأخبار، بدأ بث الأنباء عن الإرهابيين"[٢٣].

وهناك مجند كان في الرنكوس، بضواحي دمشق، عرض على هيومن رايتس ووتش رواية مماثلة:

كان الجنود في الوحدة تحت مراقبة لصيقة، ولم يكن بإمكاننا الحديث إلى بعضنا البعض. بالنسبة للهواتف الخلوية، فهي غير مسموح بها، لكن هذه قاعدة لا تُنفذ. لكن منذ بداية نيسان، بدأ القادة في تحطيم الهواتف الخلوية كلما رأوها مع أحد. تم حظر جميع قنوات التلفزيون إلا التلفزيون السوري الرسمي.

كان القادة يعقدون اجتماعاً كل صباح ويتحدثون فيه عن مدى طيبة الأسد وأسرته، وعن التهديدات التي يمثلها الإرهابيون. ثم منعونا من الإجازات. كانت الإجازات ٨ أيام كل شهرين، لكن بعد نيسان لم يُسمح لأحد بالخروج[٢٤].

وقال عنصر من الفوج ٤٥ قوات خاصة، الذي تم نشره في مناطق بانياس والمرقب الساحلية، لـ هيومن رايتس ووتش:

قيل لنا إن هناك جماعات إرهابية دخلت البلاد بتمويل من بندر بن سلطان [أمير سعودي بارز خدم حتى عام ٢٠٠٩ في منصب رئيس الأمن

الوطني السعودي]، وسعد الحريري [رئيس الوزراء اللبناني السابق] وجيفري فيلتمان [مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى][٢٥].

كثيراً ما كان القادة العسكريون يبلغون الجنود بالمعلومات أثناء الاجتماعات اليومية، ويُشار إليها باسم "نشرة التوجيه". هناك ملازم من الفرقة ١٤ التي انتشرت في دمشق وصف نشرة التوجيه: "كل صباح نطلع على نشرة التوجيه. يقولون لنا إن هناك عصابات ومتسللين. ويعرضون علينا صوراً لجنود وقوات أمن قتلى"[٢٦]. هناك منشق خدم في الجيش لمدة ٢٥ عاماً، وأغلب المدة كان ضابط اتصالات، مسؤول عن برامج وحدته الإذاعية غير الرسمية، وقال لـ هيومن رايتس ووتش:

في العادة أكتب نشرات التوجيه بنفسي ويُدخل عليها ضباط أعلى رتبة بعض التعديلات الطفيفة، لكن عندما أردت الكتابة عن المظاهرات في آذار، أعطاني القادة بياناً جاهزاً بدلاً من النظر فيما كتبت. ورد في البيان أن عصابات مسلحة تهاجم المدنيين. بعض أقاربي شاركوا في المظاهرات، وكنت أعرف الحقيقة. رفضت قراءة النشرة على الهواء، وقلت إنني أشعر بالتعب، لكن شخصاً آخر قرأها بدلاً مني[٢٧].

المنشقون من الوحدات التي خدمت في عدد من المحافظات في سوريا وصفوا إجراءات متشابهة اتخذت لمنعهم من معرفة حقيقة ما يجري، وهو ما يُشير إلى كونها سياسة من مستويات عليا لتقييد قدرة الجنود على معرفة المعلومات.

يقول المنشقون إنهم ومعهم الكثيرين من الجنود الآخرين، متأثرين بعزلهم عن أي مصادر مستقلة للمعلومات، صدقوا في البداية نشرات الحكومة. هناك مجند يبلغ من العمر ٢٠ عاماً كان متمركزاً على الحدود مع إسرائيل، وقال لـ هيومن رايتس ووتش:

عندما بدأت الأحداث في درعا، صادر الضباط أجهزة التلفزيون والراديو والهواتف. الأخبار الوحيدة التي أصبحت تصلنا هي من الإذاعة الداخلية، وكانت كلها عن المخربين والعناصر الأجنبية، إلخ. أغلبنا صدق هذا الكلام، وكنا خائفين، حتى حركة الطيور والفراشات كانت كفيلة بالمبادرة بإطلاق النار[٢٨].

بالنسبة للكثير من المنشقين، كانت نقطة التحول عندما سُمح لهم أخيراً بالعودة إلى بيوتهم في إجازات. إدراك حقيقة أن لهم أقارب واصدقاء يشاركون في المظاهرات وقد تعرضوا لهجمات الأمن أقنعت الكثيرين بزيف مزاعم الحكومة. البعض شاركوا في المظاهرات أثناء إجازاتهم. وقلة من المنشقين قالوا إن قتل أو اعتقال أقارب واصدقاء لهم أثناء المظاهرات هو سبب اقتناعهم بالانشقاق.

قال آخرون إنهم قرروا الانشقاق بعد أن أمرهم الضباط بإطلاق الرصاص على المتظاهرين السلميين أو بعد أن شهدوا على أو شاركوا في قتل مجموعات كبيرة من المتظاهرين. على سبيل المثال، هناك جندي من الفوج ٦٥ التابع للفرقة ٣، تم إرساله إلى دوما للمشاركة في وقف المظاهرات في أبريل/نيسان، قال لـ هيومن رايتس ووتش:

ذات مرة قتلنا ٨ أشخاص في ١٥ دقيقة. كان المتظاهرون عُزلاً. لم يكن معهم حجارة حتى! وقتها قررت الانشقاق. ألقيت سلاحي وركضت نحو المتظاهرين. أمسكني أحدهم ووضعني في شاحنة وأخذني إلى بيتي في درعا[٢٩].

وقال المنشقون أيضاً إنهم أعياهم مشاهدة الضباط وهم يزرعون الأسلحة في المساجد، ومن كثرة النيران الصديقة بين عناصر المخابرات وجنود الجيش، ومزاعم بغرض التضليل، بأن "المتظاهرين المسلحين" و"الإرهابيين" قتلوا جنوداً قتلهم في الواقع من قبل عناصر المخابرات، بنيران صديقة أو

في حوادث.

٢ ـ مسؤولية الأفراد ومسؤولية القيادة عن الجرائم ضد الإنسانية

منذ بدء المظاهرات المعارضة للحكومة في مارس/آذار ٢٠١١، قتلت قوات الأمن السورية أكثر من ٤٠٠٠ شخص بين متظاهرين ومارة، أثناء جهودها العنيفة لوقف المظاهرات، وذلك بحسب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان[٣٠]. وألحقت قوات الأمن الإصابات بالكثيرين واعتقلت تعسفاً عشرات الآلاف في شتى أنحاء سوريا، مع تعريض الكثيرين منهم للتعذيب والمعاملة السيئة رهن الاحتجاز. أفاد نشطاء محليون بوقوع أكثر من ١٩٧ وفاة أثناء الاحتجاز[٣١]. وقد جمعت هيومن رايتس ووتش ونشرت توثيق موسع لهذه الانتهاكات المرتكبة في درعا وحمص ودمشق وحماة ومناطق أخرى في شتى أنحاء سوريا[٣٢].

ترى هيومن رايتس ووتش أن هذه الانتهاكات ارتكبت ضمن هجمة موسعة وممنهجة ضد السكان المدنيين، ومن ثم فهي تعتبر جرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي العرفي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٣٣]. بعثة تقصي الحقائق المستقلة والدولية المعنية بسوريا التي عينها مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وشكلها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، كانت قد توصلت إلى نفس النتيجة[٣٤].

يُعرف نظام روما "الهجوم الموجه ضد السكان المدنيين" بأنه "سلوك يشمل ارتكاب [أعمال ترقى لمستوى الجرائم ضد الإنسانية مثل القتل] بشكل متكرر، ضد سكان مدنيين، بناء على سياسة للدولة أو سياسة ممنهجة بارتكاب هذه الهجمات"[٣٥].

أقوال الجنود والضباط المنشقين من الجيش السوري وقوات الأمن السورية لا تدع مجالاً للشك في الطبيعة الموسعة والممنهجة للانتهاكات، بما في ذلك أعمال القتل والاحتجاز التعسفي والتعذيب، التي ارتكبت بناء على سياسة للدولة تستهدف المدنيين أو موجهة ضد السكان المدنيين، وكانت بأمر مباشر وتصريح أو تواطؤ من أعلى مستويات القيادة في الجيش والإدارة المدنية السورية.

بموجب نظام روما، لأجل إثبات تورط الأفراد في جرائم ضد الإنسانية، فلابد أن يكونوا على علم بالجريمة[٣٦]. أي ن يكون الجناة على علم بأن ما يرتكب من أعمال يشكل جزءاً من تلك الهجمة الموسعة أو الممنهجة ضد السكان المدنيين[٣٧]. وبينما لا يجب أن يكون الجناة على علم بالسياسة أو الخطة وراء الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة، فلابد على الأقل أن يكونوا قد شاركوا في تنفيذ السياسة أو الخطة وهم على علم بها[٣٨].

نتائج بحث هيومن رايتس ووتش المعروضة تفصيلاً أدناه تُظهر أن القادة العسكريين والمسؤولين بأجهزة المخابرات أعطوا أوامراً مباشرة ومستمرة باستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين، وكذلك أوامر بإجراء اعتقالات وعمليات ضرب وتعذيب للمحتجزين بشكل غير قانوني. وفي مناسبات عدة، لم يكونوا فقط حاضرين أثناء ارتكاب الجرائم، بل أيضاً شاركوا بأنفسهم في الانتهاكات. وفي عدة حالات وثقتها هيومن رايتس ووتش، أشرف القادة على عمليات التغطية من قبيل التخلص من جثث القتلى إثر عمليات القتل.

إن الأفراد الضالعون في مثل هذه العمليات يتحملون المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم ضد الإنسانية، بموجب نظام روما[٣٩].

ويمكن أن يتحمل أيضاً القادة العسكريون ومسؤولي المخابرات المسؤولية عن الانتهاكات المرتكبة من قبل وحدات تابعة لقيادتهم، طبقاً لمبدأ

مسؤولية القيادة كما ورد في نظام روما، حتى إن لم يشاركوا بشكل مباشر في الانتهاكات أو أعطوا أوامرا بها[٤٠].

ينص نظام روما على أن القادة العسكريين يتحملون المسؤولية عن الجرائم التي ترتكبها القوات التابعة "لقيادتهم وسيطرتهم المباشرة، أو سلطتهم الفعلية" عندما يكونوا على علم أو يجب أن يكونوا على علم بالجرائم وأخفقوا في منعها أو إحالة المسألة إلى الملاحقة القضائية[٤١]. المبدأ نفسه ينسحب على المسؤولين المدنيين الذين يتحملون مسؤولية الجرائم التي يرتكبها مرؤوسوهم المتعلقة بـ "الأنشطة التي تدخل ضمن نطاق مسؤولية وسيطرة أولئك الرؤساء" عندما "كانوا يعرفون أو تجاهلوا عن عمد معلومات تشير بوضوح لأن المرؤوسين ارتكبوا أو على وشك ارتكاب هذه الجرائم" و"أخفقوا في اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية والمعقولة في نطاق سلطتهم من أجل منع أو وقف ارتكاب الجرائم أو إحالة المسألة إلى السلطات المختصة للتحقيق فيها وبدء الملاحقة الجنائية عليها"[٤٢]. رؤساء الدول وأعضاء الحكومة غير معفيين من المسؤولية[٤٣].

هناك عدة أمثلة تشير إلى أن الرئيس بشار الأسد، الذي يتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة السورية، ورؤساء أجهزة المخابرات، وغيرهم من كبار المسؤولين المذكورين في هذا التقرير، قد أمروا وصرحوا بحملة عنيفة على المتظاهرين وسمحوا بوقوعها. كما أنه من المعقول افتراض أنهم كانوا يعرفون بمجال وطبيعة حملة القمع من خلال كافة القنوات الرسمية[٤٤]. فضلا عن ذلك، فإن المعلومات الخاصة بالانتهاكات التي ارتكبتها قوات الجيش والأمن منذ بدء المظاهرات في سوريا قد تم نشرها من قبل عدة منظمات دولية، منها هيومن رايتس ووتش، ووسائل الإعلام، والنشطاء السوريين. هناك هيئات دولية عدة أثارت بواعث القلق بشأن هذه الانتهاكات أيضاً. اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق التي عينها مجلس حقوق الإنسان وثقت أيضاً الانتهاكات وعرضتها في تقريرها المرفوع لمجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تبني قرار يدين المسيئين. في هذه الظروف، فإن الإخفاق في وقف الانتهاكات وجلب مرتكبيها للعدالة، يعني أيضاً أن هؤلاء المسؤولين مذنبين بموجب مبدأ مسؤولية القيادة.

ينص نظام روما على أنه مع بعض الاستثناءات القليلة فإن المتهمين بجرائم ضد الإنسانية لا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم بالتذرع بأنهم كانوا يتبعون أوامر عليا[٤٥]. من الاستثناءات القليلة، إن كان الشخص تحت تهديد "بالقتل الفوري أو استمرار التعرض للأذى البدني الجسيم أو أن يكون على وشك أن يصاب به" على يد أو بسبب "ظروف خارجة عن إرادة الشخص المعني" وإذا كان "الشخص المقصود لا يقصد التسبب في ضرر أكبر من الضرر الذي يتم السعي لتفادي وقوعه"[٤٦]. وكما يظهر من هذا التقرير، فإن العديد من الجنود الأفراد في القوات المسلحة السورية وأجهزة المخابرات يبدو أنهم قاموا بعصيان الأوامر عندما وُجه إليهم الأمر بالقتل، وفي حالات عديدة حاولوا منع العواقب الأسوأ لأعمالهم، إذ قاموا على سبيل المثال بإطلاق النار في الهواء، أو صوبوا الأسلحة نحو أقدام المتظاهرين بدلاً من قتلهم.

وهناك استثناء آخر قد ينطبق على الأفراد ـ سواء الجنود أو القادة ـ الذين تحركوا من واقع الدفاع عن النفس أو آخرين من الاستخدام الوشيك وغير القانوني للقوة بشكل متناسب مع درجة الخطر الذي كان يتهددهم[٤٧].

وكما سبق الذكر، وثقت هيومن رايتس ووتش

عدة حالات لجأ فيها المتظاهرون إلى العنف، لكن حالات العنف هذه من قبل المتظاهرين ما زالت استثنائية مقارنة بعدد الهجمات الموثقة التي استهدفت المتظاهرين.

كما سألنا كل من المنشقين العسكريين الذين تمت مقابلتهم في التقرير عن استخدام المتظاهرين للعنف، وقالوا جميعاً ـ عدا واحد ـ أنهم لم يشعروا في أي وقت بأنهم تحت التهديد أثناء تعاملهم مع المظاهرات. البعض منهم ذكروا أن المتظاهرين رشقوا قوات الأمن بالحجارة، وذكر أحد المنشقين أنه تورط في تبادل لإطلاق النار مع متظاهرين مسلحين في البوكمال بمحافظة دير الزور، وذكر منشق آخر أنه سمع عن مجموعة مسلحة من المتظاهرين في بلدة بمحافظة درعا، لكنه لم يراها على أرض الواقع.

لابد من التحقيق أكثر في الحالات التي لجأ فيها المتظاهرون إلى العنف، وبعض حالات لجوء المتظاهرين للعنف قد تعتبر مبرراً كافيا ضد الاتهامات بالتورط في جرائم ضد الإنسانية، في حال رد المتهمين على العنف المستخدم بشكل متناسب مع درجة الخطر. لكن تصريحات المنشقين تدعم الاستنتاج بأنه وفي حالات عديدة، كان العنف المستخدم ضد المتظاهرين غير متناسب بشكل واضح مع التهديد الذي تفرضه الحشود غير المسلحة في الأغلب الأعم.

نظراً للأدلة على وقوع جرائم ضد الإنسانية في سوريا، ونظراً لإفلات قوات الأمن والميليشيات الموالية للحكومة بشكل دائم من العقاب، ومن واقع جسامة العديد من هذه الانتهاكات، فإن هيومن رايتس ووتش تدعو مجلس الأمن إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وترى هيومن رايتس ووتش أن المحكمة الجنائية الدولية هي المكان الأنسب لإجراء تحقيقات فعالة وملاحقة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة المرتكبة في سوريا. كما تُذكر هيومن رايتس ووتش بأن الجرائم ضد الإنسانية هي جرائم تؤدي لظهور الاختصاص القضائي العالمي، فيحق لكل دول العالم أن تنفذ العدالة في حق كل من ارتكبوا هذه الجرائم[٤٨].

أعمال قتل المتظاهرين والمارّة

قام مركز توثيق الانتهاكات ـ بالتعاون مع لجان التنسيق المحلية وهي شبكة من النشطاء السوريين يوثقون وينشرون الانتهاكات التي تقع داخل سوريا ـ قام بجمع أسماء ٣٩٣٤ شخصاً قتلتهم قوات الأمن منذ بداية المظاهرات المعارضة للحكومة في مارس/آذار وحتى ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.[٤٩] وفي بيانها بتاريخ ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إن هناك أكثر من ٤٠٠٠ شخصاً ـ أكثر من ٣٠٠ منهم أطفال ـ قد قُتلوا[٥٠]. كما وثقت هيومن رايتس ووتش ونشرت عن الكثير من أعمال القتل هذه[٥١].

تنص أقوال المنشقين على معلومات إضافية عن الطبيعة الممنهجة لعمليات القتل هذه التي صرح بها قادة القوات المسلحة وأجهزة المخابرات على أعلى مستويات القيادة.

جميع المنشقين العسكريين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إن قادتهم أعطوهم أوامر مستمرة بـ "وقف المظاهرات بأي ثمن" وذلك أثناء الجلسات الدورية مع القوات وقبل انتشار القوات. وفي حالات كثيرة، صرّح القادة بشكل صريح باستخدام القوة المميتة ضد متظاهرين سلميين في الأغلب الأعم.

وفي نصف الحالات تقريباً، قال المنشقون إن القادة اتبعوا هذه الأوامر المستمرة بأوامر محددة أثناء العمليات ضد المتظاهرين، مثل "افتح النار"

و"أطلق النار" و"اقتل" و"دمر"، وأوامر من هذا النوع.

كما اطلعت هيومن رايتس ووتش على معلومات عن تورط القادة في تخطيط وتنفيذ عمليات بعينها أدت إلى سقوط أعداد كبيرة من الخسائر في صفوف المدنيين. كما وثقت هيومن رايتس ووتش عدة حالات قام خلالها القادة بإعطاء أوامر بنقل ودفن أجساد المتظاهرين القتلى أثناء الهجمات على المظاهرات، أو شارك هؤلاء القادة في هذه العمليات.

الأوامر القائمة والمستمرة

جميع المنشقين الـ ٦٣ الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إنهم تلقوا أوامر مستمرة بسحق أو وقف أو تفريق المتظاهرين "بأي طريقة" قبل انتشار القوات.

وصلت إليهم هذه الأوامر أثناء الاجتماعات الصباحية الدورية أو قبل انتشارهم في مناطق محددة، وجاءتهم مباشرة من قادة رفيعي المناصب، أو من قادة متوسطي المناصب في إشارة من هؤلاء القادة إلى أوامر من قيادات عليا. وقال المنشقون أنهم حتى عندما لم تُحدد لهم أوامر بعينها، كانوا يفهمون بشكل عام عبارة "بأي طريقة" على أنها تصريح باستخدام القوة المميتة، لا سيما على ضوء أنهم قد تم إمدادهم بذخيرة حية وليس بالوسائل الأخرى الأخف للسيطرة على الحشود .

من الأمثلة على الأوامر التي وثقتها هيومن رايتس ووتش:

- "أحمد"، جندي من الحرس الجمهوري، تمركز في دوما في أبريل/نيسان، وقال إن العميد طلال مخلوف قائد اللواء ١٠٥ حرس جمهوري، أعطى وحدته أوامر شفهية بـ "وقف المظاهرات وإطلاق النار إذا رفض الناس التفرق"[٥٢].

- "جمال"، جندي آخر من اللواء ١٠٥، قال بدوره إن العميد طلال مخلوف أعطى القوات أوامر شفهية بـ "إطلاق النار على المتظاهرين". روى لـ هيومن رايتس ووتش عمليات بعينها تم خلالها تنفيذ هذه الأوامر، حيث قال:

في ٢٧ أغسطس/آب كنا على مقربة من مشفى الشرطة في حرستا. تقدم منّا حوالي ١٥٠٠ متظاهر. طلبوا الإفراج عن متظاهر مصاب كان داخل المستشفى. كانوا يرفعون أغصان الزيتون. ولم تكن معهم أسلحة. كان هناك نحو ٣٥ جندياً من الجيش وحوالي ٥٠ عنصراً من المخابرات عند نقطة التفتيش. كان معنا أيضاً سيارة جيب عليها مدفع آلي. عندما اقترب المتظاهرين لمسافة تقل عن ١٠٠ متر، فتحنا النار. سبق وتلقينا أوامر بأن نفعل هذا من العميد. أصيب خمسة متظاهرين بالرصاص، وأعتقد أنه قد مات واحد أو اثنين منهم[٥٣].

- "عبد الله"، جندي من الكتيبة ٤٠٩، الفوج ١٥٤، الفرقة الرابعة، قال إن وحدته انتشرت في المعضمية ودوما والعباسيين ودُمر، وهي مناطق قريبة من دمشق وحولها. قال إن اثنين من القادة رفيعي المناصب أعطوا الأوامر للقوات بإطلاق النار على المتظاهرين:

طُلب منّا أن نطلق النار إذا تجمع المدنيين في مجموعات تتألف من أكثر من سبعة أو ثمانية أشخاص. قائد الفوج ١٥٤ العميد جودت إبراهيم صافي وقائد الفرقة اللواء محمد علي درغام أعطونا الأوامر قبل الخروج. الأوامر كانت إطلاق النار على تجمعات المتظاهرين وعلى المنشقين، وأن نداهم البيوت ونعتقل الأفراد[٥٤].

- "منصور"، الذي كان يخدم في فرع إدارة المخابرات الجوية في درعا، قال إن القائد المسؤول عن المخابرات الجوية في درعا، العقيد قصي ميهوب

أعطى وحدته الأوامر بـ "إيقاف المتظاهرين بأي طريقة ممكنة"، ويشمل ذلك استخدام القوة المميتة. قال منصور:

الأوامر المعطاة لنا كانت إجبار المتظاهرين على التراجع بأي طريقة، بما في ذلك إطلاق النار عليهم. كان أمراً فضفاضاً يفيد بالسماح بإطلاق النار. أثناء تواجد الضباط كانوا يقررون متى نطلق النار وعلى من. إذا كان هناك شخص معه ميكروفون أو لافتة، أو إذا رفض المتظاهرون التراجع، كنا نطلق النار. الأوامر الصادرة لنا كانت بإطلاق النار مباشرة على المتظاهرين، وحدث هذا عدة مرات. كان معنا بنادق كلاشينكوف وبنادق آلية، وكان هناك قناصة فوق الأسطح[٥٥].

- "نجيب"، الذي كان متمركزاً في درعا مع الكتيبة ٢٨٧، اللواء ١٣٢، الفرقة الخامسة، قال إن قائد اللواء أعطاهم أوامر شفهية باستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين، وذلك قبل عملية عسكرية كبرى في ٢٥ أبريل/ نيسان. قال:

اللواء أحمد يوسف جراد، قائد اللواء، جمعنا في الفناء قبل أن نخرج. قال لنا أن نوقف من يقومون بأعمال الشغب بأي طريقة. قال إن البلد بحاجة للتنظيف من المتظاهرين وأن علينا إطلاق النار على أي شيء مثير للشبهات. أمرنا باستخدام بنادق الـ PKT الآلية والبنادق DShK المضادة للطائرات [أسلحة روسية الصُنع تُركب فوق الآليات] أيضاً. الأوامر العامة الصادرة لنا كانت القتل وتدمير المتاجر وتحطيم السيارات في الشوارع واعتقال الأفراد[٥٦].

- "حبيب"، الضابط في اللواء ٦٥، الفرقة الثالثة، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن وحدته تلقت أوامرها الأولى في جلسة في قطعتهم بدوما أواسط مارس/آذار. طبقاً لحبيب فإن اللواء نعيم جاسم سليمان، قائد الفرقة الثالثة والعميد جهاد محمد سلطان، قائد اللواء ٦٥، قالا للقوات أن عليهم قتال جماعات مسلحة "مدعومة من إسرائيل وأمريكا" وأن أمامهم شهر لإيقاف المظاهرات بأي ثمن[٥٧].

أوضح حبيب أن وحدته كانت تتبع قيادة العماد فهد الجاسم أثناء عملية ٢٥ أبريل/نيسان في درعا[٥٨]. طبقاً لحبيب تلقت وحدته أيضاً أوامر من العميد رمضان محمود رمضان قائد الفوج ٣٥ قوات خاصة، بالإضافة إلى قادة لفرق وألوية سبق ذكرهم[٥٩].

طبقاً لحبيب، فإن قائد الكتيبة العقيد محمد خضير قدم لهم بنفسه أوامر شفهية إضافية قبل بدء اجتياح درعا مباشرة:

قبل العملية مباشرة، أعطانا العقيد محمد خضير ٣٠ دقيقة من التعليمات. ونحن ندخل البلدة، كان من المفترض أن نطلق النار على أي شخص يطلق علينا النار. لكن بعد الدخول، كانت أوامرنا هي إطلاق النار على أي شخص نراه، حتى لو كان جالساً في شرفة بيت[٦٠].

- "سالم" ضابط من الفوج ٤٦ قوات خاصة المنتشر في إدلب، قال إن اللواء فؤاد حمود المكلف بقيادة عملية إدلب، قال للقوات أن "يوقفوا المتظاهرين بأي ثمن" في بداية سبتمبر/ أيلول[٦١].

- "محمد"، جندي من الدفاع الجوي وحدة ١٠١٠ المنتشرة في البوكمال في بداية مايو/أيار، قال إن قائد وحدته، العقيد عيسى شيباني أوضح لهم أن مهمة الوحدة "ليست القبض على أفراد، بل القتل". طبقاً للجندي، أعطاهم القائد أوامر شفهية "بقتل أي شخص يقاوم، بغض النظر عما إذا كان رجلاً أو امرأة أو طفلاً[٦٢]". قال محمد إن ٣٥ إلى ٤٠ شخصاً قد قُتلوا أثناء اليوم الأول للعمليات، مع دخول وحدته إلى البوكمال. اللواء

بدر عقل أحد قادة القوات الخاصة، أعطى الجنود أوامر بالتقاط الجثث وتسليمها للمخابرات[٦٣].

وفي بعض الحالات، قام قادة الوحدات بإعطاء توجيهات في أوامر كتابية، مما جعل أوامر استخدام القوة المميتة أكثر صراحة ووضوحاً. على سبيل المثال، فإن "طاهر" الذي خدم في الكتيبة ٦٩١ من الشرطة العسكرية، قال إنه عندما تم نشر وحدته برفقة القوات الخاصة في مهمة في درعا، قرأ عليهم قائد الوحدة أمراً كتابياً من قائد الشرطة العسكرية اللواء محمد إبراهيم الشعار (الذي أصبح وزيراً للداخلية في ١٤ أبريل/نيسان ٢٠١١)، ورد فيه أن الوحدة مصرح لها بإطلاق النار "إذا هوجمت". قائد الكتيبة على حد قول الجنود، أوضح الأمر مضيفاً أن "إذا اقترب منك أي شخص أو أي شيء، أطلق عليه النار!"[٦٤].

- "أمين" قناص من القوات الخاصة التي انتشرت في حمص بداية مايو/أيار، قال بدوره إن الأوامر الشفهية كانت تختلف أحياناً عن الأوامر المكتوبة. طبقاً لأمين، فإن العقيد فيصل بياع، قائد الكتيبة ٦٢٥ قوات خاصة، أعطى القناصة أوامر شفهية بـ "اقتل أو اقتل" - أي اقتل المتظاهرين أو المنشقين الذين يعصون الأوامر. وأضاف:

على الورق ، كان المكتوب هو "أوقفوا المتظاهرين"، لكن شفهياً قال بوضوح: "اقتل". أثناء الأيام العادية وقت فرض حظر التجوال، أي شيء يتحرك يعتبر هدف. أثناء المظاهرات كان القادة يصدرون لنا أوامر بتصفية عدد أو نسبة معينة من المتظاهرين. على كل ٥٠٠٠ متظاهر مثلاً، يجب استهداف من ١٥ إلى ٢٠ شخصاً[٦٥].

قال "أمين" إن هناك قائدان من الفوج ٤٥، العميد غسان عفيف والعميد محمد معروف، كانا يتوليان قيادة عملية حمص بالكامل في ذلك الوقت[٦٦].

الأوامر المباشرة

أكثر من نصف المنشقين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إن قادة وحداتهم أو ضباط آخرين أصدروا لهم أوامر مباشرة وقت العمليات بفتح النار على المتظاهرين أو المارة، وفي بعض الحالات شاركوا في القتل بأنفسهم. من ملابسات وظروف تلك الحالات، يبدو أن القادة لابد وأنهم كانوا يعرفون بأن المتظاهرين غير مسلحين ولا يمثلون خطراً كبيراً على الجنود.

أغلب المنشقين قالوا إنهم حاولوا تفادي قتل المتظاهرين، إذ صوبوا على أقدامهم أو أطلقوا النار في الهواء، لكن في بعض الحالات لم يجرؤوا على مخالفة الأوامر لأنهم ظنوا أنهم سيُقتلون إن فعلوا ذلك (انظر الفصل التالي). رفع بعضهم السلاح في وجه عناصر الأمن والضباط الذين أمروا بالقتل، وانشق الكثيرون عندما أدركوا أنهم مأمورون بإطلاق النار على متظاهرين عُزل وليس "عصابات مسلحة" كما كانوا يتوقعون.

محافظة حمص:

- "سعيد"، جندي في الكتيبة ٩٩٠، اللواء ١٨، الفرقة ١٨، شارك في عملية في تلبيسة في مايو/أيار، قال إن العميد يوسف إسماعيل قائد اللواء ١٣٤، أصدر لهم أوامرهم المستمرة والقائمة، بينما قام العقيد فؤاد خضور بإعطاء الأوامر المباشرة. قال إنه في مطلع مايو/ أيار، أعطى كل من خضور وإسماعيل أوامر شفهية بإطلاق النار على البيوت والناس فوق الأسطح أثناء جنازة في تلبيسة لعدد من المتظاهرين الذين قُتلوا في اليوم السابق. قال:

أثناء الجنازات، كان الكثير من الناس يصعدون إلى الأسطح ويهتفون "الله أكبر!". سمعت العقيد خضور، وكان في نقطة التفتيش التي نقف عندها

في ذلك التوقيت، يتصل بالعميد يوسف إسماعيل باللاسلكي. قال لنا خضور أن نبدأ في إطلاق النار، قائلاً إن أي شخص يهتف "الله أكبر" من فوق الأسطح هو إرهابي. رحنا نطلق النار على الأسطح والمنازل بشكل عشوائي، من المدرعات والأسلحة الأخف.

عندما حضر إسماعيل بعد ذلك إلى نقطة التفتيش التي نقف عندها، قال: "أوقفوا هذا بأي ثمن، استخدموا كل ما معكم من ذخيرة ضدهم"(٦٧).

- "أسامة"، الذي خدم في الفوج ٥٥٥ مظلات، الفرقة الرابعة، قال إن العميد جمال يونس، قائد الفوج ٥٥٥، أعطى أوامر شفهية بإطلاق النار على المتظاهرين أثناء انتشار القوات في المعضمية، وهي من ضواحي دمشق. قال أسامة إنه اكتشف فيما بعد أن الأوامر قادمة من ماهر الأسد، قائد الفرقة الرابعة الفعلي، وهو الشقيق الأصغر للرئيس الأسد. قال أسامة:

في البداية مع بدء المظاهرة، قال لنا العميد جمال يونس ألا نطلق النار. لكن بعد ذلك بدا وكأنه يتلقى أوامر إضافية من ماهر. يبدو أنه كانت معه ورقة ما عرضها على الضباط، ثم صوب الضباط بنادقهم نحونا وقالوا لنا أن نطلق النار مباشرة على المتظاهرين. فيما بعد قالوا إن الورقة كانت فيها أوامر من ماهر "باستخدام أي طريقة متاحة"(٦٨).

- "هشام"، الذي خدم في حي المعضمية في ريف دمشق مع الفوج ٥٥٥ مظلات، الفرقة الرابعة، قال إن النقيب خلدون غالية، قائد سريته، أعطاهم أوامر شفهية بفتح النار في ٢٣ أبريل/نيسان. قال:

أعطانا القائد أوامر بإطلاق النار على أي شخص يرفض ترك المظاهرة والابتعاد. راح المتظاهرون يرددون "الشعب والجيش أيد واحدة". عندما اقتربوا، أعطانا النقيب الأوامر بإطلاق النار. حاولنا تفادي قتل الناس، فأطلقنا النار على أقدامهم، وأصيب نحو ٢٠ شخصاً(٦٩).

قال هشام إن النقيب خلدون غالية أمرهم شفهياً أيضاً "أعطانا أوامر بإطلاق النار عليهم فوراً حتى يتفرقوا"، عندما انتشرت السرية من أجل تفريق مظاهرة ليلية في حي القدم في دمشق، في بداية سبتمبر/أيلول. قال هشام إنه رأى الناس يسقطون، لكن لا يعرف عددهم بسبب الظلام(٧٠).

- "هاني"، الذي خدم في فرع العمليات الخاصة بإدارة المخابرات الجوية، قال إن وحدته انتشرت في حي المعضمية في ريف دمشق، مع الفرقة الرابعة، في ١٥ أبريل/نيسان. قال:

كنا جميعاً مسلحين، بالكلاشينكوف وبنادق آلية. كان هناك الآلاف من المتظاهرين. بدأنا في إطلاق النار في الهواء، لكن المتظاهرين لم يتفرقوا. ثم أعطانا العقيد سهيل حسن أوامر بإطلاق النار مباشرة على المتظاهرين. قال: "هل يتحدوننّا؟! أطلقوا النار عليهم" وأصيب ومات بعض الناس(٧١).

كما قال هاني إن العقيد غسان إسماعيل قائد وحدة العمليات الخاصة أعطى أوامر شفهية بإطلاق النار على المتظاهرين، وقت أن تم إرسال وحدته لقمع مظاهرة في داريا أثناء عملية أخرى في يونيو/حزيران، مع الفرقة الرابعة. طبقاً لهاني، كانت أوامره: "لا تطلقوا النار في الهواء، صوبوا مباشرة [على المتظاهرين]"(٧٢).

محافظة درعا:

- "أمجد"، الذي تم إرساله إلى درعا مع الفوج

٣٥ قوات خاصة، قال إنه تلقى أوامر شفهية مباشرة من قائده بفتح النار على المتظاهرين في ٢٥ أبريل/نيسان. قال:

قائد فوجنا العميد رمضان رمضان كان لا يخرج معنا عادة ويبقى وراء الخطوط الأولى. لكن هذه المرة كان يقف أمام اللواء بأكمله. قال: "استخدموا النيران الثقيلة. لن يطلب منكم أحد تفسير استخدامها". في العادة يُفترض بنا أن ندخر الطلقات، لكن هذه المرة قال: "استخدموا ما شئتم من الرصاصات". وعندما سأله أحدهم علام نطلق النار، قال: "على أي شيء أمامكم". قُتل نحو ٤٠ متظاهراً في ذلك اليوم[٧٣].

- "حبيب"، تم إرساله إلى درعا أيضاً في أبريل/ نيسان مع اللواء ٦٥، الفرقة الثالثة، وقال إن وحدته تلقت أوامر شفهية مباشرة من قائد الكتيبة، العقيد محمد خضير بفتح النار على المتظاهرين في مناسبتين على الأقل. حدث ذلك في ١٣ و٢٥ أبريل/نيسان. قال حبيب:

في المرة الأولى، كان العقيد خضير والمخابرات ورائنا. أعطانا خضير أوامر مباشرة بإطلاق النار قبل العمليات. عندما بدأ المتظاهرون يقتربون منّا، أعطى أوامره بفتح النار.

بعد أسبوع تقريباً، يوم الجمعة، تجمع آلاف المتظاهرين عند تقاطع قريب من الطريق السريع المؤدي للمطار. استدعانا قائدنا إلى الميدان من أجل الدعم. قال إن علينا إنهاء المظاهرة بأي طريقة خلال ساعة، لمنع تغطيتها إعلاميا. استخدمنا قنابل الدخان، فتفرق الناس، لكن تجمعوا ثانية. ثم فتحت المخابرات النار. فتحنا النار بدورنا، لكن حاولنا إطلاق النار في الهواء. قُتل سبعة أو ثمانية اشخاص، وأصيب نحو ٣٠ منهم، وتم احتجاز مائة تقريباً[٧٤].

- "حسام" الذي خدم في فرع إدارة المخابرات الجوية في درعا، قال إنه في شهر أبريل/نيسان أُمرت وحدته بدخول مسجد العمري في درعا، وكان المسجد في ذلك التوقيت نقطة تجمع ومشفى ميداني للمتظاهرين. قال إن العقيد ماجد دراس أعطى الوحدة أوامر شفهية بفتح النار فقُتل ١٢ شخصاً[٧٥].

- "فؤاد"، الذي خدم في درعا مع الكتيبة الثالثة، الفوج ١٢٧، الفرقة ١٥. قال:

وُجه إليّ الأمر بإطلاق النار على المتظاهرين عدة مرات، لكن كنت أطلق في الهواء بما أنني كنت أعرف أنهم أناس عاديين وليسوا إرهابيين. من أمرونا بذلك كانوا العقيد عماد عباس والرائد زياد عبد الله شدود. قالا إننا نحارب جماعات إرهابية وأن علينا التخلص منهم. قالوا لنا أن نقتل أي شخص نراه في الشارع دون أن نسأله أي أسئلة[٧٦].

- "إبراهيم"، ضابط في الكتيبة ٥٩، الفرقة الخامسة، قال إن وحدته تلقت أوامر شفهية مباشرة بإطلاق النار على المتظاهرين في الحراك:

تجمع آلاف المتظاهرين بالقرب من الملعب في الحراك، بعد ظهر يوم ٧ أغسطس/ آب. بدأوا في التقدم باتجاه نقطة التفتيش حيث نقف، وكنا حوالي ١٥٠ إلى ٢٠٠ جندي وعنصر أمن. راحوا يهتفون "يسقط النظام" لكنهم لم يكونوا مسلحين - لا أسلحة ولا حجارة أو عصي.

كان بين المتظاهرين إمام مسجد. قال العميد محسن مخلوف قائد العمليات في الحراك للإمام إن عليه إيقاف المتظاهرين، لكنه لم يفعل، وقال إن المتظاهرين سلميين. ثم أمرنا العميد مخلوف والعميد علي دوّا بإطلاق النار على المتظاهرين[٧٧].

وقال إبراهيم أيضاً إن في حادث منفصل،

عندما تم نشر وحدته في نقطة تفتيش بين إزرع وبصر الحرير، أعطاهم اللواء سهيل سلمان حسن قائد الفرقة الخامسة أوامر شفهية بـ "إطلاق النار على المتظاهرين إذا اقتربوا"[٧٨].

محافظة اللاذقية:

- "فيصل"، جندي من حرس السواحل، الكتيبة ١٥٧، ومقرها اللاذقية، قال إن القائد العقيد حسن خير بك أعطاهم أوامر شفهية بفتح النار عندما شاركت وحدته في هجوم على منطقة الرمل الفلسطيني بالقرب من اللاذقية. طبقاً لفيصل فإن العقيد خير بك قال "هدفكم هو أي شيء يتحرك، سيارة أو إنسان"[٧٩].

المشاركة المباشرة في أعمال القتل:

بعض المنشقين قالوا إن قادة الوحدات لم يأمروا فحسب بالقتل، بل شاركوا أيضاً في قتل الناس بأيديهم. "عفيف"، ضابط صف خدم في الحرس الجمهوري وشارك في مظاهرات في نوى، قال إن الجيش جلب مجموعة جديدة من القوات، منها الكتيبة ١٧١، اللواء ١١٢، عندما عادت المظاهرات إلى البلدة في بداية أغسطس/آب. قال عفيف إنه رأى قائدهم، العقيد سامي عبد الكريم علي وهو يطلق النار على المتظاهرين من الكلاشينكوف ويقتل شخصاً، وهو عمران رياض سلمان البالغ من العمر ١٦ عاماً[٨٠]. راجعت هيومن رايتس ووتش تغطية نُشرت على اليو تيوب يُزعم أنها لجثمان الشاب الذي تم التعرف فيه على عمران رياض سلمان وقُتل في ٣ أغسطس/آب في نوى[٨١].

أغلب المنشقين ذكروا أيضاً حوادث لتلقي أوامر مباشرة بفتح النار من المخابرات أو ضباط آخرين متمركزين في نفس نقاط التفتيش، ولا يعرفون أسمائهم لأنهم من وحدات غير وحداتهم.

على سبيل المثال، قال "وسيم"، جندي من اللواء ٧٦، الفرقة التاسعة، لـ هيومن رايتس ووتش، إن في ٢٨ أبريل/نيسان ٢٠١١ أرسل إلى التل للمشاركة في نقطة تفتيش في الطريق من التل إلى دمشق، وكانت أوامره هي فعل كل شيء ممكن، بما في ذلك استخدام القوة المميتة، لمنع المتظاهرين من الوصول إلى دمشق. قال:

بعد صلاة الظهر، بدأ المتظاهرون وأغلبهم شباب وعددهم تقريباً ٣٥٠٠ شخص، بدأوا في الاقتراب. خلعوا قمصانهم ليظهروا لنا أنهم غير مسلحين. عندما اقتربوا من أول نقطة تفتيش، بدأ الجنود في إطلاق النار، بعضهم في الهواء وبعضهم على ما يبدو نحو الحشد. لم يسبق ذلك أي تحذيرات أو إطلاق غاز مسيل للدموع. كان الجيش بالأساس هو المسؤول، وكانت المخابرات تراقب ما يحدث. راح قادة الجيش يعطون الأوامر والمخابرات متواجدة للتأكد من اتباع الجنود للأوامر.

راح الناس يقتربون من كافة الاتجاهات، واقترب رجل مني وهو يصرخ "لو كنت رجلاً اقتلني!" وفي نفس اللحظة قام رجل المخابرات المجاور لي بإطلاق الرصاص على كتفه، من مسافة قريبة، وحاول اعتقاله. اقتربت منّا أمه وقالت: "اتركوه، خذوني بدلاً منه" وقام رجل المخابرات في ثياب مدنية أمامي بإطلاق النار على الرجل من مسافة قريبة للغاية فأرداه قتيلاً، أمام أمه. لا أعرف كم كان ذلك الرجل يبلغ من العمر، لكنه بدا في سن المراهقة. تمكن المتظاهرون من أخذ جثمانه[٨٢].

"حسن" جندي كان متمركزاً في نقطة تفتيش قرب قاعدة للجيش في دوما، وهي من ضواحي دمشق. قال: "قال لنا ضباط المخابرات وكانوا معنا في نقطة التفتيش أن نطلق النار على المتظاهرين إذا حاولوا الاقتراب. لم يصلوا مطلقاً إلى حيث نقف،

فقد قام الجنود عند نقطة التفتيش الأولى بإطلاق النار عليهم، وتفرق الناس"[٨٢].

- "فيصل"، جندي من حرس السواحل، الكتيبة ١٥٧، وكان متمركزاً في نقطة تفتيش قرب اللاذقية، على الطريق من جامعة تشرين، وهي جامعة عامة في اللاذقية، إلى حلب، وصف ما حدث عندما فتح عناصر المخابرات والجيش النار على سيارة مدنية:

الأوامر الصادرة لنا كانت إطلاق النار على أي سيارة لا تتوقف. ذات يوم، صحوت من النوم على صوت الرصاص، وعندما نهضت وجدت المخابرات والجنود يطلقون الرصاص على ميني باص. كانت الساعة الثالثة صباحاً تقريباً، لابد أنها كانت حالة طوارئ ما. كان هناك رجلاً يقود السيارة، وخرجت امرأة وراحت تصرخ: "ماذا فعلتم؟ لقد قتلتوه". أصيب الرجل برصاصة في ظهره، وفقد الوعي. كان في الحافلة رصاصات كثيرة، لكن رأيت رصاصة واحدة في جسده. أحضرنا تاكسي ليستقلها الثلاثة.

ثم جاء ضباط من نقطة تفتيش أخرى للسؤال. أحد الرجال من الكتيبة بدأ يوضح ما حدث، لكن رجل من الشبيحة قاطعه وقال: "كان مسلحاً". قال الجندي الذي أعرفه: "لا"، لكن الشبيح كرر ما قاله بصوت ينطوي على التهديد: "كان مسلحاً". لم نتمكن من الجدال معهم، فقد كانت المخابرات تدعمهم[٨٤].

- "زياد" جندي من الكتيبة ٣٤٢، اللواء ١٦٧، الفرقة ١٨، وكان في نقطة تفتيش في الرستن، وصف حادثاً مماثلاً أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص. قال:

كنا في أواسط يوليو/تموز تقريباً، قبل شهر رمضان. حدث هذا أمام عيني، وقت الغداء تقريباً. كانت هناك سيارة تحاول الفرار من المظاهرة، ودخلت الطريق. راحت تقترب من نقطة التفتيش، فقال ضابط المخابرات: "اطلقوا النار!" رفع رجل من كتيبتي الكلاشينكوف وأطلق النار، وفعل الآخرون مثله.

توقفت السيارة، وخرج رجل من مقعد الراكب لإخراج صبي كان في المقعد الخلفي، وأصيب فوراً. قُتل السائق فوراً، وقُتل راكب آخر. فتشنا السيارة بحثاً عن أسلحة فلم نجد أي شيء، لكن رأينا صبي يبلغ من العمر ٣ سنوات في المقعد الخلفي. كان حياً. أخرجنا الجثث للمخابرات، ونقلوها في سيارة، وتركوا الصبي. افترض أن بعض المتظاهرين أخذوه، وكانت المظاهرة قد بدأت تتراجع في ذلك الوقت[٨٥].

الاحتجاز التعسفي والتعذيب

طبقاً لمعلومات جمعتها هيومن رايتس ووتش، أجرت قوات الأمن السورية حملة موسعة وممنهجة من الاعتقالات التعسفية والتعذيب للمحتجزين في شتى أنحاء سوريا، منذ بداية المظاهرات المعارضة للحكومة في مارس/آذار ٢٠١١[٨٦].

المعلومات التي وفرها المنشقين في هذا التقرير - والكثير منهم شاركوا بأنفسهم في الاعتقالات والمعاملة السيئة - تؤكد هذه النتائج. وصف المنشقون اعتقالات تعسفية واسعة النطاق أثناء المظاهرات وعند نقاط التفتيش، وكذلك عمليات "تمشيط" لأحياء سكنية في عدد من المحافظات.

المنشقون الذين شاركوا في هذه العمليات قالوا إنهم أجروا الاعتقالات إما بناء على قوائم بالمطلوبين تلقوها من قادتهم أو بناء على أوامر عامة باعتقال المتظاهرين أو السكان في أحياء سكنية بعينها.

يبدو أن أغلب الاعتقالات تمت على يد أجهزة

الأمن، بينما وفر الجيش الدعم أثناء الاعتقال ونقل المحتجزين. طبقاً للمنشقين، فإن الاعتقالات كانت تتم عادة مصحوبة بالضرب وغير ذلك من أشكال المعاملة السيئة، والتي أمر بها القادة وصرحوا بها أو تغاضوا عنها. المنشقون الذين عملوا في منشآت الاحتجاز أو كانوا يدخلونها قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إنهم شهدوا على تعذيب المحتجزين أو شاركوا فيه.

عمليات الاعتقال التعسفي والنهب الموسعة

من المستحيل التأكد من عدد المعتقلين منذ بدء المظاهرات. حتى ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني كان مركز توثيق الانتهاكات قد وثق أكثر من ١٥٥٠٠ اعتقال[٨٧]. من المرجح أن يكون العدد الفعلي أكبر بكثير.

وهناك عضو في جهاز المخابرات الجوية، فرع العمليات الخاصة، قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه يرى أن العدد الحقيقي للمعتقلين يفوق المائة ألف، وتم الإفراج عن الكثير منهم بعد القبض عليهم، بناء على معلومات اطلع عليها. قال إن وقت انشقاقه في نهاية أغسطس/آب، كان هناك ٥٠٠٠ محتجز على الأقل في مركز احتجاز تابع لفرعه وحده[٨٨]. "منصور" شاهد آخر، خدم في المخابرات الجوية في درعا، قدم لـ هيومن رايتس ووتش على انفراد تقديراً بعدد مماثل، قائلاً إن فرع المخابرات التابع له اعتقل نحو ٥٠٠٠ شخص أثناء ثلاثة شهور خدم خلالها في درعا (أبريل/نيسان حتى يونيو/ حزيران)، ونحو ٦٠٠ منهم أُفرج عنهم في أوقات مختلفة بعد ذلك التاريخ[٨٩].

المعلومات التي قدمها المنشقون عن عمليات التمشيط التي شاركوا فيها تدعم بعض الشيء ذلك التقدير بارتفاع عدد المحتجزين الذي أبلغ عنه ضباط المخابرات. كما يظهر من الأمثلة الواردة أدناه، فإن أجهزة الأمن لجأت بشكل متكرر إلى اعتقال عشرات الأشخاص أثناء المظاهرات. عمليات "التمشيط"، التي تتم عادة إثر المظاهرات أو بعد اجتياح الجيش للبلدات، أسفرت عن مئات الاعتقالات. وكانت المداهمات مصحوبة عادة بعمليات نهب وتدمير ممتلكات قال من أجريت معهم المقابلات إن الضباط سمحوا بها وتغاضوا عنها.

محافظة درعا:

- "سعيد"، الذي خدم في تلبيسة مع اللواء ١٣٤، الفرقة ١٨، قال إن بعد انتقال الجيش إلى البلدة في مطلع مايو/أيار، بدأت المخابرات والجيش في إجراء مداهمات يومية، اعتقلوا فيها "أي شخص أكبر من ١٤ عاماً، أحياناً عشرين شخصاً، وأحياناً مائة"[٩٠]. قال سعيد أيضاً إن المداهمات التي جرى خلالها الاعتقال والتي شارك فيها، كانت بتصريح من المخابرات والجيش، وكانت مصحوبة بعمليات "نهب صريح" وإحراق للمتاجر[٩١].

- "باسم"، الذي خدم في وحدة الدفاع المدني التي كانت تحت قيادة الفرقة ١٨، قال إن وحدته أجرت عمليات تمشيط في تلبيسة مع بداية أغسطس/آب، أسفرت عن اعتقال نحو ٢٠٠ شخص، منهم ٥ نساء، وفي الرستن بعد يومين، حيث تم اعتقال نحو ٣٠٠ شخص[٩٢].

- "حبيب"، جندي من اللواء ٦٥، الفرقة الثالثة، قام بوصف اعتقالات تعسفية وأعمال نهب أثناء مداهمات في درعا بعد أن سيطر الجيش على المدينة بنهاية أبريل/نيسان:

كنا عندما نقتحم البيت، نحطم الباب دون أن نطرق عليه، ونعتقل الرجال، شخص أو اثنان وأحياناً أكثر، وذلك بصورة عشوائية. كنا نهينهم

أمام عائلاتهم. عادة ما كانت مجموعتنا مصحوبة بالمخابرات والشبيحة وجنديين. يأخذ الأمن والجنود التلفزيونات وأجهزة الفيديو وغيرها من الأغراض. وأحياناً، كنا نسرق السيارات لنصادر بها الغنيمة[٩٣].

محافظة طرطوس:

- "موسى"، جندي خدم في بانياس مع الفوج ٤٥ قوات خاصة، يقدر أن وحدته برفقة قوات الأمن اعتقلت آلاف الأشخاص في بانياس وحدها، بين أبريل/نيسان ومايو/أيار. قال إن الجنود أخذوا جميع المعتقلين إلى الساحة الرئيسية في البلدة حيث سلموهم إلى المخابرات[٩٤]. ووصف أيضاً منشقان عسكريان خدما في بانياس والبيضا والبساتين في أبريل/نيسان ومايو/أيار مع وحدات القوات الخاصة الأخرى، وصفا عمليات نهب موسع واعتقالات لأقارب أشخاص مطلوبين، وضرب المحتجزين والتحرش بالنساء في جميع تلك البلدات. قال أحدهم، "زاهر":

في البيضا كنا نكسر الأبواب ونأخذ ما نريد. راحت المخابرات تعتقل الأفراد، في إحدى الأماكن اعتقلوا عشرة رجال مسنين لإجبار أبنائهم على تسليم أنفسهم. استمر الشيء نفسه في بانياس، حيث ذهبنا إلى هناك في الأيام التالية. في البساتين، نهبنا كل شيء، وحدتي ووحدات أخرى. كما أخذنا نقود، ثم أي شيء تصل إليه أيدينا: ذهب وهواتف خلوية وإلكترونيات، وأحياناً ثياب النساء. رأيت بعض عناصر المخابرات والجنود يلامسون السيدات بشكل غير لائق، وهم يتظاهرون بالبحث عن قنابل ومتفجرات[٩٥].

محافظة دمشق:

- "فادي"، جندي من الكتيبة ٢٩٢، الحرس الجمهوري، قال إن العقيد مراد عيسى أصدر لوحدته أوامر بمداهمة البيوت في منطقة المزة في دمشق أواسط أبريل/نيسان، "لإخراج الإرهابيين المسلحين". قال إن وحدته أعطت الدعم لعناصر المخابرات الذين دخلوا واعتقلوا نحو ١٥ شخصاً، ولم يبد أن أي منهم معهم أسلحة[٩٦]. قال إن هذه المداهمات كانت تتم كل جمعة، في دمشق وضواحيها، وأسفرت عن اعتقال العشرات في كل مرة.

- "هشام"، جندي من الفوج ٥٥٥ مظلات، الفرقة الرابعة، قال إن وحدته شاركت في عدة مداهمات في مختلف أحياء دمشق، منها داريا وسقبا والقدم والقابون وزملكة، من أبريل/نيسان إلى سبتمبر/ أيلول. جميع المداهمات أسفرت عن اعتقال العشرات، وأحياناً المئات. قال إنه يذكر تحديداً مداهمتين منهم، في مطلع سبتمبر/ أيلول، في القدم والقابون. قال:

في الفجر، وصلت ١٥ حافلة من المخابرات الجوية وبدأت تداهم البيوت في القدم. كنا ننشئ نقاط التفتيش ونمسك بأي شخص يحاول الهروب. ثلاثة من أبناء عمومة أمي، ويعيشون في تلك المنطقة، تم القبض عليهم تلك الليلة.

بعد أيام، أخذنا القادة إلى منطقة القابون. هناك قالوا لنا أن نشن مداهمات على البيوت. كان معنا قائمة بتسعمائة اسم لأشخاص مطلوبين. أمضينا هناك يومين، واعتقلنا نحو ٨٠٠ شخص من ذلك الحي. كنا عند نقطة تفتيش لمنع الهروب. في كل نقطة تفتيش توجد قائمة مُحدثة بالمطلوبين، وبذلك كنت أعرف أعداد المعتقلين[٩٧].

محافظة دير الزور:

- "محمد"، وكان يخدم في البوكمال ضمن وحدة الدفاع الجوي رقم إم د ١٠١٠، قال إن القادة أمروا الجنود وأجهزة الأمن باعتقال بعض

الأقارب لأشخاص مطلوبين حتى يسلموا أنفسهم:

شاركت في هذه المداهمات عدة مرات. ذات مرة دخلنا بيتاً بحثاً عن رجلين. هناك جندي آخر وقف معي ننتظر في الخارج. لم يكن الرجلين في البيت. أخذنا النقود والذهب واعتقلنا سيدتين وثلاثة أطفال: صبيين في عمر ١٥ و١٠ أعوام تقريباً، وفتاة صغيرة. قام عناصر المخابرات بتغطية السيدات ولكموهن وهم يصيحون: "لن ندعكن تغادرن حتى يعود الرجال، والآن سترون شكل الحرية"[٩٨].

قال محمد إن أثناء اجتياح البلدة، قام الجنود "بنهب المتاجر وإحراق الصيدليات"[٩٩].

محافظة حماة:

- "علي" وكان يخدم في حماة في يونيو/ حزيران مع الفرقة ١١، قال إن الجنود في وحدته تورطوا في اعتقالات وعمليات نهب موسعة في المدينة، وأخذوا أي شيء ذو قيمة، وأنه رأى بنفسه أحد الضباط "يأخذ ثلاجة من بيت ويضعها في شاحنة للجيش"[١٠٠].

المنشقون الذين كانوا يشغلون نقاط التفتيش قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إن قوائم "المطلوبين" التي حصلوا عليها كانت تضم ما بين ٢٠٠ شخص إلى آلاف الأسماء. قالوا إنهم كان مطلوب منهم اعتقال من ترد أسمائهم في القوائم، لكن كثيراً ما كانوا يعتقلون أشخاصاً ليسوا على القوائم لأسباب كثيرة منها "الاشتباه" و"ردهم على أوامر الجنود".

على سبيل المثال، "فيصل" جندي كان يخدم في الكتيبة ١٥٧ حرس سواحل، وكان في اللاذقية، قال إنه عند نقطة التفتيش التي كان بها، وتقع على الطريق من جامعة تشرين إلى حلب، كانت معه قائمة بخمسمائة شخص. أثناء الأيام الخمسة التي قضاها في نقطة التفتيش، اعتقلوا نحو ٢٠٠ شخص. كانت الأوامر على حد قوله هي اعتقال الأفراد، وقادمة من العقيد حسن خير بك[١٠١].

- "علي" جندي من الفرقة ١١ وكانت تخدم في حماة في يونيو/حزيران، قال إن مجموعته المسؤولة عن إقامة نقاط تفتيش، كانت معها قائمة فيها أسماء نحو ١٠٠٠ مطلوب[١٠٢].

هناك عدد من المنشقين ذكروا أنه مع زيادة عدد المحتجزين، بدأت مراكز احتجاز الأمن تزدحم، وبدأوا في تحويل المدارس والإستادات/الملاعب وغيرها من المواقع إلى مراكز احتجاز.

- "غسان"، الذي خدم في دوما مع اللواء ١٠٦ حرس جمهوري، قال:

في أي جمعة، كنا ومعنا أمن الدولة نعتقل نحو ٥٠ شخصاً، تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٥٠ عاماً، بعد المظاهرات. رأيت العديد منهم يقدمون رشاوي حتى يدعوهم يذهبون، لكن غالباً ما يظهر محتجزين جدد. حولنا الكثير من المدارس والمنشآت الأخرى إلى مراكز احتجاز. الغرض من الاعتقالات هو إخافة الناس حتى لا يشاركوا في المظاهرات، ولجني النقود[١٠٣].

- "منصور" الذي خدم في المخابرات الجوية، قال إن المحتجزين في درعا كانوا كثيرين لدرجة أنهم حولوا استاد/ ملعب درعا - الذي كان يتم استخدامه كمقر للعمليات - إلى مركز احتجاز ضم آلاف المحتجزين[١٠٤]. وقال عدة منشقين إن هناك آلاف المحتجزين في الاستاد/ الملعب، تحت حراسة المخابرات والقوات الخاصة. "نجيب"، الذي خدم في درعا مع الكتيبة ٢٨٧، اللواء ١٣٢، الفرقة الخامسة، قال:

داخل الاستاد/ الملعب تتواجد القوات الخاصة،

لكن الأغلب عناصر من الأمن. هناك أربعة أو خمسة من كبار القادة، عمداء، في الاستاد أيضاً، لكن لا أعرف أسمائهم. كان الاستاد ممتلئاً بالناس، وجميعهم محتشدون في زحام شديد. من الصعب السير دون أن تطأ هذا الشخص أو ذاك. وكان يتم جلب الناس بالحافلات، من درعا والبلدات المحيطة بها[١٠٥].

أوامر ضرب وإساءة معاملة المحتجزين

قال منشقون من الجيش وأجهزة الأمن ممن شاركوا في عمليات الاعتقال إنهم ضربوا المحتجزين أثناء اعتقالهم ونقلهم إلى مراكز الاحتجاز. ذكر بعضهم أوامر محددة صدرت لهم من قادتهم في هذا الشأن.

ـ المقدم "غسان"، الذي كان يخدم في دوما في مارس/آذار وأبريل/نيسان، قال إن العميد محمد خضور قائد اللواء ١٠٦ حرس جمهوري، أمره شفهياً بضرب المتظاهرين بالعصي ثم اعتقالهم. طبقاً لغسان قال خضور إنه تلقى أوامره من اللواء شعيب سليمان، قائد الحرس الجمهوري[١٠٦].

قال غسان إنهم في البداية نقلوا المحتجزين إلى مقراتهم المؤقتة للاحتجاز في مكتب رئيس مدينة دوما، وضربوهم هناك لعدة ساعات ثم سلموهم إلى أمن الدولة في درعا[١٠٧]. وقال غسان أيضاً إن العميد عصام زهرالدين من الفرقة ١٠٤ حرس جمهوري، وكان يراه بشكل متكرر أثناء العمليات في دوما "أمر بأغلب أعمال الضرب"، في دوما "ودائماً ما كان يحمل عصا كهربائية ليهاجم بها المتظاهرين"[١٠٨].

قال غسان إن بعد اعتقال أحد المتظاهرين في دوما في الأيام الأولى للاحتجاجات، وبعد موت ذلك المحتجز نتيجة لإصابات لحقت برأسه بسبب الضرب، أصدر العميد محمد خضور قائد اللواء ١٠٦ حرس جمهوري الأوامر التالية:

كانت إحدى أول الوفيات رهن الاحتجاز وغطاها الإعلام، ومن ثم وبعد حدوثها بقليل خاطبنا العميد خضور في اجتماع صباحي وأعطانا أوامر بعدم ضرب الناس على الرأس بقوة، وأن نكسر أذرعهم وسيقانهم بدلاً من ذلك حتى لا يعودوا إلى المظاهرات مرة أخرى. وقال أيضاً: "حاولوا ألا تضربوا الناس في أماكن عامة كثيراً، اضربوهم في الحافلات"[١٠٩].

ـ "أمير"، الذي خدم في دير الزور مع اللواء ٢٤٠، قال إن قائد الكتيبة شارك بنفسه في الاعتقالات والضرب:

كانت هناك مظاهرة في المدينة ثاني أيام رمضان [٢ أغسطس/آب]. حاصرنا المتظاهرين وأطلقنا النار على من حاولوا الفرار، ثم بدأنا في اعتقال الناس. احتجزنا نحو ٥٠ شخصاً. رأيت قائدنا العقيد عصام يشارك في الضرب بنفسه. كانت معه كاميرا ورأيته وهو يطالبهم بالاعتراف بأنهم إرهابيين، وأن معهم أسلحة، وأنهم يتلقون الأموال من الولايات المتحدة وسعد الحريري [رئيس وزراء لبناني سابق]... وافقه شخصان على ما ذكره. قام بتصوير اعترافاتهما، وقال إنه سيخبر الحراس ألا يعذبون هذين الاثنين[١١٠].

ـ "هشام"، جندي من الفوج ٥٥٥ مظلات، الفرقة الرابعة، قال إن وحدته انتشرت لإجراء اعتقالات في حي داريا بريف دمشق في شهر مايو/أيار. قال:

كانت معنا هراوات ومع الشبيحة أسلحة، وكانوا يرتدون ثياباً سوداء. كنا نجري وراء الناس، ومن نمسك به يتمنى الموت لأننا كنا نضربهم بعنف شديد. في ذلك اليوم كان النقيب محمد

حرب هو المسؤول. راح يطلق النار من مسدسه على من لم نتمكن من الإمساك بهم.

ثم بدأت وحدتي والشبيحة في تكسير السيارات. قال الشبيحة إن المتظاهرين يستخدمون هذه السيارات. حطمناها بالحجارة والعصي. أحد الرجال من وحدتي لم يرغب في المشاركة، لكن أحد الشبيحة وضع سلاحاً لصق رأسه وقال: "افعلها وإلا قتلتك"[١١١].

- "موسى"، جندي من الكتيبة ٢٣٠، الفوج ٤٥ قوات خاصة، قال إنهم اعتقلوا وضربوا المحتجزين في البيضا بناء على أوامر من قادتهم. قال:

صباح ١٢ أبريل/نيسان وصلنا إلى البيضا. كانت الأوامر الصادرة لنا هي دخول البيوت واعتقال جميع الرجال فوق ١٤ سنة. داهمنا البيوت وأخذنا منها كل الذكور إلى الساحة الرئيسية. قمنا بضربهم وإهانتهم ورميهم على الأرض والسير فوقهم. الأوامر كانت قادمة من العقيد منصور قائد الكتيبة ٢٣٠ التي قال إنه تلقاها من العميد غسان عفيف قائد الفوج ٤٥[١١٢].

- "ياسر"، الذي خدم في القوات الخاصة وتمركز في نقطة تفتيش قريبة من بانياس، قال إن المخابرات شجعت الجنود على ضرب المحتجزين. قال: "كان ضباط المخابرات العسكرية وأمن الدولة مسؤولين عن نقطة التفتيش. تركوا للجنود حرية فعل ما يريدون. كانوا يقولون: اضربوهم وفتشوهم، فهم كلاب، افعلوا بهم ما شئتم"[١١٣].

التعذيب في مراكز الاحتجاز

بينما أغلب المنشقين تورطوا في نقل المحتجزين إلى مختلف مراكز الاحتجاز، فإن قلة منهم - بالأساس من خدموا في المخابرات - شهدوا بأنفسهم على الوضع داخل مراكز الاحتجاز. أقوالهم تدعم المعلومات المقدمة عن تفشي استخدام التعذيب في مراكز الاحتجاز، التي سبق ووثقتها هيومن رايتس ووتش، وقد عرضوا أيضاً تفاصيل إضافية عن ضباط الأمن المسؤولين.

أحد المنشقين من المخابرات، "عمر"، وكان يخدم في مكتب مدير المخابرات الجوية، فرع العمليات الخاصة، في مطار المزة ، قال إن بعد عملية صيدا (انظر أعلاه)، عاد ضباط المخابرات الجوية بمائة وستين محتجزاً. كان عمر مسؤولاً عن تنظيم نقلهم إلى فرع التحقيق بالمخابرات الجوية، ومن ثم اطلع على قائمة بالأسماء. قال إنه تم وضع المحتجزين في مركز احتجاز بمطار المزة. وفيما بعد تم الإفراج عنهم جميعاً، عدا اثنين[١١٤].

قال عمر إن هؤلاء المحتجزين والمحتجزين الآخرين الذين رآهم أثناء خدمته وأثناء احتجازه (انظر أدناه) تكرر تعرضهم للتعذيب أثناء الاحتجاز في منشأة احتجاز المزة، وفي اثنين من مراكز الاحتجاز التي تديرها المخابرات الجوية، وقد تعرض للحبس في المركزين. وقد أمد هيومن رايتس ووتش بوصف تفصيلي ورسومات لمراكز الاحتجاز الثلاثة وأماكنها.

قال إن أساليب التعذيب التي اطلع عليها التي استخدمها المحققون في سجن المزة شملت الضرب لوقت طويل بالعصي والجلد بالسياط، والتعليق من الأيدي إلى السقف، وفي بعض الأحيان لساعات وأيام، واستخدام صواعق الماشية الكهربية وأجهزة الصعق بالكهرباء المجهزة بالأسلاك التي يتم وضعها على مختلف مناطق الجسد، وكذلك الحرمان من الطعام والمياه والنوم[١١٥].

طبقاً لعمر، فإن العميد عبد السلام فجر محمود، بصفته قائد فرع التحقيق بالمخابرات الجوية، هو المسؤول عن منشآت الاحتجاز الثلاث[١١٦].

ـ "هاني" شاهد آخر خدم في العمليات الخاصة بالقوات الجوية، وقال إنه شارك في الاعتقالات والضرب المحتجزين، أثناء نقلهم وفي مراكز الاحتجاز. قال إن الانتهاكات كانت بتصريح من قائده العقيد سهيل حسن. قال:

في ١ أبريل/نيسان كنا نجري اعتقالات في حي المعضمية في ريف دمشق. تلقينا أوامرنا من العقيد سهيل حسن. قال لنا بشكل صريح أن نضرب الناس على رؤوسهم كثيراً وألا نقلق من العواقب. كما استخدمنا صواعق الماشية الكهربية. وصلت إلينا الأوامر شفهياً قبل أن نخرج للعمليات.

رحنا نضرب الناس داخل الحافلات، ثم في مركز الاحتجاز في القاعدة. وفي مركز الاحتجاز كنا نضع الناس في الفناء أولاً، ثم نضربهم بشكل عشوائي دون استجواب. شاركت في مرافقة السجناء إلى الفناء، ثم إلى مركز الاحتجاز. في ذلك اليوم اعتقلنا ١٠٠ شخص تقريباً. وضعناهم في زنزانة مساحتها خمسة في خمسة أمتار.

شاركت وحدتي أيضاً في ضرب الناس. كان قلبي يغلي من الداخل، لكن لم أتمكن من إظهار ما أشعر به لأنني أعرف ما سيحدث لي[١١٧].

ـ "سالم" ضابط من الفوج ٤٦ قوات خاصة، قال إنه شهد على ضرب وإهانة المحتجزين في مخيم الطلائع في إدلب، وكان يُستخدم كمركز ومقر للقوات الخاصة هناك. قال:

من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول راحت المخابرات تجلب المحتجزين إلى المخيم، عادة من ١٠ إلى ٣٠ شخصاً، حوالي التاسعة إلى العاشرة مساءً، بعد كل مظاهرة (وكانت تحدث يومياً). كان المحتجزون يصطفون وهم معصوبي الأعين، ويُجبرون على الجلوس على ركبهم ويتم ضربهم. كانوا يسبونهم ويضعون أقدامهم فوق رؤوس الناس. كان ذلك يحدث خارج المبنى، أمام مكتبي. كان يتم ضربهم في انتظار الجاسم [العماد فهد الجاسم] الذي يشرف على العمليات في إدلب حتى يحضر ويعاين المحتجزين.

كما كانت المخابرات تجلب بعض صغار الجنود، بينهم رجال من وحدتي، يقولون لهم إن المحتجزين إرهابيين، ويجبرونهم على ضربهم.

عندما يصل الجاسم كان يسب المحتجزين بسبب مشاركتهم في المظاهرات. ثم يأخذونهم إلى السجن القريب. السجن تحت حراسة جنود من وحدتي، فكنت أحياناً أذهب إلى هناك. كانوا يضعون المحتجزين هناك ليلاً، في حجرة لا تزيد عن ستة في سبعة أمتار، دون طعام أو ماء.

تتراوح أعمار أغلبهم بين ١٦ و١٨ عاماً، لكن هناك بعض الصبية أصغر سناً. سألت صبيين يبدو أنهم صغيران للغاية متى وُلدا فأجاب أحدهما عام ١٩٩٨، وقال الآخر ٢٠٠٠. أعتقد أنه تم القبض على صبية كثيرين لأنهم لا يعرفون كيف يهربون. وكان هناك بعض المحتجزين فوق الستين. بعض المحتجزين أطباء، تم القبض عليهم بسبب مساعدة المصابين[١١٨].

ـ أحد المنشقين "عفيف"، ضابط خدم في الحرس الجمهوري لأكثر من عشرين عاماً، وقال إنه تعرض للاعتقال والتعذيب على يد عملاء المخابرات العسكرية، أولاً في درعا ثم في دمشق، جراء دوره في تنظيم المظاهرات في درعا. قال إن من اعتقلوه في درعا بينهم العقيد وفيق ناصر والعقيد لؤي علي والعقيد أسامة حاجي والعقيد نضال عبد الله، وهم جميعاً يعرفونه شخصياً.

بعد تفتيشه تفتيشاً ذاتياً وضربه في المخابرات العسكرية في درعا، نقله أعوان المخابرات إلى الفرع ٢٩١ في دمشق حيث مكث ثمانية أيام، وعذبوه

بقسوة بالكهرباء والضرب لفترات مطولة. قال عفيف إنه رغم أنه كان معصوب العينين طوال احتجازه في الفرع ٢٩١، فقد تعرف (من الأصوات وطرح الأسئلة) تعرف على اثنين من المحققين الذين قاموا بتعذيبه، وهما العميد صلاح حمود والعقيد آصف ذكار، وهو يعرفهما منذ كان يخدم في الحرس الجمهوري. قال عفيف إن في منتصف مدة احتجازه تقريباً قام باستواجه رئيس المخابرات العسكرية عبد الفتاح قدسية، وحاول بلا نجاح أن يحمله على التعاون مع السلطات[١١٩].

وقال عفيف أيضاً إنه تعرض للاعتقال مرة ثانية أثناء حملة عسكرية على نوى في أبريل/نيسان. قال إنه ومعه ٥٠٠٠ معتقل آخرين نُقلوا إلى قاعدة للمخابرات العسكرية قريبة من نوى حيث قام العقيد نضال عبد الله بنفسه بضربه ومحتجزين آخرين[١٢٠].

الإعدام والموت رهن الاحتجاز

أحد السمات الأكثر إثارة للقلق في الحملة العنيفة التي تعرض لها المتظاهرين في سوريا هي تزايد عدد الوفيات رهن الاحتجاز منذ بداية يوليو/تموز. أفاد نشطاء سوريون بوقوع أكثر من ١٩٧ وفاة رهن الاحتجاز[١٢١]. سبق ووثقت هيومن رايتس ووتش بعض هذه الحالات، تحديداً في محافظتي درعا وحمص[١٢٢].

قابلت هيومن رايتس ووتش اثنين من منشقين ذكرا معلومات عن الإعدام بمعزل عن القضاء للمحتجزين والوفيات تحت تأثير التعذيب في مراكز الاحتجاز في البوكمال ودوما. إحدى الحالات المزعومة شملت ١٧ وفاة.

- البوكمال: "محمد"، جندي من الوحدة ١٠١٠، قال إنه شارك في اعتقال ١٧ شخصاً في البوكمال في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١١ أو نحوه. مع وحدة مكافحة الإرهاب بإدارة المخابرات العامة، حاصروا مدرسة كان يختبئ فيها بعض الأشخاص. قال:

كان معهم أسلحة، وبنادق خرطوش، وقع تبادل لإطلاق النار لمدة عشر دقائق تقريباً، لكن لم يُصب أحد. ثم حاصروا المداخل، ودخلت وحدة مكافحة الإرهاب التابعة للمخابرات. استسلم الرجال، وقامت المخابرات بتقييدهم، وجرجروهم إلى فناء المدرسة وبدأوا في ضربهم. ثم أخذوهم، ولا نعرف إلى أين.

ثم بعد ستة أو سبعة أيام، حضرت شاحنة مثلجات إلى قاعدتنا وفيها ١٧ جثة. جلب عملاء المخابرات العسكرية الجثث وقالوا لقائدنا أن يعتني بها. أمرنا القائد بنقل الجثامين إلى ساحة البلدة وأن نتخلص منها هناك. كانت بعض الجثث في حقائب، وبعضها بدون حقائب.

وفجأة تعرفنا على بعض الوجوه. قال البعض: "أه، أذكر هذا الرجل من المدرسة". ويظهر على الجثث أنها ميتة منذ عدة أيام، كلها متجمدة ودمها جاف. وكانت عارية تماماً، وعليها آثار أصفاد، وهناك دم جاف على الرؤوس والصدور. بعضها فيها رصاصات، وبعضها يصعب معرفة سبب جروحها، وبعض الجثث محفورة في أذرعها ثقوب، وفي أقدامها وأكتافها. لا أعرف إن كان الـ ١٧ شخصاً جميعاً هم أصحاب هذه الجثث، لكن تعرفت على بعضهم[١٢٣].

- دوما: المقدم "غسان"، وخدم في الحرس الجمهوري، قال إن في ٧ أغسطس/آب ٢٠١١ أو نحوه، شهد على إعدام محتجز في نقطة تفتيش في دوما. قال لـ هيومن رايتس ووتش:

كنت متمركزاً في نقطة تفتيش في حي عبد الرؤوف في دوما. كانت دوريتي من الرابعة عصراً

إلى منتصف الليل. وصلت حوالي الساعة ٣:٤٥ مساءً، وسمعت على الفور صرخات وأصوات ضرب من بناية مهجورة قريبة من نقطة التفتيش. دخلت وتبين أن العقيد محمد صقر المسؤول عن وردية نقطة التفتيش قبلي، قد اعتقل شخص من قائمة "المطلوبين". أردت على الفور أن يتوقف الضرب وقلت هذه دوريتي. لكن صقر قال: "لا، اصبر، سأتعامل معه أولاً".

راح سبعة جنود يضربون الرجل الذي اعتقلوه. عندما جئت كان ما زال حياً. كان يصرخ، والجنود يسبونه ويضحكون. استغرق الأمر خمس دقائق أخرى، ثم مات. كف عن الحركة، ورأيت الدم ينسال من فمه.

عندما توليت الوردية، أخبرت خضور [قائد اللواء ١٠٦ حرس جمهوري العميد محمد خضور] بأن لدينا قتيل. أمرنا بأن نترك نقطة التفتيش ونترك فيها الجثة. عدنا إلى المقر. لابد أن هناك من التقط الجثة. فقد رآنا الناس نخرج من المبنى[١٢٤].

قال غسان إنه على حد علمه، ورغم أنه أبلغ خضور بوقوع الوفاة أثناء الاعتقال، فلم يتم فتح تحقيق في الواقعة.

الحرمان من المساعدات الطبية

قدم المنشقون العسكريون أيضاً معلومات إضافية عن حرمان المتظاهرين المصابين من الرعاية الطبية، وعن استخدام سيارات الإسعاف في اعتقال المصابين، وإساءة معاملة المحتجزين المصابين في المشافي التي تسيطر عليها المخابرات والجيش - وهو نمط مقلق وثقته هيومن رايتس ووتش ومنظمات أخرى[١٢٥].

هناك عدة أمثلة ذكرها المنشقون يظهر منها بقوة أن هذه الانتهاكات كانت بناء على أوامر وتصريح أو سماح من القادة ولم تُرتكب بمبادرة من الأفراد في القوات المسلحة أو أجهزة الأمن.

- أحد المنشقين، المقدم "غسان"، قال إن أثناء عمله في دوما مع اللواء ١٠٦ حرس جمهوري، كان يستخدم الإسعاف دائماً في التنقل. قال موضحاً:

طريق الشهداء حيث كانت تخرج المظاهرات دائماً كان يعتبر منطقة توتر. أعطتني أمن الدولة سيارة إسعاف لأتنقل بها. صادروا سيارة الإسعاف لضمان ألا تتوفر لنقل المتظاهرين المصابين. كما أن ذلك يسر كثيراً من اعتقال الأفراد، حتى أدرك المتظاهرون أن قوات الأمن تستخدم سيارات الإسعاف وبدأوا في الهرب.

وبما أن الناس لا يمكنهم استخدام سيارات الإسعاف، فقد أصبحوا يأخذون المصابين في سيارات خاصة. عندما كنت أعمل في نقاط التفتيش، كنا نفتش تلك السيارات تحديداً. إذا كان في السيارة شخص مصاب، أو حتى آثار دماء، كنا نعتقل كل من في السيارة على الفور[١٢٦].

- هناك شاهد آخر، "منير"، خدم في الكتيبة ٤٠٩، الفوج ١٥٤، الفرقة الرابعة، ونُقل إلى دمشق وضواحيها، وقال بدوره إن الجيش استخدم سيارات الإسعاف "طوال الوقت" في احتجاز الأفراد، بدلاً من مساعدتهم طبياً[١٢٧].

سبق ووثقت هيومن رايتس ووتش حالات لمتظاهرين قُتلوا أثناء محاولتهم مساعدة المصابين أو توصيلهم للمشافي. "أمين" أحد المنشقين، وكان قناصاً في القوات الخاصة، وقد أكد هذه الروايات. قال إن بين ٥ و١٠ يونيو/حزيران، كان في منطقة قريبة من جسر الشغور، في إدلب. قال "أمين" إنه تمركز فوق بناية حكومية قرب مشفى استولى عليها

الجيش والمخابرات، وكانت أوامره "إطلاق النار على أي شخص يجلب مصاباً إلى المستشفى"[١٢٨].

طبقاً للمنشقين، فإن بعض المتظاهرين المصابين نُقلوا رأساً إلى مراكز الاحتجاز حيث أسيئت معاملتهم. "هاني" على سبيل المثال، الذي خدم في وحدة القوات الخاصة بالمخابرات الجوية، قال إن وحدته نقلت نحو ٢٠ متظاهراً مصاباً بالإضافة إلى ٣٠ محتجزاً آخرين، إلى مركز احتجاز المزة بعد أن فرقوا مظاهرة في المعضمية بتاريخ ١٥ أبريل/نيسان. قال:

أخذناهم إلى فناء المنشأة وضربناهم هناك، ومنهم المصابين. كان معنا طبيب في الفرع عالجهم لوقف النزيف وما شابه ذلك من إصابات. يقول أحدهم: "خذوا هذا للطبيب"، ومع نقلهم إلى الطرف الآخر للفناء، حيث يوجد الطبيب، كنا نضربهم.. ثم نأخذ المحتجزين إلى مركز الاحتجاز[١٢٩].

المتظاهرون المصابون الذين نُقلوا إلى مشافي خاصة بالجيش أو يسيطر عليها الجيش، تعرضوا بدورهم للمعاملة السيئة والضرب على يد أعوان الأمن والعاملين بالمشافي. أولئك الذين كانت إصاباتهم جسيمة ولا تسمح بالنقل الفوري تم وضعهم في مراكز احتجاز مؤقتة في المشافي، قبل نقلهم إلى أماكن احتجاز أخرى.

- "نزار"، الذي كان يعمل حارساً في مشفى عسكري في حمص، قال إن قوات الأمن كانت تقوم بشكل دائم بنقل المدنيين المصابين إلى المشفى منذ بداية الاحتجاجات، وبدلاً من إعطائهم المساعدة الطبية، كانوا يتعرضون للضرب ثم الاحتجاز. قال:

تقوم المخابرات والجيش بنقل المصابين وتضعهم في الفناء المجاور لمنطقة الطوارئ. ثم يبدأ الجميع في ضربهم، بما في ذلك الأطباء والممرضات. وجميع المحتجزين معصوبي الأعين.

بعد الضرب في الفناء، تأخذهم الممرضات والحراس إلى حجرة الطوارئ، ويعطونهم بعض الإسعافات الأولية، ثم تأخذهم المخابرات. في البداية يتم احتجازهم في منشأة احتجاز داخل المشفى لعدة أيام، وتتولى الشرطة العسكري مسؤولية هذا الأمر. ثم تأخذهم المخابرات الجوية في السيارات. هذا ما حدث مع كل مصاب جُلب إلى المشفى. أعتقد أنهم كانوا يتعرضون للتعذيب في منطقة الاحتجاز لأنني كنت أسمع الصراخ. أصحاب الإصابات الجسيمة يُنقلون إلى العناية المركزة التي تحرسها الشرطة العسكرية. وأحياناً يدخل الجنود وأسمع الناس يصرخون، أعتقد أنهم كانوا يضربونهم داخل الحجرة.

كان العقيد د. هيثم عثمان مسؤولاً عن المشفى. رئيس الأطباء في المشفى حاول إخباره وإخبار المخابرات بألا يعذبوا الناس لأن وظيفة المشفى هي علاجهم وليس تعذيبهم، لكن الجميع تجاهله.

لم يكن مسموحاً لنا بإدخال الأقارب. وعندما يسأل الأقارب عند البوابات، نقول لهم إن هذا المشفى عسكري وليس فيه أي مدنيين.

كان معهم كاميرات تلفزيونية في المشفى طوال النهار. يصورون المصابين، لكن لا يتكلمون معهم، ثم يعلقون على التسجيل قائلين إن هؤلاء مصابين هاجمتهم العصابات المسلحة[١٣٠].

- "فيصل" جندي من الكتيبة ١٥٧ حرس سواحل وكان يخدم في اللاذقية، وصف لـ هيومن رايتس ووتش حالة المشفى العسكري القريب من اللاذقية الذي نُقل إليه عندما مرض. قال إن المشفى

كان فيه من ٥٠ إلى ٧٠ مدنياً مصاباً، ونحو ١٧ عسكرياً مصاباً، وأن جميع المدنيين الذين رآهم تعرضوا للمعاملة السيئة في المشفى. قال:

لم يحصل المدنيون على العلاج الملائم. كانوا بالأساس تحت الاعتقال في المشفى. وقد حُرموا من الرعاية الطبية. ذات مرة جاء رجل مسن مع ابنه المصاب. راح الرجل يصيح، وهو يحاول جلب من يساعد ابنه. وبدلاً من ذلك أخذه الحراس إلى حجرة وضربوه، وعندما خرج كان رأسه ينزف.

وهناك مدني آخر جُلب إلى المشفى على نقالة، وكان مصاباً برصاصة في كتفه. صاح رجل مخابرات في الممرضة التي كانت تحاول مساعدته: "ماذا يفعل هنا؟!" قالت الممرضة إنه ابن عمها. لكن رجل المخابرات قال: "وما المطلوب؟! دعيه يدفع ثمن خطأه!"(١٣١).

مسؤولية القيادة المترتبة على بعض كبار الضباط والمسؤولين الحكوميين

كما سبق الذكر، بالإضافة إلى مسؤولية الأفراد في الحالات التي تم فيها الأمر بالانتهاكات أو حين شاركوا فيها، فإن كبار القادة العسكريين وكبار المسؤولين في الدولة في بعض الحالات يتحملون مسؤولية القيادة عن الانتهاكات التي ترتكبها القوات الخاضعة لهم أو المرؤوسون. وتحديداً، فهم مسؤولون عن الحالات التي كانوا يعرفون فيها أو لابد أنهم عرفوا بالانتهاكات ثم أخفقوا في وقفها.

نظراً لاتساع مجال عمليات القتل وغيرها من الجرائم المرتكبة في سوريا ونظراً لأن في حالات عديدة ـ كما يظهر من التقرير ـ صدرت أوامر وتصريحات بهذه الجرائم أو تمت بتغاضي من القادة متوسطي ورفيعي المستوى ـ فمن المعقول الاستنتاج بأن القيادة العسكرية العليا والقيادة المدنية كانوا يعرفون بها أو كان يجب ان يعرفوا بها.

التوثيق الموسع للانتهاكات الذي نشرته منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام والأمم المتحدة يُصعب أكثر من القول بأن السلطات لم تكن تعرف.

أما بالنسبة للإجراءات المتبعة لوقف الانتهاكات، فلا تعرف هيومن رايتس ووتش بأي خطوات حقيقية اتخذتها القيادة السورية في هذا الشأن(١٣٢). فضلاً عن ذلك، ففي عدد من الحالات الموثقة في التقرير، قام القادة العسكريون بكل وضوح بتجاهل تقارير الانتهاكات، دعك من اتخاذهم لإجراءات ملائمة لوقفها.

وبالنسبة للرئيس بشار الأسد، القائد العام للجيش السوري، والمقربين منه، ومنهم رؤساء أجهزة المخابرات والقيادات العسكرية، فقد جمعت هيومن رايتس ووتش معلومات إضافية تشير بقوة إلى علمهم بالقمع العنيف للمتظاهرين وتورطهم فيه.

تشير شهادات الشهود بأن الرئيس الأسد شارك عن كثب في الأمر بالعمليات من أجل وقف المظاهرات. قال عدة منشقين لـ هيومن رايتس ووتش إن قادة كبار قالوا إن هناك أوامر محددة جاءت من الرئيس. على سبيل المثال، هناك جندي من الكتيبة ٣٢٤، اللواء ١٦٧، الفرقة ١٨، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن عندما أعطى قائد اللواء العميد علي محمد حمدان الأوامر باجتياح بلدة الرستن، قال إن الأوامر آتية "رأساً من الرئيس بشار الأسد"(١٣٣).

ـ "عفيف"، ضابط سابق بالجيش أصبح من قادة المظاهرات في محافظة درعا، قال إن الرئيس الأسد شارك من خلال اتصال "كونفرنس كول" في اجتماع بين كبار المسؤولين العسكريين وقيادات المخابرات، وقيادات الحركة الاحتجاجية، وتم عقده في مقر حزب البعث في درعا في ٧ أبريل/نيسان

٢٠١١. عفيف الذي حضر الاجتماع قال لـ هيومن رايتس ووتش إن خلال الاجتماع، الذي كان الغرض الأساسي منه هو ترهيب منظمي الاحتجاجات، قال الرئيس الأسد للقادة ومسؤولي المخابرات: "ماذا يحدث؟! سيطروا على الوضع فوراً بأي طريقة!"[١٣٤].

وفي أغسطس/آب، نشرت صحيفة الدايلي تلغراف البريطانية أمرين كتابيين بتوقيع وزير الدفاع بالنيابة عن الرئيس بصفته القائد العام للقوات المسلحة. في الأوامر ـ الموقعة بتاريخ ٢٣ أبريل/ نيسان ٢٠١١ ـ أمر وزير الدفاع بوضع الفرقة الرابعة "على وضع الاستعداد التام" وأمر بنشر الكتيبة ٦٢، الفوج ٤٧ في درعا. وبينما ليس معروفاً إن كان الرئيس الأسد قد أمر مباشرة بهذه العمليات، فإن ذِكر سلطاته العسكرية في القرارات دليل إضافي على أنه كان يعرف، أو على الأقل لابد له أن يعرف بالقرارات المذكورة[١٣٥].

ـ "عمر" منشق من المخابرات ـ كان مساعداً في مكتب المدير بوحدة العمليات الخاصة التابعة للمخابرات الجوية فرع دمشق ـ أخبر هيومن رايتس ووتش بخطط لعملية في صيدا، حيث وقعت إحدى أكبر المذابح منذ بدء المظاهرات، وقد صرّح بالعملية ـ طبقاً لما ذكره ـ اللواء جميل حسن مدير المخابرات الجوية. تمكن مركز توثيق الانتهاكات من توثيق ٩٨ وفاة في درعا في ٢٩ أبريل/نيسان و٣٠ وفاة نتيجة للعملية، ويعتقد عمر أن عدد القتلى يبلغ ١٢٠ شخصاً[١٣٦].

قال إن في ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠١١، تلقى مكتبه مكالمة من درعا بأن آلاف الناس تحركوا نحو المدينة لكسر الحصار عنها. قال عُمر:

مديري، العقيد سهيل حسن في وحدة العمليات الخاصة شاور نائبه، فواز قبير واتفقا على تنظيم "كمين" للمتظاهرين قرب الإسكان العسكري في صيدا. تمت المحادثة في المكتب الذي أعمل فيه. كما ناقشا ما سيُقال لوسائل الإعلام: أن من خرجوا في مسيرات إلى درعا إسلاميين جاءوا لاختطاف النساء والأطفال من مناطق يغلب عليها العنصر المسيحي.

ثم رأيت سهيل يتصل بـ اللواء جميل حسن، مدير المخابرات الجوية، ليحصل على موافقته على العملية. وكان بينه وبين اللواء حسن خط مباشر، وقد استخدم هذا الخط. لم أتمكن من سماع ما قاله حسن، لكن افترضت أنه وافق على المهمة، لأن بعد ذلك بقليل، بدأت القوات تغادر القاعدة في المزة إلى درعا[١٣٧].

قال عمر إن عندما عادت القوات في المساء، جلبوا معهم ١٢٠ جثماناً لمتظاهرين قتلى، وضعوهم في القاعدة، وكذلك ١٦٠ معتقلاً. وقال إنه رأى القوات تُنزل الجثامين من الحافلات وسأل أحد الجنود عن عددهم. قال إن سهيل حسن طالبه فيما بعد بأن يرتب لقافلة لمصاحبة الشاحنات التي ستعيد الجثث إلى درعا[١٣٨].

كما جمعت هيومن رايتس ووتش معلومات كثيرة عن مشاركة وحدات عسكرية بعينها وأجهزة مخابرات محددة في هجمات على المتظاهرين في مختلف المدن، وعمليات عسكرية موسعة أسفرت عن وقوع قتلى واعتقالات عديدة وأعمال تعذيب وانتهاكات أخرى.

تم تلخيص هذه المعلومات في ملحق هذا التقرير، ويضم تفاصيل عن هيكل إدارة الوحدات وأماكن انتشارها، والانتهاكات التي يُزعم تورطها فيها، وكلما توفر يتم ذكر أسماء القادة أو الأفراد المسؤولين عن الوحدات.

ترى هيومن رايتس ووتش أنه بالإضافة إلى ضباط الجيش والمخابرات المذكورين على صلة

بوقائع معينة في هذا التقرير، فإن هؤلاء القادة ـ ومنهم كبار الضباط ورؤساء أجهزة المخابرات ـ لابد أن يُحقق معهم على أساس مسؤولية القيادة فيما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبتها وحداتهم.

٣ ـ تبعات عدم إطاعة الأوامر غير القانونية

تبعات مخالفة الأوامر والطعن في مزاعم الحكومة عن المظاهرات قاسية للغاية. قال ثمانية منشقين لـ هيومن رايتس ووتش إنهم شهدوا على قيام ضباط أو عناصر مخابرات بقتل جنود بعد أن رفضوا تنفيذ الأوامر. قال ثلاثة منشقين قابلتهم هيومن رايتس ووتش إنهم قد اعتقلوا وعُذبوا بسبب مخالفة الأوامر، وقال أحد المنشقين إن قريباً له قد اعتقل كوسيلة للضغط عليه كي يعود إلى وحدته. لا توجد تقديرات دقيقة بأعداد الجنود القتلى بسبب عدم إطاعة الأوامر غير القانونية.

عمليات الإعدام

جميع المنشقين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش تقريباً قالوا إنهم مقتنعين بأن الضباط أو عملاء المخابرات كانوا ليقوموا بقتلهم لو رفضوا الانصياع للأوامر. في العمليات العادية الخاصة بقمع المظاهرات، يصطف الجنود المجندون في الأمام ويقف خلفهم الضباط وعناصر المخابرات، يعطون الأوامر ويتأكدون من اتباعها. الكثير من المنشقين قالوا إنهم حاولوا التصويب فوق رؤوس المتظاهرين عندما تلقوا الأوامر بإطلاق النار، لكن خافوا أن يلاحظ الضباط أو عناصر المخابرات. قال عدة منشقين أيضاً لـ هيومن رايتس ووتش إن القناصة على الأسطح كانوا يستهدفون المتظاهرين والجنود الذين يعصون الأوامر. "أمين" قناص قابلته هيومن رايتس ووتش، أكد أنه تلقى أوامر باستهداف المنشقين[١٣٩].

وفي عدة مناسبات، هدد الضباط وعناصر المخابرات بشكل صريح الجنود، بأنهم سيُقتلون إذا لم ينفذوا الأوامر. هناك جندي تشغيل دبابة من اللواء ١٣٢، الفرقة الخامسة، من درعا، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن قبل عملية ٢٥ أبريل/ نيسان في درعا هدد قائد اللواء العميد أحمد يوسف جراد بأن أي شخص يُظهر التعاطف مع المتظاهرين سيتم إطلاق النار عليه وسيُعامل كخائن. جندي تشغيل الدبابة ـ الذي يتواصل مع ضباط القيادة باللاسلكي ويسمع الأوامر الصادرة للوحدات الأخرى ـ قال إن أثناء العملية كان كبار الضباط يهددون طواقم الدبابات بالإعدام أحياناً، وأنه سمع على اللاسلكي أنه تم إعدام عدة جنود في ملعب درعا في ٢٥ أبريل/ نيسان[١٤٠].

وقال ثمانية منشقين لـ هيومن رايتس ووتش إنهم شهدوا على ضباط وعناصر مخابرات يقتلون جنوداً رفضوا إطاعة الأوامر.

ـ "حبيب" جندي مجند في اللواء ٦٥، الفرقة الثالثة، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن جندياً من كتيبته قد قُتل بعد أن رفض الانصياع للأوامر أثناء مظاهرة في دوما، قرب دمشق، في ١٤ أبريل/ نيسان أو نحوه. عندما بدأ المتظاهرون يقتربون من الجنود بعد صلاة الظهر، أعطى العقيد محمد خضير قائد الكتيبة أوامره بإطلاق النار مباشرة على المتظاهرين. قال "حبيب" لـ هيومن رايتس ووتش:

كان الجنود في الصف الأمامي. كان العقيد خضير وعناصر الأمن يقفون وراءنا. كان يوسف موسى كراد، مجند يبلغ من العمر ٢١ عاماً، وهو من درعا، يقف إلى جواري. لاحظ العقيد أن يوسف لا يطلق النار إلا في الهواء. قال للملازم جهاد من الفرع الإقليمي للمخابرات العسكرية. كانوا دائماً معاً. اتصل جهاد بالقناص المتمركز

فوق السطح، وأشار بيده إلى يوسف، فقام القناص بإطلاق رصاصاتين على رأس يوسف. أخذ عملاء الأمن جثمان يوسف وابتعدوا به. في اليوم التالي رأينا جثمان يوسف على شاشات التلفزيون. قالوا إن الإرهابيين قتلوه[١٤١].

- "إبراهيم" رقيب من الكتيبة ٥٩، الفرقة الخامسة، روى واقعة مماثلة لـ هيومن رايتس ووتش. بعد عصر يوم ٧ أغسطس/آب، تجمعت مظاهرة كبيرة بالقرب من الملعب في الحراك، ثم بدأت تتحرك نحو الجنود عند نقطة تفتيش. طبقاً لإبراهيم فإن العميد محسن مخلوف قائد العمليات في الحراك، طلب من المتظاهرين أولاً أن يتوقفوا. عندما رفضوا أمر جنوده بإطلاق النار على المتظاهرين. قال إبراهيم لـ هيومن رايتس ووتش:

كان هناك نحو ١٠٠ جندي في الصف الأمامي. وراءنا بـ ١٥ إلى ٢٠ متراً كان يقف عملاء المخابرات الجوية. عندما تلقينا الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين، بدأ بعض الجنود يطلقون الرصاص في الهواء بينما راح آخرون يطلقون النار على المتظاهرين. قام جنديين برمي أسلحتهم ورفضا إطلاق النار. فجأة فتح عملاء المخابرات الجوية النار على من رموا أسلحتهم، فقتلوا ثلاثة جنود على الأقل من اللواء ٥٢. لا أعرف أسمائهم. عندما رأيت ما حدث، أخذت سلاحي وركضت وبدأت أطلق النار على عملاء الأمن[١٤٢].

- "أسامة" جندي مجند من الفوج ٥٥٥ الفرقة الرابعة، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن المخابرات الجوية قتلت جندياً في فوجه في المعضمية، دمشق، في مايو/أيار:

عندما أمرونا بإطلاق النار على المتظاهرين، رفضنا في البداية، لكنهم صوبوا أسلحتهم نحونا، فلم نتمكن من الرفض. هناك جندي من حماة كان يقف إلى جواري. نفدت ذخيرته فاضطر للتوقف في انتظار المزيد. فجأة أطلق عليه النار شخص من المخابرات الجوية، فأصيب في بطنه ومات على الفور[١٤٣].

وفي ٢١ أبريل/نيسان فتح قناص النار على جنود في درعا، طبقاً لضابط قابلته هيومن رايتس ووتش. "غسان" ضابط برتبة مقدم من اللواء ١٠٦ حرس جمهوري، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن في ذلك اليوم تعرضت وحدته فجأة لإطلاق النار وهم واقفون عند نقطة تفتيش في دوار الشهداء. طبقاً للمقدم، فقد جاء الرصاص من ورائهم وهو مكان كان قد تم تأمينه بالفعل، وقُتل شخصان من اللواء ١٠٤.

ومع متابعته للاتجاه القادم منه الرصاص، صعد المقدم إلى سطح بناية حيث وجد قناصاً كان يخدم فيما سبق في وحدته. طبقاً للمقدم، قال القناص إنه تلقى أوامر بإطلاق النار على الجنود الذين رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين، لكنه حاول ألا يطلق النار على الجنود من اللواء ١٠٦، وحدته سابقاً[١٤٤].

- "سعيد" قائد دبابة من الكتيبة ٩٩٠، اللواء ١٣٤، الفرقة ١٨، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن جندياً من وحدته أصيب برصاص قناص في تلبيسة بعد أن رفض اتباع الأوامر في مطلع مايو/أيار. كان سعيد داخل مهجع صغير قريب من نقطة تفتيش تشغلها وحدته عندما سمع جلبة بالخارج. عندما خرج، رأى أربعة مدنيين في الشارع على مسافة ١٠٠ متر من نقطة التفتيش وهم يرددون هتافات. طبقاً لسعيد، أمر العقيد فؤاد خضور من كبار ضباط اللواء ١٣٤، أمر الجندي بإطلاق النار على المتظاهرين لكن الجندي رفض. قال سعيد لـ هيومن رايتس ووتش:

قال "بلال" للعقيد إن المتظاهرين يرددون

هتافات لا أكثر. لم نطلق النار عليهم؟ ثم دخلا في نقاش. كان أحمد ديبة رجل المخابرات يقف قريباً فسمع الكلام. أصدر أمراً على اللاسلكي، وفجأة أصيب الجندي برصاصة في رأسه. قالوا لنا إن المتظاهرين قتلوه، لكن القناص الذي نعرفه قال لنا إنه تلقى أوامره من ديبة. بعد ذلك بفترة، حذرني ديبة وقال إن علي أن أكف عن إخبار طاقمي بإطلاق النار في الهواء، وإلا تعرضت لمصير "بلال"[١٤٥].

"زياد" جندي مجند خدم في الكتيبة ٣٢٤، اللواء ١٦٧، الفرقة ١٨، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن عنصر في الأمن قتل جندياً في كتيبته في أواسط مايو/أيار في الرستن، عندما رفض الجندي اتباع الأوامر. قال لـ هيومن رايتس ووتش:

كنا نعرف أننا إذا رفضنا إطلاق النار فسوف نُقتل. كان عملاء المخابرات ورائنا في نقطة التفتيش. عندما شكك صديقي يوسف خالد في الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين، قام عميل للمخابرات الجوية بإطلاق النار عليه من ظهره. فتح بعض الجنود النار على عملاء المخابرات، فقُتل ثلاثة جنود آخرين من كتيبة أخرى. لم يتعرض العملاء لأذى، فقد كانوا يقفون وراء الدبابات. أصبنا بخوف بالغ بعد ذلك، فبدأنا نطلق النار على المتظاهرين ونحن نحاول ألا نصوب على الناس[١٤٦].

في بعض الحالات، بدا أن الدافع وراء رمي الجنود بالرصاص ليس بالأساس عقاب الجنود المخالفين للأوامر، بل إقناع الجنود بأن المتظاهرين مسلحين. "إيهاب"جندي من الفوج ٣٥ الذي شارك في عملية اجتياح درعا في ٢٥ أبريل/نيسان، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن بعد رفض الجنود بقليل فتح النار على متظاهرين عُزل، رأى شاحنة تويوتا بيضاء تقترب من بناية قريبة عليها رجل يحمل بندقية متمركز فوق سقفها. قال لـ هيومن رايتس ووتش:

رأينا يتخذ جلسته ويصوب لكن قيل لنا أن ندعه لشأنه، وأنه عنصرفي المخابرات. راح الضباط يتناقشون. ذهبت للحديث مع أصدقائي. وفجأة بدأ الرصاص. كان الصوت من اتجاه الرجل المسلح فوق سقف السيارة. قال العميد: "رأيتم؟ هذه عصابات مسلحة!" بدأنا وقتها في إطلاق النار. قُتل نحو ٤٠ شخصاً. جمع الجيش الجثث وسلمها للمخابرات العسكرية[١٤٧].

الاحتجاز والتعذيب

قال ثلاثة منشقون لـ هيومن رايتس ووتش إنهم تعرضوا للاحتجاز لأنهم رفضوا الانصياع للأوامر أو طعنوا في حقيقة الدعايا الحكومية. قال اثنان منهم إن قوات الأمن ضربتهما وعذبتهما. هناك منشقون آخرون قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا أيضاً إنهم احتجزوا وعُذبوا بسبب المشاركة في مظاهرات فيما كانوا في إجازات، أو قبل بدءهم في الخدمة العسكرية.

المنشقون الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش تعرضوا للاحتجاز لفترات قصيرة نسبياً في مراكز احتجاز بقواعدهم، أو في مراكز احتجاز قريبة إلى حد ما من قواعدهم. هناك منشقين آخرين ـ طبقاً للشهود ـ تم إرسالهم إلى سجن تدمر العسكري سيء السمعة في محافظة حمص[١٤٨].

قال حارس في سجن تدمر لـ هيومن رايتس ووتش إنه حين انشق في أغسطس/آب كان في سجن تدمر نحو ٢٥٠٠ سجين. بينما كان السجناء عادة من الجيش، بدأ السجن يستضيف عدداً متزايداً من المتظاهرين والمنشقين بعد اندلاع المظاهرات في مارس/آذار. قال لـ هيومن رايتس ووتش إن جميع السجناء تعرضوا للضرب

والتعذيب، لكن المنشقين كانوا ينالون معاملة قاسية بشكل استثنائي:

كنا نمنح جميع الوافدين "حفل استقبال" لإهانتهم. كنا نعصب أعينهم من خمسة إلى ستة أيام، ونهينهم بالسباب ونضربهم باستخدام طريقة الدولاب [وضع ساقي وذراعي المحتجز في إطار وضربه على أخمص القدمين]. ثم وحسب الجرائم، نعرض بعض المحتجزين لأساليب أخرى. الشبح [التعليق من اليدين لمدة طويلة] والحبس الانفرادي مخصصان لعدد من الجرائم الخاصة. عندما بدأت الاحتجاجات، حصلنا على عصي كهربية قابلة للشحن، بضغطة زر تصعق الشخص.

استخدمنا كل هذه الأساليب على المنشقين. لم يعنينا إن كانوا من فرقة الرابعة، أم من أي فرقة أخرى عادية. عذبناهم لنريهم أن لا أحد فوق القانون وحتى يُلقنوا درساً[١٤٩].

- "وسيم" مجند كان يخدم في وحدة قريبة من دمشق، قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه احتجز وعُذب بعد أن رفض إطلاق النار على المتظاهرين في التل، وهي بلدة تقع شمالي دمشق مباشرة، في ٢٨ أبريل/نيسان. قال لـ هيومن رايتس ووتش:

اقترب مني القائد وسألني لماذا لا أطلق النار. قلت له إنني لا أريد أن أقتل إنساناً مثلي من أجله أو من أجل الأسد. قال نصف الجنود تقريباً في وحدتي الشيء نفسه، وهم حوالي ٣٠ شخصاً، وأكبر مني سناً. كنا أكثر عدداً من عناصر الأمن، فلم يكن بوسعهم الكثير ليفعلوه. في نهاية المطاف أعادونا إلى القاعدة[١٥٠].

قال إن في تلك الليلة، جاء نحو ٣٠ شخصاً في ثياب مدنية إلى القاعدة واحتجزوا الجنود الذين رفضوا تنفيذ الأوامر. قال إنه رأى من تحت عصابة العين إشارات دالة على "الشرطة العسكرية" على السيارات. بعد أن مضت بهم السيارات نحو ساعة، أخذوهم إلى موقع تحت الأرض، ونزعوا عصابات الأعين. قال وسيم لـ هيومن رايتس ووتش:

كنا في ردهة، عرضها ثلاثة أمتار وطويلة للغاية. كان هناك دم على الجدران، والرائحة مروعة. أحسست وكأنني في مذبح. أجبرونا على خلع ثيابنا جميعاً، وتركونا هكذا عارين تماماً، ودفعونا إلى حجرة ثلاثة في أربعة أمتار. سكبوا علينا المياه وشغلوا مكيف الهواء. كان البرد شديداً، ولم يكن هناك أي إضاءة. في اليوم الثاني أو الثالث أخرجونا من الزنزانة ووضعونا في زنزانة معلقة من السقف في الردهة. كانت ضيقة للغاية علينا. أمضيت باقي وقت احتجازي - حوالي ١٠ إلى ١١ يوماً - في ذلك القفص[١٥١].

قال وسيم أيضاً لـ هيومن رايتس ووتش إنه سمع جنديين من مجموعته يصرخان أثناء تعذيبهما، عندما تم نقل الاثنين إلى خارج الزنزانة في اليوم الأول للاحتجاز. عندما تم الإفراج عنه، نُقل وسيم إلى مكتب. قال لـ هيومن رايتس ووتش:

أول شيء رأيته هو عشر جثامين مكومة فوق بعضها، في زي عسكري وعليه شارات الفرقة الرابعة. بدا أن الدم النازف من الأجساد قد نزف حديثاً. أغلب الرصاصات كانت في الرؤوس والظهور. قال رجل في المكتب إن هذا ما سيحدث لنا إذا لم نطلق النار، مضيفاً أن علينا حماية بلدنا لأن الموساد قادم للاستيلاء عليه[١٥٢].

عندما أعيدوا إلى نقطة التفتيش وطُلب منهم مرة أخرى أن يطلقوا النار على المتظاهرين بعد عشرة أيام، انشق وسيم.

- "يوسف" جندي مجند من الفرقة ١٨، قال لـ

هيومن رايتس ووتش إنه تعرض للاحتجاز والتعذيب ١٥ يوماً في مركز احتجاز بقاعدة لواءه، لأنه قال للجنود الآخرين أن المتظاهرين ليسوا إرهابيين مسلحين، بل سلميين. قال لـ هيومن رايتس ووتش:

كانوا يضربونا طوال الوقت. استخدموا معنا أسلوب الدولاب، ورموني بالماء البارد وضربوني على قدمي بعد أن رفعوا ساقيّ. أصدر ضباط اللواء الأوامر، ونفذها الجنود. بعد أن أفرجوا عني قمت بالانشقاق[١٥٣].

هناك مقدم من اللواء ١٠٦ حرس جمهوري قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه أمضى ستة أيام في السجن لأنه رفض تمرير أوامر الهدف منها إعطاء الانطباع بأن المتظاهرين مسلحين، لكي يسجل ذلك طاقم تصوير تلفزيوني كان يصور[١٥٤].

العواقب على أهالي المنشقين

أغلب المنشقين أعربوا عن قلقهم على سلامة ذويهم، وقال الكثيرون إن قوات الجيش أو الأمن زارت أقاربهم للسؤال عن أماكنهم. وفي حالة وثقتها هيومن رايتس ووتش، أجبرت أسرة أحدة المنشقين على مواجهة عواقب وخيمة.

هناك منشق من الكتيبة ١٧، اللواء ١٠٥، حرس جمهوري، انشق بعد أن أمره قائده بفتح النار على المتظاهرين العُزل في حرستا في محافظة دمشق، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات اعتقلت شقيقه لإجباره على العودة:

بعد يومين من انشقاقي، احتجز أحدهم شقيقي من بيتنا في تسيل. كان أبي وشقيقاتي وزوجة شقيقي في البيت عندما تم القبض عليه. بعد ذلك بقليل، اتصل العقيد فايز السمندر قائد كتيبتي بأبي وقال إنه سيفرج عن أخي إذا سلمت نفسي. حدث هذا في مطلع سبتمبر/أيلول. ما زلنا لا نعرف أين شقيقي[١٥٥].

وثقت لجان التنسيق المحلية أعمال الاحتجاز والتعذيب والوفاة رهن الاحتجاز لأقارب اثنين من المنشقين[١٥٦].

٤ ـ رد الحكومة السورية

كان رد الحكومة السورية على الادعاءات الموثوقة بانتهاكات حقوق الإنسان غير كافية أو ملائمة وتكرس لأجواء الإفلات من العقاب، بما في ذلك على أعمال القتل غير القانوني والتعذيب والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي.

القانون السوري ـ ومرسوم رئاسي صدر مؤخراً ـ يحظر اتخاذ إجراءات قانونية ضد العاملين بالمخابرات أو القوات المسلحة، ما لم يصدر تصريح بذلك من المدير المختص للجهاز المعني. المرسوم التشريعي رقم ١٤ الصادر بتاريخ ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٦٩ الذي ينص على أن إدارة المخابرات العامة ـ إحدى أكبر الهيئات الأمنية السورية ـ ينص على أنه لا يمكن اتخاذ أي إجراء قانوني ضد موظف في المخابرات العامة على جرائم ارتكبها أثناء تأديته لمهام عمله... ما لم يصدر قرار بذلك من المدير. وعلى حد علم هيومن رايتس ووتش، فإن مدير المخابرات العامة لم يصدر مطلقاً أمراً من هذا النوع حتى تاريخه. في ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ أصدر الرئيس الأسد المرسوم التشريعي رقم ٦٩ الذي يمنح الحصانة لأعضاء أجهزة الأمن الأخرى، إذ يقضي بضرورة إصدار قرار من القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة قبل مقاضاة أي شخص يعمل في قوات الأمن الداخلي، أو الأمن السياسي أو شرطة الجمارك.

بواعث القلق الخاصة بإفلات أجهزة الأمن من العقاب على الانتهاكات قائمة منذ فترة طويلة. سبق ووثقت هيومن رايتس ووتش بشكل موسع

سجل انتهاكات أجهزة الأمن السورية الطويل والمخابرات أثناء رئاسة الأسد المستمرة منذ عشرة أعوام، بما في ذلك تفشي تعذيب المحتجزين، ولم تتوصل إلى أدلة على أن السلطات حققت مطلقاً مع أي من العاملين بهذه القوات أو لاحقت أحد قضائياً.

في ٣١ مارس/آذار ٢٠١١، وسط مخاوف متزايدة من الخسائر في صفوف المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، أنشأت الحكومة السورية لجنة قضائية "لتباشر فوراً في التحقيق في جميع الوفيات والإصابات التي لحقت بالمدنيين والعسكريين وفي جميع المخالفات الأخرى ولكي تتعامل مع الشكاوى ذات الصلة"[١٥٧] إلى جانب البيانات المقتضبة من الرئيس الأسد بأن عمل اللجنة قائم وأنه تم القبض على بعض الأفراد وجاري التحقيق معهم، فلا يُعرف عنها الكثير[١٥٨]. ما زالت هنالك أسئلة بلا إجابة عن مجال عمل اللجنة ومنهجها في التحقيق واستقلاليتها. وما زالت كفاءتها موضع شك، لا سيما نظراً للحصانات التشريعية المطبقة، والأدلة الغالبة على استمرار الانتهاكات واسعة النطاق على يد قوات الأمن.

ولقمع المظاهرات، اقترحت السلطات السورية وفعلت عدة قرارات وقوانين. في أبريل/نيسان، فعل الرئيس الأسد قراراً بمنح المواطنة لعدد من الأكراد المولودين في سوريا بلا جنسية. وفي ٢١ أبريل/ نيسان رفع حالة الطوارئ المطبقة منذ عام ١٩٦٣ وألغى محكمة أمن الدولة، وهي محكمة استثنائية بلا أي ضمانات إجرائية تقريباً. وفي مايو/أيار ويونيو/حزيران أصدر الأسد ايضاً عفوين عامين، استفادت منهما مجموعة صغيرة من السجناء السياسيين. كما فعلت السلطات السورية عدداً من الإصلاحات التي تقول إنها ستفتح المجال السياسي في سوريا وستزيد من الحريات الإعلامية. وفي ٢٨ يوليو/تموز ، أصدر الرئيس قراراً بالموافقة على قانون الأحزاب الجديد. وفي أغسطس/آب أصدر قراراً بإنشاء قانون الانتخابات العام ووافق على قانون جديد للإعلام يُدّعى أنه يصون حرية التعبير، رغم أن القانون ما زال يطالب الإعلام بـ "احترام حرية التعبير" عن طريق "ممارسة هذه الحرية بوعي ومسؤولية".

وفي أكتوبر/تشرين الأول أصدر الأسد قراراً بإنشاء لجنة وطنية مكلفة بتحضير دستور جديد خلال أربعة شهور، وتناقلت التقارير إنه سيتم بعد ذلك التصويت عليه من قبل السوريين من خلال استفتاء عام.

إلا أن هذه الإصلاحات فقدت من مصداقيتها بسبب حملة القمع والعمليات الأمنية، وهذه الاصلاحات لا تمس قضايا إفلات أجهزة الأمن من العقاب على الانتهاكات.

٥ ـ الرد الدولي

بينما أدانت دول كثيرة استخدام سوريا للعنف وأعقبت بعض الدول الكلمات بالأفعال بهدف دفع الحكومة السورية لتغيير مسارها، فإن المجتمع الدولي كان بشكل عام بطيئاً في اتخاذ إجراءات جماعية. في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ اعترضت روسيا والصين باستخدام حق الفيتو على مشروع قرار من مجلس الأمن برعاية أوروبية يدين العنف[١٥٩].

لكن في ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني صوتت جامعة الدول العربية على تجميد عضوية سوريا في الجامعة بعد أن أخفقت سوريا في الوفاء باتفاق مُبرم في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني بسحب قواتها المسلحة من المدن والبلدات، والإفراج عن جميع المحتجزين أثناء الأحداث، وفتح الباب بلا إعاقة

أمام الصحفيين. بذلت الجامعة العربية جهوداً بعد ذلك لنشر مراقبين في سوريا، لكن فشلت في مساعيها، حتى كتابة هذه السطور، لأن السلطات السورية فرضت شروطاً تقييدية لم تقبل بها الجامعة. وجمدت الجامعة العربية رسمياً عضوية سوريا في ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني، وفي ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني تبنت الجامعة عقوبات غير مسبوقة ضد سوريا. العقوبات تشمل قطع جميع التعاملات المالية مع البنك المركزي السوري، ووقف تمويل الحكومات العربية للمشاريع في سوريا، وفرض الحظر على سفر كبار المسؤولين السوريين إلى بلدان عربية أخرى، وتجميد الأصول الخاصة بالحكومة(١٦٠).

ولقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً إجراءات جديدة. في ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني تبنت لجنة حقوق الإنسان بالجمعية العامة قراراً يدين سوريا على استخدامها للعنف ضد المتظاهرين. وتم تبني القرار بأغلبية ١٢٢ صوتاً، و١٣ صوتاً ضد و٤١ امتناع عن التصويت. يُذكر أن روسيا والصين اللتان اعترضتا على قرار مجلس الأمن في أكتوبر/تشرين الأول، امتنعتا عن التصويت(١٦١).

وفي ٢ ديسمبر/كانون الأول عقد مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جلسة خاصة عن سوريا إثر ظهور تقرير من بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة، وهي جهة من تعيين المجلس، انتهى إلى أن الأمن وقوات الجيش السورية "ارتكبا جرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين"(١٦٢).

مجلس حقوق الإنسان ـ في تصويت ٣٧ صوتاً إلى ٤ أصوات ضد القرار ـ تبنى قراراً يدين بقوة "الانتهاكات المستمرة الموسعة والممنهجة والبينة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية على يد السلطات السورية، مثل الإعدام التعسفي والاستخدام المفرط للقوة وقتل واضطهاد المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والمعاملة السيئة بحق الأطفال أيضاً". القرار طالب بوقف فوري للعنف، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وإيقاف عناصر قوات الأمن المشتبهين بالتورط في انتهاكات. كانت روسيا والصين من بين الدول الأربع التي صوتت ضد القرار(١٦٣).

وأثناء الجلسة الخاصة، طالبت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وجميع المقررين الخاصين بالأمم المتحدة ـ في بيان مشترك ـ طالبوا مجلس الأمن بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية(١٦٤).

التوصيات

إلى مجلس الأمن

* ـ يجب مطالبة سوريا بوقف انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق التي ترتكبها القوات الحكومية، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة والقوة المميتة ضد المتظاهرين، والاعتقالات التعسفية والتعذيب.

* ـ يجب إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

* ـ يجب تبني عقوبات فردية على المسؤولين السوريين الذين توجد ادعاءات موثوقة بتورطهم في الانتهاكات الجسيمة والممنهجة القائمة، للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، وذلك منذ أواسط مارس/آذار ٢٠١١.

* ـ يجب مطالبة كل الدول بوقف الصفقات والمساعدات العسكرية المقدمة لسوريا، بما في ذلك الخدمات والتدريب الفني، نظراً لخطر استخدام

هذه الأسلحة والتقنيات في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

* - يجب مطالبة سوريا بالتعاون الكامل مع بعثة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع أي بعثة مراقبة قد تُنشأ من قبل جامعة الدول العربية، على أن يتم فتح الباب بالكامل وبلا معوقات أمام الزيارات بالنسبة للبعثتين.

* - يجب دعوة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لأن يُطلع مجلس الأمن بشكل دوري على وضع حقوق الإنسان في سوريا.

* - يجب النظر دونما تأخير في النتائج والتوصيات الخاصة بتقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا.

* - يجب المطالبة بفتح الأبواب أمام البعثات الإنسانية والصحفيين الأجانب ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة.

إلى كل الدول

* - يجب العمل فرادى وجماعات من خلال الآليات الإقليمية إذا وجدت على تبني عقوبات تستهدف المسؤولين السوريين الذين توجد ادعاءات موثوقة بتورطهم في الانتهاكات الجسيمة والممنهجة القائمة، للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، وذلك منذ أواسط مارس/ آذار ٢٠١١.

* - بموجب مبدأ الاختصاص القضائي العالمي، وبما يستقيم مع القوانين الوطنية داخل الدول، يجب التحقيق والملاحقة القضائية لكبار المسؤولين العسكريين والمدنيين السوريين المشتبهين بارتكاب جرائم جسيمة في إطار تورطهم في قمع المظاهرات.

إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

* - إذا تعثر العمل من خلال مجلس الأمن، لابد من تبني قرار إضافي بإدانة العنف، ومطالبة سوريا بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق وكذلك مع بعثة مراقبة جامعة الدول العربية، مع دعوة مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات.

إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودوله الأعضاء

* - يجب دعم استمرار المراقبة والتغطية لوضع حقوق الإنسان في سوريا من قبل بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بسوريا الذي تم تعيينه مؤخراً، والإجراءات الخاصة ذات الصلة، ومن قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومتابعة وتنفيذ توصيات هذه الأطراف.

* - يجب البقاء على إطلاع على الموقف في سوريا طالما استمرت انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع.

إلى جامعة الدول العربية

* - يجب التحرك فرادى أو بشكل جماعي من أجل استمرار العقوبات التي تستهدف المسؤولين السوريين الذين توجد ادعاءات موثوقة بتورطهم في الانتهاكات الجسيمة والممنهجة القائمة، للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، وذلك منذ أواسط مارس/آذار ٢٠١١.

* - يجب الاستمرار في الضغط من أجل نشر بعثة مراقبة في سوريا بشروط تسمح للمراقبين بتنفيذ مهمتهم، بما في ذلك الإصرار أمام السلطات السورية على أن تمنح الأخيرة للمراقبين حق الزيارة بلا إعاقة، وأن تسمح لهم بالعمل بشكل مستقل وأن تضمن سلامة الشهود وأعضاء البعثة.

* ـ يجب ضمان أن تكون أي بعثة مراقبة مدعومة بشروط عمل قوية، وتشكيلة أعضاء ملائمة، وموارد كافية، وأن تسعى للحصول على الدعم الفني من الأمين العام للأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

* ـ يجب المطالبة بإصدار تقارير دورية من أية بعثة مراقبة تُنشر في سوريا، وأن تتوفر هذه التقارير علناً.

* ـ يجب دعوة مجلس الأمن إلى تبني قرار يدعم جهود جامعة الدول العربية بشأن سوريا.

إلى تركيا

* ـ يجب الاستمرار في إبداء الدعم لإجراءات قوية من مجلس الأمن بشأن سوريا (كما سبق الوصف في التوصيات أعلاه).

* ـ يجب تبني عقوبات تستهدف المسؤولين السوريين الذين توجد ادعاءات موثوقة بتورطهم في الانتهاكات الجسيمة والممنهجة القائمة، للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، وذلك منذ أواسط مارس/ آذار ٢٠١١.

إلى الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا

* ـ يجب دعم أي إجراءات قوية من مجلس الأمن بشأن سوريا (كما سبق الوصف في التوصيات أعلاه).

* ـيجب دعم جهود جامعة الدول العربية الخاصة بنشر المراقبين في سوريا ودعوة السلطات السورية إلى أن تسهل عمل بعثة المراقبة بلا شروط.

إلى روسيا والصين

* ـ يجب دعم الإجراءات القوية الصادرة عن مجلس الأمن بشأن سوريا (كما سبق الوصف في التوصيات أعلاه).

* ـ يجب دعم جهود جامعة الدول العربية الخاصة بنشر المراقبين في سوريا ودعوة السلطات السورية إلى أن تسهل عمل بعثة المراقبة بلا شروط.

* ـ يجب وقف جميع المبيعات والمساعدات العسكرية للحكومة السورية نظراً لخطر استخدام هذه الأسلحة والتقنيات في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

* ـ أثناء الاجتماعات الثنائية، لابد من الإدانة القوية لانتهاكات السلطات السورية الممنهجة لحقوق الإنسان.

إلى الحكومة السورية

* ـ يجب أن يتم فوراً وقف استخدام القوة المفرطة والمميتة ضد المتظاهرين وغيرهم من الأفراد، من قبل قوات الأمن، مع الوقف الفوري للاختفاءات القسرية والاعتقالات التعسفية والاحتجاز التعسفي واستخدام التعذيب، بما في ذلك ما يمس أقارب الضباط المنشقين.

* ـ يجب إصدار أوامر فوراً تحظر أعمال النهب وتدمير الممتلكات التي ترتكبها قوات الأمن.

* ـ يجب إجراء تحقيقات فورية ومستفيضة وموضوعية في مزاعم القتل غير القانوني والاختفاءات القسرية والاعتقالات ووقائع الاحتجاز التعسفية والتعذيب والمعاملة السيئة والنهب وتدمير الممتلكات على يد قوات الأمن، مع مقاضاة المسؤولين، بغض النظر عن الرتبة أو المنصب، أمام محاكم تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ولابد أن تتعقب التحقيقات الجنائية سلسلة الأوامر لمعرفة أعلى المستويات التي صدرت منها الأوامر لإثبات تورطها. لابد أيضاً أن يتم التحقيق مع القادة العسكريين وضباط المخابرات على خلفية الانتهاكات التي ارتكبتها وحدات تحت قيادتهم، بما يتفق مع مبدأ مسؤولية القيادة،

حتى وإن كانوا لم يعطوا الأوامر بارتكاب الانتهاكات.

* ـ يجب وقف عناصر قوات الأمن الذين يجري التحقيق معهم إلى حين انتهاء التحقيقات.

* ـ يجب الإفراج بلا قيد أو شرط عن المحتجزين الذين لا توجد بحقهم أدلة موثوقة على ارتكاب أعمال عنف جنائية. يشمل ذلك من تم القبض عليهم لمجرد مشاركتهم في مظاهرات سلمية، أو لانتقاد السلطات السورية، أو للقيام بأنشطة مشروعة بمجال حقوق الإنسان.

* ـ يجب إلغاء المرسوم التشريعي رقم ١٤ بتاريخ ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٦٩ والمرسوم التشريعي رقم ٦٩ اللذان ينصان على حصانة أعضاء القوات المسلحة، من خلال طلب قرار من القائد العام للجيش والقوات المسلحة قبل مقاضاة أي من عناصر قوات الأمن الداخلي أو الأمن السياسي أو شرطة الجمارك.

* ـ يجب التصديق على نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأفراد من الاختفاء القسري، مع تعديل القوانين الوطنية لتصبح متسقة مع هذه المواثيق.

* ـ يجب فتح أبواب مراكز الاحتجاز العادية وأماكن الحجز الجديدة والمؤقتة أمام المراقبين الدوليين ـ بما في ذلك مراقبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ـ حتى يتمكنون من مراقبة أوضاع السجون بشكل مستقل، وحتى يساعدوا في اتصال الأشخاص المفقودين بأسرهم.

* ـ يجب فتح الأبواب والتعاون الكامل مع بعثة تقصي الحقائق الخاصة بمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وغيرها من آليات المراقبة لحقوق الإنسان، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص المعني بالإعدام بمعزل عن القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

* ـ يجب فتح المجال بلا معوقات أمام مراقبي جامعة الدول العربية.

* ـ يجب التعاون بشكل كامل مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق الموافقة فوراً على تواجد بعثة من مكتب المفوض السامي في سوريا، والسماح لها بالتحرك في أنحاء سوريا بلا تأخير.

* ـ يجب التعاون بشكل كامل مع المقرر الخاص المعني بسوريا، عن طريق السماح للمقرر المُكلف بدخول سوريا بلا معوقات، والرد بشكل سريع على المراسلات، وتنفيذ التوصيات الصادرة منه.

* ـ يجب الامتناع عن الأعمال الانتقامية ضد أي شخص يتعاون مع المحققين الدوليين في انتهاكات حقوق الإنسان أو غير ذلك من الهيئات المستقلة التي توثق انتهاكات حقوق الإنسان وتغطيها.

* ـ يجب فتح الأبواب أمام الإعلام الدولي والمراقبين الدوليين، حتى يتمكنوا من مراقبة التطورات وانتهاكات حقوق الإنسان وتغطيتها بشكل حر.

شكر وتنويه

أجرى بحوث هذا التقرير وكتبه كل من آنا نيستات ـ مساعدة مدير قسم البرامج وقسم الطوارئ ـ وأولى سولفانغ، باحث في قسم الطوارئ.

راجع التقرير كل من سارة ليا ويتسن - مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وكلايف بالدوين - استشاري قانوني أول - وتوم بورتيوس - نائب مدير قسم البرامج. قدم مراجعة اختصاصية للتقرير كل من بلكيس جرّه - استشاري في برنامج العدل الدولي - وجيرالدين ماتيولي - زيلتنر - مديرة الدعوة لحقوق الإنسان في برنامج العدل الدولي - وبريانكا موتابارثي - باحثة في قسم حقوق الطفل - ومارك هيزناي - باحث أول في قسم الأسلحة وحقوق الإنسان.

قام بإعداد التقرير للنشر كل من فيكرام شاه - المنسق بقسم الطوارئ - وغريس شوي، مديرة المطبوعات وآنا لوبريور، مديرة قسم المبتكرات وفيتزروي هوبكنز مدير الإنتاج. نسق عمرو خيري الترجمة العربية للتقرير، ونسق الترجمة الروسية إيغور غيربيتش نعلن عن كل الشكر والامتنان للأفراد الذين أطلعونا على شهاداتهم رغم خطر مواجهة العواقب على يد السلطات. التزامهم بإخراج شهاداتهم للنور رغم المخاطر والتحديات إلهام لنا.

الهوامش:

[١] لمزيد من التفاصيل عن بدء حركة التظاهر ورد الفعل الحكومي، انظر: Human Rights Watch, "We've Never Seen Such Horror," June ,1, 2011 Section I, http://www.hrw.org/reports/1/ 6/ 2011 we-ve-never-seen.such.horror-.

[٢] السابق، انظر ايضاً: Human Rights Watch, "We Live as in War": Crackdown on Protesters in the Governorate of Homs, Syria, November, 11, 2011. http://www.hrw.org/reports/ 11/ 11/ 2011 we-live-war-.; "Syria: Security Forces Remove Wounded From Hospital, "Human Rights watch news release, September , 8, 2011. http://www.hrw.org/news/ 8/ 9/ 2011 syria-security-forces-remove-wounded-hospital: "Syria: Red Crescent Workers Under Attack, "Human Rights Watch news release, September, 14, 2011, http://www.hrw.org/news/ 14/ 9/ 2011, syria-red-crescent-workers-under-attack.

[٣] تحافظ جماعات المعارضة السورية على قائمة بالقتلى يتم تحديثها يومياً على الموقع التالي: http://www.vdc-sy.org/ لم تنشر السلطات السورية حتى الآن قائمة بالقتلى.لم تنشر السلطات السورية قائمة بالقتلى حتى الآن. في إحصاءاته، يستخدم مركز توثيق الانتهاكات مصطلح "مدني" لوصف المتظاهرين والمارة، في مقابل المنشقين وعناصر قوات الأمن.

[٤] انظر: "Syria unrest: Medvedev urges Assad to reform or go," BBC News, October , 7, 2011, http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-15218727 (تمت الزيارة في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١).

[٥] انظر: Hala Jaber, "Strike Syria and the world will shake; Syria's president tells The Sunday Times that violence is the fault of armed gangs and the Arab League is a stooge of the West," The Sunday Times, November, 20, 2011 http://www.dp-news.com/en/detail.aspx?articleid=103707 (تمت الزيارة في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١).

[٦] انظر:

Human Rights Watch, "We've Never Seen Such Horror", June, 1, 2011 http://www.hrw.org/reports/ 1/ 6/ 2011/ we-ve-never-seen-such-horror-. p. 27.

[٧] السابق.

[٨] هناك تقرير صدر مؤخراً عن مجموعة الأزمات الدولية علق على أن "الجيش السوري الحر يعتبر ورقة دعائية أكثر منه كيان واضح ومحدد". انظر:

International Crisis Group, Uncharted Waters: Thinking Through Syria's Dynamics, November , 24, 2011 http://www.crisisgroup.org//media/Files/Middle20%East20%North20%Africa/Iraq20%Syria20%Lebanon/Syria/B.20%Uncharted20%Waters20%-20%Thinking20%Through20%Syrias20%Dynamics.pdf

(تمت الزيارة في ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١). أكبر هجمة من الجيش السوري الحر كانت هجوماً في ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني على بناية لمخابرات القوات الجوية في حرستا. تفاصيل الهجمة ما زالت غير واضحة. قال

دبلوماسي غربي مقيم في دمشق لـ هيومن رايتس ووتش إن التقارير الخاصة بالهجوم الموسع مبالغ فيها. مقابلة هيومن رايتس ووتش، بيروت، ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١. تم حجب الاسم.

[٩] انظر:

Ipek Yezdani, "Dissidents from Syria Reveal Action Strategy," Hrriyet Daily News, November, 30 / 2011 (accessed December , 5, 2011); "Syrian opposition to Co-ordinate with Free Syrian Army," BBC News, December, 1, 2011 http://www.bbc.co.uk/news/world-europe-15984682 (تمت الزيارة في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١).

[١٠] من التقارير الإعلامية عن هذا الموضوع:

Anthony Shadid, "Sectarian Strife in City Bodes Ill for All of Syria," The New York Times, November, 19, 2011

http://www.nytimes.com20/11/2011world/middlee-ast/in-homs-syria-sectarian-battles-stir-fears-of-civil-war.html?pagewanted=ll (accessed November, 25 2011), Nir Rosen, "A Tale of Two Villages," October, 24 2011 http://

www.aljazeera.com/indepth/features/10/2011/20111023659132241 61.html (accessed November, 25 2011); AFP, "Homs, a Syrian City Ripped Apart by Sectarian Killing, "November, 26, 2011 http://english.alarabiya.net/articles, 26/11/2011/179278.html

(تمت الزيارة في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١).

[١١] انظر:

Nada Bakri, "U.N. Says Action Needed to Prevent Civil War in Syria," The New York Times, December 2, 2011, http://www.nytimes.com/2011/12/03/world/middleeast/un-says-action-needed-to-prevent-civil-war-in-syria.html t (تمت الزيارة في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١).

[١٢] انظر على سبيل المثال: Syria: Targeted Arrests of Activists across Country," Human Rights Watch news release, May 15, 2011, http://www.hrw.org/news/2011/05/15/syria-targeted-arrests-activists-across-country.

[١٣] انظر: Syria: Mass Arrest Campaign Intensifies," Human Rights Watch news release, July 20, 2011, http://www.hrw.org/news/2011/07/20/syria-mass-arrest-campaign-intensifies; "Syria: Shootings, Arrests Follow Hama Protest," Human Rights Watch news release, July 6, 2011, http://www.hrw.org/news/2011/07/06/syria-shootings-arrests-follow-hama-protest.

[١٤] الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأفراد من الاختفاء القسري تعرف الاختفاء القسري بأنه "اعتقال أو احتجاز او اختطاف أو استخدام أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية من قبل عملاء الدولة أو افراد أو جماعات تتصرف بتفويض من الدولة، بدعم أو تسامح من الدولة، يلي ذلك رفض الاعتراف بحرمان الفرد من الحرية أو إخفاء مصيره أو مكانه، وهو ما يجعل هذا الشخص خارج نطاق حماية القانون". (مادة ٢). المادة ١ من الاتفاقية تنص على: "لا يمكن التذرع بأي ظروف استثنائية سواء حالة حرب أو تهديد بالحرب أو اضطرابات سياسية داخلية أو أي شكل آخر من أشكال الطوارئ، لتبرير الاختفاء القسري". وفيما يخص علاقة الاختفاء القسري بالجرائم ضد الإنسانية حسب تعريف المادة ٧ (٢) (i) من نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، فالاختفاء القسري هو "اعتقال أو احتجاز أو اختطاف الشخص من قبل أعوان الدولة أو بموافقة منها أو بتجاهل، أو من قبل منظمة سياسية، يلي ذلك رفض الاعتراف بحرمان الشخص من الحرية وعدم توفير معلومات عن مصيره أو مكانه، بقصد إبعاده عن حماية القانون لفترات مطولة".

[١٥] انظر: Human Rights Watch, "We've Never Seen Such Horror," p. 34; "Syria: Rampant Torture of Protesters," Human Rights Watch news release, April 15, 2011, http://www.hrw.org/news/2011/04/15/syria-rampant-torture-protesters

[١٦] السابق، ص ٤٤.

[١٧] انظر: "Syria's Intelligence Services: A Primer," Middle East Intelligence Bulletin, July 1, 2000, http://www.intelpage.info/forum/viewtopic.php?t=588 (تمت الزيارة في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩) وانظر هيومن رايتس ووتش: Syria Unmasked ص ص ٤٨ إلى ٥١. إدارة المخابرات الجوية ترتبط بالاسم فقط بالقوات الجوية. دورها كجهاز مخابرات قوي مرهوب الجانب في سوريا ينبع من أن حافظ الأسد كان فيما سبق رئيس القوات الجوية، وفيما بعد حوّل جهاز المخابرات الجوية إلى مكتبه الشخصي.

[١٨] من حيث الاسم، فإن إدارة المخابرات العامة وإدارة الأمن السياسي هيئات "مدنية" تخضع لاختصاص وزارة الداخلية، لكن من حيث الممارسة هي كيانات مستقلة تماماً. من حيث المبدأ فإن المخابرات العسكرية والمخابرات الجوية مسؤولة من وزارة الدفاع، لكن عملاً فهي مستقلة تماماً. انظر: Syria's Intelligence Services: A Primer," Middle East Intelligence Bulletin, Vol. 2 No. 6, July 1, 2000, http://www.meforum.org/meib/articles/0007_s3.htm (تمت الزيارة في ٥

ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١). وانظر: Ahed Al Hendi, The Structure of Syria's Repression, Foreign Affairs, May, 3, 2011 http://www.foreignaffairs.com/articles/67823/ahed-al-hendi/the-structure-of-syrias-repression?page=show (إشارة إلى "بغض النظر عن هيكل وخطة عمل أجهزة الأمن، فهي تحت هيمنة عائلة الأسد من حيث الممارسة"). انظر: Shmuel Bar، Syria'Bashar: The Regime and its Strategic Worldview, 2006, http://www.herzliyaconference.org/-Uploads/2590Bashars.pdf (تمت الزيارة في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١) (أشار إلى أن رؤساء مختلف أجهزة الأمن "مسؤولون أمام الرئيس مباشرة في كل الأمور"). وانظر: هيومن رايتس ووتش Syria Unmasked ١٩٩١، ص ٤٠.

[١٩] انظر: هيئة الهجرة واللاجئين الكندية: سوريا: الخدمة العسكرية الإلزامية، وتشمل سن أداء الخدمة والعقوبات على الهرب من الخدمة والحالات المطلوب فيها دليل على حالة الخدمة العسكرية، وقدرة الحكومة على استدعاء من أتموا بالفعل خدمتهم العسكرية الإلزامية، ٨ مارس/آذار ٢٠٠٧ http://www.unhcr.org/refworld/docid/47d6547928.html (تمت الزيارة في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١).

[٢٠]للاطلاع على تغطيات إعلامية، انظر على سبيل المثال: Elizabeth A. Kennedy and Zeina Karam, "Army defectors threaten to transform Syrian uprising into civil war," The Associated Press, November 21, 2011,

[٢١] انظر: Erika Solomon, "Feature Syria Army Rebels Fight from the Shadows," Reuters, November 23, 2011, http://in.reuters.com/article/2011/11/23/idINIndia-60691920111123. (تمت الزيارة في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١).

[٢٢] مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

[٢٣] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "عماد"، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

[٢٤] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "وسيم"، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[٢٥] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "معاوية"، ١٥ يونيو/حزيران ٢٠١١.

[٢٦] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "لؤي"، ٢١ يونيو/حزيران ٢٠١١.

[٢٧] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "سمير"، ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١١.

[٢٨] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "ياسر"، ٢٨ يوليو/تموز ٢٠١١.

[٢٩] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "حبيب"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[٣٠]انظر: UN Human Rights Council strongly condemns abuses by Syrian authorities," December 2, 2011, http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=40596&Cr=Syria&Cr1 (تمت الزيارة في ٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١).

[٣١] انظر لجان التنسيق المحلية "انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام السورية، ١٥ مارس/آذار - ١٥ أكتوبر/تشرين الأول" ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ (مذكور فيها ١٥١ محتجزاً ماتوا رهن الاحتجاز)، لجان التنسيق المحلية، "انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام السوري، ١٦ أكتوبر/تشرين الأول - ٣١ أكتوبر/تشرين الأول" بدون تاريخ (مذكور فيه ١٩ محتجزاً ماتوا رهن الاحتجاز). لجان التنسيق المحلية "انتهاكات النظام السوري للفترة من ١ إلى ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١"، بدون تاريخ (مذكور فيه ١٧ محتجزاً ماتوا رهن الاحتجاز).

[٣٢] انظر على سبيل المثال: Human Rights Watch, "We've Never Seen Such Horror," June 1, 2011, http://www.hrw.org/reports/2011/06/01/we-ve-never-seen-such-horror-0; Human Rights Watch, "We Live as in War," November 11, 2011, http://www.hrw.org/reports/2011/11/11/we-live-war-0; "Syria: Red Crescent Workers Under Attack," Human Rights Watch news release, September 14, 2011, http://www.hrw.org/news/2011/09/14/syria-red-crescent-workers-under-attack

[٣٣] نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، دخل حيز النفاذ في ١ يوليو/تموز ٢٠٠٢. وقعت سوريا على النظام ولم تصدق عليه، من ثم فهي ملتزمة بالامتناع عن أي أعمال من شأنها "إبطال الهدف والغاية من المعاهدة". انظر المادة ١٨ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، ١٩٦٩، الأمم المتحدة: Treaty Series، vol. ١١٥٥، p. ٣٣١ صدقت عليها سوريا في ١٩٧٠. وقعت سوريا على نظام روما في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠.

[٣٤] مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. انظر: Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic, A/HRC/S-17/2/Add.1, November 23, 2011, http://

www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/specialsession/17/docs/A-HRC-S-17-2-Add1.pdf (تمت الزيارة في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١).

[٣٥] نظام روما، مادة ٧ (٢) (أ).

[٣٦] نظام روما، مادة ٧. انظر أيضاً: Prosecutor v. Kupreskic et al., ICTY, Case No. IT-95-16, Judgement (Trial Chamber), January 14, 2000, para. 556.

[٣٧] انظر: Prosecutor v. Kupreskic et al., ICTY, Case No. IT-95-16, Judgment (Trial Chamber), January 14, 2000, para. 556: "[T]he requisite mens rea for crimes against humanity appears to be comprised by (1) the intent to commit the underlying offence, combined with (2) knowledge of the broader context in which that offence occurs." See also Prosecutor v. Dusko Tadic, ICTY, Case No. IT-94-1, Judgment (Appeals Chamber), July 15, 1999, para. 271; Prosecutor v. Kayishema and Ruzindana, ICTR, Case No. ICTR-95-1-T, Judgment (Trial Chamber II), May 21, 1999, paras. 133-134

[٣٨] انظر: Prosecutor v. Blaskic, ICTY, Case No. IT-95-14-T, Judgment (Trial Chamber), March 3, 2000, para. 257. Blaskic (paras. 258-259) مذكور هنا العوامل التي يمكن من خلالها استقاء معرفة الفرد بالسياق: (أ) الظروف التاريخية والسياسية التي وقعت فيها أعمال العنف. (ب) مهام المتهم وقت ارتكاب الجرائم. (ج) مسؤولياته في إطار الهيراركية السياسية أو العسكرية. (د) العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين هرم القيادة السياسي والعسكري. (هـ) مجال وجسامة الأعمال المرتكبة. (و) طبيعة الجرائم المرتكبة ودرجة المعرفة بها في الأوساط العامة".

[٣٩] نظام روما، مادة ٢٥ (٣)، التي تنص، في جزء منها، على:

وفقاً لهذا النظام الأساسي، يُسأل الشخص جنائياً ويكون عرضة للعقاب عن أية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة في حال قيام الشخص بما يلي:

(أ) ارتكاب هذه الجريمة سواء بصفته الفردية أو بالاشتراك مع آخر أو عن طريق شخص آخر، بغض النظر عما إذا كان ذلك الشخص الآخر مسؤولاً جنائياً.

(ب) الأمر أو الإغراء بارتكاب أو الحث على ارتكاب، جريمة وقعت بالفعل أو شرع فيها.

[٤٠] نظام روما، مادة ٢٨.

[٤١] نظام روما، مادة ٢٨. السابق

[٤٢] نظام روما، مادة ٢٨. السابق

[٤٣] نظام روما، مادة ٢٧.

[٤٤] بعض الأمثلة متوفرة في الفصل الخاص بمسؤولية القيادة أدناه.

[٤٥] نظام روما، مادة ٣٣.

[٤٦] نظام روما، مادة ٣١ (١) (د).

[٤٧] نظام روما، مادة ٣١ (١) (ج).

[٤٨] الاختصاص القضائي العالمي هو مبدأ قانوني في القانون الدولي، بموجبه يحق للقضاء داخل الدول المختلفة التحقيق والملاحقة القضائية في عدد من الجرائم المحددة، حتى وإن تم ارتكابها خارج أراضيها، وإن لم تكن قِبل أحد مواطنيها أو ضد أحد مواطنيها (أي الجرائم المتجاوزة لحدود الاختصاص القضائي العادية، مثل حد مكان وقوعها). الاختصاص القضائي العالمي مُبرر لأن الجرائم التي ينطبق فيها جسيمة لدرجة أنها تخص المجتمع الدولي بأسره، وجميع الدول تتشارك مسؤولية تقديم من ارتكبها للعدالة. لا توجد اتفاقيات دولية تُلزم الدول بممارسة الاختصاص القضائي العالمي في الجرائم ضد الإنسانية (على النقيض من جرائم الحرب والتعذيب على سبيل المثال). لكن من المتفق عليه بشكل عام أن القانون الدولي العرفي يسمح للدول بممارسة الاختصاص القضائي العالمي في الجرائم ضد الإنسانية. هناك عدد من الدول أمدت محاكمها بالحق في الاختصاص القضائي العالمي في جرائم ضد الإنسانية، لا سيما لدى تنفيذ نظام المحكمة الجنائية الدولية الأساسي من خلال التشريعات الوطنية للدول. الدول التي تنص قوانينها على مثل هذه الأحكام لابد أن تسعى لممارسة الاختصاص القضائي العالمي ضد المسؤولين عن الجرائم الجسيمة المرتكبة ضد السكان المدنيين في سوريا، خاصة في الأحداث التي تنتقل إلى أراضي هذه الدول.

[٤٩] انظر الإحصاءات في موقع: http://www.vdc-sy.org (تمت الزيارة في ٣ أغسطس/آب ٢٠١١).

[٥٠] انظر: "UN Human Rights Council strongly condemns abuses by Syrian authorities," UN News Centre.

[٥١] انظر: Human Rights Watch, "We've Never Seen Such Horror"; Human Rights Watch, "We Live as in War"; "Syria: RampantTorture of Protesters," Human Rights Watch news release, April 15, 2011, http://www.hrw.org/news/2011/04/15/syria-rampant-torture-protesters

[٥٢] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "أحمد"، ٢٨ أكتوبر/

تشرين الأول ٢٠١١.

[٥٣] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "جمال"، ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٥٤] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "عبد الله"، ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١.

[٥٥] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "منصور"، ٢٥ يوليو/ تموز ٢٠١١.

[٥٦] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "نجيب"، ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٥٧] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "حبيب"، ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٥٨] العماد فهد الجاسم تولى بعد ذلك منصب رئيس أركان الجيش. العماد رتبة في القوات المسلحة السورية تقع بين اللواء والفريق.

[٥٩] السابق.

[٦٠] السابق.

[٦١] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "سالم"، ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٦٢] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "محمد"، ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٦٣] السابق.

[٦٤] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "طاهر"، ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٦٥] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "أمين"، ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٦٦] السابق.

[٦٧] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "سعيد"، ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٦٨] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "أسامة"، ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٦٩] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "هشام"، ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٧٠] السابق.

[٧١] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "هاني"، ١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١.

[٧٢] السابق.

[٧٣] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "أمجد"، ٢٤ يوليو/تموز ٢٠١١.

[٧٤] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "حبيب"، ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٧٥] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "حسام"، ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١١.

[٧٦] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "فؤاد"، ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٧٧] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "إبراهيم"، ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٧٨] السابق.

[٧٩] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "فيصل"، ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٨٠] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "عفيف"، ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١.

[٨١] التغطية متوفرة على رابط:
http://www.youtube.com/watch?v=PdfWDtNgzlE
(تمت الزيارة في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١).

[٨٢] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "وسيم"، ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٨٣] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "حسن"، ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٨٤] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "فيصل"، ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٨٥] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "زياد"، ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[86] Human Rights Watch, "We've Never Seen Such Horror," ; Human Rights Watch, "We Live as in War;" "Syria: Mass Arrest Campaign Intensifies," Human Rights Watch news release, July 20, 2011, http://www.hrw.org/news/2011/07/20/syria-mass-arrest-campaign-intensifies; http://www.hrw.org/news/2011/05/15/syria-targeted-arrests-activists-across-country; "Syria: Rampant Torture of Protesters," Human Rights Watch news release, April 15, 2011, http://www.hrw.org/news/2011/04/15/syria-rampant-torture-protesters

[٨٧] انظر الإحصاءات في: http://www.vdc-sy.org/ (تمت الزيارة في ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١).

[٨٨] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "هاني"، ١ نوفمبر/

تشرين الثاني ٢٠١١.

[٨٩] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "منصور"، ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١١.

[٩٠] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "سعيد"، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[٩١] السابق.

[٩٢] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "باسم"، ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

[٩٣] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "حبيب"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[٩٤] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "موسى"، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[٩٥] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "زاهر"، ٢٨ يوليو/تموز ٢٠١١.

[٩٦] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "فادي"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[٩٧] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "هشام"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[٩٨] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "محمد"، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[٩٩] السابق.

[١٠٠] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "علي"، ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٠١] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "فيصل"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٠٢] السابق.

[١٠٣] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "غسان"، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٠٤] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "منصور"، ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١١.

[١٠٥] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "نجيب"، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٠٦] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "غسان"، ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٠٧] السابق.

[١٠٨] السابق.

[١٠٩] السابق.

[١١٠] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "أمير"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١١١] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "هشام"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١١٢] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "موسى"، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١١٣] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "ياسر"، ٢٨ يوليو/تموز ٢٠١١.

[١١٤] أوضح هذا الشاهد أن الإفراج عن المحتجزين كان من مطالب والد حمزة الخطيب، الصبي البالغ من العمر ١٣ عاماً الذي مات بسبب التعذيب أثناء احتجازه، بعد أن اعتقلته المخابرات الجوية في ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠١١، والذي أدت وفاته إلى موجة غضب قوية في سوريا وعلى المستوى الدولي.

[١١٥] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "عمر"، ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١١٦] السابق.

[١١٧] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "هاني"، ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

[١١٨] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "سالم"، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١١٩] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "عفيف"، ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

[١٢٠] السابق.

[١٢١] انظر لجان التنسيق المحلية "انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام السوري، ١٥ آذار ـ ١٥ تشرين الأول"، ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ (فيما قائمة بـ ١٦١ محتجزاً ماتوا رهن الاحتجاز). وانظر: لجان التنسيق المحلية "انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام السوري، ١٦ تشرين الأول ـ ٣١ تشرين الأول" بدون تاريخ (فيها قائمة بـ ١٩ محتجزاً ماتوا رهن الاحتجاز)، وانظر: لجان التنسيق المحلية "انتهاكات النظام السوري في الفترة من ١ إلى ١٥ تشرين الثاني"، بدون تاريخ (قائمة بـ ١٧ محتجزاً ماتوا رهن الاحتجاز).

[١٢٢] انظر: Human Rights Watch, "We've Never Seen Such Horror," section II ; Human Rights Watch, "We Live as in War," section IV; "Syria: Rampant Torture of Protesters," Human Rights Watch news release, April 15, 2011, http://www.hrw.org/news/2011/04/15/syria-rampant-

torture-protesters

[١٢٣] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "محمد"، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٢٤] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "غسان"، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٢٥] انظر على سبيل المثال: "Syria: Security Forces Remove Wounded From Hospital," Human Rights Watch news release, September 8, 2011, http://www.hrw.org/news/2011/09/08/syria-security-forces-remove-wounded-hospital; "Syria: Red Crescent Workers Under Attack," Human Rights Watch news release, September 14, 2011, http://www.hrw.org/news/2011/09/14/syria-red-crescent-workers-under-attack

[١٢٦] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "غسان"، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٢٧] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "منير"، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

[١٢٨] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "أمين"، ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٢٩] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "هاني"، ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

[١٣٠] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "نزار". ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

[١٣١] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "فيصل"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١

[١٣٢] انظر الفصل بعنوان "رد الحكومة السورية" أدناه.

[١٣٣] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "زياد"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٣٤] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "عفيف"، ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

[١٣٥] انظر: Michael Weiss, "My Interview with a Defected Syrian Soldier; Plus, More Leaked Syrian Documents," The Telegraph, August 9, 2011, http://blogs.telegraph.co.uk/news/michaelweiss/100100045/my-interview-with-a-defected-syrian-soldier-plus-more-leaked-syrian-documents/#disqus_thread (تمت الزيارة في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١).

[١٣٦] انظر: Human Rights Watch, "We've Never Seen Such Horror," Section II؛ ومركز توثيق الانتهاكات: http://www.vdc-sy.org

[١٣٧] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "عمر"، ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٣٨] السابق.

[١٣٩] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "أمين"، ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٤٠] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "نجيب"، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٤١] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "حبيب"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٤٢] مقابلة هيومن رايت سووتش مع "إبراهيم"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٤٣] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "أسامة"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٤٤] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "غسان"، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٤٥] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "سعيد"، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٤٦] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "زياد"، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٤٧] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "أمجد"، ٢٤ يوليو/تموز ٢٠١١.

[١٤٨] هناك محتجز تم الإفراج عنه مؤخراً قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه أثناء نقله من مركز احتجاز إلى آخر في ١٠ مايو/أيار أو نحوه، تحدث مع عدد من المنشقين المحتجزين قالوا إنهم يُنقلون إلى سجن تدمر. مقابلة هيومن رايتس ووتش، ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١. وثقت هيومن رايتس ووتش انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والتعذيب والإعدام في سجن تدمر. نقلت السلطات مئات السجناء السياسيين من سجن تدمر في عام ٢٠٠١، لكن بحسب التقارير استمر السجن كسجن عسكري. للاطلاع على معلومات إضافية، انظر: Human Rights Watch, A Wasted Decade: Human Rights in Syria during Bashar al-Asad's First Ten Years in Power, July 16, 2010, http://www.hrw.org/reports/2010/07/16/wasted-decade

[١٤٩] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "عباس"، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٥٠] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "وسيم"، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

[١٥١] السابق.

[١٥٢] السابق.

[١٥٣] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "يوسف"، ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[١٥٤] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "غسان"، ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[١٥٥] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "جمال"، ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[١٥٦] انظر: Local Coordination Committee Media Office, "Human Rights Violations Committed by the Syrian Regime, 15 March - 15 October," November 7, 2011, http://www.lccsyria.org/wp-content/uploads/2011/11/SYR_HR_Violations_Mar15_Oct15_Final-3.pdf (تمت الزيارة في ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١).

[١٥٧] انظر: Government of Syrian Arab Republic, National report submitted in accordance with paragraph 15 (a) of the annex to Human Rights Council resolution 5/1, A/HRC/WG.6/12/SYR/1, September 2, 2011, http://www.upr-info.org/IMG/pdf/a_hrc_wg.6_12_syr_1_e.pdf (تمت الزيارة في ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١)، فقرة ٨٩.

[١٥٨] انظر على سبيل المثال كلمة الأسد:

"President Al-Assad's Speech to the New Government," April 17, 2011, http://www.presidentassad.net/SPEECHES/Al_Assad_Speeches_2011/Bashar_Al_Assad_Government_Speech_April_2011

(تمت الزيارة في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١). و:

"President Al-Assad 2011 Damascus University Speech," http://www.presidentassad.net/SPEECHES/Al_Assad_Speeches_2011/Bashar_Al_Assad_2011_Damascus_University_Speech.htm; "President Assad vows to stop attacks by 'militants,'" CNTV, November 21, 2011 http://english.cntv.cn/program/asiatoday/20111121/103855.shtml

(تمت الزيارة في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١).

[١٥٩] للمزيد عن الرد الدولي على الأزمة في سوريا، انظر:

Human Rights Watch, "We Live as in War," Section V..

[١٦٠] انظر: "Syria unrest: Arab League adopts sanctions in Cairo," BBC News, November 27, 2011, http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-15901360 (تمت الزيارة في ٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١).

[١٦١] انظر: "Syria: UN human rights committee condemns crackdown," BBC News, http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-15834540 (تمت الزيارة في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١).

[١٦٢] يمكن الاطلاع على الجلسة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بـ "موقف حقوق الإنسان في الجمهورية السورية العربية" التي تمت في ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، على رابط: http://www.unmultimedia.org/tv/webcast/12/2011/vote-on-resolution-18th-special-session-human-rights-council-2.html

(تمت الزيارة في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١). القرار الذي تم تبنيه متوفر على رابط:

http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/specialsession/18/A-HRC-RES-S-18-1_en.pdf

(تمت الزيارة في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١).

[١٦٣] السابق.

[١٦٤] انظر: UN Human Rights Council, "UN Human Rights Council, "Statement delivered on behalf of all Special Procedures mandate-holders of the United Nations Human Rights Council at the Eighteenth Special Session of the Human Rights Council on the situation of human rights in the Syrian Arab Republic, "December 2, 2011, http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/specialsession/SpecialProcedures_MsFaridaShaheed.pdf

(تمت الزيارة في ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١).

* * *

فصل من كتاب

سوريا الاقتراع أم الرصاص؟ الديمقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق

تأليف: كارستين ويلاند، ترجمة: د. حازم نهار
منشورات دار رياض الريس ـ بيروت ـ ٢٠١١

الأقليات الدينية

ترتفع جدران الجامع الأموي بجلال في قلب المدينة القديمة بدمشق. وهو يمثل بالنسبة للسنة رابع أعظم مكان مقدس في العالم بعد الكعبة في مكة، والجامع النبوي في المدينة، والمسجد الأقصى في القدس. كما أنه أحد أروع رموز التضافر بين الأديان في تاريخ سوريا. فالمبنى الرئيسي الواقع خلف ساحة داخلية بجدرانه المزينة كان كنيسة، الأمر الذي ما يزال من الممكن ملاحظته حتى اليوم. أما في الداخل، فيبجل المسيحيون ما يزعم بأنها رفاة يوحنا المعمدان والمسلمون رفاة النبي يحيا ـ وهما الشخص نفسه. حين تولى المسلمون أمر دمشق عام ٦٣٦ م، سمحوا للمسيحيين بمتابعة صلاتهم في كنيستهم لسبعة عقود تلت حتى تم تحويلها إلى جامع بعد دفع تعويض للمسيحيين. وما تزال ثمة اليوم مئذنة مكرسة للمسيح.

وللمجتمع اليهودي مكانه في المجتمع السوري. فعلى الرغم من تناقص أعداد اليهود إلى بضعة مئات فقط، فإنهم لا يخلون من نفوذ، وخصوصاً في الحياة الاقتصادية. إذ يتولى متعهد لحوم يهودي على سبيل المثال تموين جميع المطاعم الخاصة في المدينة من فندق الشيراتون إلى فندق قصر الشام[١٢]. وقد رفع حافظ الأسد الحظر على سفر اليهود في بدايات التسعينيات، لكنه خاب أمله عندما هاجر عدد كبير منهم (أكبر بكثير مما كان يتوقع) إلى الولايات المتحدة وإسرائيل. ويعيش اللاجئون الفلسطينيون الآن في جوار ما تبقى من يهود وبعض المسيحيين في البيوت الطينية العثمانية بالقرب من البوابة الشرقية لدمشق، حيث كان الحي اليهودي ذات يوم. وما يزال بإمكان الزائر الفطن للمدينة القديمة أن يلاحظ نجمات داوود على بعض الجدران التي لم يُزلها أحد في نوبة غضب محتملة ضد العدو السياسي الرئيسي إسرائيل، فبقيت هذه الرموز لتدل على التقليد العريق للعيش المشترك بين اليهود والمسيحيين والمسلمين. أما معاداة السامية الحديثة فلم تكن تاريخياً من اختراع العرب المسلمين، بل هي ظاهرة أوروبية في المقام الأول.

خلال أحاديثهم، يكرر غالبية السوريين مشددين على أنه ثمة فرق كبير برأيهم بين اليهود الذين طالما عاشوا في سوريا ويتحدثون العربية كلغة أم، وبين الصهاينة الذين قدموا إلى فلسطين من كل أنحاء العالم وغالباً ما اصطحبوا معهم قومياتهم الإثنية وفكرة التوسع الإقليمي. كما يميّز السوريون بنفس القدر بين المواطنين الأمريكيين والسياسة الخارجية الأمريكية. وغالباً ما يسمع المرء في الشوارع أن الأمريكيين كشعب مرحّب بهم، مثلهم مثل أي شعب آخر.

يذكر السوريون بفخر أن أبناء ما ينوف عن

العشرين ديانة ومعتقد مختلف قد عاشوا في بلادهم على مدى قرون، تنتمي إحدى عشرة منها إلى الديانة المسيحية، لعدم توفر كنيسة مسيحية تلعب دور القوة الموحّدة بعد الأسلمة. من بين هذه الطوائف الروم الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس والروم الكاثوليك والسريان الكاثوليك والسريان الأرثوذكس والأرمن الكاثوليك والموارنة والبروتستانتيون والنسطوريون واللاتين والكلدانيون. وتتعمد الحكومة ألا تحتفظ بأية إحصاءات رسمية حول المجموعات الدينية، لذا فإن التقديرات تختلف. ووفقاً لأحد المصادر يصل تعداد السنة إلى ٦٩ بالمئة من السكان، بينما يمثل المسيحيون بمختلف معتقداتهم ١٤,٥ بالمئة، والعلويون ١٢ بالمئة، والدروز ٣ بالمئة، والإسماعيليون ١,٥ بالمئة[١٣]. وبعيداً عن كل ما سبق، ثمة أيضاً أقلية شيعية صغيرة. وبما أن السنة يميلون إلى الإنجاب أكثر من المسيحيين والعلويين، وبسبب ميل المسيحيين إلى الهجرة أكثر من غيرهم، فإن هذه الأرقام تنحرف لصالح السنة، وغالباً ما يشار إلى الرقم ١٠ أو ١١ على أنه نسبة المسيحيين، وكذلك العلويين. الكثير من المسيحيين قد هاجروا مسبقاً لكنهم ظلوا مسجلين لدى السلطات على أنهم مقيمون في سوريا. إلا أن تدفق اللاجئين المسيحيين من العراق مؤخراً ربما يكبح هذه التوجهات.

يتقاطع الانتماء الديني مع الهوية الإثنية، فتسعون بالمئة من السوريين هم من العرب، ويعيشون جنباً إلى جنب مع الأكراد والأتراك (معظمهم من السنة)، والأرمن المسيحيين، والشراكسة (الذين نقلهم العثمانيون من القوقاز ووطنوهم في سوريا)، والآشوريين المنتمون لمعتقدات مسيحية قديمة متنوعة والذين ما زالوا يتحدثون الآرامية، لغة المسيح.

نتيجة لهذه الفسيفساء، تنتظم الحياة اليومية في سوريا بحيث تدور بمرونة في فلك التقاليد الدينية، إذ يغلق المسلمون محالهم أيام الجمعة، والمسيحيون أيام الأحد، واليهود أيام السبت. وتزور كل مجموعة دينية الأسواق المفتوحة للمجموعة الأخرى في أيام عطلتها. وهكذا فإن عددا كبيراً من النساء المسلمات بشكل خاص يتجمهرن في محال الألبسة الحديثة في القصاع قرب الحي المسيحي في باب توما في أمسيات الجمعة، بعضهن يرتدين الجينز الضيق ويزينّ شعورهن، وأخريات يرتدين المعاطف الطويلة والحجابات. وينطبق نظام العطلات الملائم هذا على المدارس الخاصة. ويمنع القانون على مؤذني الجوامع في أي حي على سبيل المثال إذاعة الأذان معاً على مكبرات الصوت، بل عليهم أن يتناوبوا بحيث لا يؤثرون على تسامح معتنقي الديانات الأخرى.

تتمتع الأقليات بحقوق متساوية أمام القانون، ما خلا المادة الدستورية التي تشترط أن يكون الرئيس مسلماً حصراً. ويمكن للكنائس المسيحية أن تتوسع بحرية في سوريا، وغالباً ما توهب تمويلاً جيداً جداً، فتقدم الحكومة لها عونها المالي من خلال تعبيد الطرق الإسفلتية المؤدية إلى أديرتهم البعيدة ومختلف مشاريعهم الأخرى. وعلى غرار المساجد، فإن الكنائس معفاة من الضرائب على مشترياتها. وكثير من المسيحيين هم تجار، وحرفيون حققوا درجة من الرفاه النسبي، وهم في وضع اقتصادي واجتماعي مشابه لما للتجار السنة.

أصبحت حقيقة أن سوريا جذابة للأقليات في المنطقة أكثر تأكيداً بعد حرب العراق. فقد راح المسيحيون الذين يعيشون بين دجلة والفرات بالتدفق بالآلاف هرباً من العنف اليومي في العراق ليستقروا في دمشق أو على ساحل المتوسط. وتضخمت الهجرة على نحو مضطرد بعد سلسلة

من الهجمات على الكنائس في العراق، حين كان التناقض بين العراق وجارته الهادئة والمتسامحة أشد ما يكون، وقد سارع مفتي دمشق السابق محمد كفتارو إلى إدانة الهجمات على الكنيسة.

لقد أفيد بأن ٢٥٠,٠٠٠ مسيحي قد قدموا إلى سوريا من العراق الذي مزقته الحرب في صيف عام ٢٠٠٤ فقط سواءً للاستجمام أم للإقامة الدائمة. وارتفع عدد اللاجئين في بداية عام ٢٠٠٥ من مسيحيين أو من مجموعات أخرى إلى ٧٠٠,٠٠٠. ويقول مسؤولو الأمم المتحدة إن كثيرين منهم أطباء وأساتذة وأصحاب أعمال وخريجون جدد، أي النواة المثقفة التي كان يأمل المسؤولون في واشنطن بأنها ستعيد بناء العراق.

نتيجة لذلك، ارتفعت الإيجارات ارتفاعاً لا يستهان به وخصوصاً في ضاحية جرمانا في دمشق شرقي باب توما، فليس جميع اللاجئين فقراء وجميع الفنادق محجوزة بكاملها. وأصبحت لوحات السيارات العراقية المعلقة على سيارات أمريكية قديمة وجديدة جزءاً من مشهد الشارع في العاصمة السورية. ويخشى الدمشقيون من أن يحدث القادمون الجدد تغييراً في جو المدينة الذي تسوده الدعة والثقة. يقول مُصنع فسيفساء مسيحي كهل في باب توما أن العراقيين أحضروا معهم "أساليب الأعمال الفظة" و"السلوكيات المتهورة" بعد عقود من الاضطهاد في ظل صدام حسين و عقدة حماية النفس بعد حرب العراق، ولدى سؤاله عما إذا كان سعيداً لكون اللاجئين قد رفعوا عدد المسيحيين في سوريا، أجاب "لايهمني ما إذا كانوا مسيحيين أم لا. هنا، نحن الدمشقيون يثق كل منا بالآخر مسيحيين ومسلمين ويهود أو أياً كان. نحن نعرف أحدنا الآخر ويعرف كل منا عائلة الآخر، نعيش معاً ويتاجر كل منا مع الآخر. أما العراقيون فهم مختلفون، أنا لا أثق بهم". أما أنور البني فهو يؤكد على العكس أن "السوريين قد أثبتوا دوماً أنهم مضيافون للاجئين بجميع أطيافهم سواءً كانوا فلسطيين أم لبنانيين أم عراقيين". إلا أنه لم ينكر المشكلات القائمة، فقد "اعتادت المجموعات الدينية في العراق أن تعيش في مناطق ومجتمعات مختلفة، أما هنا فنحن معتادون على العيش كجيران"(١٥).

إن النزاعات في سوريا قلما تتمحور حول الانقسامات الدينية، وتعيش المجموعات الدينية المختلفة بالمجمل بسلام إحداها بجوار الأخرى أو حتى معاً، بينما تنغلق الجماعات الدينية في البلدان الأخرى في المنطقة مثل الأردن ومصر والعراق وحتى لبنان الأكثر انفتاحاً سياسياً، على نفسها في قواقع منفصلة عازلةً نفسها ومغلفةً نفسها بقشرة عازلة. لقد دخلت في منافسة هوية أدى زخمها الجدلي إلى إجبار الناس على ربط أنفسهم على نحو مضطرد بالانقسامات الدينية والإثنية. وفي سوريا أيضاً، يلاحظ الفيلسوف صادق جلال العظم اضطراباً متزايداً بين الأقليات بسبب ارتفاع مدّ التعصب الإسلامي. "ثمّة نوع من المنافسة لإظهار الهوية الدينية للمرء، فالمسلمون يبنون مزيداً من المساجد، والمسيحيون ينظمون مواكب أكثر سخاءً ويعلقون صلباناً أكبر حول أعناقهم"(١٦).

لقد تصاعدت الأحكام المسبقة بين المجموعات الدينية في سوريا بالطبع كما حدث في أماكن أخرى. ومن وقت لآخر يشير الناس إلى مذابح المسيحيين في المدينة القديمة بدمشق عام ١٨٦٠. وحتى هذا اليوم ماتزال الأسباب الدقيقة وتسلسل الأحداث التي قادت إلى القتل والنهب الذين عانى منهما الشعب الكاثوليكي في باب توما غير واضحة، مع أن الأكاديميين متأكدون من أن أسبابها سياسية وربما اجتماعية-اقتصادية، لكنها لم تكن دينية.

أصبح الكاثوليك في الامبراطورية العثمانية المريضة محسوبين على نحو متزايد على الإرساليات الفرنسية والسياسة الاستعمارية الفرنسية التي كانت ترى جسراً للمصالح الفرنسية في الجبال اللبنانية. كما قامت روسيا من جهة أخرى بالاستعراض بوصفها حامية للمسيحيين الأرثوذكس، الذين بقي معظمهم في حي الميدان في دمشق سالماً خلال صيف عام ١٨٦٠ الرهيب. وركز الانكليز ـ لعدم وجود بروتستانت ـ على الدروز بوصفهم محمييهم وشركائهم في مصالحهم.

تم تذكير بعض المسلمين والدروز بالحملات الصليبية، وصارت المعارك الدامية بين المجموعات الدينية في جبل لبنان وفي الساحل تدور يومياً ولوقت طويل حتى فاض الاضطراب أخيراً ليصل إلى دمشق في التاسع من تموز عام ١٨٦٠. في ذلك اليوم قام مسلمون ودروز في باب توما بذبح عدد كبير من المسيحيين وأضرموا النار في الحي على طول السور الشمالي للمدينة. ويتراوح عدد الضحايا المفاد به بين ستمائة وعشرة ألاف، حسب المصدر. إلا أن سكان دمشق يتحدثون بشكل عام عن ثلاثة آلاف قتيل[١٧].

ما يزال السوريون اليوم يتحدثون عن تحمل الكثير من المسلمين المحليين مجازفة إيواء مسيحيين في بيوتهم، منقذين إياهم من موت محتم. كما أن الشيخ عبد القادر الجزائري، قائد حركة المقاومة الجزائرية الذي كان يعيش في منفاه في دمشق، قد سار أيضاً مع رجاله إلى الحي القديم في دمشق لمساندة المسيحيين. لم تكن الإدارة العثمانية قادرة على منع المذابح (بل إن معظم قوات الدرك المحلية كانت قد ساهمت في الاضطهاد)، لكن قياداتها في اسطنبول نظمت تحقيقات شاملة بعد ذلك وعاقبت بعنف أولئك الذين ارتكبوا المذابح وخططوا لها. لقد كانوا مدعومين دعماً كبيراً من قبل المسلمين الدمشقيين، وأعدم ما لا يقل عن مائة وسبعين رجلاً، من بينهم والي دمشق والحاكم العثماني أحمد باشا. بعد هذا التدخل الصارم من قبل العثمانيين، لم يعد للفرنسيين حجة لاجتياح دمشق، فقد كانت قوات فرنسية تعدادها ستة آلاف قد حطت مسبقاً في لبنان، وكانت في انتظار أوامر الزحف. تُبين أحداث عام ١٨٦٠ أن المسلمين بالدرجة الأولى هم من ساعد المسيحيين في وقت حاجتهم، وقاموا بالتحقيق في المذابح، وقدموا المجرمين إلى العدالة. ويتعلق الأمر دائماً بالمنظور الذي يسود للأحداث في حالة معينة.

بذلت حكومة البعث الحالية جهوداً لتقدم نفسها على أنها الوسيط بين الأديان، والضامن للتسامح الديني الذي تطور عبر تاريخ سوريا. فيروق لبشار أن يصوره التلفاز السوري وهو يستقبل البطاركة المسيحيين. وقد كانت زيارة البابا جون بول الثاني إلى سوريا مع صلاته في الجامع الأموي في أيار من عام ٢٠٠١ التي كثر الحديث عنها، إشارة ترحيبية أريد بها التأكيد على مصلحة النظام السياسية في إذاعة التسامح الديني. وخلال حرب العراق، أثنى بشار على موقف البابا المعادي للحرب، فقال إنه أصبح للدين مرة أخرى موقع مشترك بعد تمزق العلاقات المسيحية ـ الإسلامية بعد الحادي عشر من أيلول. ولتعزيز الموقف الترحيبي تجاه المسيحيين في سوريا، افتتحت الحكومة أول مركز في العالم لتدريس اللغة الآرامية في معلولا، شمال دمشق، في تموز من عام ٢٠٠٤، حيث يعيش المسيحيون الذين ما زالوا يتحدثون الآرامية في المدينة الدير.

يعتمد البعثيون الحاكمون على السلام الديني أيضاً، وذلك لكونهم هم أيضاً أبناء أقلية. إلا أن الآراء تختلف مع ذلك، حول ما إذا كان حكم آل

الأسد قد أثر إيجابياً على العلاقات بين الأديان.

يقول نهاد نحاس، وهو شيوعي في المعارضة السياسية أمضى خمسة عشر عاماً في السجن، سني المولد، ومتزوج من مسيحية: "لقد اعتاد المجتمع السوري أن يكون أكثر تحرراً وعلمانية بكثير. ولم تحظ العشائر والجماعات الدينية بأية أهمية قبل وصول الأسد المتسلح جيداً بالعلويين إلى السلطة. لقد تعمقت الهوة الإيديولوجية فيما بينهم". أما زوجته ليلى نهال، والتي كانت أيضاً في السجن بسبب كونها شيوعية، فقد قالت بفرنسية طلقة: "لم نعتد مطلقاً أن نعرف دين الشخص. أما اليوم، فإن الفتيات يسألن عن دين الرجل في أول موعد معه ليعرفن ما إذا كانت ثمة أية إمكانية للزواج". أصبحت الزيجات المختلطة أصعب وأقل حدوثاً مما اعتدنا عليه[١٨]. "في الخمسينيات"، كما يقتبس فولكر بيرثز Volker Perthes عن أحد المثقفين، "كنا شيوعيين، وبعثيين، وناصريين، وقوميين سوريين. أما اليوم، فنحن سنة وعلويون ودروز ومسيحيون من جديد". ويرجع بيرثز هذا التطور إلى النقص في الحوار السياسي المنفتح[١٩].

على الطرف الآخر، كان للفيلسوف صادق العظم تجربة أخرى، فهو يركز على تبعات اقتصاد التحديث. "إذا ما قارنت بين سوريا الحديثة وسوريا قبل ثلاثين عاماً، فإن المجتمع أصبح أكثر ترابطاً" كما يشير. فقد جعل التحويل الصناعي في ظل حافظ الأسد من المجتمع أكثر حركية. فقد نمت المدن، وراح الناس يسافرون ويتخالطون أكثر. "عندما كنت طفلاً صغيراً"، يستغرق ذو السبعين عاماً في ذكرياته، "لم نكن نسمع عن الأقليات والديانات سوى من الناس. كان جميع الدروز يعيشون في هضبة الدروز في السويداء، والعلويون في جبال اللاذقية. ربما لا يكون المجتمع مترابطاً كما هو في الدول المتقدمة، لكن لم يعد هناك مجتمعات مغلقة. لقد تنامى شعورنا بسوريتنا"[٢٠].

هذا بالضبط ما يعول عليه البعثيون: الوطنية السورية. لكن المفارقة تبقى موجودة، فهم يحكمون بإيديولوجية عروبية وقومية تغطي جميع الأديان. "حتى المسيحيون يحملون راية القومية العربية وليس الراية الأمريكية"، كما يقول المؤرخ عبدالله حنا[٢١]. وفي الوقت نفسه، يتكئ البعثيون على العشائر والصلات الدينية لتدعيم حكمهم، ليس لوحدها لكن كركيزة هامة.

ما تزال العلاقة بين المجموعات الدينية تمثل فسيفساء هشة، مع أن درجة الاحتكاك الاجتماعي والتسامح تبقى نموذجاً يحتذى في المنطقة المتصارعة. وهي على الأقل تعطي النظام دفعة هامة من منظور الأقليات، دون أية إشارة تدل على أن الغالبية السنية تعتبر سياسة الأقلية للنظام نقصاً.

* * *

المشكاة ـــــــ